

## الدرس الأول



الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

باب صلاة الجماعة.



{ قال ابن عبد الهادي: (بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .

وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ جُزْءًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

• قول المؤلف هنا: (بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ) أضيفت الصلاة هنا إلى صفيتها؛ لأنَّ الصَّلَاةَ إمَّا أَنْ تُؤَدَّى عَلَى جِهَةِ الْإِفْرَادِ، وَإِمَّا أَنْ تُؤَدَّى عَلَى جِهَةِ الْاجْتِمَاعِ، مِمَّا يُسَمَّى بِصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وَصَلَاةُ الْجَمَاعَةِ يُرَادُ بِهَا: أَدَاءُ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةِ جَمَاعَةً، فَإِنَّ أَدَاءَ الْجَمَاعَةِ لَهُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

❖ **النَّوعُ الْأَوَّلُ:** عَلَى جِهَةِ الِاسْتِحْبَابِ بِالِاتِّفَاقِ، وَذَلِكَ فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ، وَصَلَاةِ الِاسْتِسْقَاءِ وَمَا مِثْلَهُمَا.

❖ **النَّوعُ الثَّانِي:** صَلَاةٌ تُؤَدَّى جَمَاعَةً بَدُونِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ اتِّفَاقٌ عَلَيْهَا، بَحِثْ لَوْ حَصَلَتْ الْجَمَاعَةُ اتِّفَاقًا

جَارٍ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُرْتَّبَ ذَلِكَ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ هَذَا: صَلَاةُ اللَّيْلِ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ، فَإِنَّ الْأَصْلَ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِنْسَانُ

وَحْدَهُ، لَكِنْ لَوْ اجْتَمَعَ جَمَاعَةٌ فِي لَيْلَةٍ بِغَيْرِ اتِّفَاقٍ مُسَبِّقٍ، وَأَرَادُوا أَنْ يَصَلُّوا صَلَاةَ اللَّيْلِ جَمَاعَةً فَلَا بَأْسَ،

فَقَدْ صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْضَ اللَّيَالِي جَمَاعَةً، لَكِنْ بَدُونِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ تَرْتِيبٌ مُسَبِّقٌ،

فصلّى مرةً بآبن عباسٍ، وصَلّى مرّةً بحذيفة، وصَلّى مرّةً بآبن مسعود، في أحاديثٍ وردت في ذلك عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم.

**السؤال الأول:** إذا اجتمع بعض الناس بغير اتفاق على صلاة اللّيل جماعةً في بعض الليالي، فصلاتهم: (جائزة – غير جائزة – جائزة مع الكراهة)

❖ **النوع الثالث:** أداء الصَّلوات الخمس المفروضة جماعةً، وبالاتفاق أنّ صلاة الجماعة في الصَّلوات الخمس أمرٌ مشروعٌ، وأنّه يُرتَّب عليه الأجر والثَّواب، وأنّه معلّمٌ من معالم الإسلام، وشعيرةٌ من الشعائر الظَّاهرة، ولكن هل أداء الصَّلاة جماعةً من الأمور الواجبة؟ أو هو من الأمور المستحبّة؟

• هذا ممّا وقع فيه خلافٌ بين أهل العلم، ومُحصَّل الخلاف أنّه يعودُ إلى ثلاثة أقوال:

✓ منهم من يقول: إنّها واجبةٌ على الأعيان من الرِّجال القادرين، وهذا مذهب أحمد.

✓ ومنهم من يقول: هي سنّة، ويريدون بالسُنّة أنّه لا يُعاتب من تركها مرّةً أو مرتين، ولكن يلحق اللّوم لمن تركها بالكلية.

✓ وهناك من قال: إنّها على الاستحباب.

• ومن الأدلّة التي وردت في هذا الباب: حديث ابن عمر الذي ذكره المؤلّف هنا، وقد تقدّم معنا بحثُ أداء الصَّلاة في المسجد، ولكن الكلام الآن في الجماعة، هل هي واجبة في الصَّلوات المفروضة؟ أو لا.

✓ هناك قولٌ رابعٌ ورد عن ابن عباس، وقد اختاره بعض الظَّاهريّة، يقول: إنّ الجماعة شرطٌ في الصَّلاة المفروضة.

• أورد المؤلّف حديث ابن عمر: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً» وهذا الحديث متَّفِقٌ عليه، رواه البخاري ومسلم، وفيه: أنّ صلاة الجماعة أمرٌ مشروعٌ، مُرَغَّبٌ فيه شرعاً، وأنّها أفضلُ من صلاة المنفرد، وفيه دلالةٌ على أنّ صلاة المنفرد صحيحةٌ، إذ لو لم تكن صحيحةً؛ لم تكن مفضولة، ومادامت أنّها مفضولة، إذن فيها أجرٌ وثوابٌ، ممّا يدلُّ على صحّتها، وقد استدلّ بعض العلماء بهذا الحديث على عدم وجوب صلاة الجماعة.

• قالوا: لأنّه جعل صلاة الفذِّ "المنفرد" مفضولة، مأجوراً عليها. ولكن هذا الاستدلال فيه نظر، فإنّ هذا الحديث لا يدلُّ على الوجوب، ولا على عدم الوجوب، وإنّما يُؤخَذُ الحكم من أدلّةٍ أخرى، إذ إنّ المفضول قد يُثاب عليه، وقد يكون ممنوعاً من أدائه انفراداً، لكن يُؤجَر العبدُ عليه، ولهذا صورٌ متعددةٌ في الشريعة، قد يكون هناك أمرٌ متعيّنٌ وواجبٌ، ولكن إذا تركه العبدُ وفعل ما يقابله أُجِرَ عليه أجز المندوب، وإن كان يائُمُ إنّ ترك الواجب.

• وقد يُستدلّ بهذا الحديث من جهة أنّه أثبت له أجراً، ولم يُثبت له وزراً، وكما تقدّم أنّ هناك أحاديث في الباب تدلُّ عليه، ولعلّنا نرجئ البحث في المقارنة بين قولي الوجوب والاستحباب لتلك الأحاديث.

- وقوله هنا: «بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً»، وفي الأحاديث الأخرى: «بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ» لعلّه نظر في صلاة الجماعة مرّة إلى ذات الصلّة، ومرّة إلى ما يقارنها، مثل الذهاب إلى المسجد، فإنّ العبد يؤجر على ذلك، ولم يبيّن نوع الدّرجة، ولكن هذا يدلّك على وجود الميزة والرّتبة، والتّفضيل لصلّة الجماعة.

{وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمْرَ بِحَطَبٍ فَيُحْتَطَبَ، ثُمَّ أَمْرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنَ لَهَا، ثُمَّ أَمْرَ رَجُلًا فَيُؤَمَّ النَّاسَ، ثُمَّ أُخَالَفَ إِلَى رَجَالٍ فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرَقًا سَمِينًا أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ الْعِشَاءَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ - وَهَذَا لَفْظُهُ -، وَمُسْلِمٌ وَلَيْسَ عِنْدَهُ: «أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ»}.

- هذا الحديث من عمدة من يرى وجوب صلاة الجماعة، قال: لا يُهمّ بإنزال العقوبة إلا في ترك واجب، ولمّا همّ بإنزال هذه العقوبة، دلّ على أنّ صلاة الجماعة واجبة، واستدلّ به على التّعزير الماليّ، كما يقول بذلك فقهاء الشّافعيّة، وكان أكثر الفقهاء لا يرون أنّ التّعزير لا يدخل في أبواب المال، لمّا ورد في النصوص من حرمة المال، وقول الشّافعيّة أظهر لعدد من الأدلّة، منها حديث الباب.
- وقوله: «أَنْ أَمْرَ بِحَطَبٍ فَيُحْتَطَبَ، ثُمَّ أَمْرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنَ لَهَا»، فيه مَشْرُوعِيَّةُ الأذان، وفي الحديث جواز أن يُنَيَّبَ الإمامُ غيره في صلاة الجماعة، من أجل أداء الأمر المشروع، أو من أجل القيام بالواجب الشرعيّ، وفيه دلالة على أنّ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ عَمَلٌ يُعَذَّرُ بِهِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ تَرْكُ الْجَمَاعَةِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَمَّ أَنْ يَتْرَكَ الْجَمَاعَةَ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى وَجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ.

**السؤال الثاني: أجاز الفقهاء إنباء الإمام غيره في صلاة الجماعة من أجل القيام بالواجب الشرعيّ** ؟ الإجابة (صواب)

- وقوله: «ثُمَّ أُخَالَفَ إِلَى رَجَالٍ فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ»، ورد عند الإمام أحمد، لكن بسند ضعيف، أنّه إنّما ترك ذلك من أجل ما فيها من النّساء والدّرية، فقال بعضهم: هذا دليل على عدم وجوب الجماعة على النّساء.
- وقوله: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ»، فيه قَسَمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لتأكيد الكلام.
- «لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرَقًا سَمِينًا» المراد به العظم الذي عليه لحم، «أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ» المراد بهما العظمان اللذان يكونان في السّاعد، «حَسَنَتَيْنِ» يعني عليهما لحم يتمكّن من عرشه، «لَشَهِدَ الْعِشَاءَ» وهذا فيه دلالة على أنّهم يُقَدِّمون أمر الدنيا على أمر الآخرة.
- وهذا الحديث متّفق عليه، وفيه دلالة على أنّه لم يكن في وقت الصلّة أحد يبيع أو يشتري، وكانت الطّرفات تخلو، وأولئك المنافقون الذين لا يشهدون الصلّة يذهبون إلى بيوتهم، ولا يبقون في حوانيتهم، ولا في طرقاتهم، ممّا يدلّ على أنّ الشّأن في زمن النّبوة أنّه لا يوجد بيع بعد النّداء للصلوات المفروضة، وهذا فيه دلالة على مشروعيّة إغلاق المحلّات في وقت الصلّة، وأنّ هذا لا ينحصر بوقت صلاة الجمعة، بل يشمل بقيّة الصلوات المفروضة.

**السؤال الثالث: كانت حركة البيع والشراء في زمن النبوة لا تتوقف بعد النّداء للصلوات المفروضة؟** ؟

الإجابة: (خطأ)

{وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلِأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَالْحَاكِمِ -وَقَالَ: عَلَى شَرْطِهِمَا-: «لَا تَمْنَعُوا النِّسَاءَ أَنْ يَخْرُجْنَ إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَيُؤْتِيَهُنَّ خَيْرٌ لِهِنَّ»}.

- هذا الحديث مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، قوله: «لَا تَمْنَعُوا» هذا خطابٌ لِلرِّجَالِ، بأنَّه لا يجوز لهم منعُ النِّسَاءِ من الخروجِ إلى المساجدِ لأداءِ صلاةِ الجماعة، وفيه مشروعِيَّةُ أداءِ النِّسَاءِ للصَّلَاةِ في المسجد، ومشروعِيَّةُ صلاةِ النِّسَاءِ صلاةِ الجماعة، وفيه أنَّ المرأةَ لا تخرجُ للصَّلَاةِ إلا بإذنٍ من الزَّوْجِ، فإذا كان ذلك في الخروجِ للصَّلَاةِ، فالخروجُ إلى غيرِ الصَّلَاةِ من بابِ أولى، وذلك لأنَّ من مقتضى عقدِ الزَّوْجِيَّةِ: حِلُّ انتفاعِ الزَّوْجَةِ في كلِّ وقتٍ، وهذا يقتضي أنَّها لا تخرجُ إلا بإذنه، أو لشرطِ شَرْطَتِهِ المرأةُ على الزَّوْجِ في عقدِ النِّكاحِ، فما شرطته فإنَّها لا تحتاج معه إلى إذنٍ.

**السؤال الرابع: يجوز للمرأة الخروج إلى الصلاة في المساجد ولو بغير إذن زوجها لحديث "لا تمنعوا إماء الله المساجد"؟**

(خطأ)

- وبعضُ النِّسَاءِ قد تستأذن من الزَّوْجِ الإذن العام، وحينئذٍ فلا بأس أن يأذن الرَّجُلُ الإذن العامَّ، وإذا حصل الإذنُ جازَ لها الخروجُ، ولم تحتجْ إلى استئذانه في كلِّ خروجٍ بعينه.
- وقوله: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ» استدلالٌ به بعضهم على أنَّ المرأةَ يجوزُ لها أن تعتكِفَ في المسجدِ، لكن يكون بإذنِ الزَّوْجِ، أمَّا إذا كانت المرأةُ ستتركُ واجبًا من الواجبات عليها فلا يُشْرَعُ لها الاعتكاف، وذلك لأنَّه لا يصحُّ للعبد أن يفعل نافلاً تتضمَّن تركَ واجبٍ من الواجبات.
- وقوله في هذا الخبر: «وَيُؤْتِيَهُنَّ خَيْرٌ لِهِنَّ» فيه دلالةٌ على أنَّ صلاةَ المرأةِ في البيتِ خيرٌ من صلاتها في المسجد، وفيه دلالةٌ على أنَّ الأفضل في حقِّ المرأة، أن تقرأ في بيتها، قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: 33].

**السؤال الخامس: لا يجوز للمرأة الاعتكاف في المسجد حتى وإن كان اعتكافها بإذن الزوج ولن تترك به واجبًا من الواجبات؟**

الإجابة: (خطأ)

{وَعَنْ زَيْنَبِ النَّفْقِيَّةِ إِمْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَتْ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا شَهِدْتَ إِحْدَاكُنَّ الْمَسْجِدَ فَلَا تَمْسِ طِيبًا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

- في هذا جوازُ أداءِ المرأةِ لصلاةِ الجماعة في المساجد، وفيه أيضًا عدم جوازِ التطيبِ للمرأة عند خروجها، بما يكون في الطُّرُقَات، ويمكن أن يجد الرِّجَالُ ريحها؛ لأنَّه إذا نُهيَ عن ذلك عند الدِّهَابِ إلى المسجد، فغيره من أنواعِ الدِّهَابِ من بابِ أولى.
- وقوله هنا: «طِيبًا» نكرة في سياق النِّهْيِ، فيكون عامًّا لجميع أنواعِ الطيب، سواءً كان بالبخور، أو كان بالعمُور، أو بغيرها من أنواعِ الطيب.



- وفي هذا دلالة أيضاً على أَنَّ المرأة لا تتزَيَّن في ثيابها التي يراها النَّاسُ عليها عند خروجها للمسجد، فالثَّيابُ الظَّاهرة لا تكون محلَّ زينة، حتى ولو كانت الزَّينة بوضع كتابية، أو بزخرفة، أو ببلون، أو بنحو ذلك، فإنَّ المرأة تُمنع من ذلك كله، سواءً في ذهابها للمسجد، أو في ذهابها لغيره.

### السؤال السادس: لا بأس للمرأة من التطيب بجميع أنواع الطيب عند خروجها من البيت؟.

الإجابة: (خطأ)

{وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ أْبَعْدُهُمْ إِلَيْهَا مَمْشًى فَأْبَعْدُهُمْ، وَالَّذِي يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الَّذِي يُصَلِّيَهَا ثُمَّ يَنَامُ» وَفِي رَوَايَةٍ: «حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ فِي جَمَاعَةٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ}.

- قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ أْبَعْدُهُمْ إِلَيْهَا مَمْشًى» فيه دلالة على أن بُعد الإنسان من المسجد لا يمنعه من وجوب صلاة الجماعة عليه، ومشروعية صلاة الجماعة، وفيها دلالة على عظم أجر من ابتعد عن المسجد، وقد ورد أن الله -عز وجل- يحطُّ عن المسلم سيئته، ويرفعه بها درجةً في كلِّ خطوةٍ يخطوها إلى المسجد.
- وقوله: «وَالَّذِي يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ» أي: يجلس حتى يأتي الإمام، وكان المراد في ذلك صلاة العشاء، فإنَّ الإمام يتأخَّر، فربَّما بعض النَّاس يخشى على نفسه من أن يغلبه النَّوم، ولذلك إذا دخل الوقت صلَّى، ثمَّ ذهب إلى محلِّه لينام.
- وفي هذا دلالة على أنَّ أهلَّ الأعذار يجوز لهم ترك صلاة الجماعة، لكن ليس فيه دلالة على عدم وجوب صلاة الجماعة بالكلية.
- وفيه أنَّ صلاة المسجد لا يقيمها إلا الإمام، يعني لو كان هناك أفراد يريدون أن يصلُّوا قبل أن يصلي الإمام، فيصلُّونها فرادى، لا يصلُّونها جماعةً في المسجد، وفيه دلالة على أنَّ الصلاة مع الإمام أفضلُّ وأعظمُ أجرًا، حتى ولو كان ذلك الإمام ممَّن لديه شيء من المؤاخذات الشرعية، وفي هذا إشارة إلى صحَّة إمامة من كان عنده شيء من المعاصي، كما يقول الجمهور، خلافاً للحنابلة.

### السؤال السابع: ذهب جمهور الفقهاء إلى صحَّة إمامة الصلاة لمن كان عنده شيء من المعاصي؟.

الإجابة: (صواب)

{وَرَوَى هُشَيْمٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِهِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ، إِلَّا مِنْ عَذْرِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرَطِ مُسْلِمٍ، وَقَدْ أُعْلِيَ بِالْوَقْفِ}.

- هذا الحديث من أدلَّة من يرى أنَّ صلاة الجماعة شرطٌ في صحَّة الصلاة، ويقولون: إنَّ من كان من غير أهل الأعذار، لم يصح له أن يصلي الصَّلوات المفروضة إلا مع الجماعة، ولا يجوز له، ولا تصحُّ صلاته إذا صلَّى منفردًا، وهذا مذهب ابن عباس، وهو قول بعض التابعين، وقول بعض الظَّاهريَّة، واستدلُّوا عليه بهذا

الخبر، وهذا الخبر قد اختلف فيه، فظاهره الصَّحَّة، وأنَّه على شرط مسلم، فرجاله رجال مسلم، لكن فيه علتان:

❖ **أولاهما:** أنَّه من رواية هشيم بن بشير، وهو مدَّلس، وقد عنعن.

❖ **ثانيهما:** أنَّ جماعة من أهل العلم يروونه موقوفًا على ابن عباس، من قوله رضي الله عنه، وليس مرفوعًا للنبي صلى الله عليه وسلم.

- وهناك وجه ثالث ردَّ به الجمهور هذا الخبر، وهو: قوله: «**فَلَا صَلَاةَ لَهُ**» لا تعني عدم الصَّحَّة، وإنَّما المراد: لا صلاة له كاملةً، لكن هذا من التَّأْوِيلِ، والتَّأْوِيلُ إن كان معه دليلٌ قِيلَ، وإن كان بدون دليلٍ لم يُقبل، وهنا التَّأْوِيلُ قد استند إلى الحديث السَّابِق: «**صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً**»<sup>1</sup>، وحينئذٍ نؤهل هذا اللفظ.

**السؤال السابع: ذهب الجمهور إلى أن قوله: «مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِهِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ» تعني: بطلان الصلاة؟**



الإجابة: (خطأ)

- وقوله: «**مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ**» ظاهره أنَّه يشمل كلَّ مَنْ سمع، ولكن خُصِّصَ أهل الأعدار، مثل المرضى، وكذلك خُصِّصَ النِّسَاء.
- وقوله: «**مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ**»، المراد بالنِّدَاء: الأذان، وبعض أهل العلم قال: الإقامة، لكنَّ الأوَّلَ أشهر.
- والمراد بسماع النِّدَاء: أن يسمعه حكمًا، وإن لم يسمعه حقيقة، يعني لو وُجد عندنا أصم لا يسمع، فإنَّنا نقول: يلزمه أداء الصَّلَاة جماعةً. لماذا؟
- لأنَّ مثله يسمعه، ومن هنا قال بعض أهل العلم: تُقَدَّر في الواجب، واجب أداء صلاة الجماعة أن يكون على كلِّ مَنْ شأنه أن يسمع النِّدَاء، وحينئذٍ نظروا إلى وقت سكون الأصوات، وبعض الفقهاء قاسه، فوجده ثلاثة أميال، قرابة الخمسة كيلو.
- وقوله هنا: «**مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِهِ**» يعني: لم يأتِ لصلاة الجماعة، الذين معهم هذا المنادي، «**فَلَا صَلَاةَ لَهُ، إِلَّا مِنْ عُذْرٍ**»، فيه دلالة على صحَّة صلاة أهل الأعدار إذا تركوا الجماعة عندما يكون عُذرهم يمنعهم من صلاة الجماعة.
- وفيه دلالة على إثبات الأجر والثَّواب مع الصَّحَّة لأهل الأعدار، فكأنَّهم ينالون جميع أجر مَنْ صَلَّى جماعةً، لكونهم لم يمنعهم عن صلاة الجماعة إلا ذلك العذر.
- والقاعدة الشرعيَّة: أنَّ مَنْ رَغِبَ في الطَّاعة، وفعل أسبابها، ثم عجز عن الإتيان بها لعذرٍ خارجٍ عن إرادته، كُتِبَ له أجر ذلك العمل، وكما في الحديث: «**إِنَّ بِالْمَدِينَةِ أَقْوَامًا مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا، وَلَا قَطَعْتُمْ وَاِدِيًّا إِلَّا كَانُوا**

<sup>1</sup> صحيح مسلم (1044).

مَعَكُمْ» ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ ، قَالَ : «وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ حَبَسَهُمُ الْعُذْرُ» <sup>٢</sup> ، وكما في الحديث الآخر: «إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا» <sup>٣</sup>.

**السؤال الثامن: كل من رغب في الطاعة، وفعل أسبابها، ثم عجز عن الإتيان بها لعذر خارج عن إرادته، كُتِبَ له أجر ذلك العمل؟**

الإجابة: (صواب)

{وَعَنْ نَافِعٍ، قَالَ: أَذَّنَ ابْنُ عُمَرَ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ بَضْجَنَانَ، ثُمَّ قَالَ: صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ، فَأَخْبَرَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَانَ يَأْمُرُ مُؤَذِّنًا يُؤَذِّنُ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثْرِهِ: أَلَا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ، فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ أَوْ الْمَطِيرَةِ فِي السَّفَرِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ}.

- في هذا الحديث دلالة لقول من يقول بوجوب صلاة الجماعة؛ لأنه رخص لهم عند نزول الأمطار، أو وجود البرد الشديد بترك صلاة الجماعة، ففي هذا بيان بعض الأعداء التي يسقط بها وجوب صلاة الجماعة.
- وقوله: (فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ بَضْجَنَانَ) منطقة أو مكان (ثُمَّ قَالَ) يعني في وسط الأذان، (صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ).
- متى يقول ذلك؟ هل هو قبل أذانه؟ أو بعد الأذان؟ أو في أثنائه؟
- ✓ الأول مستبعد؛ لأنه قال: (ثُمَّ قَالَ) ، معناه أنه ليس قبل الأذان، ولذا قال طائفة: إن هذه اللفظة تُقال بعد الانتهاء من الأذان.
- ✓ وقال آخرون: تُقال في وسط الأذان، بدل أن يقول: حيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، يقول هذا اللفظ: (صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ).
- وقوله: (كَانَ يَأْمُرُ مُؤَذِّنًا يُؤَذِّنُ) يعني النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثْرِهِ: أَلَا صَلُّوا فِي الرِّحَالِ).
- وقوله: (فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ) يعني: كان ذلك في اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ أَوْ الْمَطِيرَةِ، وفيه ذكر بعض أسباب وموانع وجوب صلاة الجماعة، كالبرد الشديد، أو الأمطار، وقد استدل بهذا الخبر على أن صلاتي الظهر والعصر لا يُجمع بينهما في الأمطار، إذ لو كان يُجمع بينهما لجمع، وقالوا: إنَّ الجمع إنما يكون بين المغرب والعشاء، كما قال بذلك الحنابلة والمالكية، قالوا: لأنَّ الخبر إنما ورد للجمع بين المغرب والعشاء في المطر، والقاعدة الشرعية: الرُّخْصُ لَا يَتَعَدَّى بِهَا مُحَالُهَا.
- وأمَّا بالنسبة لصلاتي الظهر والعصر، فإذا اشتدَّ الحال من مطر أو برد، فإنه ينادى بمثل هذا النداء.

{وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ فِي الْمَدِينَةِ فِي اللَّيْلَةِ الْمَطِيرَةِ وَالْغَدَاةِ الْقَرَّةِ}.

- ابن إسحاق، هو: محمد بن إسحاق بن يسار، صاحب السيرة، وهو ثقة في روايات السيرة، في غيرها هو صدوق، ولكنه مُدَلِّس، لا يُقبل من حديثه إلا ما صرح فيه بالسَّماع، وهنا قد رواه بالعنعنة.

<sup>٢</sup> صحيح البخاري (4096).

<sup>٣</sup> صحيح البخاري (2790).

- قوله: (نَادَى مُنَادِي) يعني المؤذّن بذلك، يعني بلفظة: (صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ)، (فِي الْمَدِينَةِ) فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، (فِي اللَّيْلَةِ الْمَطِيرَةِ وَالْغَدَاةِ الْقَرَّةِ).

القر: البرد الشديد، والغداة: يعني الصّباح فِي الْفَجْرِ.

{وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الثَّوْمِ؟ فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَا وَلَا يُصَلِّيَ مَعَنَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ}.

- فِي هَذَا الْحَدِيثِ: وَجُوبُ أَنْ يَبْتَغِدَ الْإِنْسَانُ عَنِ الرَّوَاحِ الْمَكْرُوهَةِ عِنْدَ ذَهَابِهِ لِأَدَاءِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ نَهَتْ عَنِ إِيْذَاءِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةِ، وَمِنْ إِيْذَائِهِمْ وَجُودُ الرَّوَاحِ الْمَكْرُوهَةِ، وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَنَقَّى وَيَتَطَهَّرَ قَبْلَ ذَهَابِهِ لِلْمَسْجِدِ مِنَ الرَّوَاحِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَثَلًا رَائِحَةُ الطَّبِيخِ، وَرَائِحَةُ الدُّخَانِ، وَهَكَذَا رَائِحَةُ بَعْضِ أَنْوَاعِ الْبُيُوتِ الَّتِي يَكُونُ لَهَا رَائِحَةُ نَفَازَةٍ قَوِيَّةٍ.

**السؤال التاسع: نهت الشريعة عن إيذاء المؤمنين والملائكة في الصلاة، ومن صور الإيذاء الروائح المكروهة؟**

الإجابة: (صواب)

- وقوله هنا: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ» يعني اليوم «فَلَا يَقْرَبَنَا» أي لَا يَكُونُ قَرِيبًا مِنَّا، «وَلَا يُصَلِّيَ مَعَنَا»، ففِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ صَاحِبَ الرَّائِحَةِ يَجِبُ عَلَيْهِ تَغْيِيرُ رَائِحَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقْدُمَ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مُحْتَاجًا لِلثَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ الشَّرْعِيَّةَ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمَكْلَفِ تَرْكُ مَا يُؤْدِي إِلَى تَرْكِ الْوَاجِبِ.
- وَبِالتَّالِي يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتْرَكَ أَكْلَ الثَّوْمِ قَبْلَ ذَهَابِهِ لِلصَّلَاةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُضْطَرًّا لِذَلِكَ.

{وَعَنْ يَزِيدِ بْنِ الْأَسْوَدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الصُّبْحِ وَهُوَ غُلَامٌ شَابٌّ فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا هُوَ بِرَجُلَيْنِ لَمْ يُصَلِّيَا، فَدَعَا بِهِمَا، فَجِئَ بِهِمَا تُرْعَدُ فَرَائِصُهُمَا، فَقَالَ لَهُمَا: «مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا؟» قَالَا قَدْ صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلَا، إِذَا صَلَّيْتُمْ فِي رِحَالِكُمْ ثُمَّ أَذْرَكْتُمُ الْإِمَامَ -لَمْ يُصَلِّ- فَصَلِّيَا مَعَهُ فَإِنَّهُ لَكُمْ نَافِلَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ-}.

- (عَنْ يَزِيدِ بْنِ الْأَسْوَدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الصُّبْحِ) أي صَلَاةَ الْفَجْرِ، بِمَنْى، يَعْنِي فِي مَسْجِدٍ .. (وَهُوَ غُلَامٌ شَابٌّ) الَّذِي هُوَ يَزِيدُ بْنُ الْأَسْوَدِ، (فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا هُوَ بِرَجُلَيْنِ) يَعْنِي خَلْفَ الْقَوْمِ (لَمْ يُصَلِّيَا) كَانَا وَاقِفَيْنِ، وَالْقَوْمُ جُلُوسٌ بَعْدَ سَلَامِهِمْ، (فَدَعَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِمَا) وَفِيهِ تَفْقُّدُ الْإِمَامِ لِأَحْوَالِ النَّاسِ، وَخُصُوصًا الدِّينِيَّةِ، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يَلْحِظَ مَنْ كَانَ يَتَخَلَّفُ عَنِ الْوَاجِبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ.
- (فَجِئَ بِهِمَا) يَعْنِي بِهِذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ (تُرْعَدُ فَرَائِصُهُمَا) أي: يَنْتَفِضَانِ بِسَبَبِ أَنَّهُمَا خَشِيا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِمَا شَيْءٌ كَبِيرٌ، أَوْ مِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ دَعَاءُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُمَا، وَطَلَبُهُ إِحْضَارَهُمَا.



- وهناك جملة لم تُذكر هنا، فقال النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لهما: «**على هونكما، إنما أنا ابن أنثى**»<sup>٤</sup>، يريد أن يسكنهما، ثم قال لهما: «**مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا؟**» أي: ما السَّبَبُ الذي جعلكم تمتنعان من الصَّلَاةِ معنا؟
  - فقال الرَّجُلَانِ: (**قَدْ صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا**) أي: قد صلينا صلاة الفجر في الرِّحَالِ، أي في مواطن السَّكَنِ، سواءً عند الدَّوَابِّ، أو عند الخيام.
  - وفي هذا دلالة على أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكن يصلي صلاة الفجر في أوَّل دخول وقتها، وأنَّه كان يؤخِّرها قليلاً، بدلالة أَنَّ هذين الرَّجُلَيْنِ صليا صلاة الفجر، ثم جاء إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
  - فقال النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَلَا تَفْعَلَا**»:
  - ✓ يحتمل: لا تصليان في رحالكما، وأنتم تعلمون أَنَّ أَمَامَكُمْ جماعة.
  - ✓ ويحتمل: لا تفعلا، أي: لا تتوقفا عن الصَّلَاةِ إذا جئتم إلى النَّاسِ وهم يُصَلُّونَ، ولو كان قد سبق منكم أنكم صليتما هذه الصَّلَاة.
  - ثم قال صلى الله عليه وسلم: «**إِذَا صَلَّيْتُمْ فِي رِحَالِكُمْ ثُمَّ أَذْرَكْتُمُ الْإِمَامَ -لَمْ يُصَلِّ- فَصَلِّيَا مَعَهُ**» ، فالأصل في الأمر هنا في قوله «صَلِّيَا»: أن تكون للوجوب، لكن حملناها على الاستحباب؛ لقوله: «**فَإِنَّهُ لَكُمْ نَافِلَةٌ**» والنفل الزِّيَادَةُ؛ لأنَّه زيادَةٌ عن الواجبات.
  - وفي هذا خلاف في عَوْدِ الضَّمِيرِ في قوله: «**فَإِنَّهُ**»، هل يعود إلى الصَّلَاةِ الأولى؟ أو يعود إلى الصَّلَاةِ الأخيرة؟ والصَّواب: أنَّه يعود إلى الصَّلَاةِ الأخيرة؛ لأنَّها هي المقصودة بالكلام، ولأنَّها هي أقربُ مذكورٍ هنا، وبالتالي فإنَّ الصَّوابَ أَنَّ الصَّلَاةَ الأولى هي الفرضُ الواجبُ، وأنَّ الصَّلَاةَ الثانية هي المستحبة.
- {وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ أَعْمَى فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ؟ فَسَأَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُرَخَّصَ لَهُ فَيَصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ، فَرَخَّصَ لَهُ، فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ: «هَلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاجِبٌ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.
- هذا الحديث قد أخرجه الإمامُ مسلمٌ، ولا يصحُّ لأحدٍ مطعنٌ فيه، قوله: (أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ أَعْمَى) أي جاء إليه يسأله عن صلاة الجماعة، وقد قيل إنَّه ابن أم مكتوم، وذلك أنَّ ابنَ أمِّ مكتومٍ يحضر أوقات نداءه وأذانه، وأرادَ أَنْ يُرَخَّصَ له في عدم الإتيان لبقية الصَّلوات.
  - (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ) على جهة السُّؤال (لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ؟) لأنَّه رجلٌ أعمى، يحتاج إلى مَنْ يُبَصِّرُهُ الطَّرِيقَ، وقد وردَ في بعض ألفاظ الخبر، أنَّه ذكرَ عللاً وموانعَ بينه وبين المسجد.
  - فسألَ الرَّجُلُ الأعمى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (أَنْ يُرَخَّصَ لَهُ) أي أَنْ يَأْذَنَ له في ترك صلاة الجماعة، والأصل في الرُّخصة: التَّرخيصُ، والتَّخفيفُ على المكلَّفِ.
  - العلماء يقولون: إنَّها وجودٌ للعلَّةِ مع تخلفِ الحكم والمعلول، فهنا النِّدَاءُ قد وُجِدَ، وهو الذي يُعَلِّقُ عليه وجوبُ صلاة الجماعة، ومع ذلك أرادَ ترخيصاً في حقِّ نفسه لوجود العمى، (فَسَأَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

<sup>٤</sup> اللفظ الوارد: "هون عليك، فإني لست بملك، إنما أنا ابن امرأة تأكل القديد"، ولم يرد تكملة لحديث صلاة الجماعة "سنن ابن ماجة (3311) وصححه الألباني في صحيح الجامع

وسلم أَنَّ يُرَخَّصَ لَهُ فَيَصَلِّي فِي بَيْتِهِ، فَرَخَّصَ لَهُ) فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ (فَلَمَّا وَلَّى) أَيِ ذَهَبَ عَائِدًا، وَجَعَلَ ظَهْرَهُ تَجَاةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (دَعَا) يَعْنِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَلَّبَ مِنْهُ الْحُضُورَ إِلَيْهِ وَالرُّجُوعَ مَرَّةً أُخْرَى، (فَقَالَ: «هَلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟» أَيِ: هَلْ يَصْلُكَ صَوْتُ الْأَذَانِ أَوْ لَا؟

- وكما تقدَّم أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ يَشْمَلُ الْأَصْمَ؛ لِأَنَّ مِثْلَهُ يَسْمَعُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: (نَعَمْ) يَعْنِي أَنَّهُ يَسْمَعُ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَأَجِبْ»، فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْمَفْتِيَّ يَسْتَفْصِلُ فِي حَالِ الْمُسْتَفْتَى؛ حَتَّى تَكُونَ فَتَوَاهُ وَاقِعَةً عَلَى مَسْأَلَتِهِ.
- وَفِي هَذَا رَجُوعُ الْمَفْتِيِّ عَنْ فَتَوَاهُ مَتَى تَبَيَّنَ لَهُ خَطَأُ فَتَوَاهِ السَّابِقَةِ، وَقَوْلُهُ: «فَأَجِبْ» فَعَلُ أَمْرٍ، وَالْأَصْلُ فِي الْأَوَامِرِ أَنْ تَكُونَ لِلْجُوبِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ.

{وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا وَلَا تُكَبِّرُوا حَتَّى يُكَبِّرَ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا وَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ: فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَلَا تَسْجُدُوا حَتَّى يَسْجُدَ، وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعِينَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ -وَهَذَا لَفْظُهُ-}.

- "إِنَّمَا" أَدَاةٌ مِنْ أَدَوَاتِ الْحَصْرِ، وَالْحَصْرُ هُنَا نِسْبِيٌّ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِ الْإِمَامَةِ، «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ» يَعْنِي إِمَامَ الصَّلَاةِ «لِيُؤْتَمَّ بِهِ» أَيِ: لِيُقْتَدَى بِهِ فِي الصَّلَاةِ، بِحَيْثُ يَفْعَلُ النَّاسُ أَفْعَالَ الصَّلَاةِ مَعَهُ، ثُمَّ جَاءَ بِفَاءِ التَّفْرِيعِ، فَقَالَ: «فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا» هَذِهِ اللَّفْظَةُ تَشْمَلُ ابْتِدَاءَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَكَذَلِكَ تَشْمَلُ بَقِيَّةَ تَكْبِيرَاتِ الصَّلَاةِ.
- وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى تَعْيِينِ التَّكْبِيرِ فِي بَدَايَةِ الصَّلَاةِ، كَمَا قَالَ الْجُمْهُورُ، خِلَافًا لِبَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ، فَلَا يُدْخَلُ فِي الصَّلَاةِ إِلَى بَلْفِظِ التَّكْبِيرِ، وَقَدْ وَرَدَ أَنَّهُ يَقُولُ: "اللَّهُ أَكْبَرُ"، فَمَعْنَاهُ أَنَّ قَوْلَهُ "اللَّهُ أَكْبَرُ" لَا تَنْعَقِدُ بِهَا الصَّلَاةُ، قَالَ: «فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا» الْفَاءُ هُنَا لِلتَّعْقِيبِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ يَسْبِقُ تَكْبِيرَاتِ الْمَأْمُومِينَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقَارَنَ تَكْبِيرَاتُ الْمَأْمُومِينَ بِتَكْبِيرَةِ الْإِمَامِ.
- وَقَوْلُهُ: «وَلَا تُكَبِّرُوا حَتَّى يُكَبِّرَ» تَصْرِيحٌ بِهَذَا الْمَعْنَى.
- قَوْلُهُ: «وَإِذَا رَكَعَ» يَعْنِي الْإِمَامَ «فَارْكَعُوا» وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمَأْمُومِ أَنْ يَرْكَعَ فِي وَقْتِ رُكُوعِ الْإِمَامِ حَتَّى يَسْتَقَرَّ رَاكِعًا، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ رُكُوعَ الْإِمَامِ يَسْبِقُ رُكُوعَ الْمَأْمُومِ.
- قَوْلُهُ: «وَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ» فِيهِ تَحْرِيمٌ مُسَابِقَةِ الْإِمَامِ، بِالنِّسْبَةِ لِلرُّكُوعِ؛ لِأَنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ، وَبِالنِّسْبَةِ لغيرِهِ؛ لِأَنَّهُ يُلْحَقُ بِهِ.
- قَالَ: «وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ: فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»، فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يَقُولُ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ"، وَاسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَقُولُ: "اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ"، وَالصَّوَابُ: أَنَّ هَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ، وَمَا وَرَدَ فِي الْخَبَرِ فِيهِ إِثْبَاتُ هَذَا اللَّفْظِ لِلْمَأْمُومِ، وَلَيْسَ فِيهِ نَفْيٌ عَنِ الْإِمَامِ.
- وَقَوْلُهُ: «فَقُولُوا»، فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يَقُولُ لَفْظَ التَّحْمِيدِ حَتَّى يَنْتَهِيَ الْإِمَامُ مِنْ لَفْظِ التَّسْمِيعِ "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ"، وَجُمْلَةُ التَّسْمِيعِ تَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهَا إِجَابَةُ الدُّعَاءِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ وَاصِفًا نَفْسَهُ: ﴿لَسْمِيعٌ﴾ [الدُّعَاءُ] [إِبْرَاهِيم: 39].

ومن هنا يؤخذ استحباب حمد الله - عز وجل - في أثناء الدعاء.

- وبعضهم قال: إن "سمع" بمعنى الحفظ، وكما في قوله: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: 46]، لكن الأول أقرب؛ لأنه المتوافق مع السياق.
- وقوله: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا» اللهم: معناها يا الله، و"ربنا" على جهة التوسل، تذكير بنعم الله التي أنعم بها على العبد.
- «لَكَ الْحَمْدُ» "لك" هنا جار ومجرور، قُدمت على "الحمد"، ممّا يدلُّ على أنَّ الحمد ممّا يختصُّ الله به، ولكن المراد هنا: الحمد الكامل، الذي لا يأتيه نقص من وجه من الوجوه، أمّا حمد الغير بدون أن يكون على جهة الاستغراق فإنه جائز، ولذا قالت عائشة: "بِحَمْدِ اللَّهِ لَا بِحَمْدِ أَحَدٍ وَلَا بِحَمْدِكَ" °، ممّا يدلُّ على أنَّ حمد الإنسان لغيره جائز بشرط ألا يصفه بما هو أعلى من صفاته، وأمّا الحمد الكامل الذي لا يتطرق إليه نقص، فهذا ليس لأحد من المخلوقين كائنًا من كان، وإنما هو لله - عز وجل -.
- فالمراد بالألف واللام في "الحمد" هنا: الاستغراق.
- وقوله: «وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا»، أي: إذا سجد الإمام فاسجدوا، فيه دلالة على وجوب السجود، وفيه دلالة على أنَّ سجود المأموم تابع لسجود الإمام، وأنه لا يجوز للمأموم أن يسبق الإمام في السجود، وقد صرح بذلك في قوله: «وَلَا تَسْجُدُوا حَتَّى يَسْجُدَ»، واستدلَّ به طائفة على أنه لا يجوز للمأموم البدء في السجود، حتى ينتهي الإمام من انتقاله للسجود.
- قال: «وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا»، فيه وجوب القيام في الصلاة، ووجوب متابعة الإمام في ذلك.
- وقوله: «وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا» أي إذا صلى الإمام قاعدًا، «فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعِينَ» والمراد بهذه اللفظة: الإمام الراتب؛ لأن الحديث يتكلم عنه، ويُراد بها من تكونُ علّة تركه للقيام علّة مؤقتة، ليست علّة دائمة. وفي هذا مشروعية جلوس المأمومين في صلاة الفريضة متى كان الإمام عاجزًا عن القيام وصلى جالسًا، وقد ثبت أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم فعله، ولذا قال بذلك طائفة من الصحابة والتابعين.
- ومذهب الأئمة الثلاثة على أنَّ الإمام إذا صلى جالسًا، وجب على من خلفه أن يقوموا، واستدلوا على ذلك بأنه آخر الأمرين من النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، فإنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم صلى جالسًا، وصلى أبو بكر واقفًا، وصلى النَّاسُ بصلاة أبي بكرٍ، ولم يجلسوا، قالوا: فدلَّ هذا على نسخ هذا الحكم.
- وهذا فيه نظر! لأنه يمكن الجمع بينهما، ولا يُصار إلى النَّسخ إلا إذا عجزنا عن الجمع بين الدليلين، والجمع ممكن، ومن ذلك أن يُحمل حديث صلاة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم بأصحابه مع أبي بكرٍ على حالة من دخل الصلاة قائمًا، ثم عرضت له علّة فجلس؛ لأنَّ أبا بكرٍ هو الذي صلى بهم أولًا، هو الذي كبر بهم تكبيرة الإحرام، ثم جاء النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم فأجلس بجانبه، فهذا فيه دلالة على أنَّ من جاءته علّة في أثناء الصلاة

° صحيح البخاري (3853)، وردت في حديث قصة الإفك من حديث أم رومان: بَيَّنَّا أَنَا قَاعِدَةٌ أَنَا وَعَائِشَةُ إِذْ وَجَّهَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَتْ: فَعَلَ اللَّهُ بِمَا لَانِ وَفَعَلَ، فَقَالَتْ أُمُّ رُومَانَ: وَمَا ذَاكَ قَالَتْ ابْنِي فِيمَنْ حَدَّثَ الْحَدِيثَ قَالَتْ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَتْ: كَذَا وَكَذَا، قَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَتْ: وَأَبُو بَكْرٍ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فَخَرَّجَتْ مَعْنِيًّا عَلَيْهَا فَمَا أَفَاقَتْ إِلَّا وَعَلَيْهَا جُمِّي بِنَافِضٍ، فَطَرَحْتُ عَلَيْهَا ثِيَابَهَا فَعَطَّيْتُهَا، فَجَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: " مَا شَأْنُ هَذِهِ؟ " قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَتْهَا الْجُمِّي بِنَافِضٍ، قَالَ: " فَلَعَلَّ فِي حَدِيثٍ تُحَدِّثُ بِهِ "، قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَعَدْتُ عَائِشَةَ فَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَئِنْ خَلَفْتُ لَا تَصْدُقُونِي، وَلَئِنْ قُلْتُ لَا تَغْدِرُونِي مِثْلِي وَمِثْلُكُمْ كَيْفَ غُفِرَ وَبَيَّهَ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ، قَالَتْ: وَأَنْصَرَفَ وَلَمْ يَثَلِّمْ شَيْئًا فَأَنْزَلَ اللَّهُ عُذْرَهَا، قَالَتْ: بِحَمْدِ اللَّهِ لَا بِحَمْدِ أَحَدٍ وَلَا بِحَمْدِكَ

فَجَلَسَ، فَإِنَّ الْمَأْمُومِينَ لَا يَجْلِسُونَ، وَيُصَلُّونَ قِيَامًا، وَلَكِنْ مَنْ كَانَتْ فِيهِ عِلَّةٌ قَبْلَ بَدْئِهِ لِلصَّلَاةِ؛ فَجَلَسَ، فَحِينَئِذٍ يَجْلِسُ الْمَأْمُومُونَ مَعَهُ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُصَلِّيَ بِالوَاقِفِينَ مَنْ يَعْجُزُ عَجْزًا دَائِمًا عَنِ الْوُقُوفِ وَيُصَلِّي جَالِسًا؛ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ إِنَّمَا وَرَدَتْ فِي مَنْ عَرَضَ لَهُ الْمَرَضُ وَالْعِلَّةُ فَصَلَّى جَالِسًا، بِخِلَافِ مَنْ كَانَ ذَلِكَ مَعَهُ عَلَى جِهَةِ التَّأْيِيدِ.

- فالمقصود: أَنَّ مذهبَ أحمدَ على ظاهرِ الخبرِ، أَنَّ الإمامَ إِذَا جَلَسَ صَلُّوا خَلْفَهُ جُلُوسًا، وفيه عددٌ من الأحاديثِ القَوْلِيَّةِ والفِعْلِيَّةِ، وَأَمَّا الْجُمْهُورُ فَقَالُوا: إِنَّهُ إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ جَالِسًا صَلَّى مَنْ خَلْفَهُ قِيَامًا، وَلَكِنْ مذهبُ أحمدَ أرجحُ لهذا الخبرِ، ولعدمِ صلاحيةِ المعارضِ، أي: صلاحيةِ دليلِ المعارضِ للاستدلالِ به في مسألةِ الخلافِ.

{وَعَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا رَكَعَ رَكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَقَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» لَمْ نَزَلْ قِيَامًا حَتَّى نَرَاهُ قَدْ وَضَعَ وَجْهَهُ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ نَتَّبِعُهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ}.

- في هذا الحديث: أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُصَلُّونَ الْجَمَاعَةَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ شَأْنِهِم التَّخَلُّفُ عَنِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ.
- وفي هذا الخبرِ: مشروعِيَّةُ الرُّكُوعِ وَالرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.
- وفيه: أَنَّ رُكُوعَ الْمَأْمُومِ يَكُونُ بَعْدَ رُكُوعِ الْإِمَامِ، وَهَكَذَا بَقِيَّةُ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ.
- قوله: {وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ} أي الإمام، {فَقَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»} فَإِنَّ مَنْ خَلْفَهُ يَقُولُونَ: "رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ"، أَوْ "اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ"، عَلَى مَا تَقَدَّمَ.
- قال: {لَمْ نَزَلْ قِيَامًا حَتَّى نَرَاهُ قَدْ وَضَعَ وَجْهَهُ بِالْأَرْضِ} أي: نستمر باقين واقفين حتى ولو أطل، حتى نراه قد وضع وجهه بالأرض، وفيه دلالةٌ على أَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يَنْتَقِلُ إِلَّا إِذَا اسْتَقَرَّ الْإِمَامُ فِي الرُّكْنِ الَّذِي يَلِيهِ، قَالَ: {ثُمَّ} وَ"ثُمَّ" تُفِيدُ التَّرْتِيبَ وَالْتَّرَاحِي.
- {نَتَّبِعُهُ} أي للسُّجُودِ، وفيه دلالةٌ على أَنَّهُ يُشْرَعُ لِلسَّاجِدِ أَنْ يَضَعَ جِهَتَهُ بِالْأَرْضِ.
- {وَعَنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى فِي الصَّحَابَةِ تَأَخُّرًا، فَقَالَ لَهُمْ: «تَقَدَّمُوا فَأَتَيْتُمُو بِي، وَلَيَأْتِمَنَّ بِكُمْ مِنْ بَعْدِكُمْ، وَلَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤَخِّرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»}.
- أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: {أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى فِي الصَّحَابَةِ تَأَخُّرًا} فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ يَتَفَقَّدُ أَحْوَالَ الْمَأْمُومِينَ.
- وقوله: {فَقَالَ لَهُمْ: «تَقَدَّمُوا»} فِيهِ اسْتِحْبَابُ قُرْبِ الْمَأْمُومِينَ مِنَ الْإِمَامِ، وَفِيهِ أَنَّ الْمَأْمُومِينَ يَقْتَدُونَ بِالْإِمَامِ فِي أَفْعَالِ الصَّلَاةِ. وَفِيهِ أَنَّ كُلَّ جَمَاعَةٍ فِي الصَّلَاةِ يَلَاظُونَ مَنْ يُوَالُونَهُ، وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ التَّبَكُّيرِ لصلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وَالتَّقَدُّمُ مَعَ الْمُصَلِّينَ. وَفِيهِ التَّحْذِيرُ مِنَ التَّأَخُّرِ عَنْ أَدَاءِ الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ.
- وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



## الدرس الثاني



الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### باب صلاة الجماعة.



{قال المصنف -رحمه الله تعالى: (وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اخْتَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُجَيْرَةً بِخَصْفَةٍ -أَوْ حَصِيرٍ- فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِيهَا، قَالَ: فَتَتَبَعَ إِلَيْهِ رِجَالٌ وَجَاءُوا يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ، قَالَ: ثُمَّ جَاءُوا لَيْلَةً فَحَضَرُوا، وَأَبْطَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُمْ، قَالَ: فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ، فَرَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ وَحَصَبُوا الْبَابَ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُغَضَبًا، فَقَالَ لَهُمْ: «مَا زَالَ بِكُمْ صَنِيعُكُمْ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيَكْتَبُ عَلَيْكُمْ، فَعَلَيْكُمْ بِالصَّلَاةِ فِي بُيُوتِكُمْ فَإِنَّ خَيْرَ صَلَاةٍ الْمَرْءُ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ).

- قول المؤلف: (عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اخْتَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُجَيْرَةً) ، احتجر: أي وضع حجرةً، وهي تصغير: "حجرة".
- (بِخَصْفَةٍ -أَوْ حَصِيرٍ-) ، كأنه أراد التأكيد من اللفظ، ومعناه: أنه وضع هذا الحَصِيرَ بمَثَابَةِ الحائط عليه، يعني يحوط مكانَ اعتكافه في المسجد؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان مُعْتَكِفًا، أو كانَ يَخْصُ ذلك الموطنَ بِالصَّلَاةِ في الليل.
- (خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِيهَا) ، أي: في ذلك المكان، وفي هذا دلالة على مَشْرُوعِيَّةِ صَلَاةِ قِيَامِ رَمَضَانَ؛ لأنَّ الرِّوَايَاتِ الأخرى قد جاءت وَبَيَّنَتْ أَنَّ المراد به: قِيَامُ رَمَضَانَ، وكان النَّاسُ في عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى

الله عليه وسلم يصلُّون جماعاتٍ، يصليّ الرّجل ويصلي بصلاته الجماعة، وهذا الحديث هو في صلاةٍ آخر الليل التي تسمّى صلاة القيام، أو صلاة التّهجد، وذلك أنّه في العشرِ الأخيرِ من رمضان يستحب العلماء أن يكون هناك صلاة تهجد؛ لأنّ النّبيّ صلى الله عليه وسلم «كَانَ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ أَحْيَا اللَّيْلَ»<sup>٦</sup>. وفي هذا دلالة على مشروعية أن يؤدّي الإنسان هذه الصلوات في المسجد كما كان فعل النّبيّ صلى الله عليه وسلم.

### ❓ وقد اختلف العلماء في صلاة رمضان، أيهما أفضل: أن تكون في المسجد أو تكون في البيت؟

- **الجمهور من الأئمة الأربعة وغيرهم على أنّ أداءها في المسجد أفضل:** لأنّها شعيرة من الشّعائر الظاهرة، قالوا: لأنّ النّبيّ صلى الله عليه وسلم صلّاها في المسجد، وصلّاها جماعةً بأصحابه، وإنّما امتنع منها بسبب لم يعد موجوداً؛ لأنّه خشى أن تُكتب على الأئمة، فتصبح صلاة رمضان من الواجبات، وهذا المعنى زال بوفاته صلى الله عليه وسلم، والحكم يدور مع علّته وجوداً وعدماً، لذلك قالوا بأفضلية أداء صلاة القيام -أو صلاة التراويح- في رمضان في المسجد جماعةً.
- قال: **(فَتَتَبَعَ إِلَيْهِ رِجَالٌ)** أي: سمعوا بصلاته، فأصبحوا يصلّون معه، ونادى بعضهم بعضاً، وأصبحوا يتتابعون. والتتابع معناه: المراقبة والمشاهدة. والتتابع معناه: أن يأتي الواحد بعد الآخر.
- **(جَاءُوا يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ)** فيه دلالة على مشروعية صلاة الجماعة في صلاة رمضان.
- قال: **(ثُمَّ جَاءُوا لَيْلَةً)** وذلك أنّه صلى بهم ثلاث ليالٍ أو أربع، ثم تكاثر الناس حتى كاد المسجد أن يضيق بأهله، بعدها بليلة لم يخرج صلى الله عليه وسلم فحضرُوا ينتظرون صلاة النّبيّ صلى الله عليه وسلم ليصلّوا معه.
- **(وَأَبْطَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُمْ)** ، فيه دلالة على أنّ الإنسان قد يترك العمل المستحب مراعاة للآخرين، كما ترك النّبيّ صلى الله عليه وسلم هنا صلاة الجماعة في قيام رمضان لئلا تُكتب على الأئمة، وكما ورد في الخبر أنّه إذا سمع صياح الصّبيّ أو بكاء الصّغير خَفَّفَ في صلاته مراعاة لشعور أمّه لئلا يحزنها<sup>٧</sup>، وهكذا يراعي الإنسان هذا المعنى، فمثلاً في تقبيل الحجر الأسود قد يتركه الإنسان حسبةً يريد الخير لئلا يضيق على غيره، وهكذا في أداء النّسك.
- **(قَالَ: فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ، فَرَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ)** يريدون تنبيه النّبيّ صلى الله عليه وسلم من أجل أن يخرج إليهم.
- **(وَحَصَبُوا الْبَابَ)** ، أي أنهم أخذوا الحصباء -وهي الحجارة الصغيرة- فقاموا برميها على باب النّبيّ صلى الله عليه وسلم لأنّ غرف النّبيّ صلى الله عليه وسلم كانت على المسجد.
- **(فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُغَضَّبًا)** ، أي: لم يرضَ بتصرفهم عندما رفعوا الصّوت في المسجد وعندما حصبوا بابَه دون أن يكون هناك داعٍ شرعيّ.

<sup>٦</sup> صحيح مسلم (1174)

<sup>٧</sup> جاء عند البخاري من حديث أبي قتادة: عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إِنِّي لَأَقُومُ فِي الصَّلَاةِ أُرِيدُ أَنْ أَطُولَ فِيهَا، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَاتَّجَوَّزُ فِي صَلَاتِي كَرَاهِيَةً أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ"

- فَقَالَ لَهُمْ: «مَا زَالَ بِكُمْ صَبِيغُكُمْ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُكْتَبُ عَلَيْكُمْ» يعني: قيام رمضان، فلذلك ترك النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذا الفعل خشيةً من هذا المعنى الذي زال بوفاته صلى الله عليه وسلم، ولذا قال بعدها: (فَعَلَيْكُمْ بِالصَّلَاةِ فِي بُيُوتِكُمْ)، أي: من أجل ألا تُكْتَبَ عليكم.
- ثم قال: «فَإِنَّ خَيْرَ صَلَاةٍ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ»، فيه دلالة على أَنَّ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ الْأَفْضَلُ فِيهَا أَدَاؤُهَا فِي الْمَسْجِدِ، ولذلك قال بعضهم: إن هذا الحديث يُفِيدُ عَدَمَ وَجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وفي هذا نظر! لأنَّه -كما تقدَّم- أَنَّ الْمَوَازَنَةَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ لَا تَعْنِي أَنَّ أَحَدَهُمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وقد يُسْتَدَلُّ عَلَى الْوَجُوبِ بِأَدْلَةٍ أُخْرَى.
- وفي الحديث: التَّوْبَةُ فِي أَدَاءِ الْإِنْسَانِ الصَّلَوَاتِ فِي بَيْتِهِ، وَعَمْرُ الْبُيُوتِ بِالصَّلَاةِ فِيهِ فَوَائِدُ عَظِيمَةٌ:

(١) منها: ابْتِعَاذُ الشَّيَاطِينِ عَنْهَا.

(٢) ومنها: تَعَلُّمُ الصَّبِيَّانِ لِلصَّلَاةِ بِمُشَاهَدَتِهِمْ لِأَبَائِهِمْ يَصَلُّونَ وَأُمَّهَاتِهِمْ.

(٣) ومنها: أَنَّ هَذَا الْمَوْطِنَ يُشْغَلُ بِالطَّاعَةِ.

{وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى مُعَاذٌ لِأَصْحَابِهِ الْعِشَاءَ فَطَوَّلَ عَلَيْهِمْ، فَأَنْصَرَفَ رَجُلٌ مِنَّا، فَصَلَّى، فَأَخْبَرَ مُعَاذٌ عَنْهُ، فَقَالَ: إِنَّهُ مُنَافِقٌ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الرَّجُلُ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ مَا قَالَ مُعَاذٌ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَتُرِيدُ أَنْ تَكُونَ فَتَانًا يَا مُعَاذُ؟ إِذَا أَمَمْتَ النَّاسَ فَأَقْرَأْ بـ ﴿الشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ وـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ﴾ وـ ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ وـ ﴿اللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ أَيْضًا، وَفِي لَفْظٍ لَهُ: فَأَنْصَرَفَ رَجُلٌ فَسَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى وَحْدَهُ وَأَنْصَرَفَ}.

- قال جابر رضي الله عنه: (صَلَّى مُعَاذٌ)، معاذ بن جبل كان يُصَلِّي مع النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثم يذهب ليصلي بأصحابه.

استدل بهذا على أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَوْمَ الْمُتَنَفِّلِ الْمُفْتَرَضَ بِشَرْطِ أَنْ يَنْوِي نَفْسَ الصَّلَاةِ، كما قال بذلك الشَّافِعِيُّ وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، أمَّا إِذَا كَانَ يَنْوِي نَافِلَةً مُطْلَقَةً فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي الْخَبَرِ، وَلَا يُسْتَدَلُّ بِالْخَبَرِ عَلَيْهِ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْمَأْمُومَ يَكُونُ مِمَّاثِلًا لِلْإِمَامِ لِحَدِيث: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»<sup>٨</sup>.

وقوله: (صَلَّى مُعَاذٌ لِأَصْحَابِهِ الْعِشَاءَ فَطَوَّلَ عَلَيْهِمْ)، أي: قرأ قراءة طويلة في أثناء الصَّلَاة.

- قال: (فَأَنْصَرَفَ رَجُلٌ مِنَّا)، يعني: أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ نَوَى الْإِنْفِرَادَ فِي صَلَاتِهِ، وَقَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَنَّهُ كَانَ يَعْمَلُ عَلَى سَوَانٍ -يعني حيوانات تستخرج الماء من البئر- فخشى عليها من السُّقُوطِ فِي الْبُيُوتِ مِنَ التَّوَقُّفِ، وَلِذَلِكَ نَوَى الْإِنْفِرَادَ فِي صَلَاتِهِ.

وقد وقع هناك اختلاف بين الرواة في هذا الرجل، هل قلب نيته من كونه مأموماً إلى كونه منفرداً فأكمل صلاته؟ أو أنه سلم ثم بعد ذلك ابتداء صلاة جديدة؟

وينبغي على هذا أن مَنْ أَرَادَ قَطْعَ الصَّلَاةِ هَلْ يَحْتَاجُ إِلَى السَّلَامِ؟

- فَإِنَّ مَنْ أَثْبَتَ الرَّوَايَةَ الْأُخْرَى الَّتِي فِي مُسْلِمٍ (فَانْحَرَفَ رَجُلٌ فَسَلَّمَ) تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَسْلَمُ وَلَوْ كَانَ وَاقِعًا إِذَا أَرَادَ قَطْعَ الصَّلَاةِ.

<sup>٨</sup> صحيح البخاري (650).

والأكثر من الرواة على عدم ذكر السَّلام، ولذلك حكم بعضهم على هذه اللفظة بشذوذها.

- قال: (فَأَخْبِرْ مُعَاذُ عَنْهُ، فَقَالَ: إِنَّهُ مُنَافِقٌ) ، أي أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْمُنَافِقِينَ تَرْكُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، وهذا قد ترك صلاة الجماعة، فأثبت عليه الوصف، ولكن هناك مانع يمنع من إطلاق هذا الوصف عليه؛ ألا وهو العذر الذي كان عنده، وحينئذٍ يُلاحظُ في إثبات الأحكام على الأفعال والأسماء والأشخاص، أو إثبات الأوصاف؛ أَنَّهُ لا بدَّ من وجود المعنى الذي من أجله ثبت هذا الحكم، ولا بدَّ من وجود الشُّروط، ولا بدَّ من انتفاء الموانع، ومن ذلك: إطلاق اسم النِّفاق، أو اسم الكُفْرِ، أو اسم الفسق على أحدٍ لا بدَّ فيه من ملاحظة المعنى، ثم لا بدَّ فيه من ملاحظة وجود الشُّروط وانتفاء الموانع.
- وهناك أمرٌ آخر: وهو أن يُلاحظ أَنَّ الحكم قد يُطلق على الوصف وإن لم يُطلق على المتَّصف بذلك الوصف، لإمكان تخلف الحكم لأحد المعاني السابقة.
- قال: (فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الرَّجُلُ) ، يعني: بلغ الرَّجُلُ أَنَّ مُعَاذًا يقول عنه: إِنَّهُ مُنَافِقٌ، وهذه اللفظة فيها قدحٌ واستنقاصٌ من مكانته، وهذا ممَّا يتنافى مع ما جاء في الشَّرْع من التَّريغيب في عدم ذكر مَعَايِبِ الْآخَرِينَ، إلا إذا ترتَّب عليه مَصْلَحَةٌ مَشْرُوعَةٌ.
- (دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ مَا قَالَ مُعَاذٌ) ، يعني: أَنَّهُ يَشْتَكِي مِنْ مُعَاذٍ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ.
- (فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يعني: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَدْعَى مُعَاذًا.
- ثم قال له: «أَتُرِيدُ أَنْ تَكُونَ فَتَنًا يَا مُعَاذُ؟» ، الفتنة هي انقلاب الموازين والمفاهيم، ورؤية الحق باطلاً، والباطل حقاً، ومن الفتنة جعل النَّاسِ يبتعدون عن الطاعات، ويُقدمون على المعاصي وَيَرَوْنَهَا خَيْرًا، ومن ذلك أَنَّهُ إِذَا أُطِيلَت الصَّلَاةُ كَانَ هَذَا مِنْ أَسْبَابِ فَتْنَةِ النَّاسِ بِتَرْكِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، ولهذا قال: «أَتُرِيدُ أَنْ تَكُونَ فَتَنًا يَا مُعَاذُ؟» ، لكونه سَارَعَ على خلافِ السُّنَّةِ فِي الْعَمَلِ الْمَشْرُوعِ، ممَّا يُوَدِّي إِلَى تَرْكِ بَعْضِ النَّاسِ لِلْعَمَلِ الْمَشْرُوعِ.
- ثم أخبره النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالطريقة المشروعة، وهكذا قاعدة الشَّرْع: أَنَّهُ إِذَا جَاءَ النَّاصِحُ فَأَخْبِرْ بِمُخَالَفَةِ فِعْلٍ لِلشَّرْعِ أَخْبِرْ بِالْمُوَافِقِ لِلشَّرْعِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُسَارِعَ عَلَيْهِ وَأَنْ يُعْمَلَ بِهِ، فقال: «إِذَا أَمَمْتَ النَّاسَ فَأَقْرَأْ بِ: ﴿الشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ و﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ﴾ و﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ و﴿اللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾» ، يعني وما ماثلها من السُّور، واستدلَّ بهذا على أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُقْرَأَ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ مِنْ مَتَوَسِّطِ الْمُفْصَلِ.
- قال الفقهاء: فِي الْمَغْرَبِ يَقْرَأُ مِنْ قِصَارِ الْمُفْصَلِ، وَفِي الْعِشَاءِ مِنْ أَوْسَاطِهِ، وَفِي الْفَجْرِ مِنْ طَوَالِهِ.
- والرواية الأخرى قال: (فَانْحَرَفَ رَجُلٌ)، أي: انصرف عن جهة القبلة. (فَسَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى وَحْدَهُ وَانْصَرَفَ)، يعني: قبل انصراف الإمام.

{وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيَصِلْ بِالنَّاسِ» ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعِ النَّاسَ فَلَوْ أَمَرْتُ عُمَرَ؟ فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيَصِلْ بِالنَّاسِ». قَالَتْ: فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ



رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعِ النَّاسَ فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ، فَقَالَتْ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّكَ لَأَنْتَنَ صَوَاحِبُ يُوسُفَ مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» قَالَتْ: فَأَمَرُوا أَبَا بَكْرٍ فَصَلَّى بِالنَّاسِ، قَالَتْ: فَلَمَّا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَفْسِهِ خِفَةً، فَقَامَ يَهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ، وَرَجُلَاهُ تَخْطَّانِ فِي الْأَرْضِ، قَالَتْ: فَلَمَّا دَخَلَ الْمَسْجِدَ سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ حِسَّهُ، ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قُمْ مَكَانَكَ»، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ جَالِسًا وَأَبُو بَكْرٍ قَائِمًا، يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَقْتَدِي النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

- قوله في هذا الخبر: (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، أي: ثَقُلَ بدنه من المرض، وذلك قبيل وفاته صلى الله عليه وسلم، وفيه حرص النبي صلى الله عليه وسلم على أداء الصَّلَاةِ جماعة حتى مع مرضه، وفي هذا أَنَّ التَّكْلِيفَ لَا تَسْقُطُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ، فإذا كان رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم لم تسقط عنه الصَّلَاةُ مع كونه قد ثَقُلَ في مرضه فغيره يأخذ حكمه في وجوب أداء الواجبات الشرعية.
- قال: (جَاءَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ) أي قد حان وقتها، وذلك من أجل أن يصلي بالناس، وفيه أن المؤذِّن هو الذي يتولى التنبيه بالصَّلَاةِ.
- فقال: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» فيه أن الإمام يُنِيبُ في الصَّلَاةِ، وأنه إذا نَوَّبَ أَحَدًا بعينه فإنه لا يصلي غير ذلك النَّائب.
- قوله: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» (قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ)، خَشِيتُ عَائِشَةُ أن يتشاءم النَّاسُ لكونه هو الذي صَلَّى بهم في وقت مرض النبي صلى الله عليه وسلم، فأرادت أن يصلي غيره، ومن هنا ذكرت عن أبي بكر صفة لعلَّ النبي صلى الله عليه وسلم أن يكفَّ غيره بالصَّلَاةِ، فقالت عائشة: (إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ)، أي سريع الحزن والبكاء، فإنه إذا صَلَّى مكان النبي صلى الله عليه وسلم فإنه سيبيكي، ولذا قالت: (وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ)، أي متى صَلَّى بالناس إمامًا في مقام النبي صلى الله عليه وسلم.
- (لَا يُسْمِعِ النَّاسَ) أي أن قراءته لن تصل إلى بقيَّة النَّاسِ، وفي هذا مشروعية إيصال صوت الإمام بالقراءة لجميع المصلين.
- قالت: (فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ؟)، فإنَّ عمرَ كان رجلًا جهوريَّ الصَّوْتِ، ولذلك أشارت بعمر.
- فقال: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» فيه تأكيد الأمر، وأن لم يُطْعَ في الخير والطَّاعة فإنه يحسن أن يكرِّر النَّصيحة.
- (قَالَتْ: فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ) أي للنبي صلى الله عليه وسلم. (إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعِ النَّاسَ فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ، فَقَالَتْ لَهُ)، أي فقالت حفصة للنبي صلى الله عليه وسلم ذلك.
- فقال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّكَ» يشير للنساء «لَأَنْتَنَ صَوَاحِبُ يُوسُفَ» أي: في تكرار الطَّلَبِ على ما يردُّنه، والإلحاح فيما يطلبُنه، بحيث يُزَيِّنُ للنَّاسَ ما يردُّنه، ويتعلَّلُنَّ له بالعلل التي تجعل النَّاسَ يقبلونه.

- «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» فيه تكرار هذا اللفظ. (قَالَتْ: فَأَمَرُوا أَبَا بَكْرٍ فَصَلَّى بِالنَّاسِ، قَالَتْ: فَلَمَّا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ) يعني أَنَّ أبا بكر ابتداءً بالصَّلَاةِ.
- (وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَفْسِهِ خِفَةً) أي أَنَّهُ زَالَ عَنْهُ مَا يَجِدُهُ مِنْ ثَقَلٍ بَدَنِهِ، وَلِذَا أَرَادَ أَنْ يَصَلِّيَ مَعَ النَّاسِ. (فَقَامَ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ)، أي يَحْمِلُهُ الرَّجُلَانِ بِحَيْثُ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِمَا فِي مَشْيِهِ.
- (وَرَجُلَاهُ تَخُطَّانِ فِي الْأَرْضِ) لِأَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ الْمَشْيَ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى تَأْكِيدِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ الَّتِي حَرَصَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ كَوْنِ حَالِهِ قَدْ وَصَلَتْ لِهَذِهِ الْحَالِ. (قَالَتْ: فَلَمَّا دَخَلَ الْمَسْجِدَ) يَعْنِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ.
- (سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ حِسَّهُ)، أي: صَوْتًا يَدُلُّ عَلَيْهِ. (ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ)، أي يَقِفُ مَعَ الْمَأْمُومِينَ لِكَوْنِ الْإِمَامِ الْأَصْلِيِّ قَدْ حَضَرَ، وَفِيهِ أَنَّ إِمَامَ الْمَسْجِدِ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِ بِصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ.
- قَالَتْ: (فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَمَّ مَكَانَكَ») أي: ابْقَ فِي الْمَكَانِ الَّذِي تَصَلِّيُ فِيهِ إِمَامًا بِالنَّاسِ.
- قَالَتْ: (فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْمَأْمُومَ يَقِفُ عَلَى يَمِينِ الْإِمَامِ، وَأَنَّ الْإِمَامَ عَنْ يَسَارِ الْمَأْمُومِ.
- قَالَتْ: (فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ جَالِسًا وَأَبُو بَكْرٍ قَائِمًا)، وَهَذَا اسْتَدْلٌ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَإِنَّ مَنْ خَلْفَهُ يَصَلُّونَ قِيَامًا، كَمَا هُوَ فِعْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، وَيَكُونُ هَذَا نَاسِخًا لِمَا تَقَدَّمَ، وَذَهَبَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ إِلَى أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا صَلَّى جَالِسًا صَلَّى مَنْ خَلْفَهُ جُلُوسًا لِمَا وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ السَّابِقِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ عَنِ الْإِمَامِ: «وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا صَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ»<sup>9</sup>.
- وَحَمَلَ حَدِيثَ الْبَابِ عَلَى مَنْ ابْتَدَأَ صَلَاتَهُ قَائِمًا ثُمَّ جَلَسَ، فَإِنَّ أبا بكر ابتداءً بِهِمْ مُصَلِّيًا وَاقِفًا، ثُمَّ جَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى جَالِسًا، فَحِينَئِذٍ قَالُوا: إِنَّ هَذَا خَارِجٌ مَدْلُولُ الدَّلِيلِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّ مَنْ ابْتَدَأَ صَلَاتَهُ جَالِسًا فَإِنَّ الْمَأْمُومِينَ يَصَلُّونَ جُلُوسًا، وَأَمَّا مَنْ ابْتَدَأَ صَلَاتَهُ قَائِمًا ثُمَّ عَرَضَتْ لَهُ عِلَّةٌ جَعَلَتْهُ يَجْلِسُ، فَإِنْ مَنْ خَلْفَهُ يَصَلُّونَ قِيَامًا، وَهَذَا الْحَدِيثُ اسْتَدْلٌ بِهِ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ التَّبْلِغِ، فَإِذَا كَانَ صَوْتُ الْإِمَامِ ضَعِيفًا شَرَعَ أَنْ يَوْجِدَ مَنْ يُبْلِغُ صَوْتَهُ لِلْمَأْمُومِينَ كَمَا هُوَ فِعْلُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
- قَوْلُهُ: (يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَقْتَدِي النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ)، أي يَتَابِعُونَهُ فِي صَلَاتِهِ.

{وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ فَإِنَّ فِيهِمُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَالْمَرِيضَ، فَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ»، وَفِي لَفْظٍ: «وَذَا الْحَاجَةِ»، وَفِي آخِرٍ: «الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْمُسْلِمِ، وَلَمْ يَقُلِ الْبُخَارِيُّ: «وَالصَّغِيرَ».

<sup>9</sup> رواه البخاري (647) ومسلم (623)

- قوله: «إِذَا أَمَّ»، أي إذا كان أحدكم إمامًا في الصَّلَاة. «النَّاسَ» يعني المأمومين. «فَلْيُخَفِّفْ»، يعني في صلاته، وقمّة التَّخْفِيفِ صلاةُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، فإنَّه كان أَوْجَزُ النَّاسِ في صلاته مع إتمامها، وبالتالي ليس هذا من أدلّة جوازِ نَقْرِ الصَّلَاةِ والإِسْرَاعِ فيها سرعة كثيرة، وإنَّما المرادُ التَّخْفِيفُ الذي لا يُلْحَقُ مشقّةً، وكم من مخفّفٍ يكون من أسباب المشقّة على المأمومين، فإنَّ بعضَ المأمومين يعجز عن متابعتِه في القيام وفي الرُّكُوع، وبالتالي يكون إسرّاعه لم يلحق التَّخْفِيفَ بالمصلين، وإنَّما شقٌّ عليهم.
- قوله: «فَإِنَّ» من أدوات التعليل «فَإِنَّ فِيهِمُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَالْمَرِيضَ»، وهؤلاء يحتاجون إلى التَّخْفِيفِ، فَإِنَّ التَّطْوِيلَ يشقُّ بهم.
- قال: «فَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ»، أي إذا صَلَّى أحدكم وحده سواء صلاة اللّيل أو صلاة النَّافلة «فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ»، أي يختار من صلاته ما يرى أنّه أنسب لحاله من تطويل الصَّلَاةِ أو تقصيرها، ولذا كان النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يطيل الصَّلَاةَ إذا صَلَّى وحده في صلاة اللّيل، وفيه مراعاة الإمام لأحوال المأمومين، سواء في طول الصَّلَاةِ أو في وقت انتظار الصَّلَاةِ، وفيه أنّه ينبغي أن يُراعى أحوال أصحاب الأعذار.

{وَعَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ الْجَرَمِيِّ قَالَ: كُنَّا بِمَاءِ مَمَرِ النَّاسِ، وَكَانَ يَمُرُّ بِنَا الرُّكْبَانُ، فَسَأَلَهُمْ مَا لِلنَّاسِ؟ مَا هَذَا الرَّجُلُ؟ فَيَقُولُونَ: يَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَرْسَلَهُ، أَوْ أَوْحَى إِلَهُ بِكَذَا، وَكُنْتُ أَحْفَظُ ذَلِكَ الْكَلَامَ فَكَأَنَّمَا يُعَرِّى فِي صَدْرِي، وَكَانَتْ الْعَرَبُ تَلُومُ بِإِسْلَامِهِمُ الْفَتْحَ، فَيَقُولُونَ: اتْرُكُوهُ وَقَوْمَهُ، فَإِنْ ظَهَرَ عَلَيْهِمْ فَهُوَ نَبِيٌّ صَادِقٌ. فَلَمَّا كَانَتْ وَقْعَةُ الْفَتْحِ بَادِرَ كُلِّ قَوْمٍ بِإِسْلَامِهِمْ، وَبَدَرَ أَبِي قَوْمِي بِإِسْلَامِهِمْ. فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: جِئْتُكُمْ وَاللَّهِ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَقًّا، فَقَالَ: «صَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا، وَصَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذِنِ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤْمِكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا» فَنَظَرُوا فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَكْثَرَ قُرْآنًا مِنِّي؛ لِمَا كُنْتُ أَتَلَّقَى مِنَ الرُّكْبَانِ، فَقَدِمُونِي بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، وَأَنَا ابْنُ سِتٍّ -أَوْ سَبْعٍ- سِنِينَ، وَكَانَتْ عَلَيَّ بُرْدَةٌ، وَكُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ تَقَلَّصْتُ عَنِّي، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْحَيِّ: أَلَا تَغْطُونَ عَنَّا اسْتِ قَارِيَكُمْ؟ فَاشْتَرَوْا، فَقَطَّعُوا لِي قَمِيصًا، فَمَا فَرِحْتُ بِشَيْءٍ فَرَحِي بِذَلِكَ الْقَمِيصِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: وَأَنَا ابْنُ سَبْعٍ سِنِينَ -أَوْ ثَمَانٍ- سِنِينَ، وَعِنْدَ النَّسَائِيِّ: وَأَنَا ابْنُ ثَمَانٍ سِنِينَ. وَعَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: يُكْرَهُ أَنْ يَوْمَّ الْغُلَامِ حَتَّى يَحْتَلِمَ. رَوَاهُ الْأَثَرُمُ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ -وَلَفْظُهُ: لَا يَوْمُ الْغُلَامِ حَتَّى يَحْتَلِمَ-}.

؟ هذا الحديثان في إمامة الصَّبِيِّ الذي لم يبلغ بعد لكنّه مميّز، هل يصح أن يكون إمامًا للبالغين أو لا يصح؟

✓ ذهب بعض أهل العلم إلى صحّة إمامته لهذا الحديث،

✓ وذهب آخرون إلى عدم صحّة إمامته، قالوا: لأنّه يُصَلِّي نَفْلًا، لأنّه لم يبلغ بعد ولم تجب عليه

الصَّلَاة، والمتنقّل لا يصح أن يكون إمامًا للمفترض.

- ولكن حديث الباب حديث ثابتٌ صحيحٌ، وإن كان بعضهم طعن فيه لأنّه لم يكن بحضرة النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، ولكن الغالب أنّ ما كان من أحوالٍ في زمنِ النُّبُوَّةِ أن يُنْقَلَ للنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، ثم إنَّ إقرارَ الله لذلك لأناسٍ في زمنِ النُّبُوَّةِ دليلٌ على جوازه، وإلا لنزل المنع منه.

- قال المؤلف: (وَعَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ الْجَرَمِيِّ قَالَ: كُنَّا بِمَاءٍ مَمَرٍ النَّاسِ) ، يعني أننا نازل في موطنٍ يسمى (ماء) أو أن فيه بئر يستقي منها الناس الماء، ويمرُّ الناس بهم.
- قال: (وَكَانَ يَمُرُّ بِنَا الرُّكْبَانِ) ، أي يمرُّ بقبيلته من يركبون على الإبل في سيرهم وقوافلهم، (فَتَسَأَلُهُمْ مَا لِلنَّاسِ؟ مَا لِلنَّاسِ؟)، أي ما الذي حدث؟ وما هي الأخبار.
- (مَا هَذَا الرَّجُلُ؟) ، يعني الذي دعا الناس إلى الله -عزَّ وجلَّ- وهم يريدون بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- (فَيَقُولُونَ) يعني الركبان. (يَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَرْسَلَهُ، أَوْ أَوْحَى اللَّهُ بِكَذَا) فيأتون بلفظٍ قرآنيٍّ قد جاء به النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، (وَكُنْتُ أَحْفَظُ ذَلِكَ الْكَلَامَ) أي كان عمرو يحفظ ذلك الكلام، ويحفظ الآيات القرآنية التي تُتلى عليه.
- قال: (فَكَأَنَّمَا يُغَرِّى فِي صَدْرِي)، أي يلصق بالغراء. وقال بعضهم (فَكَأَنَّمَا يَكُرُّ)، أي يبقى في صدري.
- (وَكَانَتِ الْعَرَبُ تَلَوُّمَ بِإِسْلَامِهِمْ) ، أي تتأخَّر بإسلامها (الْفَتْحُ)، أي فتح مكة، أي: أتركوه وقومه، انتظروا ما يكون شأنه مع قومه، فإن تبعه قومه تبعناه، وإن لم يتبعه قومه توقَّفنا فيه، (فَإِنْ ظَهَرَ عَلَيْهِمْ)، يعني على قومه. (فَهُوَ نَبِيٌّ صَادِقٌ) لأنَّهم من أوائل من عاداه وقتلته، وفي هذا أنَّ النَّاسَ يستدلُّون بالأحوال الدنيويَّة على صحَّة النَّبِيِّ، وهذا فيه نظر! لأنَّ الأولى أن يُنظر إلى الدَّعوى من خلال النَّظر في دليلها، لا فيما يكون لها في الدنيا من آثارٍ، لكن النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم صحَّح إسلام أولئك الذين أسلموا بناء على ظهوره، ممَّا يدلُّ على أنَّ المقصود هو الدُّخول في الإسلام، وهذا دليلٌ لمذهب أهل السُّنَّة والجماعة في أنَّ أوَّل واجبٍ على المكلفين هو: الإقرارُ بشهادة التَّوحيد "لا إله إلا الله محمد رسول الله"، وليس كما يقول بعضهم: الشُّكُّ أو النَّظَرُ أو قصدُ النَّظر، أو نحو ذلك، ولذا لما أرسل النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم معاذًا إلى قومه قال: «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوحِدُوا اللَّهَ»<sup>١٠</sup> وفي لفظ «فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»<sup>١١</sup>.
- قال: (فَلَمَّا كَانَتْ وَقْعَةُ الْفَتْحِ) ، يعني فتح مكة. (بَادِرَ كُلِّ قَوْمٍ بِإِسْلَامِهِمْ) ، أي أرسلوا مندوبًا عنهم إلى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يشعُرهُ بِإِسْلَامِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ.
- قال: (وَبَدَرَ أَبِي قَوْمِي بِإِسْلَامِهِمْ) أي ذهب للنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مخبرًا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِإِسْلَامِهِمْ. (فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: جِئْتُكُمْ وَاللَّهِ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم حَقًّا، فَقَالَ: «صَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا» أي أخبرهم بأوقات الصَّلوات، ممَّا يدلُّ على تأكيد طلب الصَّلوات، وأنَّها مقدَّمة بعد إقرار الإنسان بدين الله، وبشهادتي التَّوحيد. وفيه تعليم الصِّبيان أوقات الصَّلوات المفروضة، وتعليمُ المسلم الجديد أوقات الصَّلوات والواجبات الأساسيَّة في الدِّين.

<sup>١٠</sup> صحيح البخاري (6848).

<sup>١١</sup> صحيح مسلم (19).



- ثم قال: «فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذِنْ أَحَدُكُمْ» ، استدلَّ بهذا على أَنَّ الأذانَ مِنْ فروض الكفايات، لأنَّه أمر به في قوله: «فليؤذن» وهذا فعل مضارع مسبق بلام الأمر.
  - قوله: «وَلْيُؤْمِّكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا» أكثركم: فاعل «يؤمكم» وبالتالي هي مرفوعة، وفيه دلالة على قول مَنْ يقول بوجوب صلاة الجماعة، كأنَّه أمرهم بذلك، لأنَّه أمر بالإمامة، وفيه دلالة على أَنَّ كثرة حفظ القرآن مقدَّمة في اختيار الإمام، فإذا كان عندنا فقيهٌ وعندنا حافظٌ للقرآن؛ قدَّمنا حافظَ القرآن على الصَّحيح من قولي أهل العلم كما هو مذهب أحمد وجماعة، وأنَّه لا يُقدَّم عليه مَنْ كان عالمًا بالسنة أو بالفقه إذا كان صاحبه أكثر حفظًا للقرآن.
  - وفيه دلالة على أَنَّ العبرة في التَّقديم بكثرة المحفوظ لا بجمال الصَّوت، وحينئذٍ لو وُجد عندنا مقيمٌ ومسافر، مَنْ الذي يُصلي إمامًا؟  
نقول: الأكثر قرآنًا، إما المسافر وإما المقيم.
  - قال: (فَنَظَرُوا)، يعني أنهم بحثوا في الموجودين. (فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَكْثَرَ قُرْآنًا مِنِّي) كان أكثرهم حفظًا للقرآن. (لَمَّا كُنْتُ أَتَلَّقِي مِنَ الرُّكْبَانِ) ، أي فاستمع إليه فأحفظه، قال: (فَقَدِّمُونِي بَيْنَ أَيْدِيهِمْ) أي إمامًا، وبهذا استدللَّ الشافعيةُ وَمَنْ نحا نحوهم على صحة إمامة الصَّبِيِّ المميَّز، ومذهبهم أقوى مِنْ مذهب غيرهم في المسألة
  - قال: (وَكَانَتْ عَلَيَّ بُرْدَةٌ) ، البردة: لباس يعم البدن، ولكنها كانت صغيرة على عمرو. قال: (وَكُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ تَقَلَّصْتُ)، أي ترفعت عني بحيث تظهر بعض أجزاء بدنه السفلى.
  - قال: (فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْحَيِّ: أَلَا تَعْطُونَ عَنَّا اسْتِ قَارِئِكُمْ؟) ، أي دبره في أثناء الصلاة، وفيه دلالة على أَنَّ انكشاف العورة بدون قصدٍ لا يؤثر على صحة الصلاة. قال: (فَاشْتَرَوْا) أي اشتروا له قماشًا، (فَقَطَّعُوا لِي قَمِيصًا) ليلبسه أثناء صلاته. (فَمَا فَرِحْتُ بِشَيْءٍ فَرِحِي بِذَلِكَ الْقَمِيصِ) ، لأنه قد ستر بدنه، ودقَّاه، وكان ثوبًا جديدًا.
  - قال المؤلف: (وعند أبي داود: وَأَنَا ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ -أَوْ ثَمَانِ سِنِينَ، وَعِنْدَ النَّسَائِيِّ: وَأَنَا ابْنُ ثَمَانِ سِنِينَ) .
  - ثم أورد المؤلف كلام ابن عباس: (يُكْرَهُ أَنْ يُؤْمَّ الْغُلَامُ حَتَّى يَحْتَلِمَ) ، وهذا مستند الجمهور في عدم تقديم الصَّبِيِّ المميَّز في إمامة البالغين، والمذهب الأول أقوى، لأنَّ هذا أثر موقوف على ابن عباس، وذاك واقعة في زمن النبوة، ومثلها لا يخفى عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم إِنَّ الشَّرْعَ قد أقرَّ ذلك في زمن التشريع ولم يُنكر فيه.
- {وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ سَلَمًا، وَلَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ» وَفِي رَوَايَةٍ: «سِنًا» بَدَل: «سَلَمًا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.
- عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَوْمُ الْقَوْمِ» أي يتقدَّمهم، و"القوم" في الأصل تُطلق على جماعة الرِّجَال الذين ينتسبون إلى شيءٍ واحدٍ، إما إلى قبيلةٍ أو إلى موطنٍ، أو

إلى مهنة، واستندل بهذا على أن الإمامة تكون في الرجال لا في النساء، ولذا قال: «أقرأهم لكتاب» فإن الجماعة من شأن الرجال -على ما تقدم- فتكون الإمامة فيهم.

• قوله: «أَقْرَأُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ»، فيه دلالة على أن صاحب القراءة يُقدّم على غيره في إمامة الصلاة حتى ولو كان غيره ممن يكون أكثر منه فقهاً ومعرفة بسنة النبي صلى الله عليه وسلم.

• وقد اختلف العلماء في لفظة «أقرأهم» هل المراد أجودهم وأحسنهم؟ أو المراد أكثرهم؟ ولعل الثاني أظهر ما لم يكن لحائاً في قراءته.

• قال: «فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً»، أي تساوا في مقدراً ما يحفظون «فَاعْلَمَهُمْ بِالسُّنَّةِ» أي أكثرهم علماً بسنة النبي صلى الله عليه وسلم. قال: «فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ، سَوَاءً فَأَقْدَمَهُمْ هِجْرَةً» أي انتقلاً من دار الكفر إلى دار الإسلام. «فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً»، أي هاجروا سويّاً أو لم يهاجروا جميعاً «فَأَقْدَمَهُمْ سِلْمًا» أي دخولاً في دين الإسلام، فالذي تقدّم في دخوله في الإسلام مقدّم. وفي رواية «أقدمهم سنّاً» أي أكبرهم في السن، فإذا تساوا في القراءة وفي السنة والهجرة والدخول في الإسلام نظرنا للأكبر في السن، وعلى ذلك يُحمل الحديث السابق «لِيُؤْمَكُم أَكْثَرُكُمْ قِرَاءَةً» وقد جاء في حديث مالك بن الحويرث «وَلِيُؤْمَكُمَا أَكْبَرُكُمَا»<sup>١٢</sup>، وذلك لأنهم تساوا في القراءة وفي السنة وفي الهجرة فعُمل بالسن.

• قال: «وَلَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ»، أي لا يتقدّمه في الإمامة، وفيه دلالة على أن الإمامة تكون في الرجال.

• قال: «وَلَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ» أي أنه من كان له سلطة وولاية فإنه يُقدّم على غيره في إمامة الصلاة، وهذا يشمل الإمام الأعظم، فإن له سلطاناً، وكذلك يشمل إمام المسجد فإنه مقدّم على غيره في الإمامة في ذلك المسجد، وهكذا صاحب المنزل فإنه يُقدّم على غيره في منزله في الإمامة. ومعنى التّقدم: أنه أولى بالإمامة منه، لكن هل له الحق أن يأذن في أن يؤمّ غيره في ذلك؟ هذا من مواطن الخلاف بين العلماء.

• قوله: «وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ»، المراد بالتّكرمة: الفراش، ويمثله الكراسي، وجميع ما يُهَيَّأ للجلوس.

• قال: «وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ» يعني في بيت غيره. «عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ»، لأنّ في هذا استعمال لمال الغير، ولا يجوز استعمال أموال الآخرين إلا بإذنهم.

والإذن قد يكون إذن لفظي كما لو قال له: اجلس. وقد يكون إذن عرفي بأن يتعارف الناس على أن من فتح بابه فهو يأذن بالجلوس فس مجلسه، أو أن يكون الإذن لمأذون له، كما لو أذن لشخص بأن يستعمل بيته ولأضيافه، فحينئذ يقوم مقام صاحب البيت في ذلك، فهذا دليل على أن الأصل في أموال الآخرين ألا يُنتفع منها إلا بإذن.

{وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِيَلِينِي مِنْكُمْ أُولُوا الْأَخْلَامِ وَالنُّهَى، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ ثَلَاثًا، وَإِيَّاكُمْ وَهَيْشَاتِ الْأَسْوَاقِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا}.

<sup>١٢</sup> صحيح البخاري (2848).

### الدرس الثالث



الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

{ قال المصنّف -رحمه الله تعالى- في باب صلاة الجماعة، وذكر أحاديث: (وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ -رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِيَلِيَنَّ مِنْكُمْ أَوْلُوا الْأَحْلَامَ وَالنُّهَى، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثَلَاثًا، وَإِيَّاكُمْ وَهَيْشَاتِ الْأَسْوَاقِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا). }

- قوله في هذا الحديث: «لِيَلِيَنَّ» أي: ليكون الموالي لي، والذي يكون بعدي في أثناء الصلّة أُولُوا الْأَحْلَامِ.
- أُولُوا: أي أصحاب، وقوله: «الْأَحْلَامَ وَالنُّهَى» المراد به: أصحاب العقول؛ لأنّ الحلم يوقف صاحبه عن أن يُقَدِّم على الأفعال غير المرغوب فيها، والنُّهَى لأنّ العقل ينهى صاحبه عن الأخلاق السيئة، وسفاسف الأمور والتعجّل، وبالتالي يكون متأنّيًا في أموره.
- قال: «ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» أي: في هذه الصفة. ولاشكّ أنّ الإمام يحتاج إلى أن يكون من وراءه ممّن يُنَبِّهه على الخطأ في صلاته وقراءته، ولا يكون ذلك إلا من أصحاب العقول، وهناك معني آخر وهو: أنّ أصحاب العقول إذا قَدِّموا في صف الصلّة، كان هذا أدعى لأنّ يُقبل منهم في غير الصلّة، وبالتالي تستقرّ أمورُ النَّاسِ، ويكونون على تآلفٍ ومحبةٍ؛ لأنّ صاحب الحلم يورثه حلمه أن يكون مُتصافيًا مع الخلق، مُتخلِّقًا معهم بأحسن الأخلاق.
- قال: «وَإِيَّاكُمْ» أي: لا يكون ورائي مباشرة، وإيّاكم في من يليني.
- «وَهَيْشَاتِ الْأَسْوَاقِ» الأسواق: مواطن البيع والشراء، والمراد بالهَيْشَاتِ: أي اختلاط الأصوات والمنازعات والخصومات، فإنّ الأسواق محلٌّ لهذا الأمر، وذلك لأنّهم يستعجلون، فتقع بينهم الخصومات.

وهذا الحديث يدلُّ على: تقديم مَنْ كان بهذه الصفة، ليكون خلفَ الإمام.

- والأصل في الفعل المضارع المسبوق بلام الأمر أن يكون للوجوب، ولكن لما وجدنا أنَّ هذا لم يكن الشَّأن في جميع الأحوال في صلاة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم والصَّلَاة في مسجده، فحينئذٍ حُمِلَ هذا اللفظ على الاستحباب.

وبعضُ العلماء أبقاه على الوجوب، وقال: يجب تقديم مَنْ كان كذلك، ومن ذلك بعضُ فقهاء الشَّافعية، وغيرهم، والجمهور على أنَّ الأمر هنا على الاستحباب.

- وقد يُؤخذ من هذا الخبر جواز تقديم أصحاب هذه الهيئات، بحيث يُقدِّمهم الإنسان على نفسه، فإذا جاء ووجد مَنْ هو أفضل منه في العلم والعقل، قدَّم صاحب الفضل على نفسه، وحينئذٍ يُقال: إنَّه لا مانع من الإيثار في هذه القربة، والقول بجواز الإيثار في القرب هو المشهور عند فقهاء الحنابلة، أمَّا فقهاء الشَّافعية فيمنعون منه، وقد يلحقون صاحبه بالإثم، وقد جاءت أدلَّة أخرى تدلُّ على القول الأوَّل، منها عموم قوله - عزَّ وجلَّ: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: 9].

{(وَعَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «رُضُّوا صُفُوفَكُمْ، وَقَارِبُوا بَيْنَهَا وَحَادُوا بِالْأَعْنَاقِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَرَى الشَّيَاطِينَ تَدْخُلُ مِنْ خَلَلِ الصَّفِّ كَأَنَّهَا الْحَدَفُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ النَّسَائِيُّ وَابْنُ حَبَّانَ الْبُسْتِيُّ، وَالْحَدَفُ بِالتَّحْرِيكِ: غَنَمٌ سُودٌ صِغَارٌ مِنْ غَنَمِ الْحِجَازِ، الْوَاحِدَةُ حَدَفَةٌ، قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ)).}

- قوله هنا: «رُضُّوا» أي: قاربوا بين الصفوف، بحيث يكون بعض المصلين عند بعضهم الآخر، ولا يكون بينهم الفرج، وهذا معنى قوله: «وقاربوا بينها» ، يعني بين الصفوف، بحيث لا يكون هناك فراغ كبير بين الصف والصف الآخر.
- ثم قال: «فوالذي نفسي بيده إنِّي لأرى» هذه هي العلة في الأمر برص الصفوف والمقاربة بينها، «إنِّي لأرى الشَّيَاطِينَ تَدْخُلُ مِنْ خَلَلٍ» أي: من الفجوات التي تكون في الصفِّ، «كَأَنَّهَا الْحَدَفُ» أي: الغنم الصغار التي تدخل بسرعة في الفجوات التي تكون في الجدر ونحوه.
- ✓ وفي الحديث: التَّغْيِيبُ فِي رِصِّ الصُّفُوفِ، وعدم ترك فجوات فيما بينها.
- ✓ وفي الحديث: استحباب أن يكون ما بين الصفِّ والصفِّ الآخر متقاربة، بحيث لا يكون هناك فجوة كبيرة بين الصفين، ولذا نجد أنَّ المسجد النبوي في عهد النُّبُوَّة كان صغيرًا، مع كثرة المصلين فيه، وما ذاك إلا أنَّهم طَبَّقُوا مَا وَرَدَ فِي هَذَا الْخَبَرِ.
- قوله: «وَحَادُوا بِالْأَعْنَاقِ» أي: اجعلوها على وَزَانٍ وَاحِدٍ، بحيث لا يتقدَّم بعضها على بعضها الآخر، وذلك من أجل أن يكون الصفُّ مُسْتَوِيًّا، لا اعوجاج فيه، وفي هذا وجوب تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ.

{(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ)).}



- قوله صلى الله عليه وسلم: «**خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوْلَاهَا**» قيل المراد بها: أنها أفضل أجرًا وثوابًا، وقيل أن المراد به: أفضليّة مَنْ يصلي فيها، وذلك لأنّ المصلي قد رغب في الخير، فتقدّم في الصفوف.
- وقوله: «**وَشَرُّهَا آخِرُهَا**» الشرُّ هنا ليس شرًّا مطلقًا، وإنّما المراد: أنها أقل أجرًا وثوابًا، وإذا بُعد الإنسان عن الإمام، كثر ما يطرأ على ذهنه ممّا يشغله عن تدبّر معاني صلاته، ولذلك قيل فيها هذا اللفظ. ثم إنهم كانوا في الزّمان الأوّل يصلُّون في المسجد، صفوف الرِّجال متقدّمة، و صفوف النِّساء متأخرة، فحينئذٍ تكون الصفوف المتأخرة قريبة من صفوف النِّساء.
- وقوله: «**وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا**» أمّا بالنسبة للرِّجال فمحل اتفاقٍ أنه في جميع الجماعات، سواءً انفردوا أو كانوا مع النِّساء، وأمّا بالنسبة للنِّساء، فإذا كنَّ مع الرِّجال، فهذا حكمهنّ بلا إشكال، وهو محلّ اتفاقٍ، أمّا إذا صَلَّى النِّساء وحدهنّ، أو كنَّ في معزلٍ عن الرِّجال بحيث لا يمكن وقوع الاختلاط فيما بينهم، أو وقوع تداخل فيما بينهم، فحينئذٍ هل يُقال: آخر صفوف النِّساء هو الأفضل؟ أو نقول هو الأوّل؟ فإنّه مثلاً يكون محلّ النِّساء في بعض المساجد في محلٍّ منفصلٍ عن محلّ الرِّجال، فيكون في الدور الأعلى، أو في الدور الأسفل، يتميّزون بدورٍ خاصٍّ بهم، فحينئذٍ هل نأخذ بعموم الخبر؟ أو نقول: إنّ المعنى حينئذٍ انتفى، وبالتالي يكون أوائل صفوف النِّساء أفضل؟ هذا من مواطن الخلاف بين العلماء. ولهم ثلاثة أقوال في المسألة:

✓ **منهم من جرى مع ظاهر لفظ الحديث،** وقال: إنّ قوله: «**وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا**» عام؛ لأنّ كلمة النِّساء عامّة، و صفوف جمع مضافة إلى معرفة عامة، فتفيد العموم، سواءً صليّ وحدهنّ، أو صليّ مع الرجال.

✓ وهناك من قال: إنّ هذا يُستثنى منه إلا إذا صَلَّى النِّساء وحدهنّ بإمامٍ منهنّ.

✓ وهناك من قال: **وَأَلْحَقَ بِهَذَا مَا إِذَا صَلَّى النِّسَاءُ فِي مَكَانٍ مُتَمَيِّزٍ عَنِ الرِّجَالِ،** فَمَنْ لَحَظَ اللَّفْظَ أَجْرَى

اللفظ على عمومه، ومن لحظ المعنى من جهة البُعد عن الرجال، ومن جهة عدم الاشتغال بالنظر في ما أمامهنّ، وقالوا إنّ هذا الخبر خاصٌّ بما إذا صَلَّى النِّساء مع الرجال.

{(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).}

- حديث ابن عباس، قال ابن عباس: (صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ) فيه جواز أداء صلاة الليل جماعةً، لكن إذا كان ذلك على غير ترتيبٍ مُسبق، ولا على تكرار مؤقَّت، فإذا وقع اتفاقًا فلا بأس به، كما هو فعلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأما أن يُرتَّب ذلك في غير رمضان، فليس من شأن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فعله.
- وقوله: (فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ) أي صَفَّ ابن عباس عن يسار النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو الإمام.
- (فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ)،  
□ فيه: أن المأموم الواحد يكون عن يمين الإمام، لا يكون عن يساره، ولا خلفه.

□ وفيه: أنه إذا كبر الإنسان تكبيرة الإحرام في موقفٍ خاطئٍ ثم صحَّح وضعه، لم يؤثر ذلك على صحة صلاته، ولذلك من كبر تكبيرة الإحرام قبل أن يدخل في الصف، وكان وحده ثم دخل في الصف، فإنه يجزئه ذلك.

□ وفيه: أن المأموم هو الذي يغيّر وضعه عندما تقتضي الصلاة ذلك، بخلاف الإمام، فلو كان هناك اثنان والمأموم عن يمين الإمام، فجاء ثالث، فإن الإمام يبقى في مكانه، والمأموم يتأخّر ليصلي مع من دخل معهم، كما هو حال ابن عباس هنا، فإن الإمام لم يغيّر من موقفه، وإنما الذي غيّر هو المأموم.

□ وفي هذا الحديث: جواز انقلاب صلاة الرجل من كونه يصلي منفردًا إلى كونه يصلي إمامًا، كما هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم.

□ وفي هذا الحديث أيضًا من الأخبار: أن الحركة اليسيرة في الصلاة لمصلحتها لا تؤثر على صحة الصلاة، فقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم بيد ابن عباس، فجعله عن يمينه.

□ وفيه: أن ستر الإمام ستره لمن خلفه، ولذا لم يجعل النبي صلى الله عليه وسلم ابن عباس ينتقل من أمامه؛ لأنه هو الإمام، وإنما جعله ينتقل من خلفه.

□ وفي هذا الخبر أيضًا: تصحيح وضع المصلي بالإمساك بيده أو تحريك بدنه متى شاهدناه منحرفًا، مثلًا: لو صلى منحرفًا يسيرًا عن القبلة، أو لم يدخل مع الصف، فلا بأس أن يعدّل بتحريكه من قبل غيره.

{وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِ أُمِّ سُلَيْمٍ، فَقُمْتُ وَبَيْتُ خَلْفَهُ، وَأُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ: صَلَّى بِهِ وَبِامْرَأَةٍ، فَجَعَلَهُ عَنْ يَمِينِهِ وَالْمَرْأَةَ خَلْفَهُ}.

• قوله هنا: (صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِ أُمِّ سُلَيْمٍ) يظهر أنها صلاة نافلة، ولم تكن من صلاة الليل.

وفيه: جواز وجود الجماعة في صلاة النافلة، ما لم يكن ذلك على جهة الترتيب المسبق.

• قوله: (فَقُمْتُ وَبَيْتُ خَلْفَهُ) فيه: أن الاثنين إذا صليا مع إمام يكونان خلفه، كما قال بذلك الجمهور، خلافاً لبعض الحنفية.

• وقوله: (وَأُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا)، أم سُلَيْمٍ، هي أم أنس رضي الله عنه وقيل إنها جدته، فالمصلي هنا جدته، وعلى كلٍّ، فالحديث فيه: أن المرأة المنفردة لا تصف مع الإمام، وإنما تصف وراءه.

✓ وقد قال الحنفية: إنَّ هذا دليل على أنَّ المرأة لو صلَّت مع الرجل في صفٍّ واحدٍ تبطل صلاة الرجل، وقد استدلوا على ذلك بما ورد من أثر عن ابن مسعود: "أَخْرُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَخَرَهُنَّ اللَّهُ"<sup>١٣</sup>.

✓ والجمهور: على أنَّ صلاة المأموم لا تبطل بذلك، وتصح صلاته؛ لأنه إنما أرشد هنا إلى الصفة المطلوبة في الصلاة، ولم يأت الدليل ببطلان الصلاة في هذه الحال، ومن ثمَّ فإنَّ الأصل أن تُصلي المرأة -ولو كانت وحيدة- خلف الصف.

• وفيه: استثناء النساء من حديث: «لَا صَلَاةَ لِفَدٍّ خَلْفَ الصَّفِّ»<sup>١٤</sup>.

<sup>١٣</sup> قال الشيخ ابن باز في مجموع الفتاوى: "إنه موقف على ابن مسعود. وله شاهد في صحيح مسلم" (211/26).

• وقوله هنا: (صَلَّى بِهِ وَبِامْرَأَةٍ، فَجَعَلَهُ عَنْ يَمِينِهِ وَامْرَأَةً خَلْفَهُ).

➤ فيه: أَنَّ المأموم الواحد يصلي عن يمين الإمام، ولا يصلي عن يساره، ولا من خلفه.

➤ وفيه: أَنَّ المرأة تُصلي خلف الإمام، ولو كانت وحدها، ولذلك: إذا صلى الرجل مع أهل بيته، فإن المرأة

تصلي خلفه، والأصل أن تكون خلفه بالكلية، لكن لو صعب أو قصّر المكان -كما ذكرت- فإنها لو تأخرت

عنه قليلاً، فإنها قد تُعَدُّ قد صلت خلفه، ولو كانت أطراف قدميها خلف عقبه.

{وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ رَاكِعٌ فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى

الصَّفِّ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا، وَلَا تُعَدُّ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ: أَنَّ أَبَا بَكْرَةَ جَاءَ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَاكِعٌ، فَرَكَعَ دُونَ الصَّفِّ، ثُمَّ

مَسَى إِلَى الصَّفِّ فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاتَهُ قَالَ: «أَيُّكُمْ الَّذِي رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ، ثُمَّ مَسَى إِلَى

الصَّفِّ؟» فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ: أَنَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تُعَدُّ».

• نعم. قوله: (وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ رَاكِعٌ) كان يصلي

بالجماعة، والنبي صلى الله عليه وسلم كان راکعاً.

• قال: (فَرَكَعَ) يعني أَبَا بَكْرَةَ رضي الله عنه (قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ).

وفيه: جواز أن تكون تكبيرة الإحرام قبل الصَّفِّ، واستدلَّ الجمهور على هذا الخبر على صحة صلاة المنفرد

خَلْفَ الصَّفِّ، قالوا: لأنَّ أَبَا بَكْرَةَ كَبَّرَ تكبيرة الإحرام وركع قبل أن يدخل في الصَّفِّ.

والحنابلة قالوا بعدم صحة صلاة مَنْ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وحده، وقالوا: إنَّ خبر الباب إنَّما هو فيما كان أقل

من ركعة، ولذلك قالوا إنَّه لو وقع منه أقل من ركعة خلف الصَّفِّ وحده لم تبطل صلاته بذلك.

• وقوله: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا» لما رأى منه حرصه على إدراك الجماعة.

• «وَلَا تُعَدُّ» أي: لا تفعل هذا مرة أخرى.

❖ وقيل: إنه أراد ألا يتأخَّر عن الصَّلَاة في المرة الأخرى.

❖ وقيل: إنَّه قصد أن لا تكبر وأنت راکع.

❖ وقيل: إنَّه أراد أن لا تكبر قبل دخولك في الصَّفِّ.

وهذه هي الرواية التي وردت في الصحيح، وورد في غير الصحيح بغير هذه اللفظة، ورد: «وَلَا تُعَدُّ»<sup>١٥</sup>، أي: لا

تقضى صلاتك مرة أخرى، وورد برواية: «وَلَا تُعَدُّ»<sup>١٦</sup>، أي: لا تجري مُسرِعاً، ولكن الحديث إنَّما وقع مرة

واحدة، وبالتالي يلزمنا أن نُرجِّح بين الروايات، والرواية التي وَرَدَتْ في الصحيح بلفظ: «وَلَا تُعَدُّ».

<sup>١٤</sup> صححه الألباني في كتاب الإيمان لابن تيمية (12).

<sup>١٥</sup> حكى هذا القول الإمام بدر الدين العيني الحنفى في (عمدة القاري شرح صحيح البخاري / باب إذا ركع دون الصف / 114).

<sup>١٦</sup> المعجم الصغير للطبراني (1028).

- والرواية الأخرى لِأَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ، قال: (فَرَكَعَ دُونَ الصَّفِّ، ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّفِّ فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاتَهُ قَالَ) فِيهِ تَفَقُّدُ الْإِمَامِ لِأَحْوَالِ الْمَأْمُومِينَ، قال: («أَيُّكُمْ الَّذِي رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ، ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّفِّ؟» فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ: أَنَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ»).

{وَعَنْ هَلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبُدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ -وَحَسَنَهُ- وَأَبُو دَاوُدَ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَابْنُ حَبَّانٍ فِي "صَحِيحِهِ"، وَالتِّرْمِذِيُّ -وَقَالَ: "حَدِيثٌ حَسَنٌ"-، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: "ثَبَّتَ الْحَدِيثُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ"، وَقَالَ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: "فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ"}.

- هذا الحديث اختلف أهل العلم في إسناده، وجمهور أهل الحديث على تحسين هذا اللفظ، وَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِفَدٍّ خَلْفَ الصَّفِّ»، وَمِنْ هُنَا ذَهَبَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ وَحْدَهُ حَلْفَ الصَّفِّ لَا تَصِحُّ، وَمِنَ الْمَعْنَى فِي هَذَا: أَنَّ مِثْلَ هَذَا يَعْوِدُ النَّفْسَ عَلَى الشَّدُوذِ وَالانْفِرَادِ عَنِ الْجَمَاعَةِ.
- وَقَالَ الْجُمْهُورُ بِصَحَّةِ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِحَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ السَّابِقِ، وَتَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْهُ، وَالْأَصْلُ بَقَاءُ اللَّفْظِ عَلَى مَدْلُولِهِ، وَبِالتَّالِي فَإِنَّ الْأَرْجَحَ: الْقَوْلُ بِعَدَمِ صَحَّةِ صَلَاةِ الرَّجُلِ خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ. وَلَكِنْ مَنْ صَلَّى وَهُوَ جَاهِلٌ، أَوْ مَتَأَوَّلٌ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يُعْفَى عَنْ صَلَاتِهِ، فَإِنْ كَانَ فِي الْوَقْتِ فَإِنَّهُ يُعِيدُ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْوَقْتِ فَهَلْ يُعِيدُ؟ قَوْلَانِ لِمَنْ يَرَى عَدَمَ صَحَّةِ مَنْ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ.

{وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَاْمَشُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ وَلَا تُسْرِعُوا، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ. وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ: «صَلِّ مَا أَدْرَكْتَ وَاقْضِ مَا سَبَقَكَ»، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَمَا فَاتَكُمْ فَاَقْضُوا».

وَقَدْ وَهَمَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ لَفْظَ الْقَضَاءِ مُخَرَّجٌ فِي "الصَّحِيحَيْنِ". وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ يُونُسُ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، وَمَعْمَرٌ، وَشُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ: «وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا»، وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: عَنِ الزُّهْرِيِّ وَحْدَهُ: «فَاَقْضُوا». وَقَالَ مُسْلِمٌ: أَخْطَأَ ابْنُ عُيَيْنَةَ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ، وَلَا أَعْلَمُ رَوَاهَا عَنِ الزُّهْرِيِّ غَيْرُهُ. وَفِي قَوْلِ أَبِي دَاوُدَ وَمُسْلِمٍ نَظْرًا! فَإِنَّ أَحْمَدَ رَوَاهَا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَالَّذِينَ قَالُوا «فَاتِمُّوا» أَكْثَرُ وَأَحْفَظُ وَالزَّمُّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ فَهُوَ أَوْلَى. وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ فَرْقٌ؛ فَإِنَّ الْقَضَاءَ هُوَ الْإِتِمَامُ لُغَةً وَشَرْعًا}.

- حديث أبي هريرة متفق عليه، ولفظه: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ»، خطابٌ لأهل الإيمان بأنهم إذا سمعوا الإقامة، أي: إقامة الصَّلَاة.



- «فَامْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ» ، والأمر هنا على جهة الوجوب، وظاهره نهي عن غيره ممّا يضاده، كالبقاء، وعدم الذهاب إلى الإقامة، واستدلّ بهذا على وجوب صلاة الجماعة، وأنّها من الأمور المتعيّنة.
- وقوله: «وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ» ، وفي بعض الألفاظ: «وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ»<sup>١٧</sup> ، وفي بعضها: «وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ»<sup>١٨</sup> ، أي: الزموا السَّكِينَةَ، فتكون "السَّكِينَةُ" مفعول به لفعلٍ محذوفٍ، كأنّه قال: أوريكم السَّكِينَةَ.
- قال: «وَلَا تُسْرِعُوا» فيه التَّهْيِ عن الإسراع في المشي إلى الصَّلَاةِ.
- قال: «فَمَا أَدْرَكْتُمْ» ، أي: أيّ جزءٍ أدركتموه فصلّوا. وفيه: أنّ المأموم يدخل مع الإمام في أيّ جزءٍ من أجزاء الصلاة وجده عليها، وإذا وجده راکعاً دخل معه، وإذا وجده ساجداً دخل معه، وإذا وجده يتشّهد دخل معه، حتى في التّشّهد الأخير يدخل مع الإمام، ولا يقول أنتظر الجماعة الأخرى؛ لعموم هذا الخبر: «فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا» يشمل لو لم يبق إلا الجزء القليل.
- قوله: «وَمَا فَاتَكُمْ»، أي: ما صلّاه الإمام قبلكم.
- «فَاتِمُوا»، أي: قوموا بأدائه، وبالتّالي يكون ما يُصلّيه المأموم المسبوق بعد سلام الإمام هو آخر الصَّلَاةِ.
- لكن وَرَدَ في بعض الروايات، قال: «وَمَا فَاتَكُمْ فَاقْضُوا»<sup>١٩</sup> ، فلفظة «فاقضوا» معناها أنّ ما يفعله بعد سلام الإمام هو أوّل الصَّلَاةِ.
- ويتربّب على ذلك: هل يقرأ سورة أخرى مع السُّورة إذا لم يبقَ عنده إلا ركعة أو ركعتان؟ ومتى يجعل جلسات التّشّهد؟ فإنّها تختلف باختلاف ما إذا كانت الرواية «فَاتِمُوا»، أو «فاقضوا»، وأكثر الرُّواة رَوَوْا: «فَاتِمُوا».
- ولذلك ما يُصلّيه المأموم المسبوق بعد سلام الإمام يكون من قبيل آخر صلّاته، وليس من أوائل الصَّلَاةِ.
- وأشار المؤلّف إلى أنّ ابنَ عُيَيْنَةَ انفرد في رواية «فاقضوا»، ثم ذكر أنّ هناك روايةً أخرى عن عبد الرزّاق، عن مَعْمَر، عن الزُّهريّ، وفيها أيضاً «فاقضوا»، وهي في مسند أحمد، وقد رواها الإمام أحمد مرتين، مرةً بلفظ «فَاتِمُوا»، ومرةً بلفظ: «فاقضوا»، ولعلّ من رواها بلفظ «فاقضوا» رواها بالمعنى.
- ولذا أشار المؤلّف إلى أنّ اللفظتين بمعنًى واحدٍ، وليس بينهما فرق، وإن كان أكثر الرُّواة وأحفظهم قد رَوَوْه بلفظ: «فَاتِمُوا».
- وصلى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.



<sup>١٧</sup> صحيح البخاري (638).

<sup>١٨</sup> سنن أبي داود (573)، سنن الترمذي (327)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي.

<sup>١٩</sup> مسند أحمد، وصححه أحمد شاكر (80/14).

## الدرس الرابع



الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

## بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ.



{قال المصنّف -رحمه الله تعالى: (بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ بِي بَوَاسِيرُ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

- قوله هنا (صَلَاةِ الْمَرِيضِ)، أضيفت الصَّلَاةُ هنا إلى الفاعل لها، لأنَّه هو الذي سيصلي، وذلك لأنَّ صَلَاةَ المريض لها أحكام تخالف أحكام صَلَاةِ الصَّحِيح، وَمِنْ ثَمَّ أُفْرِدَتْ بِبَابٍ مُسْتَقِلٍّ.
- وقد أورد المؤلف حديثَ عمران بن حصين قال: (كَانَتْ بِي بَوَاسِيرُ). البواسير: مَرَضٌ يُصِيبُ الْإِنْسَانَ فِي دُبُرِهِ، وَيَمْنَعُهُ مِنْ بَعْضِ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ، وَفِي زَمَنِنَا الْحَاضِرِ أَصْبَحُوا يَضَعُونَ عَمَلِيَّاتٍ لِاسْتِنْصَالِهَا، وَيَكُونُ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْأَلَمِ، وَالْعَجْزُ عَنْ بَعْضِ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ، لَذَا سَأَلَ عِمْرَانُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَنِ الصَّلَاةِ، أَي: كَيْفَ يَفْعَلُ مَعَ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْمَرَضِ؟
- فأعطاه النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي هَذَا قَاعِدَةً عَامَّةً، فَقَالَ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»، وَهَذَا الْحَدِيثُ سَبَبُهُ مَرَضٌ وَاحِدٌ، وَالْجَوَابُ فِيهِ فِي حُكْمٍ عَامٍ، وَالْقَاعِدَةُ عِنْدُنَا: أَنَّ الْعِبْرَةَ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ، وَبِالتَّالِي فِيهِ قَاعِدَةٌ عَامَّةٌ.

- قوله «صَلِّ قَائِمًا»، فيه دلالة على أنَّ القيام في الصَّلَاة من الأمور المتحتِّمة، وقد جعله العلماء رُكنًا من أركان الصَّلَاة، وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: 6]، وقال النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للمسيء في صلاته: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ»<sup>٢٠</sup> فدلَّ هذا على وجوب القيام، وهو ركن من أركان الصَّلَاة.
- وقد استثنى من هذا صلاة النَّافلة، فإن النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أجاز أن تؤدَّى والمرء جالسًا، وقد كان صلى الله عليه وسلم يؤدِّي بعض صلاته النَّافلة جالسًا، وأخبر أنَّ مَنْ صَلَّى جالسًا كان له نصف أجر القائم<sup>٢١</sup>، والمراد بهذا مَنْ كان من غير أهل الأعذار؛ لأنَّ مَنْ كان من أهل الأعذار وَعَجَزَ عن القيام كُتِبَ له أجر الصَّلَاة قائمًا تامًّا؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا»<sup>٢٢</sup>.
- قوله: «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ»، أي: عجزتَ عن القيام في الصَّلَاة.
- «فَقَاعِدًا»، يعني يجلس في وقت القيام، وقد فسَّر النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذلك بكونه يُصلي متربِّعًا، فكان صلى الله عليه وسلم يُصلي متربِّعًا، ومن هنا قال بعض أهل العلم: إنَّه يصلي متربِّعًا على جهة الوجوب. وآخرون قالوا: فِعِلَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليس فيه المنع من غيره من أنواع الجلسات، وبالتالي لو صَلَّى على أي هيئة أجزأه.
- قوله: «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ»، أي: الصَّلَاة قاعدًا «فَعَلَى جَنْبٍ» أي: تُصلي على جنبك.
- وهذا الحديث قد رواه البخاري، والعلماء حملوه على الجنب الأيمن، وقد ورد في رواية عند النَّسَائِي «فَمُسْتَلْقِيًا»، وحينئذٍ قال أهل العلم: إنَّ الصَّلَاة على جنبه وكونه مستلقياً متساوية، وإن كانت الصَّلَاة على جنبٍ مقدَّمة لأنها هي الواردة في الصَّحِيح.
- ✓ وفي هذا دلالة على أنَّ مراعاة السُّجود أولى من مراعاة القيام، فمن كان يعجز عن الجمع بين القيام والسُّجود في صلاته؛ قلنا له: اترك القيام وأدِّ الصَّلَاة في حالٍ تسجُد فيها، فإنَّ السُّجود لم يأت في الخبر إلا بتركه عند المرض إلا بأدلة عامَّة، كقوله -عزَّ وجلَّ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286]، وأمَّا ترك القيام للمرض فقد ورد بخصوصه دليل، وهو حديث عمران بن حصين في هذا الباب.
- ✓ وفي هذا أيضًا إشارة إلى أنَّه لم يذكر كيف يصلي، وبالتالي نقول: إنَّ مَنْ صَلَّى قاعدًا فإنَّه يومئ بالركوع، ويسجد أثناء صلاته، ومن عجز عن الركوع والسُّجود كمن صَلَّى على جنبٍ فإنَّه يومئ بهما على ما سيأتي في الحديث الآخر.

<sup>٢٠</sup> صحيح البخاري (793).

<sup>٢١</sup> جاء من حديث النبي صلى الله عليه وسلم "صَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى النَّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ" رواه أحمد (6631)، والنسائي (1658)، وابن ماجه (1022)، وصححه الألباني.

<sup>٢٢</sup> صحيح البخاري (2790).

**؟ بالنسبة للمسافرين في الطائرة، لا يمكن الوقوف والسجود، فماذا يفعل في هذه الحالة إذا خاف**

**خروج الوقت؟.**

**مُراعاةُ الوقت وأداء الصَّلَاة فيه أولى من مُراعاة أدائها بأركانها التَّامَّة.** ولذلك أَمَرَ الله -عزَّ وجلَّ- المؤمنين أن يُصلُّوا صلاة الخوف مُراعاةً للوقت، مع أنَّهم حينئذٍ قد يتركون بعض أركان الصَّلَاة، أو بعض الواجب فيها كالترتيب، فدلَّ هذا على أنَّ مُراعاة الوقت أولى، فإن استطاع أن يُصليَّ بجلوسٍ وركوعٍ وسجودٍ فهو أولى، وإلا صلى على حسب استطاعته، ولكن في مراتٍ قد يظن الإنسان أنَّه غيرُ مستطيع، ويكون من المستطيعين، مثلاً في أثناء الطائرة يستطيع الوقوف، وبالتالي نقول: يجب عليك الوقوف، لكن الركوع لا يستطيعه فيومئ به، والجلوس يستطيعه، لكن السجود لا يستطيعه؛ فلا يسقط عنه إلا ما عجز عنه.

{وَرَوَى أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَادَ مَرِيضًا فَرَأَاهُ يُصَلِّي عَلَى وَسَادَةٍ فَأَخَذَهَا فَرَمَى بِهَا، فَأَخَذَ عُودًا لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ فَأَخَذَهُ فَرَمَى بِهِ وَقَالَ: «صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَطَعْتَ، وَإِلَّا فَأَوْقُمْ إِيْمَاءً وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ» رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَالْحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ فِي الْمَخْتَارَةِ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ فِي رَفْعِهِ: هَذَا خَطَأٌ، إِنَّمَا هُوَ عَنْ جَابِرٍ قَوْلُهُ: "إِنَّهُ دَخَلَ عَلَى مَرِيضٍ" }.

- قوله هنا: (عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَادَ مَرِيضًا) فيه مشروعية زيارة المرضى وعبادتهم.
- قال: (فَرَأَاهُ يُصَلِّي عَلَى وَسَادَةٍ) ، يعني أنَّه يسجد عليها، قد رفعها عن الأرض، فأخذها النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فرمى بها، وذلك لأنَّه لا يحتاج إلى مثل هذا، وإنَّما يكفيه أن يُومئ بالسُّجود.
- قال: (فَأَخَذَ عُودًا لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ)، يعني سجد عليه.
- (فَأَخَذَهُ فَرَمَى بِهِ وَقَالَ: «صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ»)، يعني اسجد على الأرض.
- «إِنْ اسْتَطَعْتَ، وَإِلَّا فَأَوْقُمْ إِيْمَاءً»، فيه دلالة على أنَّه يكتفى بالإيماء بالنسبة لمن عجز عن السُّجود، فلا يلزمه أن يضع يديه على الأرض، ولا يلزمه أن يمدَّ يديه أو يمدَّ رأسه، أو ينحني إنحناءً شديداً، إنَّما يكفيه الإيماء بالرأس، وإذا عجز عن الركوع والسُّجود فإنَّه يجعل الإيماء بالسُّجود أخفض من الإيماء بالركوع كما هو في هذا الخبر.

وبعض الرواة قد رواه موقوفاً على جابر، وحينئذٍ عندنا ثلاثة احتمالات:

❖ **الاحتمال الأول:** تكرار الواقعة، مرَّة وقعت عند النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومرَّة عند جابر.

❖ **الاحتمال الثاني:** أن تكون مرفوعة.

❖ **الاحتمال الثالث:** أن تكون موقوفة على جابر.

فإن كانت الأولى والثانية، فهي حُجَّة وهي سنَّة نبوية.

وإن كانت الثالثة؛ فالاستدلال بها يقع على أحد وجهين:

✓ إمَّا أن يُقال مثل ما لا يُقال بالرأي، وبالتالي له حكم المرفوع.



✓ وإِذَا يُقَالُ: هذا قول لصحابي، ولم يُوجد له مخالف من الصَّحابة، فيُحتجُّ به على الصَّحيح من قولي أهل العلم.

{وَعَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ قَالَتْ: رَأَيْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْجُدُ عَلَى وَسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ مِنْ رَمَدٍ بِهَا. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ}.

- الحسن: هو الحسن البصري الواعظ العالم الزاهد.
- عن أمِّه: وكانت من خصائص أمِّ سلمة وممن كان في بيتها.
- {قَالَتْ: رَأَيْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْجُدُ عَلَى وَسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ مِنْ رَمَدٍ بِهَا} الوسادة هنا كانت على الأرض، ليست مثل السَّابق -رفع الوسادة- وذلك أَنَّ عَيْنَهَا قد أصابها مرض فلم تسجد عليها. فإِذْنِ نفرِّق بين الخبرين:

❖ **الأوَّل:** المراد به رفع الوسادة حتى تصل إلى موطن الجبهة.

❖ **الثَّاني:** وسادة باقية على الأرض فيسجد عليها.

وقد استدلَّ بهذا على جواز السُّجود على الإسفنج وما مثله، فَإِنَّ بعض النَّاس قد يتعبه السُّجود على الأرض، فيختار من السَّجاد ما كان لِينًا لا يؤثر على أجزاء وجهه أثناء السُّجود.

{وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَالْحَاكِمُ -وَقَالَ: عَلَى شَرَطِهِمَا، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرَ أَبِي دَاوُدَ الْحَفَرِيِّ وَهُوَ ثِقَةٌ، وَلَا أَحْسَبُهُ إِلَّا أَخْطَأَ. كَذَا قَالَ، وَقَدْ تَابَعَ الْحَفَرِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَصْبَهَانِيُّ وَهُوَ ثِقَةٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ}.

- قال: {وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَالْحَاكِمُ -وَقَالَ: عَلَى شَرَطِهِمَا}، هذا الخبر -كما تقدَّم معنا- أَنَّ بعض أهل العلم قيَّد رواية «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا» بهذا الخبر وقال: يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا، وبعض أهل العلم قال بضعف هذه الرواية، وأنَّ أبا داود الحفري -عبد الملك بن عامر- قد أخطأ في هذه اللفظة، وبالتالي قالوا: إِنَّ هذه الرواية لا تثبت عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمِنْ ثَمَّ قالوا: إِنَّه يصلي على هيئات الصَّلَاة، فيصلي مفترشًا في أثناء صلاته، لأنَّها هي الجلسة الماثورة عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وعلى كلِّ فهيئة الجلوس إنَّما هي على جهة الاستحباب، وليست على جهة الوجوب على ما تقدَّم، وبالتالي فأيُّ هيئة من هيئات الجلوس صلى بها الإنسان فَإِنَّ صلاته تصحُّ حينئذٍ.

## « بَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ. »

{عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: الصَّلَاةُ أَوَّلَ مَا فُرِضَتْ رُكْعَتَيْنِ، فَأَقَرَّتْ صَلَاةَ السَّفَرِ وَأُتِمَّتْ صَلَاةُ الْحَضَرِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ: مَا بَالُ عَائِشَةَ تَتِمُّ؟ قَالَ: تَأَوَّلَتْ مَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ}.

- قوله هنا: {بَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ}، أضيفت الصَّلَاة إلى فاعلها، وذلك أَنَّ السَّفَر تختلف به شيء من أحكام الصَّلَاة من قصرٍ وجمعٍ، ونحو ذلك. وأورد المؤلف فيه حديث عائشة، هو حديث مُتَّفَقٌ عليه.

- قالت: (الصَّلَاةُ أَوَّلُ) هذا ظرف، (مَا فُرِضَتْ رُكْعَتَيْنِ) ، وبعضهم روى (الصَّلَاةُ أَوَّلًا فُرِضَتْ رُكْعَتَيْنِ) ، و(رُكْعَتَيْنِ) تمييز، ولذلك نصيها.
- و(فُرِضَتْ) أي: أوجبها الله -عزَّ وجلَّ.
- (رُكْعَتَيْنِ)، يعني أن الصَّلَاةَ الرَّبَاعِيَّةَ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ كَانَتْ عَلَى رُكْعَتَيْنِ.
- (فَأَقَرَّتْ صَلَاةَ السَّفَرِ)، أي: بقيت على ركعتين. (وَأَتِمَّتْ صَلَاةَ الْحَضَرِ)، فأصبحت أربع ركعات.
- وفي هذا دلالة على أَنَّ مَنْ صَلَّى فِي الْحَضَرِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُتِمَّ الصَّلَاةَ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُقْصِرَ الصَّلَاةَ.
- المراد بِالْحَضَرِ: بقاء الإنسان في مواطن السُّكْنَى الدَّائِمَةِ الَّتِي اعْتَادَ النَّاسُ السُّكْنَى فِيهَا، وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: 101]، ففي هذا دلالة على أَنَّهُ لَا يَقْصِرُ الصَّلَاةَ إِلَّا إِذَا ضَرَبَ فِي الْأَرْضِ.
- واستدلَّ الظاهرية بهذا الخبر على أَنَّ قِصْرَ الصَّلَاةِ عَزِيمَةٌ لَا يَجُوزُ تَرْكُهَا بِالنَّسْبَةِ لِلْمَسَافِرِ، لَكِنْ الْجُمْهُورُ رَأَوْا أَنَّ هَذَا لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ وَالتَّحْتُمِ، وَأَنَّ مَنْ صَلَّى صَلَاتَهُ تَامَّةً فِي السَّفَرِ؛ فَإِنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ لَكِنَّهُ تَرَكَ الْأَفْضَلَ وَالسُّنَّةَ.
- واستدلُّوا على ذلك بما وردَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ مِنْ إِتِمَامِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا بِمَا وَرَدَ مِنْ أَمْرِ الْمَسَافِرِ الَّذِي يَصَلِّي خَلْفَ الْمُقِيمِ أَنْ يُتِمَّ صَلَاتَهُ - عَلَى مَا سَيَأْتِي.
- قال: (فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ: مَا بَالُ عَائِشَةَ تُتِمُّ؟)، فَإِنَّ عَائِشَةَ خَالَةَ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ.
- قال: مَا السَّبَبُ الَّذِي يَجْعَلُهَا تُتِمُّ؟
- (قَالَ: تَأَوَّلْتُ مَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) ، وَذَلِكَ أَنَّ عُثْمَانَ فِي مَكَّةَ وَفِي مَوَاطِنِ الْحَجِّ كَانَ يَتِمُّ الصَّلَاةَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ أَقَامَ بِمَكَّةَ، أَوْ أَنَّ لَهُ بَيْتَ فِي مَكَّةَ، فَاتَمَّ الصَّلَاةَ، فَصَارَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَلَى مَا صَارَ عَلَيْهِ عُثْمَانُ مِنْ إِتِمَامِ الصَّلَاةِ، وَكَانَتْ عَائِشَةُ هِيَ الزَّوْجَةُ الْوَحِيدَةُ مِنْ زَوْجَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي كَانَتْ تَأْتِي بِالْحَجِّ فِي كُلِّ عَامٍ، فَإِنَّ عُمُرَ هَيْئًا لَهُنَّ الْحَجَّ فِي سَنَةٍ مِنَ السَّنَوَاتِ فَحَجَّجْنَ جَمِيعًا، ثُمَّ إِنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَأْتِي لِلْحَجِّ بَعْدَ ذَلِكَ.
- ((وَاللَّبْخَارِيُّ عَنْهَا قَالَتْ: فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ هَاجَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَفُرِضَتْ أَرْبَعًا، وَتُرِكَتْ صَلَاةُ السَّفَرِ عَلَى الْأَوَّلِ)).
- في هذا دليل على أَنَّ النَّسْخَ قَدْ يَكُونُ فِي الشَّرِيعَةِ، فَاللَّهُ -عزَّ وجلَّ- يَقَرِّرُ مِنَ الْأَحْكَامِ وَيَرْفَعُ مِنْهَا مَا يَرَى أَنَّهُ يُحَقِّقُ الْمَقْصِدَ الشَّرْعِيَّ.
- قوله: (فَفُرِضَتْ أَرْبَعًا)، أي زاد الله -عزَّ وجلَّ- الصَّلَاةَ رُكْعَتَيْنِ.
- (وَتُرِكَتْ صَلَاةُ السَّفَرِ عَلَى الْأَوَّلِ)، يعني أَنَّهَا تُؤَدَّى بِرُكْعَتَيْنِ.
- ((وَعَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْصُرُ فِي السَّفَرِ، وَيُتِمُّ، وَيُفْطِرُ وَيَصُومُ. رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ -وَقَالَ: إِسْنَادٌ صَحِيحٌ- وَكُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ عَائِشَةَ هِيَ الَّتِي كَانَتْ تُتِمُّ، كَمَا رَوَاهُ

الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تُصَلِّي فِي السَّفَرِ أَرْبَعًا، فَقُلْتُ لَهَا: لَوْ صَلَّيْتَ رَكَعَتَيْنِ؟ فَقَالَتْ: يَا ابْنَ أَخْتِي إِنَّهُ لَا يَشُقُّ عَلَيَّ)).

- هذا الحديث قد تكلم فيه أهل العلم من جهة الإسناد، قالوا: الصَّوابُ أنَّه من فعل عائشة وليس من فعل النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بل كان النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أسفاره يقصر الصلاة، ولم يُؤثر عنه أنَّه أتمَّ الصلاة في السَّفر.
- أمَّا من جهة الفِطْرِ والصَّوْمِ فقد كان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يفطر ويصوم في أسفاره، وحينئذٍ نقول: الأولى والأفضل بالنسبة للمسافر أن يقصر الصلاة، ولكن لو أتمَّها صحَّت صلاته.

{وَعَنِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانٍ فِي صَحِيحَيْهِمَا، وَأَبُو يَعْلَى الْمُؤَصِّلِيُّ، وَلَفْظُهُ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ، كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ»}.

- هذا الحديث حديث جيد الإسناد.
- قال: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ»)، فيه إثبات صفة المحبة لله -عزَّ وجلَّ- فهو يُحِبُّ وَيُحَبُّ.
- «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ»، أي أن يترخَّص العبدُ بالترخُّص الشرعيَّة، والمراد هنا الترخُّص المنسوبة إلى الشارع، وليس المراد به اختلافات الفقهاء، فإنَّه عند اختلاف الفقهاء لا يجوز للإنسان أن يأخذ بما اشتهت نفسه من الأقوال، أو بما يظنُّه أخف عليه وأيسر، وإنَّما الوجوب عليه إن كان فقيهاً أن يرجِّح بين الأقوال بحسب الأدلَّة، وإن لم يكن فقيهاً رجَّح بين الأقوال بحسب صفات قائلها من جهة العلم والورع والأكثرية.
- قوله «كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ»، فيه إثبات هذا الفعل لله -جل وعلا-.
- وقوله: «أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ»، أي أن يُقدَّم على فعلٍ يكون العبد به عاصياً لله -عزَّ وجلَّ-.
- وفي لفظٍ «كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ».

#### ما المراد بالرُّخْصَة؟

- ❖ المراد بالرُّخْصَة: استباحة ما كان محظوراً في الشرع مع وجود علَّة الحظر لسببٍ عارضٍ، فمثلاً: أكل الميتة حَرْمٌ لما فيه من النَّجاسة والخبث، لكنَّ الشارعَ أجازَ للمضطر أن يأكلَ من لحم الميتة على سبيل التَّرخُّص مع أنَّ النَّجاسة باقية، ولكنَّه أجازَه هنا من أجلِ هذا الوصف العارض وهو الاضطرار.
- ❖ أمَّا المراد بالعزائم: هي الأمور المؤكدة، والأحكام المتقررة التي تتوافق مع وجود علَّتِها، بحيث لا يتخلف الحكم عن علَّته.

{وَرَوَى شُعْبَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَزِيدِ الْهَنْدَايِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ قَصْرِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ مَسِيرَةً ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ، أَوْ ثَلَاثَةَ فَرَاسِخَ -شُعْبَةُ الشَّالْكُ- صَلَّى رَكَعَتَيْنِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي يَحْيَى: لَيْسَ هُوَ مِمَّنْ يُوثَقُ بِهِ فِي ضَبْطِ مِثْلِ هَذَا الْأَصْلِ}.

• هذا الحديث بيّن المؤلف أنّ فيه علّة، وهي: أنّه من رواية يحيى بن يزيد الهنائي، وقد تُكَلِّم فيه، وبالتالي لا يصح بناء هذا الأصل عليه.

• وقد اختلف العلماء في السّفر الذي يُقصر فيه. ما مسافته؟ وللعلماء في ذلك خمسة أقوال:

□ **القول الأول:** قالوا: إن مسافته مسيرة يومين، أي: ثمانين كيلاً، وهذا هو مذهب مالك والشافعي وأحمد.

□ **القول الثاني:** قال فقهاء الحنفية: إنّ المسيرة في هذا مسيرة مائة وعشرين كيلاً، وهي مسيرة ثلاثة أيّام.

□ **القول الثالث:** قال بعض فقهاء أهل الحديث: إنّ مسيرة الأربعين كيلاً، وهي مسيرة يوم.

□ **القول الرابع:** ذهب بعضهم إلى أنّ المعوّل عليه هو الوقت، فما كان من الأسفار يستغرق فيه الإنسان يوماً وليلة فإنّه يستباح رخص السّفر، ومنها القصر، وما كان من الأسفار ما هو أقل من ذلك فإنّه لا تُستباح به رخص الأسفار.

□ **القول الخامس:** إنّ المعوّل عليه في هذا هو العرف، فما عدّه الناس في أعرافهم سفرًا فإنّنا نحكم بأنّه يجوز أن يُترخّص فيه برخص السّفر.

ولعلّ أرجح هذه الأقوال هو القول الثالث: أنّ مسافة القصر هي مسيرة اليوم واللييلة، مسيرة الأربعين كيلاً. وذلك لعدد من الأدلّة:

✓ **أولاً:** أنّ التّعويل عليه في العرف في هذا الباب لا يصح متى وُجد ضابط في اللّغة أو في الشّرع، وهناك ضابط له فيهما.

✓ **ثانياً:** أنّ حديث «لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ»<sup>٢٣</sup>، وفي لفظ «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا»<sup>٢٤</sup> ورد بلفظ «مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ»<sup>٢٥</sup>؛ فدلّ هذا على أنّ مسيرة اليوم واللييلة تُسمى سفرًا، ويدلّ على هذا قول الله - عزّ وجلّ: ﴿يَوْمَ ظَعْنُكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾ [النحل: 80]، والظّعن: هو السّفر؛ فدلّ هذا على أنّ السّفر قد يكون يوماً.

ولذا فإنّ الأظهر من أقوال أهل العلم هو هذا القول، وكون الإنسان يحتاط لكون القول بأنّه على مسيرة يومين هو قول عدد من الصحابة كابن عباس؛ لا شكّ أنّه أحوط وأولى، ولكن الأدلّة تدلّ على القول الثالث في ذلك.

• إذا تقرّر هذا فإن خبر هذا الباب إنّما يتعلّق بأوّل وقتٍ يحل فيه للإنسان أن يقصر الصّلاة، فإذا خرج الإنسان من عامر قريته جازّله أن يترخّص برخص السّفر متى كان هذا السّفر محققاً لشرطه السّابق، ولهذا قال: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾. [النساء: 101].

<sup>٢٣</sup> صحيح البخاري (1740).

<sup>٢٤</sup> صحيح البخاري (1087).

<sup>٢٥</sup> صحيح البخاري (1031).



والضرب يكون بالخروج من عامر البلد.

ويدلُّ عليه اسم "السفر" فإنه من الإسفار وهو الوضوح والظهور والبيان، ولذا يُقال: أسفرت الشمس، ويقال عن المرأة التي تكشف وجهها: سافرة، وما ذاك إلا من الوضوح. وحينئذٍ يقال: إنَّه متى خرج من عامر قريته جاز له أن يترخَّص، وعلى ذلك يُحمل حديث الباب.

وقد ورد في الحديث أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَصَرَ فِي ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَذِي الْحُلَيْفَةِ قَرِيبَةٌ مِنَ الْمَدِينَةِ، لَكِنَّهُ لَمَّا أَرَادَ سَفَرًا بَعْدَهَا تَرَخَّصَ بِرُخْصِ السَّفَرِ عِنْدَمَا خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ. وَعَلَى ذَلِكَ يُحْمَلُ هَذَا الْخَبَرُ.

• قال: (قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ، أَوْ ثَلَاثَةِ فَرَاسِخٍ).

الثلثة أميال: فرسخ واحد، ولكن هنا اختلفت الرواية، شكَّ شعبة في هذا الخبر.

وثلاثة الأميال: تقارب الخمسة كيلاً، وثلاثة الفراسخ: تقارب الخمسة عشر كيلاً.

{وَعَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَضَرَمِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يَمْكُثُ الْمُهَاجِرُ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ}.

• من المعلوم أَنَّ الصَّحَابَةَ -رضوان الله عليهم- قد هاجر كثير منهم من مكَّة إلى المدينة طلباً لما عند الله -عزَّ وجلَّ- واستجابة لأمره، وإتباعاً لطريقة نبيه صلى الله عليه وسلم، فهذا المهاجر الذي هاجر من مكَّة إذا جاء إلى مكَّة من أجل النُّسك فإنه قد أُمِر ألا يبقى ثلاثة أيام بعد قضاء نُسكه، يعود إلى بلده الذي هاجر إليه، وقيل: إن هذا الخبر نُسخ، وأجاز النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأصحابه المكث، وقد قال صلى الله عليه وسلم: «لَكِنَّ الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ»<sup>٢٦</sup> يرثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن مات بمكَّة لكونه كان مهاجراً، فلمَّا عاد إلى مكَّة من أجل النُّسك مات فيها، ولذا رثى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حاله.

• وهذا الخبر قد استدللَّ به بعض أهل العلم على أَنَّ الإقامة المؤقتة لا تُعدُّ إقامة دائمة تمنع من رُخْصِ السَّفَر، ولذا إذا جاء الإنسان إلى بلدٍ غير بلده فمكث فيه إقامة مؤقتة فإنه لا يعدد ترك السَّفَر. وقد اختلف في هذه الإقامة المؤقتة كم مقدارها:

✓ فبعض أهل العلم قال: ثلاثة أيام.

✓ وبعضهم قال: أربعة أيام.

✓ وبعضهم قال: خمسة عشر يوماً.

✓ وبعضهم قال: عشرة أيام.

✓ وبعضهم قال: تسعة عشر يوماً.

ولعلنا نأتي إلى هذه الأحاديث للنَّظر في القول الذي تتفق عليه:

• فأولاً: إذا وجدنا بعض الأحاديث وجدناه صلى الله عليه وسلم قد أقام في بريَّة، والبريَّة ليست محلَّ إقامة، ولا مدينةً يسكن النَّاس فيها، كحديث إقامته في تبوك، فبتَّالي هذا لا يصحُّ الاستدلال به، وهكذا في بعض

<sup>٢٦</sup> صحيح البخاري (4409).

- المواطن أقام إقامة لا يدري متى انتهائها، كإقامته صلى الله عليه وسلم بعد الفتح في مكة، وحينئذٍ نقول: الإقامة التي لا يعلم انتهاءها لا تمنع من الترخُّص برخص السفر إلا إذا جزم على الإقامة مدَّة معينة.
- وكذلك من أقام اليوم واليومين والثلاثة فإنه لا تمنعه هذه الإقامة المؤقتة من الترخُّص برخص السفر، إلا أنه إذا سمع النداء وجب عليه أن يجيب النداء، فإذا صلى مع النَّاس الظُّهر فلا مانع أن يجمع معها صلاة العصر، فإذا نُودي للعصر لم يلزمه الإجابة لكونه قد صلاها قبل ذلك.

{وَعَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَكَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ، قُلْتُ: أَقَمْتُمْ بِمَكَّةَ شَيْئًا؟ قَالَ: أَقَمْنَا بِهَا عَشْرًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ}.

- لاحظوا هنا: قال: (خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ)، وذلك في حجة الوداع، (فَكَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ)، مدة الانتقال ولو طالته فإنه يترخَّص برخص السفر، ومنها قصر الصلاة.

- قال: (قُلْتُ: أَقَمْتُمْ بِمَكَّةَ شَيْئًا؟ قَالَ: أَقَمْنَا بِهَا عَشْرًا).

**ما هي هذه الإقامة؟**

- وصل إلى مكة في الخامس من شهر ذي الحجة، فأقام في مكة أربعة أيام -يوم الرابع والخامس والسادس والسابع- اليوم الثامن انتقل إلى منى في يوم التروية؛ فصاروا خمسة، ثم ذهب إلى عرفة، فكان يومًا سادسًا، ثم جلس في منى يوم العيد، ويوم الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر، ثم انطلق إلى المدينة؛ فهي عشر أيام.
- بعض الفقهاء قال: نأخذ من هذا الحديث: أنَّ الإقامة المؤقتة عشرة أيام. لكن تلاحظون أنه في أربعة أيام منها بقي في مكان واحد، والستة أيام الباقية كان ينتقل من مكانٍ إلى مكانٍ آخر، وبالتالي قلنا أنه لم يثبت في هذا الخبر إلا إقامته أربعة أيام

{وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا، فَتَجَنُّ إِذَا سَافَرْنَا تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَإِنْ زِدْنَا أَتَمَمْنَا، وَفِي لَفْظٍ: أَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَكَّةَ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ: سَبْعَ عَشْرَةَ يَوْمًا بِمَكَّةَ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ، قَالَ: وَقَالَ عَبَادُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَقَامَ تِسْعَ عَشْرَةَ يَوْمًا، وَعِنْدَهُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ: أَقَامَ بِمَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ خَمْسَ عَشْرَةَ يَوْمًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: اخْتَلَفَتِ الرِّوَايَاتُ فِي تِسْعَ عَشْرَةَ يَوْمًا، وَسَبْعَ عَشْرَةَ يَوْمًا، وَأَصَحُّهَا عِنْدِي: رِوَايَةُ مَنْ رَوَى تِسْعَ عَشْرَةَ يَوْمًا}.

- هذا أيضًا من الأحاديث المتعلقة بالإقامة المؤقتة، وهنا أقاموا تسعة عشر يومًا، لكن هذه الإقامة لم تكن مجزومًا عليها، وإنه بقي من أجل أن تسكن الأحوال بعد فتح مكة، فلما سكنت انتقل؛ فحينئذٍ ليست من الإقامة التي يُجزم بعدد أيامها.

• ولذلك نقول: مَنْ أقام في بلدٍ إقامة مؤقتة لا يدري متى انتهائها فإنه يقصر وإن طالبت به المدة، ومثل هذا مَنْ جاء إلى مراجعة طبيّة فأقام يوماً بعد آخر، أو جاء إلى مراجعة إداريّة ولا يدري ما وقتها، متى انتهت عاد؛ فمثل هذا يأخذ الحكم الوارد في هذا الخبر.

• وقد أشار المؤلف هنا إلى اختلاف الرواة في هذا، مرة تسعة عشرة، وسبعة عشر، وخمسة عشر؛ ولعلّ الاختلاف هنا ناشئ من كونه انتقل من مكانٍ إلى مكانٍ، فبقي في داخلٍ حدودٍ مكّة، ولذلك كان هذا الاختلاف.

{وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَبُوكَ عِشْرِينَ يَوْمًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ: غَيْرَ مَعْمَرٍ لَا يُسْنِدُهُ}.

• معنى (لَا يُسْنِدُهُ) أي: لا يذكر اسم الصحابي، فمعمر ذكر اسم الصحابي عن جابر، وبقيّة الرواة يروون عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أن النّبيّ صلى الله عليه وسلم...، فيكون الخبر مرسلاً ليس مسنداً، وعلى كلّ فهذا الخبر يحمله الجمهور على أنّه إنّما يُراد به مَنْ أقام إقامة في غير موطن إقامة، كمَنْ أقام في البريّة، والنّبيّ في تبوك أقام في البريّة.

• ولذلك الذي يظهر: أنّ مَنْ قام إقامة مؤقتة أربعة أيام فإنّه يعد مسافراً، وله أحكام أهل السّفر، وإذا جزم بالإقامة مدة أكثر من هذه المدة فبمجرد حضوره في البلد يُعدّ قد أقام، وبالتالي لا يجوز أن يترخّص برُخص الأسفار، وذلك أنّ الله تعالى قال: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: 94]، فالأصل ألا يكون قصر الصلّاة إلا عند الضّرب في الأرض، لم يُستثنى من هذا إلا الإقامة المؤقتة أربعة أيام، أو الإقامة التي لا يدري مدى انتهاء وقتها.

{وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَرِيعَ الشَّمْسُ آخِرَ الظُّهْرِ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحَلَ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ رَكِبَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ}.

• في هذا الحديث دلالة على جواز الجمع للمسافر، وفيه جواز جمع التّقديم خلافاً لبعض الحنفيّة الذين يرون عدم جواز الجمع إلا في يوم عرفة وفي ليلة مزدلفة، وفي هذا أنّ المسافر يفعل الأرفق به من التّقديم أو التّأخير في الجمع.

{وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ فَزَالَتِ الشَّمْسُ، صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا ثُمَّ ارْتَحَلَ. رَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى مُسْلِمٍ، ثُمَّ قَالَ: رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَلَمْ يَرَوْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا لَفْظُهُ: كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ آخِرَ الظُّهْرِ حَتَّى يَدْخُلَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا}.

• رواية مسلم فيها دليل لمن قال إنّ الجمع لا يكون إلا جمع تأخير، والصّواب أنّه يجوز جمع التّأخير، ويجوز جمع التّقديم.

{وَعَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بَعْدَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ، وَيَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ. مُتَّفَقٌ

عَلَيْهِ، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَاقِدٍ: أَنَّ مُؤَذِّنَ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: الصَّلَاةُ، قَالَ: سِرْسِرُ. حَتَّى إِذَا كَانَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّفَقِ نَزَلَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ انْتَظَرَ حَتَّى غَابَ الشَّفَقُ فَصَلَّى الْعِشَاءَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا عَجَلَ بِهِ أَمْرٌ صَنَعَ مِثْلَ الَّذِي صَنَعْتُ، فَسَارَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مَسِيرَةَ ثَلَاثٍ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ ابْنُ جَابِرٍ، عَنْ نَافِعٍ نَحْوَهُذَا بِإِسْنَادِهِ، وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ زَيْرٍ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ ذَهَابِ الشَّفَقِ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا}.

- هذا أيضًا من مسائل جمع التأخير وجمع التقديم، فهذه الأحاديث تدلُّ على جواز الجمع بين المغرب والعشاء في الأسفار، وجواز تأخير الجمع بحيث تؤدي في وقت الصلاة الثانية.
- قال: (أَنَّ مُؤَذِّنَ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: الصَّلَاةُ)، يعني حلَّ وقت الصلاة.
- فقال ابن عمر: (سِرْسِرُ. حَتَّى إِذَا كَانَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّفَقِ نَزَلَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ انْتَظَرَ حَتَّى غَابَ الشَّفَقُ)، فهنا الجمع جمعٌ صوريٌّ، فأخَّرَ المغرب إلى آخر وقتها، ثم انتظر حتى دخل وقت العشاء فصلاها. وهذا فيه دليلٌ على أنَّ وقت صلاة المغرب يطول.
- قال: (فَصَلَّى الْعِشَاءَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا عَجَلَ بِهِ أَمْرٌ صَنَعَ مِثْلَ الَّذِي صَنَعْتُ، فَسَارَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مَسِيرَةَ ثَلَاثٍ)، يعني مائة وعشرين كيلًا قضوها في ليلةٍ واحدةٍ، لأنَّهم استعجلوا في سيرهم.

{وَعَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

✓ في هذا دلالة على أنَّ المسافر يجوز له أن يجمع بين صلاتي المغرب والعشاء، وبين صلاة الظهر والعصر.

✓ وفي هذا دلالة على أنَّ المسافر إذا أقام إقامة مؤقتة فإنه يجوز له أن يجمع بين الصَّلَاتَيْنِ، لأنَّه في غزوة تبوك أقام إقامة مؤقتة.

{وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ سَبْعًا وَثَمَانِيًا: الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا. متفقٌ عليه، ولمسلم: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ، قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: لِمَ فَعَلَ ذَلِكَ؟ قَالَ: كَيْ لَا يُخْرَجَ أُمَّتُهُ، وَفِي لَفْظٍ لَهُ: فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ. وَقَدْ تَكَلَّمَ ابْنُ سُرَيْجٍ فِي قَوْلِهِ: وَلَا مَطَرٍ}.

- هذا الجمع من النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعضهم جعله من أجل المطر، ولذلك أجاز أن يُجمع بين الظُّهْرِ والعصر، وبين المغرب والعشاء.

- وبعضهم قال: إنَّما المعنى في هذا أنَّه أراد ألا يُخْرَجَ أُمَّتُهُ، وبالتالي لا يجوز الجمع إلا عند وجود الحرِّ والمَشَقَّةِ والعَنَتِ، وأمَّا ما عدا ذلك فإنه لا يجوز الجمع، وبالتالي لا يصح أن يُستدل بهذا الخبر على إجازة الجمع مطلقًا، بل الأصل أن تؤدي كلُّ صلاةٍ في وقتها، كما قال الله -عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: 103].



{(وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ مِنْ رِوَايَةِ الرَّبِيعِ بْنِ يَحْيَى الْأَشْنَانِيِّ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ لِلرُّخْصِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا عِلَّةٍ، وَالرَّبِيعُ رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بِسَبَبِ هَذَا الْحَدِيثِ. وَعَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ زَيْغِ الشَّمْسِ آخَرَ الظُّهْرِ حَتَّى يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ يُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا ثُمَّ سَارَ. وَكَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ آخَرَ الْمَغْرِبِ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْعِشَاءِ. وَكَانَ إِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ عَجَلَ الْعِشَاءَ فَصَلَّاهَا مَعَ الْمَغْرِبِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّبْرَانِيُّ وَابْنُ يُونُسَ وَالسُّلَيْمَانِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ وَالْخَطِيبُ وَغَيْرُهُمْ: تَفَرَّدَ بِهِ قُتَيْبَةُ. قَالَ الْخَطِيبُ: وَهُوَ مُنْكَرٌ جَدًّا، وَقَالَ الْحَاكِمُ: هُوَ حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ، وَقُتَيْبَةُ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ. وَقَدْ تَقَدَّمَ جَمْعُ الْمُسْتَحَاضَةِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي بَابِ الْحَيْضِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ).}

- هذا الحديث يدلُّ على ما سبق أن ذكرناه من جواز جمع المسافرين بين الصلتي الظهر والعصر في وقت إحداهما تقديمًا وتأخيرًا، وجواز جمع المغرب مع العشاء جمع تقديم أو جمع تأخير، وقد تقدَّم مثل ذلك من حديث غير معاذ، وقد اختلف أهل العلم في رواية معاذ لهذا الخبر.
- وقال: إنَّه قد تقدَّمت مسألة جمع المستحاضة بين الصَّلَاتَيْنِ فيما تقدَّم متى اكتفت بغسل واحدٍ.

وصلَّى الله على نبيِّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



## الدرس الخامس



الحمد لله رب العالمين، اللهم صل وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

### باب صلاة الخوف.

{ قال المصنف -رحمه الله تعالى- باب صلاة الخوف: (عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ، عَمَّنْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صَلَاةَ الْخَوْفِ: أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ وُجَّاهُ الْعَدُوِّ، فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ نَبَتَ قَائِمًا، وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ انْصَرَفُوا، فَصَفُّوا وَجَّاهُ الْعَدُوِّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ، ثُمَّ نَبَتَ جَالِسًا وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ).

- جاءت الشريعة بالأمر بأداء الصلاة جماعة؛ ليكون ذلك من أسباب انتظام أحوال الناس، واجتماع كلمتهم، حتى في الأحوال المختلفة المضطربة، ومن ذلك حال الخوف، مما يدل على أهمية صلاة الجماعة، وقد استدلل أحمد بهذه الأحاديث على وجوب صلاة الجماعة، فإن في أحاديث صلاة الخوف تركاً لبعض الواجبات في الصلاة، وترك الواجب لا يكون إلا من أجل واجب، فعندما تركت بعض هيئات الصلاة، وبعض نسقها ونظامها من أجل مراعاة صلاة الجماعة؛ دل ذلك على وجوب صلاة الجماعة.
- وقد ورد في صلاة الخوف سبع هيئات، والعلماء منهم من رجح بعض الهيئات على بعضها الآخر، ومنهم من قال: إن هذه الهيئات إنما هي بحسب اختلاف أحوال الجيش وأحوال العدو، فإذا كان العدو وجاه الجيش كان له من الأحكام ما ليس له إذا كان العدو خلف الجيش.

- **ومن هنا نقول: إِنَّ الصَّوَابَ أَنْ تُرَاعِيَ أحوالَ المصلين بالنسبة لعدوهم.** والمعنى في هذا: المحافظة على حياة المسلمين، والحرص على ألا يؤتى الإسلام من قبل هؤلاء، ومن هنا نستدل على أهمية المحافظة على الأركان العظيمة، ومن ذلك المحافظة على الدِّماء، والمحافظة على هيبة دولة الإسلام، والمحافظة على جيش هذه الدولة.
- وقد أورد المؤلف هنا حديثَ صالح بن خواتٍ، عَمَّنْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- وهذا الذي صَلَّى لم يذكر اسمه هنا، ولا يضرُّ هذا في صحَّة الحديث، فإنَّ الحديث إذا لم يُسمَّ صحابته لم يتضرَّر بذلك، فإنَّ الصحابة كلُّهم عدولٌ، وقد عدَّ لهم النصُّ.
- قال: **(يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ)**، وهذه غزوة من الغزوات التي غزى بها النَّبيُّ -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه العدو، سُميت بهذا الاسم -ذات الرِّقاع- لأنَّهم أخذوا رِقاعًا فأصبَحوا يجعلونها تحت أقدامهم؛ لئلا تتخرَّق أقدامهم من شدَّة الحرِّ في ذلك الوقت.
- قال: **(صَلَّى مَعَهُ صَلَاةَ الْخَوْفِ)**، ثُمَّ ذَكَرَ هذه الصِّفَّةَ، فجعلهم طائفتين:
  - ✓ طائفة صَفَّتْ معه.
  - ✓ والأخرى في وُجَاهِ العدوِّ.
 وهذا معناه أَنَّ العدوَّ في جهةٍ أخرى غيرَ جهةِ القبلة، فأحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ كانت مع النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- والطَّائِفَةُ الأُخْرَى وُجَاهَ العدوِّ.
- فصلَّى النَّبيُّ -صلى الله عليه وسلم- بالطَّائِفَةِ الأولى ركعةً، ثُمَّ ثَبَتَ واقفًا، ثُمَّ أَتَمَّتِ الطَّائِفَةُ لأنفسِهِم الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ ذَهَبَتْ الطَّائِفَةُ إلى وُجَاهِ العدوِّ، فيكونون قد صَلُّوا ركعةً مع الإمام، وصلُّوا ركعةً وحدهم، ثُمَّ سَلَّمُوا وذهبوا إلى وُجَاهِ العدوِّ، ثُمَّ جَاءَتِ الطَّائِفَةُ الأُخْرَى، فاصطَفَتْ خَلْفَ النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- فصلُّوا معه الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ له، ثُمَّ جَلَسَ وثبت جالسًا وأطال جلسة التَّشْهيدِ حتى أَتَوْا بِالرُّكْعَةِ الأُخْرَى، ثُمَّ سَلَّمُوا بِهِمْ.
- ❖ وفي هذا: جواز هذه الكيفيَّة في صلاةِ الْخَوْفِ.
- ❖ وفي هذا الحديث أيضًا: جواز أن يقطعَ الإنسانُ صَلَاتَهُ، أو يقطعَ ائتمامه بالإمام لحاجةٍ تعرضُ له، فإنَّ الطَّائِفَةَ الأولى لما أَتَمُّوا الرُّكْعَةَ الأولى معه أَكْمَلُوا الرُّكْعَةَ الأُخْرَى وحدهم، ثُمَّ انصرفوا قبل انصرافِ إمامِهِم.
- ❖ وفي هذا أيضًا من الفوائد: العدلُ بين الطائفتين الأولى والثانية، فلكلِّ طائفةٍ جعلَ لَهُم ركعةً واحدةً.
- ❖ وفي هذا الحديث: أهميةُ استشعارِ مكانةِ الإمام وصاحبِ الولاية، وإلا لقال لهم: صَلُّوا جماعتين، ولكن أراد أن ترتبطَ قلوبُهُم بإمامِهِم، فأمرَهُم أن يصلُّوا صلاةً واحدةً.
- ❖ وفي هذا الحديث: أَنَّ مَا يَفْعَلُهُ الْمَسْبُوقُ بَعْدَ سَلامِ الإمام، يُعَدُّ بَقِيَّةَ صَلَاتِهِ وَآخِرَهَا، ولا يُعَدُّ أَوَّلَهَا، ولذا قال: **(وَأَتَمُّوا لأنفُسِهِم)**.
- ❖ قوله: **(ثُمَّ سَلَّمُوا بِهِم)** فيه: أَنَّ سَلامَ المأموم يكونُ بَعْدَ فراغِ الإمامِ مِنْ سَلامِهِ.

{وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَبْلَ نَجْدِ فَوَازِنَا الْعَدُوَّ فَصَافَفْنَاهُمْ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يُصَلِّي لَنَا، فَقَامَتْ طَائِفَةٌ مَعَهُ، وَأَقْبَلَتْ طَائِفَةٌ عَلَى الْعَدُوِّ، وَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- بِمَنْ مَعَهُ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ الَّتِي لَمْ تُصَلِّ، فَجَاءُوا فَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- بِهِمْ رُكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَرَكَعَ لِنَفْسِهِ رُكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَهَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ: قَالَ نَافِعٌ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَإِذَا كَانَ خَوْفٌ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَصَلِّ رَاكِبًا أَوْ قَائِمًا: تَوْمِيءُ إِيْمَاءً}.

- هذا الحديث فيه ذكرُ صفةٍ ثانيةٍ من صفاتِ صلاةِ الخوفِ، والصفةُ الأولى كان الإمامُ أحمدُ يَرَجِّحُهَا، وأكثرُ أهلِ العلمِ ويجعلونها فيمن كان العدوُّ في غيرِ جهةِ القبلةِ، وحديثُ عبد الله بن عمر الثاني هو حديثٌ مُتَّفَقٌ عليه.
- قال: (غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَبْلَ نَجْدِ فَوَازِنَا الْعَدُوَّ) أي: أصبحنا على وزانه وصِفِّهِ، (فَصَافَفْنَاهُمْ) أي: كانوا صَفًّا وكانَ المسلمون صَفًّا.
- قال: (فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يُصَلِّي لَنَا) فيه مشروعيةُ صلاةِ الجماعةِ، حتى في الأحوالِ المخوفةِ، واستدلَّ أحمدُ بذلك على وجوبِ صلاةِ الجماعةِ.
- قال: (فَقَامَتْ طَائِفَةٌ مَعَهُ)، إذن قسمهم إلى طائفتين:
  - ✓ إحداهما تُصَلِّي معه.
  - ✓ والثانية أقبلت على العدوِّ.
- فصلَّى النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- بالطَّائِفَةِ الأولى رُكْعَةً، فَرَكَعَ بِمَنْ مَعَهُ، وسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، بعدَ الرُّكْعَةِ الأولى انصَرَفُوا، وذهبوا وَجَاهَ الْعَدُوِّ، في الصُّورَةِ الأولى أكْمَلُوا لأنفسهم الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ، وهنا انصَرَفُوا قَبْلَ أَنْ يُكْمَلُوا الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ.
- (ثُمَّ انْصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ الَّتِي لَمْ تُصَلِّ) أي: بموازاةِ العدوِّ ومواجهتهم (فَجَاءُوا) أي: الطَّائِفَةُ الأُخْرَى، (فَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- بِهِمْ رُكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ) يعني: رُكْعَةً كاملةً، (ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ) يعني: من المأمومين، (فَرَكَعَ لِنَفْسِهِ رُكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ).
- ✓ ظاهرُ هذا: أَنَّهُمْ لَمْ يُكْمَلُوا الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ إِلَّا فِي مَوَاطِنِهِمْ، وبالتالي يكونُ بينَ الرُّكْعَةِ الأولى والرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وقتٌ، ولذلك فإنَّ طائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قالوا إِنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ مِثْلُ حَدِيثِ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ عَمَّنْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم-.
- ✓ وفي هذا إشارةٌ إلى ذكرِ حالةِ الْخَوْفِ عِنْدَ التَّحَامِ الْجِيوشِ، وَتَصَادِمِ السُّيُوفِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حاله، سواءً كان رَاكِبًا عَلَى دَابَّتِهِ، أَوْ قَائِمًا، وَحِينَئِذٍ فَلَنْ يَسْتَطِيعَ الرُّكُوعَ، وَلَا السُّجُودَ، وبالتالي يُقالُ له: أَوْمِئْ إِيْمَاءً لِرُكُوعِكَ وَسُجُودِكَ.
- والإِيْمَاءُ يُرَادُ بِهِ: الْإِشَارَةُ بِالرَّأْسِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الْخَفْضُ؛ لِأَنَّ الْخَفْضَ لَهُ مَعَانٍ كَبِيرَةٌ، فَبَعْضُ النَّاسِ يَخْفِضُ، نَقُولُ: لَا، يَكْفِيكَ الْإِشَارَةُ.



{وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعًا، وَفِي السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ، وَفِي الْخَوْفِ رَكْعَةً. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ أَبُو عُمَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ}.

• ظاهر هذا الخبر: أنَّ في صلاة الخوف يُكتفى بركعة واحدة، كما أنَّه في صلاة السَّفر يُكتفى بركعتين، وفي الحَضَر بأربع ركعات.

وحينئذٍ للعلماء في هذا الحديث مواقف:

□ منهم مَنْ قال: **سمعًا وطاعة**: فأخذ به، ولكن يكون هذا في حال الشَّدة وعند تضاييق الأمر.

□ بينما آخرون تكلموا في هذا الحديث، وقد حوا فيه، وقالوا: إنَّه من رواية بُكير بن الأخنس، وهو ممَّن لا يُحتجُّ بحديثه. والصَّواب أنَّ بُكير من رواة الصَّحيح، وقد قَبِلَ أهلُ العلم روايته.

□ ومنهم مَنْ تأوَّل هذا الخبر، فقالوا: **(وفي الخوف ركعة)** أي: ركعة مع الإمام، وركعة ليست مع الإمام، من أجل أن تكون هذه الأحاديث متَّسقة، ويُصدِّق بعضها بعضها الآخر.

{وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- صَلَاةَ الْخَوْفِ فَصَفَّقْنَا صَفَّتَيْنِ: صَفٌّ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- وَالْعَدُوُّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَكَبَّرَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- وَكَبَّرْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَكَعَ وَرَكَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ، وَقَامَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ. فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- السُّجُودَ، وَقَامَ الصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ، انْحَدَرَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ، وَقَامُوا. ثُمَّ تَقَدَّمَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ وَتَأَخَّرَ الصَّفُّ الْمُقَدَّمُ، ثُمَّ رَكَعَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- وَرَكَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ الَّذِي كَانَ مُؤَخَّرًا فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى، وَقَامَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ فِي نُحُورِ الْعَدُوِّ. فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- السُّجُودَ وَالصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ، انْحَدَرَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ فَسَجَدُوا، ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- وَسَلَّمْنَا جَمِيعًا. قَالَ جَابِرٌ: كَمَا يَصْنَعُ حَرَسُكُمْ هَؤُلَاءِ بِأَمْرَائِهِمْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

• هذه صفة ثانية، وهيئة أخرى من صفات صلاة الخوف، وظاهر هذا أنَّ هذه الصِّفة فيما إذا كان العدوُّ في جهة القبلة، بحيث يكون المأمومون يشاهدون العدو، ويأمنون من غرَّتهم وغدرهم.

• قال جابر -رضي الله عنهما: (شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- صَلَاةَ الْخَوْفِ فَصَفَّقْنَا صَفَّتَيْنِ) هنا الصَّلَاةُ أضيفت إلى صفتها أو ظرفها.

• قال: (فَصَفَّقْنَا صَفَّتَيْنِ صَفٌّ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-) وصفٌ يليهم، قال: (وَالْعَدُوُّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ) فيه إشارة إلى مآخذ هذا الحكم.

• قال: (فَكَبَّرَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- وَكَبَّرْنَا جَمِيعًا) أي أهل الصَّفِّ الأوَّل، وأهل الصَّفِّ الثَّاني.

وقال بعضهم: إنَّ الخبر دليلٌ على صحَّة صلاة مَنْ وافق تكبيره تكبير الإمام، خصوصًا في تكبيرة الإحرام، ولكن لفظة الواو لا تقتضي مساواة، وإنَّما تقتضي مشاركة في الفعل، فإذا رددنا أحاديث الباب إلى غيرها من

الأحاديث، فسُرت لنا ذلك؛ لأنَّ المراد به أن يكون تكبيرُ الإمام سابقًا لتكبيرِ المأموم، وقد قال -صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا»<sup>٢٧</sup>.

- قوله: (ثُمَّ رَكَعَ وَرَكَعْنَا جَمِيعًا) أي: الصَّفُّ الأولُ والصَّفُّ الثاني.
- قال: (ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا) لأنَّهم يأمنون من العدوِّ.
- (ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ) وَأَمَّا الصَّفُّ الْآخِرُ فَبَقِيَ وَاقِفًا، (وَقَامَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ. فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- السُّجُودَ، وَقَامَ الصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ، انْحَدَرَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ، وَقَامُوا. ثُمَّ تَقَدَّمَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ) أصبحوا في الأمام من أجلِ العدلِ بين الصَّفينِ، ثُمَّ تَقَدَّمَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ، وَتَأَخَّرَ الصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ، (وَتَأَخَّرَ الصَّفُّ الْمُقَدَّمُ، ثُمَّ رَكَعَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم-) يعني أتى بركعةٍ كاملةٍ، فيها ركوعها وسجودها، وجلوستها، وقيامها.
- قال: (وَرَكَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا) فيه: وجوبُ رفعِ الرأسِ من الرُّكُوعِ في الصَّلَاةِ.
- قال: (ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ -فقط- الَّذِي كَانَ مُؤَخَّرًا فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى) مِنْ أَجْلِ أَنْ يَعْدَلَ بَيْنَ الصَّفَّيْنِ.
- (انْحَدَرَ الصَّفُّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ فَسَجَدُوا، ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- وَسَلَّمْنَا جَمِيعًا) أي: الطَّائِفَةُ الْأُولَى وَالطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ.
- (قَالَ جَابِرٌ: كَمَا يَصْنَعُ حَرَسُكُمْ هَؤُلَاءِ بِأَمْرَائِهِمْ) أي في طريقة حفظِ صاحبِ الولاية من الأحداث التي قد تأتي عليه.

{وَعَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ زُهْدِمٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ بِطَبْرَسْتَانَ فَقَالَ: أَيُّكُمْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- صَلَاةَ الْخَوْفِ؟ فَقَالَ حُذَيْفَةُ: أَنَا، فَصَلَّى بِهَؤُلَاءِ رُكْعَةً وَبِهَؤُلَاءِ رُكْعَةً، وَلَمْ يَقْضُوا. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَالنَّسَائِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَّانٍ}.

- نعم، هناك أحاديث أخرى تُبين كَيْفِيَّاتٍ أُخْرَى لِكَيْفِيَّةِ صَلَاةِ الْخَوْفِ، ولم يذكرها المؤلف؛ لأنَّ هذه أقوى الأحاديث الواردة إسنادًا، وأحسنُ ملائمةً للصلَاة ونحوها من الواجبات.
- هنا يعني فيه أنَّ إحدى الطَّائِفَتَيْنِ صَلَّتْ مَعَ الْإِمَامِ رُكْعَةً وَاکْتَفَتْ بِهَذِهِ الرُّكْعَةِ، وَالْأُخْرَى صَلَّتْ رُكْعَةً وَاکْتَفُوا بِهَذِهِ الرُّكْعَةِ، وَتَقَدَّمَ مَعْنَى أَنَّ الصَّوَابَ أَنْ تَأْتِيَ كُلُّ طَائِفَةٍ بِمَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهَا؛ لِتُكْمَلَ لَهَا الصَّلَاةُ حِينَئِذٍ.

## بَابُ الْمَسَاجِدِ.

{عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ -رضي الله عنه- قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ: «مَنْ بَنَى مَسْجِدًا»- قَالَ بُكَيْرٌ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: «يَبْنَعِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ: بَنَى اللَّهُ لَهُ مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ}.

- المساجد: جمعُ مسجدٍ، أطلق عليه هذا الاسم؛ لأنَّه يكثرُ السُّجُودُ فيها، والعربُ تسمي السَّيَّءَ بما يكثرُ فيه.

<sup>٢٧</sup> صحيح البخاري (734).

والمساجد هي بيوتُ الله، أقيمت ليرفع ذكرُ الله -عزَّ وجلَّ- فيها بالأذان، وليجتمع أفرادُ النَّاسِ فيه، وفيه فوائد كثيرة من أجلها شُرعت العبادات في المسجد.

- وأوردَ المؤلفُ من حديث عثمان -رضي الله عنه- أنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- قال: «مَنْ بَنَى مَسْجِدًا» أي: أيُّ شخصٍ يبني مسجدًا، وقوله «مَسْجِدًا» هنا نكرة، فتعمُّ الكبيرَ والصَّغيرَ.
- (قَالَ بُكَيرٌ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: «يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ») يبتغي أي: يطلب ويرجو، «بِهِ وَجْهَ» أي: فضله وإحسانه ونظرته للعبد في يوم القيامة، «بَنَى اللَّهُ لَهُ مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ»، أي: أنه لما بَنَى الْمَسْجِدَ الَّذِي هُوَ بَيْتٌ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ تَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ -عزَّ وجلَّ- بالإرشادِ إلى بناءِ المساجد طلبًا في ثوابِ رَبِّ الْعِزَّةِ وَالْجَلَالِ.
- ثُمَّ قَالَ: «بَنَى اللَّهُ لَهُ مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ»، أي: هيَّا لَهُ سَكَنًا يَقُومُ بِحَوَائِجِهِ، يُكَافَأُ بِمِثْلِ عَمَلِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

{وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ، وَأَنْ تُنْظَفَ وَتُطَيَّبَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ، وَإِسْنَادُ بَعْضِهِمْ عَلَى شَرَطِ الصَّحِيحَيْنِ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مُرْسَلًا وَمُتَّصِلًا، وَقَالَ فِي الْمُرْسَلِ: هَذَا أَصَحُّ. وَالدُّورُ: الْقَبَائِلُ وَالْمَحَالُّ}.

- قال: (وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-) وهذا واجب التنفيذ، قال: (بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ) بحيث يوضع في كلِّ طَرَفِ بَيْتٍ مَكَانٌ لِلصَّلَاةِ، أو تُوضَعُ غُرْفَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ يُصَلِّي فِيهَا. والمعنى في هذا: أن يستشعر النَّاسُ قيمةَ الصَّلَاةِ وأن يستشعروا الاهتمامَ بها، وأن تُرَبَّى نَفُوسُهُمْ عَلَى مِرَاعَاةِ مِثْلِ ذَلِكَ.
- قال: (أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ) يعني في البُيُوتِ -وهي الدُّور- فَسَابِقًا كَانُوا يُسَمُّونَ مَكَانَ الْبَيْتِ: الْبَيْتَ، مِنَ الْمَبِيتِ، أَمَّا الدُّورُ فَتَشْمَلُ سَكَنَ الْإِنْسَانِ. وفي هذا: التَّارِغِيبُ فِي بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ، وَجَوَارُ اتِّخَاذِ مَوْطِنٍ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ أَجْلِ أَنْ تُقَامَ فِيهِ التَّوَافُلُ.
- قال: (وَأَنْ تُنْظَفَ وَتُطَيَّبَ) أي: يُسْتَحَبُّ لِلْمَسَاجِدِ أَنْ تَجْرِيَ عَلَيْهَا عَمَلِيَّةُ التَّنْظِيفِ وَالطِّيبِ، وَعِنْدَمَا تُنْظَفَ مَوَاطِنُ الصَّلَاةِ يَكُونُ هَذَا مِنْ أَسْبَابِ دَعَايَةِ الْخَلْقِ إِلَى اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا.

{وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا مِنْ قُبُورِ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلِمُسْلِمٍ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»}.

- في هذا الحديث: جَوَارُ الدُّعَاءِ بِمَوْتِ الْغَيْرِ مَتَى رُبَّ عَلَى ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ عَظِيمَةٌ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِمَوْتِهِ، وَيَكُونُ مَقْصُودُ الْإِنْسَانِ حِينَئِذٍ أَنْ يَقِلَّ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْمَعَاصِي.
- قال: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا مِنْ قُبُورِ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» اليهود لما جعلوا القبورَ مساجدَ كانَ هذا مِنْ أَسْبَابِ عِبَادَةِ هَذِهِ الْقُبُورِ، وَلِذَا نَهَى النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- عَنْ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ، وَقُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ مُظَنَّةً لِأَنْ يُغَلَى فِيهَا، وَأَنْ تَكُونَ مِنْ أَسْبَابِ الْإِبْتِعَادِ عَنْ هَدْيِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- خُصُوصًا إِذَا كَانَ مَنْ فِي الْقَبْرِ مِمَّنْ يُعَظَّمُهُ الْإِنْسَانُ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ.
- وقوله: «اتَّخَذُوا مِنْ قُبُورِ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» فيه: تَحْرِيمُ الصَّلَوَاتِ فِي الْمَقَابِرِ، وَتَحْرِيمُ وَضْعِ الْمَسَاجِدِ فِي الْمَقَابِرِ.

{وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ -وَهُوَ شَابٌّ عَزَبٌ لَا أَهْلَ لَهُ- فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَذَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ بِنَحْوِهِ}.

- قال: (كَانَ يَنَامُ فِي الْمَسْجِدِ) فيه دلالة على جواز النَّوم في المسجد، لمن لم يجد مبيتاً في خارجه.
  - قال: (وَهُوَ شَابٌّ عَزَبٌ لَا أَهْلَ لَهُ) فيه دلالة على جواز العزوبة، مع أنَّ الأفضل الزَّواج؛ لما ورد من النَّصوص في التَّرجيب في الزَّواج، والمقصود هنا جواز المبيت والنَّوم في المسجد.
- {وَعَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- خَيْلًا قَبْلَ نَجْدٍ فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ، يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَ: «أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ» فَانْطَلَقَ إِلَى نَخْلٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ}.
- قوله في هذا الحديث: (بَعَثَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- خَيْلًا) أي: أناساً يركبون الخيل، وذلك أنَّه أرادَ أن يستطلع أخبار العدو؛ لئلا يؤتى على غِرَّة.
  - قال: (فَجَاءَتْ) يعني الخيل التي أرسلها، (بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ) وهي قبيلة من قبائل العرب، (يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ) فيه فضلُ ثُمَامَةَ هذا، وفيه أيضاً: أنَّ من لم يكن بينه وبين أهل الإسلام عهد ولا ذمَّة، فإنَّه يجوزُ استرقاقه.
  - قال: (فَرَبَطُوهُ) يعني أنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أمرَ بربطه (بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ) فيه دلالة على جواز دخول الكافر للمسجد إذا كان هناك مصلحة.
  - قال: (فَخَرَجَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-) ووردَ في الأخبار أنَّه سألَه، «مَا عِنْدَكَ؟»، وأنَّه قال له: "إِنْ تَقْتُلْنِي تَقْتُلْ ذَا دِمٍّ، وَإِنْ تُنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَى شَاكِرٍ"، فقال -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ»<sup>٢٨</sup> أي: هذا الرَّجُل الذي كان سبيداً في قومه.
  - (فَانْطَلَقَ إِلَى نَخْلٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ) يعني موطنَ زراعةٍ (فَاغْتَسَلَ) وأخذَ من هذا الحنابلة: وجوبُ الاغتسال لمن أرادَ الدُّخولَ في دين الإسلام، لكن في الاستدلال بهذا الحديث فيه ما فيه؛ لأنَّه لم يكن بأمرٍ من النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ولكن قد يُقال إنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- علمه لظهوره وانتشار خبره.
  - قال: (ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ) بعد الاغتسال، فشَهِدَ الشَّهَادَتَيْنِ.
- في هذا من الفوائد:
- (١) جواز ربط الكافر في المسجد.
  - (٢) إكرام ذوي الهيئات والمكانة ممن لهم منزلة في أقوامهم، مهما كان عندهم من مخالفة، ولذا أمر بإطلاق ثُمَامَةَ.

<sup>٢٨</sup> صحيح البخاري (4049).



٣) **مشروعية الاغتسال للدخول في الإسلام**، قال أحمد وأبو حنيفة بوجوبه، والجمهور قالوا باستحبابه لا بوجوبه، وبعضهم قال: إن كان قد اغتسل قريباً اكتفى بغسله الأول.

- قال: (ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ) هنا باختياره، (فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) فيه التَّغْيِيبُ في دخول المساجد، وفيه التَّغْيِيبُ في جعل الدُّخُولِ في الإسلام عائداً للمسجد، بحيث يتفق الإنسان ممَّن يُوجد فيه من أهل العلم.

ثم شهد الشَّهادتين، وفيه دلالة على أَنَّ الشَّهادتين عاصمتان للرجل.

{وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه: أَنَّ عُمَرَ مَرَّ بِحَسَّانَ وَهُوَ يُنْشِدُ الشَّعْرَ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَحَظَ إِلَيْهِ فَقَالَ: قَدْ كُنْتُ أَنْشِدُ، وَفِيهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: أَنْشُدْكَ اللَّهُ أَسْمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ: «أَجِبْ عَنِّي، اللَّهُمَّ أَيِّدْهُ بِرُوحِ الْقُدْسِ؟» قَالَ: نَعَمْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَيْضًا}.

- (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه: أَنَّ عُمَرَ مَرَّ بِحَسَّانَ) حَسَّان بن ثابت الشاعر المشهور، وعمر هو ابن الخطاب -رضي الله عنه.

- (وَهُوَ) يعني: حَسَّان (يُنْشِدُ الشَّعْرَ فِي الْمَسْجِدِ) فيه جواز مقولة الشعر في المساجد.

- (فَلَحَظَ إِلَيْهِ) أي: شاهده، وطلبه عنده، (فَقَالَ حَسَّانُ: قَدْ كُنْتُ أَنْشِدُ، وَفِيهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ) يعني في عهد النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم.

وبعض أهل العلم قال: هناك فرق، في عهد النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- قد يصل إلى درجة العلم، وقد يجزم بعدم ورود الدليل.

في هذا الحديث: جواز الإنشاد، وفيه: المفاضلة أيضاً بين النَّاسِ، حيث فاضل حَسَّانُ بين النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- وبين عمر -رضي الله عنه.

- قال: (ثُمَّ التَفَتَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ) يعني أَنَّ حَسَّانَ طلب شهادة أبي هريرة، (فَقَالَ: أَنْشُدْكَ اللَّهُ) أي أرفع صوتي ونشيدي طالباً منك بالله -عز وجل- أن تخبرني، (أَسْمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ: «أَجِبْ عَنِّي» أي لما تكلم المشركون في النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- وألقوا فيه القصائد، أراد أن يكون هناك قصائد لتدراً عنه مثل هذه الدعايات، فقال النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- لحَسَّانَ: «أَجِبْ عَنِّي» أي بالشعر؛ لأنه -صلى الله عليه وسلم- ليس من أهل الشعر، كما قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [يس: 69]، فقال النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم-: «أَجِبْ عَنِّي».

وفيه مشروعية الرد على ضلالات أهل الضلال، وفيه مشروعية تقوية أهل الحق الذين يردون على أهل الباطل.

- ثم قال: «اللَّهُمَّ أَيِّدْهُ» أي: انصره «بِرُوحِ الْقُدْسِ» ليكون هذا من أسباب علو شأنه، ورفع مكانته.

{(فَقَالَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم-: «اللَّهُمَّ نَعَمْ»، وهذا حديث مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وعنه -رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: «مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ، فَلْيَقُلْ: لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

- في هذا الحديث صيانة المساجد من رفع الأصوات واللَّغَطِ فيها، ممَّا يؤدي إلى التَّشويشِ على المصلِّين، والذَّاكرين في المساجد، وفيه أنَّ رفع الأصوات ليس من شأنِ أهلِ الإسلامِ في المسجد.
- وفي قوله: «مَنْ سَمِعَ رَجُلًا» فيه دلالةٌ على أنَّ الأصلَ في البِّسَاءِ تخفيضُ أصواتهنَّ، وأنَّ رفع الصَّوتِ لم يكن إلا في الرِّجالِ.

- قال: «مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ» أي يرفع صوته ونشيدته، طالبًا أن يتكلَّم من وجد ضالَّته.
- «ضالَّةٌ» والمراد بها: ما ضلَّ الطريق، وضاع من الدَّوابِّ، والغالب أن يُراد بها الجمل.
- قال: مَنْ سمعتموه يقول ذلك؛ فقولوا له: «لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ»، لماذا؟ لأنَّ نشيدة الضَّالَّةِ ليس محلُّها المسجد؛ لأنَّ المساجد إنَّما بُنيت للصَّلاة والطَّاعة، قال: «فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا» أي: لنشدان الضَّالَّةِ.

{وَعَنْ بُرَيْدَةَ: أَنَّ رَجُلًا نَشَدَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: مَنْ دَعَا إِلَى الْجَمَلِ الْأَحْمَرِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم: لَا وَجَدَتْ، إِنَّمَا بُنِيَتْ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيَتْ لَهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ مُتَّصِلًا وَمُرْسَلًا}.

- قوله: (أَنَّ رَجُلًا نَشَدَ فِي الْمَسْجِدِ) أي: رفع صوته طالبًا من النَّاسِ أن يخبروه إن كان واحدٌ منهم قد وجد دابَّته.
- (فَقَالَ: مَنْ دَعَا إِلَى الْجَمَلِ الْأَحْمَرِ؟) أي: مَنْ الذي وجد منكم الجملَ الأحمرَ؟ فدعا النَّاسَ ليتعرَّفوا عليه.
- (فَقَالَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم: «لَا وَجَدَتْ» ) هذا الدُّعاء لثلاث توجده ضالَّته، وذلك لاشتغاله بالأقل، وهو نُشدان الضَّالَّةِ، وتركه الأعلى، وهو الاشتغال بأنواع الطَّاعات.
- وقال: «إِنَّمَا بُنِيَتْ الْمَسَاجِدُ» أي السَّبب الذي دعا النَّاسَ إلى أن يبنوا المساجد، هو ما ذُكر لكم، «لِمَا بُنِيَتْ لَهُ».

{وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ، فَقُولُوا: لَا أَرْبَحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَنْشُدُ فِيهِ ضَالَّةً، فَقُولُوا: لَا رَدَّ اللَّهُ عَلَيْكَ»، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي "الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ"، وَالتِّرْمِذِيُّ -وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ}.

- هذا الحديث يتوافق مع ما مضى من النَّهي عن نُشدان الضَّالَّةِ في المسجد، ومثله أيضًا: النَّهي عن البيع والشِّراء في المساجد، وظاهرُ هذا أنَّ هذا البيع لا يصحُّ، كما قال بذلك بعضُ الحنابلة، والجمهور يُصحِّحون هذا العقْدَ.
- وفيه: الدُّعاء على الآخرين الذين عندهم معصية، متى كان الدُّعاء سيبعدهم عن معصية الله، فإنَّه قال: «لَا أَرْبَحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ»؛ لأنَّه اشتغل بالتِّجارة، واستعمل المسجد في هذه التِّجارة، فناسب أن يدعوا عليه بما يقطع ما لديه من السُّوء.
- قال: «وَإِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَنْشُدُ فِيهِ ضَالَّةً» أي: يطلب مَنْ شاهد في الضَّالَّةِ، «فَقُولُوا: لَا رَدَّ اللَّهُ عَلَيْكَ»؛ لأنَّهم رَفَعُوا أصواتهم في المسجد، والمسجدُ لذكر الله -سبحانه وتعالى.
- وصلى الله على نبيِّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



## الدرس السادس



الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

تكملةً لأحاديث باب المساجد.



{قال المصنّف -رحمه الله تعالى: (وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ -رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: «لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ وَلَا يُسْتَقَادُ فِيهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَفِي إِسْنَادِهِ انْقِطَاعٌ).}

• هذا الحديث ذكر المؤلف فيه علّةً، ألا وهي الانقطاع، ذلك لأنّ من رواه زُفر بن وثيمة، وقد رواه عن حكيم بن حزام، وأكثر أهل العلم على أنّه لم يلقه، ولذلك حكموا على هذا الخبر بأنّ فيه انقطاعاً، إلا أنّه وردَ عند الإمام أحمد بإسنادٍ آخرٍ من طريق العباس بن عبد الرحمن المدني، وهو مجهولٌ، وبالتالي لا يصحُّ أن يُقوَّى بروايته، ثم إنّ هذا الخبر قد اختلف رواه، فبعضهم رواه عن حكيم بن حزام موقوفاً عليه، وبعضهم رواه عن حكيم بن حزام مرفوعاً إلى النبيّ -صلى الله عليه وسلم- ولذلك فإنّ هذا الخبر لأهل العلم فيه توقُّفٌ، والخبر قد اشتمل على شيئين من أحكام المساجد:

❖ **الأول:** إقامة الحدود، فظاهر الخبر المنع من إقامة الحدود في المساجد، وهذا المعنى متوافق مع ما جاءت به الشريعة من كون المساجد قد بُنيت لذكر الله -عزَّ وجلَّ- وإقامة الصلاة، وإقامة الحدود فيها إشغالٌ لها عن المقصود الذي بُنيت من أجله.

❖ **الثاني:** فهو في قوله: «وَلَا يُسْتَقَادُ فِيهَا»، المراد بذلك: إقامة القود الذي هو قتل القاتل، ومن المعلوم أنّ مثل ذلك يكون فيه دمٌ ونجاسةٌ، ويكون فيه أعمالٌ وأفعالٌ مخالفة للمعنى الذي من أجله بُني المسجد من ذكر الله -عزَّ وجلَّ- وطاعته، وإقامة الصلاة والذكر فيه.

{وَعَنْ مُبَارَكِ بْنِ فَضَالَةَ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَاتِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم: «هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَطْعَمَ الْيَوْمَ مِسْكِينًا؟» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا بِسَائِلٍ يَسْأَلُ، فَوَجَدْتُ كِسْرَةً خُبْزٍ بَيْنَ يَدَيَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ فَأَخَذْتُهَا فَدَفَعْتُهَا إِلَيْهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَمُبَارَكٌ وَنَقَّاهُ ابْنُ مَعِينٍ فِي رِوَايَةٍ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ضَعِيفٌ}.

- قوله: {وَعَنْ مُبَارَكٍ}: هو مبارك بن فضالة الذي ذكر في الخبر، وأكثر أهل العلم على تضعيفه. وعبد الرحمن بن أبي بكر هو شيخ عبد الرحمن بن أبي ليلى، وقد وردَ هذا الخبرَ مرسلًا، لم يُذكر صحابته فيه، وقد رجَّح كثيرٌ من أهل العلم الروايةَ المرسلة، وقد وردَ الخبرُ من طريقٍ آخرٍ من حديث أبي حازم الأشجعي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - لكنَّ فيه اختلافًا في ألفاظه، والمعنى الذي من أجله سيقَ هذا اللفظ هو: الكلام في السؤال في المسجد، وهل يجوزُ للإنسان أن يسأل وأن يطلب من غيره معونةً ماليَّةً في المسجد أو لا يجوزُ ذلك؟
- وقد وردَ في الأحاديث أن النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - سألَ الصَّحَابَةَ لِقَبِيصَةَ <sup>٢٩</sup>، وَوَرَدَ أَنَّ وَفْدًا مِنْ مُضَرَّمَا جَاؤُوا إِلَى النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - وهم مجتابو التَّمارِ وقد بدَّت الحاجةُ عليهم؛ جمع النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم - الصَّحَابَةَ فخطبَ بهم، وطلَّبَ منهم أن يقوموا بمعونتهم <sup>٣٠</sup>؛ لكن هذه الأخبار فيها أن السؤال كان من إمام المسجد، وهو النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم - هنا، وإمام المسجد له ولايةٌ ليست لأفراد النَّاسِ.
- وإذا كان النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم - قد قال: «وَإِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَنْشُدُ فِيهِ ضَالَّةً، فَقُولُوا: لَا رَدَّ اللَّهُ عَلَيْكَ ضَالَّتَكَ»، وهو يسألُ ماله، ويسألُ ما يملكه هو وقد ضاعَ منه، ومع ذلك منعَ من هذا السؤال، وأمر بالردِّ على مَنْ سأل ضالَّته في المسجد؛ وما ذاك إلا لما يوجد في هذا من رفعِ الصَّوتِ، ومن إشغالِ المصلِّين والذاكرين عن العبادات التي يقومون بها.
- ومن هذا المنطلق قال مَنْ قال: بَيِّنَ السَّائِلَ وَمَنْ يَطْلُبُ الْمَعُونَةَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ برفعِ صوته في ذلك أخذًا من الأحاديث السابقة.

{وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَصِيبَ سَعْدٌ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فِي الْأَكْحَلِ، فَضَرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - خِيَمَةً فِي الْمَسْجِدِ يَعُودُهُ مِنْ قَرِيبٍ فَلَمْ يَرَعْهُمْ - وَفِي الْمَسْجِدِ خِيَمَةٌ مِنْ بَنِي غِفَارٍ - إِلَّا وَالِدَهُمْ يَسِيلُ إِلَيْهِمْ، فَقَالُوا: يَا أَهْلَ الْخِيَمَةِ مَا هَذَا الَّذِي يَأْتِينَا مِنْ قَبْلِكُمْ؟ فَإِذَا سَعْدٌ يَغْدُو جُرْحُهُ دَمًا، فَمَاتَ مِنْهَا - رضي الله عنه. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ}.

<sup>٢٩</sup> جاء عند مسلم في صحيحه (1737): عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ مُخَارِقِ الْهَلَالِيِّ، قَالَ: تَحَمَّلْتُ حَمَالَةً فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْأَلُهُ فِيهَا، فَقَالَ: " أَقِمِ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ، فَأَمُرُ لَكَ بِهَا "

<sup>٣٠</sup> جاء عند مسلم في صحيحه (1697): عَنْ الْمُنْذِرِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَدْرِ النَّهَارِ، قَالَ: فَجَاءَهُ قَوْمٌ خُفَاءَ غَرَاةٍ مُجْتَابِي النَّمَارِ أَوْ الْعِبَاءِ، مُتَقَلِّدِي السُّيُوفِ غَامَتُهُمْ مِنْ مُضَرٍّ بَلَّ كُلُّهُمْ مِنْ مُضَرٍّ، فَتَمَعَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَا رَأَى بِهِمْ مِنَ الْفَاقَةِ، فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ، فَأَمَرَ بِإِلَاقَةِ قَادَنٍ وَأَقَامَ فَصَلَّى، ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ: " يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ {إِلَى قَوْلِهِ: {إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا }، وَقَالَ: {اتَّقُوا اللَّهَ وَلِتَنْتَظِرْ نَفْسَ مَا قَدَّمْتَ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ }، ثُمَّ قَالَ: صَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ مِنْ دِرْهَمِهِ مِنْ تَوْبِهِ مِنْ صَاعٍ بَرَّهَ مِنْ صَاعٍ تَمَرِهِ، حَتَّى قَالَ: وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ "



- **(سَعْدٌ)** هو سعد بن معاذ، وهو من أفاضل الصَّحَابَةِ ومن أفاضل الأنصار، وقد مَاتَ وهو لم يبلغ الأربعين سنةً من عمره، وذلك أَنَّهُ لَمَّا خَرَجَ إلى غزوةِ الخندقِ كَانَ جزءً من بدنه قد ظَهَرَ فُخْشِي عليه أَن يُصَابَ من قِبَلِهِ، فأصابه سهمٌ غائرٌ في ذلك الموطن.
- **(الْأَكْحَلِ)**: عرقٌ من عروقِ الدِّمِ موجودٌ في اليدِ، وذلك أَنَّهُ قد أَصِيبَ بسهمٍ -كما تقدَّم- لَأَنَّ المشركينَ كَانُوا خَلَفَ الخندقِ، والمسلمون كانوا داخلَ الخندقِ، وكانَ المشركون يرمونَ بالسِّهَامِ من مواطنهم على المسلمين فَرَبَّمَا أَصَابَتْ بعضهم.
- قال: **(فَضْرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- خَيْمَةً)** لَمَّا أَصِيبَ في المعركة نُقِلَ إلى المدينة، وقال: **"اللهم إن كان هذا آخر العهد بقريش فأمتني، ولا تمتني حتى تفرعيني في بني قريظة"**<sup>٣١</sup>؛ لَأَنَّ بني قريظة قد نقضوا العهدَ، وكانَ بينهم وبينَ سعدٍ مخالفةٌ في الجاهليَّةِ، فحقَّقَ اللهُ -عَزَّوَجَلَّ- دعاءه-رضي الله عنه- فإِنَّا لَنَبَيِّ -صلى الله عليه وسلم- بعدَ الخندقِ ذهبَ إلى بني قريظة، فنزلوا على حكمِ سعدٍ، فحكمَ فهِمَ بقتلِ مُقاتِلَتِهِمْ؛ لَأَنَّ هذا من نقضِ العهدِ، فأقرَّ اللهُ -عَزَّوَجَلَّ- عينَ سعدٍ بذلك، ثم عادَ إلى المسجدِ فمُرَّضَ فيه.
- **(فَضْرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- خَيْمَةً فِي الْمَسْجِدِ)** فيه جوازُ ضربِ الأُخْبِيَّةِ والخِيَامِ في المسجدِ إذا لم تُضَيَّقْ على المسلمين.
- وقوله: **(يَعُودُهُ مِنْ قَرِيبٍ)**، أي: ليزوره زيارةً المريضِ، وفي هذا استحبابُ زيارةِ المريضِ كما هو فعلاً لَنَبَيِّ -صلى الله عليه وسلم- والحديثُ فيه مشروعِيَّةٌ تكرارِ الزَّيَارَةِ للمريضِ إذا لم يكن ذلك مؤذياً له.
- قوله: **(فَلَمْ يَرْعُهُمْ)**، أي أَنَّهُم تفاجؤوا في أحدِ الأوقات وهم في المسجدِ إلا والدِّمَ يسيلُ عليه،
- **(وَفِي الْمَسْجِدِ خَيْمَةً مِنْ بَنِي غِفَارٍ)**، هذه خيمةٌ أخرى. **(إِلَّا والدِّمَ يَسِيلُ إِلَيْهِمْ)**، أي من تحتِ الخيمةِ ووصلَ إلى الخيمةِ الأخرى.
- وبعضُ أهلِ العلمِ قال: إِنَّ هذا الخبرَ فيه دلالةٌ على عدمِ نجاسةِ الدِّمِ. وهذا ليسَ بصحيحٍ؛ لَأَنَّ خروجَ الدِّمِ هنا ليسَ بقصدٍ منه-رضي الله عنه- ومنَ المعلومِ أَنَّ المسجدَ كَانَ في عهدِ النُّبُوَّةِ قد وُضِعَ من الحصباءِ -التُّرابِ- وبالتالي فانتقالُ الدِّمِ لهذا التُّرابِ أمرٌ معتادٌ.
- **(فَقَالُوا)** أي القوم من بني غفار. **(يَا أَهْلَ الْخَيْمَةِ)**، ينادون خيمةَ سعدٍ. **(مَا هَذَا الَّذِي يَأْتِينَا مِنْ قِبَلِكُمْ؟)**، أي أنبؤونا ما هو، وعرفونا بحاله.
- **(فَإِذَا سَعْدٌ يَغْدُو جُرْحُهُ دَمًا)** أي قد انتقضَ الجرحُ وبدأ يخرجُ منه الدَّمُ مرةً أخرى.
- **(فَمَاتَ مِنْهَا -رضي الله عنه-)**، أي من تلك الإصابةِ أو الجراحِ. وهذه اللَّفْظَةُ في صحيحِ البخاري وليست في مسلم.
- وقوله: **(يَغْدُو جُرْحُهُ دَمًا)**، أي: يسيلُ الدمُ، فالدَّمُ هنا انتقضَ مرةً أخرى بعدَ أن ظَنَّ أَنَّهُ قد سَلِمَ.

<sup>٣١</sup> سنن لنسائي (8358) ولفظه: "اللَّهُمَّ لَا تُخْرِجْ نَفْسِي حَتَّى تُفَرِّعَ عَيْنِي مِنْ بَنِي قُرَيْظَةَ"

{(وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- يَسْتُرُنِي وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ، وَهُمْ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ، فَرَجَرَهُمْ عُمَرُ فَقَالَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم-: «دَعَهُمْ، أَمْنَا بَنِي أَرْفَدَةَ» يَعْنِي: مِنَ الْأَمْنِ. مُنْفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ).}

- هذا الحديث في الصحيحين، تقول عائشة: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- يَسْتُرُنِي) وذلك أَنَّ بيتَ عائشةَ يطلُّ على المسجدِ، فإنَّ أبيات النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- كانت مُشرعةً في المسجدِ، فكانَ فيه هُوَّةٌ -أو نافذة- فكانت تطلُّع من النَّافذة، والنَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- يسترها لئلا يراها الآخرون، وفي هذا دلالةٌ على أَنَّ الحجابَ يكونُ بتغطيةٍ جميعِ البدنِ، وفيهِ مساعدةُ الرُّوجِ لزوجتهِ في سترها من الأجانب.
- وفي هذا دلالةٌ على فتح النَّافذة ونحوها على المسجدِ إذا لم يتضرَّر أصحابُ المسجدِ من مثل هذه النَّافذة.
- وقولها: (وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ، وَهُمْ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ)، كما تقدَّم أَنَّ المسجدَ كانَ في الزَّمانِ الأوَّلِ قد وُضِعَتْ أرضيته من حصباءِ الوادي، وبالتالي كانوا قد اصطَفَوْا وكانوا يرفعون أيديهم وأرجلهم، وقد سَمُّوا ذلك لَعِبًا، وفي بعضِ الألفاظِ أَنَّهُم كانوا يلعبون بالرماح <sup>٣٢</sup>، أي يرفعونها وينزلونها، وليس في هذا شيئاً من المعازفِ أو من الآلاتِ الأخرى، وإنَّما فيه حركةٌ يسيرةٌ منهم.
- قوله: (فَرَجَرَهُمْ عُمَرُ)، أي من اللَّعِبِ في المسجدِ برفعِ أيديهم وأرجلهم، أَوْ رفعِ رماحهم.
- (فَقَالَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم-: «دَعَهُمْ»)، أي: اتركهم ولا تعترض عليهم؛ لأنَّ هذا لا يتنافى مع حالِ المسجدِ بشرطِ ألا يكونَ في المسجدِ من المصلِّين مَنْ يُشغله هذا العملُ عن صلاته أو عن ذكره.
- ثم قال: «أَمْنَا»، أي: أنتم آمنون. «بَنِي أَرْفَدَةَ»، نَسَبُهُم إلى جدٍّ من أجدادهم. وفي هذا إعطاءُ الأمانِ للأفرادِ والمجموعةِ اليسيرة، وفي هذا نسبةُ الجماعةِ إلى جدِّهم الأعلى.

{(وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ وَلِيدَةً كَانَتْ سَوْدَاءَ لِحَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ فَأَعْتَقُوهَا فَكَانَتْ مَعَهُمْ، قَالَتْ: فَخَرَجْتُ صَبِيَّةً لَهُمْ عَلَيْهَا وَشَاحٌ أَحْمَرُ مِنْ سُيُورٍ، قَالَتْ: فَوَضَعْتُهُ -أَوْ وَقَعْتُ مِنْهَا- فَمَرَّتْ بِهِ حُدَيَّةٌ وَهُوَ مُلْقَى، فَحَسِبْتُهُ لَحْمًا فَخَطِفْتُهُ، قَالَتْ: فَالْتَمَسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ، قَالَتْ: فَاتَّهَمُونِي بِهِ، قَالَتْ: فَطَفِقُوا يُفْتِشُونِي حَتَّى فَتَّشُوا قُبُلَهَا، قَالَتْ: وَاللَّهِ إِنِّي لَقَائِمَةٌ مَعَهُمْ إِذْ مَرَّتِ الْحُدَيَّةُ فَأَلْقَفْتُهُ، قَالَتْ: فَوَقَعَ بَيْنَهُمْ، قَالَتْ: فَقُلْتُ هَذَا الَّذِي اتَّهَمْتُمُونِي بِهِ -زَعَمْتُمْ- وَأَنَا مِنْهُ بَرِيئةٌ، وَهُوَ ذَا هُوَ، قَالَتْ: فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَأَسْلَمْتُ، قَالَتْ: عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَكَانَ لَهَا خِباءٌ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ حِفْشٌ، قَالَتْ: فَكَانَتْ تَأْتِينِي فَتَحَدِّثُ عِنْدِي، قَالَتْ: فَلَا تَجْلِسُ عِنْدِي مَجْلِسًا إِلَّا قَالَتْ:

وَيَوْمَ الْوِشَاحِ مِنْ نَعَاجِيْبِ رَبِّنَا \*\*\*\* أَلَا إِنَّهُ مِنْ بَلَدَةِ الْكُفْرِ أَنْجَانِي

قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَقُلْتُ لَهَا: مَا شَأْنُكَ لَا تَقْعُدِينَ مَعِيَ مَقْعَدًا إِلَّا قُلْتَ هَذَا؟ قَالَتْ: فَحَدَّثْتَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

<sup>٣٢</sup> صحيح مسلم (1487) ولفظه: "وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَقُومُ عَلَى بَابِ حُجْرَتِي، وَالْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ بِحُرَابِهِمْ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ لَكِي أَنْظُرَ إِلَى لَعِبِهِمْ..."

- (وعنها)، أي: عن عائشة -رضي الله عنها. (أَنَّ وَلِيدَةً)، أي: امرأة صغيرة السن. (كَانَتْ سَوْدَاءَ لِحْيٍ مِنَ الْعَرَبِ)، أي: يملكونها بملكهم لأُمِّها، أو بأنَّهم قد أسروها. (فَأَعْتَقُوهَا)، أي: جعلوها حرة بعد أن كانت مملوكة. (فَكَانَتْ مَعَهُمْ)، أي: تذهب معهم وتأتي معهم، ليس لها أهل إلا هم. (قَالَتْ: فَخَرَجْتُ)، يعني في مرة من المرات وفي سفرة من السفرات. (خَرَجْتُ صَبِيَّةً)، أي: طفلة صغيرة.
- (لَهُمْ عَلَمًا وَشَاحٌ أَحْمَرُ)، الوشاح: نسيج أو سير يوضع فيه شيء من الزينة، ويمسك بطن المرأة.
- (وَشَاحٌ أَحْمَرُ مِنْ سُيُورٍ)، السُّيُور: ما يؤخذ من الجلد، يُقَدُّ الجلد ويُقَطَّعُ ويُوضَعُ كسيرٍ، وبالتالي يُوضَعُ على البطن ونحوه. (قَالَتْ: فَوَضَعْتُهُ)، أي: أن هذه الصبيَّة وضعت الوشاح على الأرض.
- (أَوْ وَقَعَ مِنْهَا)، أي: سقط منها، (فَمَرَّتْ بِهِ حُدَيَاةٌ) نوع من أنواع الطيور. (وَهُوَ مُلْقَى) يعني هذا الوشاح ملقى على الأرض وكان لونه أحمر، فحسبته الحديَّاة أنه لحم (فَخَطَفَتْهُ).
- (قَالَتْ: فَالْتَمَسُوهُ)، أي: بحثوا عنه، وفتَّشوا جميع الأمكنة من أجل أن يجدوه، لكنهم لم يجدوه. (قَالَتْ: فَاتَّهَمُونِي بِهِ)، وظنُّوا أنَّها هي التي سرَّقتَه، ولم ينتبهوا إلى أنَّ الحديَّاة هي التي أخذته. (قَالَتْ: فَطَفِقُوا يُفْتَتِّشُونِي حَتَّى فَتَّشُوا قُبُلَهَا)، أي يبحثون عن هذا الوشاح. (قَالَتْ: وَاللَّهِ إِنِّي لَقَائِمَةٌ مَعَهُمْ)، كانت في حالٍ شديدٍ، مهمَّة وقد قرَّعوها بالكلام، وفتَّشوا جميع ثيابها، فإذا بالحديَّاة قد مرَّت عليهم فألقت الوشاح الأحمر فيما بينهم. (قَالَتْ: فَوَقَعَ بَيْنَهُمْ)، كلُّهم يشاهدونه، وهذا علامة براءة هذه الوليدة.
- وفي هذا لا يحسن اتِّهام الإنسان بشيء إلا بعد قيام البيِّنة الشرعيَّة عليه.
- (قَالَتْ: فَقُلْتُ هَذَا الَّذِي اتَّهَمْتُمُونِي بِهِ)، أي: هذا الوشاح الذي نسبتم إلي أني سرَّقتَه (زَعَمْتُمْ) الزَّعم: يُطلق على الحديث الكاذب. (وَأَنَا مِنْهُ بَرِيئةٌ) فلم أسْرِقه. (وَهُوَ ذَا هُوَ)، قَالَتْ عائشة: (فَجَاءَتْ الْوَلِيدَةُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-) أي أنَّها تركت أهلها لأنَّهم اتَّهموها بهذه الفرية العظيمة، وجاءت إلى النَّبي -صلى الله عليه وسلم- (فَأَسْلَمَتْ) دخلت في دين الله، وفي هذا صحَّة إسلام الجارية، وصحَّة إسلام المرأة ولو لم يكن عندها ولي.
- (قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَكَانَ لَهَا خِباءٌ فِي الْمَسْجِدِ) أي: تسكن فيه، وهذا هو الشَّاهد في وضع الأُخبية في المسجد.
- (أَوْ حِفْشٍ)، نوع من أنواع الخباء. (قَالَتْ: فَكَانَتْ تَأْتِينِي) تقول عائشة: كانت تزورني، وفيه جواز المزاورة بين النساء. (فَتَحَدَّثْتُ عِنْدِي، قَالَتْ: فَلَا تَجْلِسُ عِنْدِي مَجْلِسًا إِلَّا قَالَتْ:
- وَيَوْمَ الْوِشَاحِ مِنْ تَعَاجِيبِ رَبَّنَا \* لَا إِنَّهُ مِنْ بَلَدَةِ الْكُفْرِ أَنْجَانِي).
- وفي هذا جواز قول المرأة للشَّعر، وفي هذا أنَّ الله -عزَّ وجلَّ- يُناصرُ المظلومين، ويُبعد عنهم الاتِّهامات الكاذبة، ويُخلفُ عنهم، ويعقِّبهم العاقبة الحميدة.
- (قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَقُلْتُ لَهَا: مَا شَأْنُكَ لَا تَقْعُدِينَ مَعِيَ مَقْعَدًا إِلَّا قُلْتَ هَذَا؟ قَالَتْ: فَحَدَّثْتَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ).

{وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم: «الْبُزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ}.

✓ في هذا الحديث وجوب احترام المساجد وتنظيف المساجد.

✓ وفي هذا الحديث: أَنَّ النَّجَاسَةَ الْيَسْرَةَ أَوْ مَا يُسْتَقْدَرُ -ولو كان قليلاً- فَإِنَّهُ لَا يُحْسِنُ وَضْعَهُ فِي الْمَسْجِدِ، بَلْ يُعَدُّ ذَلِكَ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا.

- وقوله: «الْبُزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ»، هذا دليل على تحريم البزاق في المسجد ولو كان قليلاً.
- وقوله: «وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا»، المراد: إزالة أثرها، وكانت المساجد في السَّابِقِ مِنَ الثَّرَابِ، فكان إزالة الأثر بدفن هذا البزاق، ولكن في مثل عصرنا الحاضر فإنَّ المساجد قد وُضعت فيها الفُرُش، ومحاولة دفنها يزيد من انتشارها، ولذا فإنَّ كَفَّارَتَهَا في زمننا الحاضر بإزالتها، وإزالة آثارها.

{وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه- قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: «أَحَبُّ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ مَسَاجِدُهَا وَأَبْغَضُ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ أَسْوَاقُهَا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

- في هذا إثبات صفة المحبة لله -عزَّ وجلَّ- وإثبات فعل البُغْضِ -وليس صفة البُغْضِ- وفي هذا أنَّ البلدان تختلف أحكامها باختلاف ما يفعل فيها من الخير والشرِّ، وأنَّه لا يستمر الحكم في بلدٍ إلا باستمرار الأفعال التي عليه، وفي هذا فضلاً للمساجد وأنها محبوبة إلى الله -عزَّ وجلَّ- وفي المقابل التحذير من دخول الأسواق، وما ذاك إلا لأنَّ المساجد محالُّ الطَّاعَاتِ، بينما الأسواق فيها انتشار النَّاسِ، وقد يتساهل بعض النَّاسِ فيما يتعلق بالواجبات الشرعيَّة، وفيها هيشات الأسواق وأصواتها، ولذا وصفها بأنَّها أبغض البلاد إلى الله.

{وَعَنْ أَنَسٍ -رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَبَاهَى النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالتَّيَمِيُّ}.

- قوله: (يَتَبَاهَى النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ) ، أي يقوم بعضهم بالافتخار على بعضهم الآخر بما فعله في المسجد، فيقول: مسجداً أحسن من مسجدكم.

والتَّبَاهِي الذي ذكر في الحديث قد يكون تباهياً بالبنیان، وقد يكون تباهياً بالرَّخَافِ، وقد يكون تباهياً بالإمكانات المهيَّنة للمصليين فيه بأنواع ما يهَيَّأ.

وهذا الحديث هو عند أحمد وأهل السُّنَنِ، لكن هل يدلُّ على المنع من مثل ذلك أو لا؟

- الحديث فيه ذكرُ شيءٍ من علامات السَّاعَةِ، ولم يُحَكَّم عليه بحكم، لكن ورد في النُّصوص النَّهْيُ عن الرِّياء، فقد قال -صلى الله عليه وسلم: «مَنْ سَمِعَ سَمْعَ اللَّهِ بِهِ، وَمَنْ رَأَى رَأَى اللَّهِ بِهِ»<sup>٣٣</sup>، ومن ثمَّ يكون التَّبَاهِي في هذه الحال من الأمور المخالفة للحديث السابق.

{وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم: «مَا أُمِرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَنُزَخِرِفْنَهَا كَمَا زَخَرِفَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ}.

<sup>٣٣</sup> صحيح مسلم (5305).



- قوله: «**أُمِرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ**» فيه دلالة على أَنَّ تَشْيِيدَ المساجد ليس من الأمور المشروعة، والتي يُتَقَرَّبُ بها إلى الله -عَزَّوَجَلَّ- ولا ينبغي ذلك إباحتها.
- وتشييدُ المساجد قديرًا به: بناؤها البناءَ المُحَكَّم القوي، وفي الحديث أيضًا: النَّهْيُ عن زخرفة المساجد، وذلك لأنَّ الرِّخَافَ تُشْغِلُ المصلين وتُشْغِلُ التَّالِينَ عن التَّفَكُّرِ فيما هم فيه.
- وفي الحديث: النَّهْيُ عن اتِّبَاعِ اليهود والنَّصارى.

{وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ: كُنْتُ قَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ فَحَصَبَنِي رَجُلٌ، فَتَنَظَّرْتُ، فَإِذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، فَقَالَ: اذْهَبْ فَأَتِنِي بِهَذَيْنِ، فَجِئْتُهُ بِهِمَا، فَقَالَ: مَنْ أَنْتُمْ؟ وَمَنْ أَئِنَّ أَنْتُمَا؟ قَالَ: مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ، قَالَ: لَوْ كُنْتُمَا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ لَأَوْجَعْتُكُمَا ضَرْبًا، تَرْفَعَانِ أَصْوَاتَكُمَا فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ}.

- هذا الحديث قد أخرجه البخاري، والسَّائِبُ بْنُ يَزِيدٍ -رحمه الله- قال: (كُنْتُ قَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ) أي واقفًا أرقبُ ما يكون في المسجد.
- (فَحَصَبَنِي رَجُلٌ) أي قامَ بِإِلْقَاءِ شَيْءٍ مِنَ الْحَصَى عليه، كَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُنَبِّهَهُ، وفي هذا جوازُ ذلك إذا لم يحصل به مَضَرَّةٌ.
- قال: (فَتَنَظَّرْتُ)، يعني إلى مصدرِ هذا التَّحْصِيصِ. (فَإِذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ) أميرُ المؤمنين -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، (فَقَالَ) أي: قال عمرُ للسَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ: (اذْهَبْ فَأَتِنِي بِهَذَيْنِ)، أي أَقْبِلْ إِلَيَّ بِالرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ يَتَحَدَّثَانِ.
- قال: (فَجِئْتُهُ بِهِمَا)، وفي هذا تنفيذٌ لأمرِ الإمام فيما يطلبه، (فَقَالَ: مَنْ أَنْتُمْ؟ وَمَنْ أَئِنَّ أَنْتُمَا؟ قَالَ: مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ، قَالَ: لَوْ كُنْتُمَا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ)، يعني مِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ (لَأَوْجَعْتُكُمَا ضَرْبًا)، لأنَّه شاهدُهما يرفعان الأصواتَ في المسجد، وفي هذا دليلٌ على المنع من رفع الصوتِ في المسجد، خصوصًا مسجد النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ولكنَّه قد عذَّروهم بالجهل، وفيه دلالةٌ على أَنَّ الجَهْلَ مِنْ أَسْبَابِ الْعَذْرِ.

{وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رُكْعَتَيْنِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ}.

- **الْمَسْجِدُ**: اسم (مفعول) يراد به مَوَاطِنُ الصَّلَاةِ، والمراد به هنا المواطن التي خَصِّصَتْ لِلصَّلَاةِ فيها، وبالتالي يدخل في لفظ (المسجد) باحة المسجد، أو المكان الذي يصلي فيه النَّاسُ أو الأَحْوَاشُ التَّابِعَةُ له ما دامت مُسَوَّرَةٌ بسورٍ ومهيَّأةٌ لأنَّ يُصَلِّيَ المصلونَ فيها.
- قوله: «**إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ**» المرادُ هنا الدُّخُولُ حَقِيقَةً، وليس المراد به البدء فيه، وهذه لفظةٌ عامَّةٌ تشملُ الرِّجَالَ والنِّسَاءَ.
- «**فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رُكْعَتَيْنِ**»، أي: يُمنَعُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ حَتَّى يُصَلِّيَ الرُّكْعَتَيْنِ، وفي هذا دلالةٌ على مشروعيَّةِ تحيَّةِ المسجد، وعلى أَنَّ مَنْ دَخَلَ المسجدَ فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ تحيَّةَ المسجد على غيرها من الأفعال.

{وَعَنْ أَنَسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «عُرِضَتْ عَلَيَّ أَجُورُ أُمَّتِي حَتَّى الْقَدَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَعُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي فَلَمْ أَرْ ذَنْبًا أَعْظَمَ مِنْ سُورَةِ مِنَ الْقُرْآنِ -أَوْ آيَةٍ- أُوتِيَهَا

رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ - وَقَالَ: غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَذَكَرْتُ بِهِ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ فَلَمْ يَعْرِفْهُ وَاسْتَفْرَيْهِ).

- هذا الحديث من رواية المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أنس، والمطلب أكثر أهل العلم يقولون: إنَّه لا يروي عن الصحابة مباشرة، وإنما يروي عن الصحابة بالواسطة، وقد روى هذا الخبر مباشرة بدون واسطة، ولذلك تكلم فيه بعضهم.
- وقوله هنا: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم: «عُرِضَتْ عَلَيَّ أَجُورُ أُمَّتِي»)، أي الثَّوَاب الذي قد نبط بالأعمال التي عملها أفراد الأمة.
- قوله: «حَتَّى الْقَذَاةُ»، وهو الشيء اليسير الذي تتأذى منه العين. قال: «حَتَّى الْقَذَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ»، في هذا دلالة على وجوب تنظيف المساجد، وعلى ترتيب الأجور الكثيرة على من قام بذلك، والأصل أن القذاة لا ترى، يعني هي التي تؤذي العين، ولكنه مع ذلك جعل إخراجها من المسجد من القربات والطاعات التي ينال الإنسان أجرها يوم القيامة.
- قال: «وَعُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبٌ»، أي أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قد أوتي بهذه الذنوب، وفي هذا احتمال أن تكون رؤية بصريَّة، ويحتمل أن تكون الرؤية مناميَّة، ولعلَّ الثاني أقوى؛ لأنَّ الذنوب أعراض لا يمكن تشخيصها، وإنما تشخص في يوم القيامة.
- قال: «وَعُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي فَلَمْ أَرِ ذَنْبًا أَعْظَمَ مِنْ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ - أَوْ آيَةٍ - أُوتِيَهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا»، أي: لم أشاهد ولم أطلع على ذنب يكون أعظم من رجل نسي سورة من القرآن أو نسي آية من آياتها، وقد استدلل بعض أهل العلم بهذا الخبر على تحريم نسيان القرآن، بل استدلل به بعضهم على أنه من كبائر الذنوب وعظائم الآثام، وقد ورد أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «تَعَاهَدُوا هَذَا الْقُرْآنَ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَهُوَ أَشَدُّ تَفَلُّتًا مِنَ الْإِبِلِ فِي عُقْلِيهَا»<sup>٣٤</sup>.
- قال «تَعَاهَدُوا»، فدلَّ هذا على أن التعاهد من الواجبات، وحينئذٍ من نسي القرآن بعد أن بذل الأسباب لبقائه؛ فهذا -إن شاء الله- لا إثم عليه، وحديث الباب في إسناده ما في إسناده، لكن إذا ترك الإنسان القرآن تهاوناً وكسلاً ولم يعد لمذاكرته؛ فحينئذٍ يخشى عليه من العقوبة لأنَّه قد فرط في نعمة الله - سبحانه وتعالى.

#### بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ



{عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه- أَنَّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ عَلَى أَعْوَادٍ مِنْبَرِهِ: «لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَعَنْ قُدَامَةَ بْنِ وَبَرَةَ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ -رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: «مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ فِي غَيْرِ عَذْرِ فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَنِصْفُ دِينَارٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ

<sup>٣٤</sup> صحيح مسلم (1323).

ماجَه، ورواهُ أبو داودُ مُرْسَلًا، وفيه: «فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِرْهَمٍ، أَوْ نِصْفِ دِرْهَمٍ، أَوْ صَاعِ حِنْطَةٍ، أَوْ نِصْفِ صَاعٍ» ،  
وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: قَدَامَةُ بَنٍ وَبَرَةٍ عَنْ سَمُرَةَ لَمْ يَصَحَّ سَمَاعُهُ. وَوَهُمَ مَنْ رَوَاهُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ}.

- هذه أحاديث في مقدِّمة كتابِ صلاةِ الجمعة، وصلاةُ الجمعةِ صلاةٌ عظيمةُ الشَّأنِ، قد أمرَ اللهُ -عزَّ وجلَّ- بالاستجابة للمنادي عندما يُنادي إليها في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: 9].
  - ومن هنا فصلاةُ الجمعة لها قيمتها ومنزلتها، وقد عابَ اللهُ -عزَّ وجلَّ- على أولئك الذين انصرفوا عن صلاةِ الجمعةِ من أجلِ أمرٍ دنيويٍّ، وقد أخبرَ النَّبِيُّ -صلى اللهُ عليه وسلم- أن شأنَ أهلِ التَّفَاقٍ أن يُقَدِّمُوا أمورَ الدُّنْيَا على أمرِ صلاةِ الجمعةِ.
- وهذه الأحاديث التي أوردَها المؤلِّفُ توكِّدُ على وجوبِ صلاةِ الجمعة، وأنها من الأمورِ المتعَيِّنَةِ التي لا يجوزُ لِإِنْسَانٍ أن يتركها، ولكن لعلَّنا أن نتركَ هذه الأحاديث لنقومَ بشرحها في لقائنا القادم -بإذنِ اللهِ عزَّ وجلَّ-.
- وصلَّى اللهُ على نبيِّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



روى مسلم في صحيحه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :

(( من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة ))

## الدرس السابع



الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### باب صلاة الجمعة.

- الجمعة يومٌ من أيام الأسبوع، سُمِّي بهذا الاسم لاجتماع الناس فيه؛ لأنَّهم يؤدُّون صلاة الجمعة، وأضيفت الصلاة هنا إلى ظرفها -وهو يوم الجمعة- وذلك أنَّ يوم الجمعة يختصُّ بصلاة لا توجد في غيره من الأيام، وقد اختلف فقهاء الإسلام في صلاة الجمعة، هل هي فرضٌ مُستقلٌّ ليس بدلاً عن الظهر، كما قال بذلك الجمهور، ومنهم الحنابلة، أخذوا من قول النبي -صلى الله عليه وسلم: «فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ»<sup>٣٥</sup>، وفي بعض ألفاظه: «وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ، تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرٍ»<sup>٣٦</sup>.
- وذهب بعضهم إلى أنَّ صلاة الجمعة بدلٌ عن صلاة الظهر، ولذا عدُّوها ظهراً مقصورة، وهذا القول يُخالف ظواهر النصوص التي وردت في تخصيص يوم الجمعة بفرضٍ وزيادة أمرٍ وتأكيده.
- وصلاة الجمعة من الفروض اللازمة، وقد أمر الله -عزَّ وجلَّ- بها في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: ٩]، وهناك نصوصٌ أخرى من سنة النبي -صلى الله عليه وسلم- تدلُّ على وجوب صلاة الجمعة.

<sup>٣٥</sup> صحيح البخاري (3667).

<sup>٣٦</sup> مسند أحمد (255).



{ قال المصنف -رحمه الله تعالى- باب صلاة الخوف: (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَآبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنهم- أَنَّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ عَلَى أَعْوَادٍ مِنْبَرِهِ: «لَيَنْتَهَيْنَ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ). }

- هذا الحديث يدلُّ على وجوب صلاة الجمعة، وقوله: «لَيَنْتَهَيْنَ» أي: ليتوقفنَّ «أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمْ» أي: عن تركهم الجمعة.
- وذلك أنَّ بعض النَّاسِ في الزَّمانِ الأوَّلِ يُسافرون في يومِ الجمعة، أو يذهبون في يومِ الجمعة، ولذا حذَّر النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- من تركِ الجمعة.
- قال: «أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ» الختم على القلب المراد به: الطَّمَسُ عليه، بحيث لا يميِّز الإنسان بين ما ينفعه ممَّا يضرُّه، ولذلك نجد أنَّ بعض النَّاسِ يُقدِّم على أفعالٍ يظنُّها من الخير له، وتكون بضدِّ ذلك، وكمن إنسانٍ يُريدُ الخيرَ، ويُقدِّم على أفعالٍ يحصلُ بها من الشرِّ والسَّيِّئِ الكثير، وذلك لأنَّ قلبه مفتونٌ، فمن أسباب ذلك أن يُختم على القلب، كما قال الله تعالى في نصوصٍ متعدِّدةٍ تتكلَّم عن ختم القلب، قال تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: 7]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ﴾ [الأنعام: 46].
- ولذلك يحذر الإنسان من أن يكون ممَّن يُختم على قلبه، قال تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: 14].
- والمعاصي لها أثرٌ على القلب، فتجعله لا يميِّز بين الحقِّ والباطل، بين ما ينفع وما يضرُّ، ومن هنا على الإنسان أن يحذر من الذُّنوب؛ لئلا توقَّعه في هذه الرُّتبة -رتبة ختم القلب- ويتربَّ على ختم القلب أن يكون صاحبه غافلاً غير مميّزٍ بين ما ينفعه ممَّا يضرُّه.
- ومن هنا قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً﴾ [الجاثية: 23].
- قال: ﴿فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ﴾ [الجاثية: 23]، لأنَّه قد ضلَّ بالختم على قلبه.
- ومن الذُّنوبِ والمعاصي: تركُ الواجباتِ الشرعيَّةِ، ومن ذلك صلاة الجمعة، ولذلك لصلاة الجمعة من المزيَّة ما ليسَ لغيرها من الصَّلوات.
- قال: «ثُمَّ لَيَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ»، يعني: إذا ختم الله على قلوبهم أصبحوا ممَّن يَغفُل عن طاعة الله، وعن أداء الواجبات.

{(وَعَنْ قُدَامَةَ بْنِ وَبَرَةَ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ -رضي الله عنه- عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: «مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ فِي غَيْرِ عَذْرِ فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَنِصْفُ دِينَارٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مُرْسَلًا، وَفِيهِ: «فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِرْهَمٍ، أَوْ نِصْفِ دِرْهَمٍ، أَوْ صَاعِ حِنْطَةٍ، أَوْ نِصْفِ صَاعٍ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: قُدَامَةُ بْنُ وَبَرَةَ عَنْ سَمُرَةَ لَمْ يَصِحَّ سَمَاعُهُ. وَوَهُم مَّنْ رَوَاهُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ). }

- قُدَامَةُ بَنُو بَرَّةَ مِنَ التَّابِعِينَ، وَكَثِيرٌ مِنَ الرُّوَاةِ قَدْ رَوَى هَذَا الْخَبَرَ عَنْ قُدَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِدُونِ ذِكْرِ سَمَرَةَ، وَهُوَ الْأَرْجَحُ فِي رَوَايَةِ الْخَبَرِ، فَيَكُونُ مُرْسَلًا، وَآخَرُونَ رَوَوْهُ عَنْ قُدَامَةَ عَنْ سَمَرَةَ، وَقُدَامَةُ لَمْ يَلِقَ سَمَرَةَ، فَيَكُونُ الْخَبَرُ مُنْقَطِعًا، وَلِذَلِكَ ضَعَّفَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِانْقِطَاعِهِ.
- وَقَوْلُهُ: «مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ فِي غَيْرِ عُدْرٍ فَلَيْتَ صَدَقَ بِدِينَارٍ»  
✓ الدِّينَارُ: أَرْبَعَةُ جِرَامٍ وَنِصْفٍ تَقْرِيبًا مِنَ الذَّهَبِ.  
✓ وَالدِّرْهَمُ: ثَلَاثَةُ وَنِصْفٍ جِرَامٍ مِنَ الْفِضَّةِ، وَلِذَا بَعْضُ الرُّوَاةِ رَوَاهُ بِلَفْظِ الدِّرْهَمِ، وَبَعْضُ الرُّوَاةِ رَوَاهُ بِلَفْظِ الدِّينَارِ.
- قَالَ: «فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، فَنِصْفُ دِينَارٍ».

{وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الْجُمُعَةَ، ثُمَّ نَنْصَرِفُ وَلَيْسَ لِلْحَيْطَانِ ظِلٌّ يُسْتَظَلُّ بِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَمُسْلِمٌ -وَلَفْظُهُ: فَتَرْجِعُ وَمَا نَجِدُ لِلْحَيْطَانِ فَيَنَّا نَسْتَظِلُّ بِهِ، وَفِي لَفْظٍ لَهُ قَالَ: كُنَّا نَجْمَعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ، ثُمَّ نَرْجِعُ نَتَّبَعُ الْفَيْءَ}.

- الشَّمْسُ إِذَا كَانَتْ فِي وَسْطِ السَّمَاءِ، فَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ لِلْجِدْرَانِ ظِلٌّ، فَإِذَا زَالَتْ فَإِنَّهُ يَبْتَدِئُ ظِلُّ الْجِدْرَانِ قَلِيلًا قَلِيلًا حَتَّى يَزْدَادَ وَيَتِمَّ، وَصَلَاةُ الظُّهْرِ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ وَقْتُهَا يَبْتَدِئُ بِالزَّوَالِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: 78]،  
✓ فِهَنَّاكَ طَائِفَةٌ قَالُوا: إِنَّ الْجُمُعَةَ لَا يَبْتَدِئُ وَقْتُهَا إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ كَمَا هُوَ الشَّأْنُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَلِذَا قَالَ طَائِفَةٌ: إِنَّهُ لَا يَبْتَدِئُ فِي الْخُطْبَةِ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ..  
✓ وَرَأَى آخَرُونَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ تَتَقَدَّمَ الْخُطْبَةُ الزَّوَالِ، لَكِنْ لَا يُصَلِّي إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ.  
✓ وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ يَقُولُ: يَجُوزُ فَعْلُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ.
- وَمَرْجِعُ هَذِهِ الْأَقْوَالِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي الْبَابِ، فَالْشَّافِعِيُّ يَقُولُ: لَا يَبْتَدِئُ بِالْخُطْبَةِ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ، وَمَالِكٌ يَجِيزُ تَقَدُّمَ الْخُطْبَةِ عَلَى الزَّوَالِ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَأَحْمَدُ يَجِيزُ الصَّلَاةَ وَالْخُطْبَةَ قَبْلَ الزَّوَالِ.
- وَكَانَ مِنْ أَدْلَتِهِمْ هَذَا الْخَبَرُ -خَبَرُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، قَالَ: (كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الْجُمُعَةَ، ثُمَّ نَنْصَرِفُ) يَعْنِي: بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ (وَلَيْسَ لِلْحَيْطَانِ ظِلٌّ يُسْتَظَلُّ بِهِ)، فَمَعْنَاهُ أَنَّ صَلَاتَهُ كَانَتْ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَعِنْدَ مُسْلِمٍ: (فَتَرْجِعُ وَمَا نَجِدُ لِلْحَيْطَانِ فَيَنَّا نَسْتَظِلُّ بِهِ) وَفِي لَفْظٍ: (ثُمَّ نَرْجِعُ نَتَّبَعُ الْفَيْءَ). فَهَذَا مِنْ أَدْلَةٍ مَنْ يَرَى جَوَازَ تَقَدُّمِ صَلَاةِ الظُّهْرِ عَلَى الزَّوَالِ.

{وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيْدَانَ السُّلَمِيِّ، قَالَ: شَهِدْتُ الْجُمُعَةَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَخُطْبَتُهُ قَبْلَ نِصْفِ النَّهَارِ، ثُمَّ شَهِدْتُهَا مَعَ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- فَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَخُطْبَتُهُ إِلَى أَنْ أَقُولَ: انْتَصَفَ النَّهَارُ، ثُمَّ شَهِدْتُهَا مَعَ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- فَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَخُطْبَتُهُ إِلَى أَنْ أَقُولَ: زَالَ النَّهَارُ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَابَ ذَلِكَ وَلَا أَنْكَرَهُ. رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَاحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيْدَانَ: لَا يُتَابَعُ فِي حَدِيثِهِ}.

هذا الخبر أيضًا من أدلة الحنابلة على جواز تقديم صلاة الجمعة على الزوال.

- قوله: (شَهِدْتُ الْجُمُعَةَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَخُطْبَتُهُ قَبْلَ نِصْفِ النَّهَارِ) يعني أنها كانت قبل الزوال، وهذا بمثابة الإجماع، فالصحابة كانوا متوافرين، ولم يُنقل عن أحدهم إنكار ذلك، ولو كان هدامًا يُمنع منه لأنكره الصحابة -رضوان الله عليهم- فهذا من أدلة من يرى جواز تقديم صلاة الجمعة على الزوال، ويترتب على هذا أن نقول: إن صلاة الجمعة فرض مستقل تسقط بها صلاة الظهر.

{وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَتَغَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ، وَفِي رَوَايَةٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.}

- قوله: (مَا كُنَّا نَقِيلُ)

القبيلة: النوم الذي يكون بعد الزوال، (وَلَا نَتَغَدَّى) أي: لا نأكل وجبة الغداء، فكانوا يأكلون وجبة الغداء قبيل الزوال، وفي يوم الجمعة يؤخرونها لما بعد الصلاة. فظاهر هذا أنهم كانوا يصلون قبل الزوال، وهذا من أدلة الحنابلة على القول بإجازة تقديم الجمعة على وقت الزوال.

{وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَجَاءَتْ عِيرٌ مِنَ الشَّامِ فَأَنْفَتَلَ النَّاسَ إِلَيْهَا حَتَّى لَمْ يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ -الَّتِي فِي الْجُمُعَةِ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: 11] مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، زَادَ مُسْلِمٌ: حَتَّى لَمْ يَبْقَ مَعَهُ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ أَيْضًا: أَنَا فِيهِمْ.}

عرفنا ما يتعلق بحكم تقديم الجمعة على الزوال، وأن منشأ الخلاف هو القول: هل صلاة الجمعة فرض مستقل، أو هي بدل عن صلاة الظهر؟ على تقرير هذا الخلاف، فإنه لا يحسن بالإمام أن يُقدم صلاة الجمعة على الزوال، وذلك لعدد من الأسباب، منها:

- (١) أن بعض النِّسَاء قد تسمع الصلاة، فتصلي الظهر، فتكون قد صلت الظهر قبل وقتها.
- (٢) أن بعض الناس قد لا تدرك من صلاة الجمعة إلا أقل من الركعة، فحينئذٍ ستتمها ظهرًا، فتكون قد أتمتها ظهرًا قبل دخول وقت الظهر.
- (٣) أن هناك عددًا من الأحكام تترتب على إقامة صلاة الجمعة في أوقات متقاربة، منها: أن تنتظم أحوال الناس، وتسكن طرقاتهم، وتُغلق محلاتهم التجارية بسبب ذلك، فكان هذا أولى أن لا تُصلي الجمعة إلا بعد الزوال.

- ثم أورد المؤلف حديث جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما: (أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا) فيه استحباب أن تكون خطبة الجمعة والخطيب واقفًا، لا يجلس في أثناء الخطبة، وقوله: (كَانَ) تدلُّ على الاستمرار والدوام، وفي لفظة: (أَعْوَادٍ مِنْبَرِهِ) في أول حديث، من حديث أبي هريرة وابن عمر دليل على أنه كان يخطب على المنبر، فهذا دليل على استحباب أن تكون الخطبة على المنبر. وفيه دلالة على أن بعض جمل خطب النبي -صلى الله عليه وسلم- قد نُقلت إلينا.

- قوله: **(فَجَاءَتْ عَيْرٌ مِنَ الشَّامِ)** العيرُ: القافلة التجارية، وكانوا في وقتٍ مسغبةٍ، أو في وقتٍ احتياجٍ لما يكونُ في القافلة من أنواع الأرزاق.
- قال: **(فَانْفَقَلَ النَّاسُ إِلَيْهَا)** أي: انصرفوا من صلاتهم إلى هذه القافلة، **(حَتَّى لَمْ يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا)** والبقية ذهبوا إلى القافلة، فصلُّوا الجمعةَ، فهذا دليلٌ على أنَّ صلاة الجمعة تنعقدُ باثني عشر رجلاً.
- وقد اختلف العلماء في مسألة العدد المشترط لصلاة الجمعة، منهم من يشترط خمسين، ومنهم من يشترط أربعين، ومنهم من يشترط اثني عشر، ومنهم من قال يكفي ثلاثة مع الإمام، ومنهم من قال: رجلان مع الإمام. لماذا؟ قالوا لأنَّه لم تُعقد الجمعة إلا بعد أن أصبحوا أربعين رجلاً.
- وهناك طائفة قالوا: هذا الخلاف في العدد إنما هو في شرط الوجوب، متى تجب صلاة الجمعة على أهل بلدٍ؟ إذا كان عندهم أربعون رجلاً.
- وأما اشتراط الصحة، فهذا له أدلة أخرى.
- قوله: **(وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا)** [الجمعة: 11]، فيه دلالة على أن الخطيب في يوم الجمعة يكون قائماً.

(وَعَنْ بَقِيَّةٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَغَيْرَهَا فَلْيُضِفْ إِلَيْهَا أُخْرَى وَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ» ، وَفِي رِوَايَةٍ: «وَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ - وَهَذَا لَفْظُهُ - وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

لَكِنْ تَكَلَّمَ فِيهِ أَبُو حَاتِمٍ وَقَالَ: هَذَا خَطَأُ الْمُتَنِ وَالْإِسْنَادِ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ: لَمْ يَرَوْهُ عَنْ يُونُسَ إِلَّا بِقِيَّةٍ. وَقَدْ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ فَقَدْ أَدْرَكَهَا إِلَّا أَنَّهُ يَقْضِي مَا فَاتَهُ» وَهُوَ مُرْسَلٌ).

- أشار المؤلف إلى البحث في إسناد هذا الخبر، وأنه قد رواه بقية، وصرح بالتحديث، وهو مدلس، فلا يقبل من حديثه إلا ما صرح فيه بالسماع، فرواه عن، قال: (حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ) إمام الحديث المعروف (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -) بينما رواه غيرُ بقية عن يونس بإسنادٍ آخرٍ، فقالوا: عن الزُّهري عن أبي سلمة، وليس عن سالم، عن أبي هريرة، فقالوا: هذا مخالفة في الإسناد، وهناك مخالفة في المتن، ففي هذا الخبر: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ»، ولم يقيد بها بصلاة الجمعة، «فَلْيُضِفْ إِلَيْهَا أُخْرَى»، وفي لفظ قال: «فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ».
- ومن الأحكام المتعلقة بهذا: أَنَّ صلاة الجمعة لا تُدرك إلا بإدراك ركعة كاملة، فمن لم يُدرك إلا أقلَّ من الركعة، فإنَّه لا يُعدُّ مُدْرِكًا للجمعة، فيقلب صلاته لتكون صلاة ظهرٍ، وهناك من أهل العلم من قال: إنَّ صلاة الجمعة تُدرك بأقلِّ جزءٍ منها، لكنَّه لم يسر عليه جماهيرُ أهل العلم.



• وبهذا الخبر أخذ طائفة في بقيّة الصَّلوات، فقالوا: إِنَّ الجماعة لا تُدرك إلا بإدراك ركعة، لحديث أبي هريرة: **«مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ»**، والحنابلة يقولون: في صلاة الجمعة لا تُدرك إلا بإدراك ركعة، وغيرها من الصَّلوات قالوا: تُدرك بإدراك أقلّ جزءٍ من أجزائها، على مقدار الرُّكوع، أو مقدار السُّجود، ولو من آخر الصَّلَاة في التَّشهُّد.

واستدلّ بعضهم بهذا الخبر أيضاً على أنّ مَنْ أَدْرَكَ ركعةً من الوقت في صلاته، فإنّه يُعدُّ قد صَلَّى الصَّلَاة في الوقت، ومَنْ لم يُدرك إلا أقلّ من الركعة، فحينئذٍ لم يُدرك الوقت، فيكون فعله لها على جهة القضاء، وليس على جهة الأداء.

وأيضاً أخذ من هذا: **أَنَّ صَلَاةَ الجماعة لا تُدرك إلا بإدراك الركعة**، وبذلك قال طائفة، ورَتَّبَ بعضهم على ذلك أنّ مَنْ جاء إلى الإمام، وهو في آخر صلاته، لم يبقَ إلا جزءٌ يسيرٌ، قالوا: لا يدخل مع الإمام، وينتظر مَنْ يأتي ليُصلي معه جماعةً، هذا يقوله بعضُ الحنابلة.

• **والصَّواب في هذا:** أنّ مَنْ جاء إلى الإمام على أي هيئة، فإنّه يدخل مع الإمام، لقول النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم: **«فَأَمْسُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ وَلَا تُسْرِعُوا، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا»**<sup>٣٧</sup>، وهذا يشمل الجزء القليل من أجزاء الصَّلَاة، ولو لم يُدرك الإمام إلا في التَّشهُّد الأخير.

**{وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ -رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِمًا، فَمَنْ نَبَأَكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ جَالِسًا فَقَدْ كَذَبَ. فَقَدْ -وَاللَّهِ- صَلَّيْتُ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِي صَلَاةٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.}**

• قوله في هذا الخبر: **{وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ -رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا}** فيه أنّ السُّنَّةَ المشروعة: القيام في خطبة الجمعة، وقد قال بعضُ أهل العلم: إنّ هذا على الواجبات، لأنّ الأصل في الأفعال النَّبويّة أن تكون على الوجوب؛ لأنّ فعله هنا وقع بياناً لكيفيّة أداء صلاة الجمعة، والفعل الذي يقع بياناً يأخذ حكم ما هو بيانٌ له، وبالتالي نقول: إنّ هذه الهيئة من القيام في الخطبة من الواجبات.

وأخذ من هذا أنّ الجلسة بين الخطبتين من الواجبات، وهكذا القيام في الخطبة الثانية.

• قال: **{فَمَنْ نَبَأَكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ جَالِسًا فَقَدْ كَذَبَ}** هذا أخذاً من متابعتة، واستقرائه لأحوال النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم.

• قوله: **{فَقَدْ -وَاللَّهِ- صَلَّيْتُ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِي صَلَاةٍ}**، لفظة (صلاة) تحتل احتمالين:

❖ **الاحتمال الأول:** أن يكون المراد بها صلاة الجمعة.

❖ **الاحتمال الثاني:** أن يكون المراد بها بقيّة الصَّلوات.

فأمّا من جهة بقيّة الصَّلوات، فهذا ممكنٌ، أمّا بالنسبة لصلاة الجمعة، فإنّه غيرُ ممكنٍ. لماذا؟

• **كم يُصلي من الصَّلوات في السُّنّة غير الجمعة؟**

<sup>٣٧</sup> صحيح البخاري (603).

قراءة ألف وثمانمائة، فيمكن أن يكون في سنة ونصف، لكن في صلاة الجمعة، لا يصلي في السنة إلا أكثر من الخمسين بقليل، وبالتالي يحتاج إلى عشرين سنة ليصلي ألف صلاة، ومن ثم لا يبلغ هذا العدد، فيكون هذا اللفظ على جهة المبالغة، والتأكيد على متابعته لصلاة النبي -صلى الله عليه وسلم.

{وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِذَا خَطَبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ يَقُولُ: «صَبَّحَكُمْ وَمَسَّكُمْ» وَيَقُولُ: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ» وَيَقْرُنُ بَيْنَ إصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى، وَيَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ». ثُمَّ يَقُولُ: «أَنَا أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ، مَنْ تَرَكَ مَا لَا فَلَاحَ لَهُ، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَإِنِّي وَعَلَيَّ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

وَفِي لَفْظٍ لَهُ: كَانَتْ خُطْبَةُ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَوْمَ الْجُمُعَةِ: يَحْمَدُ اللَّهُ وَيُثْنِي عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثْرِ ذَلِكَ وَقَدْ عَلَا صَوْتُهُ، وَفِي لَفْظٍ: يَحْمَدُ اللَّهُ وَيُثْنِي عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ يَقُولُ: «مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلُّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَخَيْرُ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ» ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَزَادَ فِيهِ: -بَعْدَ «ضَلَالَةٍ»- «وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»{.

- قوله هنا: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِذَا خَطَبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ) فيه التأثر في صلاة الجمعة، وأنَّ الإمام ينبغي أن يكون أول من يتأثر بخطبته، وفيه فعل الأسباب التي تجعل الناس يتأثرون بالخطبة، ومن ذلك علو الصوت، واشتداد الغضب.
- وقوله: (حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ) فيه جواز تشبيه الشيء بغيره، من أجل أن تفهم صورته. والمراد بذلك: أنَّ بعض الناس قد يأتي إلى قومه أو قبيلته أو قريته، فيصيح فيهم: جاءكم عدو، جاءكم جيش يريد أن يقتلكم، أو أن يأخذ أموالكم؛ وبالتالي تكون صيحة نذير تؤثر في الناس.
- (يَقُولُ: «صَبَّحَكُمْ وَمَسَّكُمْ» ) يعني: هذا النذير مُنْذِرُ الْجَيْشِ، يقول: جاءكم العدو صباحًا، أو جاءكم العدو مساءً، وبالتالي يحذرون منه.
- قال: (وَيَقُولُ: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ» ) يعني أنَّ بعثته -صلى الله عليه وسلم- زمانها من قريب البعث يوم القيامة -أو الساعة.
- وفي هذا دلالة على أنَّ ما كان من الأزمان قبله -صلى الله عليه وسلم- قد مرَّ عليه سنون وقرون كثيرة، فإنَّ بيننا وبينه خمسة عشر قرنًا، وهذه الخمسة عشر قرنًا قليلة؛ لأنَّه قال: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ» فهذا دلَّ على أنَّ الزَّمان الذي كان سابقًا لزمانه كان طويلًا.
- وإذا رأيت ما ذكر الله -عزَّ وجلَّ- من أوائلهم، من كون أحدهم قد يُصلي في عمره إلى الألف سنة؛ عرفت حينئذٍ طول ما مرَّ بهم من السنون.
- قال: (وَيَقْرُنُ بَيْنَ إصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى) قيل: لأنَّهما متقاربتان، وبالتالي أراد أن يقرب ما بين بعثته والسَّاعة، وقال آخرون: لأنَّ السَّبَّابَةَ أقل من الوسطى، فيكون مقدار ما بين زمانه وما بين زمان السَّاعة بالنسبة لسنين الدهر كما بين السَّبَّابَةِ والإبهام بالنسبة لبقية الأصبعين.

- وقوله: **(وَيَقُولُ)** أي من شأنه في خطبته أن يقول: **«أَمَّا بَعْدُ»** ، المراد بهذه اللفظة: أي مهما يكن من أمر أو شأنٍ بعدُ فإنَّ كذا، وفي هذا التَّفْرِيع والانتقال بالحديث من شيءٍ إلى آخرٍ، وفيه مشروعية قول هذه اللفظة **«أَمَّا بَعْدُ»**، في خطبة الجمعة.
- قال: **«فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ»** الأصل في الحديث أن يُراد به ما يستجدُّ من الأشياء، وسُيِّ الكتاب حديثاً؛ لأنَّه يستجدُّ، ويحدث بعد أن لم يكن.  
وفي هذا دلالة على أنَّ من صفاتِ الله -عزَّ وجلَّ- ما هو حادثٌ، فإنَّ الله -جلَّ وعلا- يفعل ما يشاء، وسبحانه يتكلَّم متى شاء، ومن هنا نقول: صِفَةُ الكلامِ قديمةُ النَّوعِ، ولكن من آحادها ما هو حادثٌ بعد أن لم يكن.
- وقوله: **«خَيْرَ الْحَدِيثِ»** يعني أفضله، وأحسنه **«كِتَابُ اللَّهِ»** أي: القرآن العظيم ، وفي هذا التَّغْيِيب في قراءة القرآن، وفي الرَّجُوع إليه، والإكثار من تلاوته.
- قال: **«وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»** ، المراد بالهدي: الطَّريقة، والسَّمت، خَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ - صلى الله عليه وسلم- وفي هذا الحثُّ على اتِّباع السُّنَّةِ، وبيان أنَّها مُنْجِيَّة، وأنَّ صاحبها يكون من أهل الهداية.
- قال: **«وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا»** المُحدث: المرادُ به الأمر الجديد الذي لم يكن، والمراد به هنا ما كان في الدِّينِ، أي: الطَّريقة المُخترعة في دينِ الله -عزَّ وجلَّ- غير المأثورة عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-.
- قال: **«وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»** فيه دلالة على أنَّ البدع كلها حرام، وأنَّها من الضَّلَالِ، وأنَّه لا يجوزُ لإنسانٍ أن يستبيحها، أو أن يفعلها.
- وفي هذا ردُّ على مَنْ قسَّم البدعَ إلى ما هو حسنٌ، وما هو قبيحٌ، فإنَّ قوله: **«وَكُلُّ»** هذا من ألفاظ العموم.
- ثمَّ يقول: **(ثُمَّ يَقُولُ: «أَنَا أَوَّلُ بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ»)** أي: أنَّه يتولَّى شؤونَه حتى يكون قائماً بها، ويكون أقرب إلى نفسه من نفسه.
- **«مَنْ تَرَكَ مَالًا»** أي: في الميراث **«فَلِأَهْلِهِ»**، والمال: كلُّ ما يَتَمَوَّل، سواءً كان قيمةً مثل النقود، أو كان طعاماً، أو شراباً، أو مَرْكُوباً، أو لباساً.
- **«مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِأَهْلِهِ»**، أي: ينتقل لورثته.
- **«وَمَنْ تَرَكَ دِينًا»** أي: حقوقاً للآخرين **«أَوْ ضَيَاعًا»** أي: تَشَتَّتًا وحاجةً **«فَالِإِلَى وَعَلَيَّ»** ، أي: أنِّي أتولاه وأقومُ بسداده.
- **(وَفِي لَفْظٍ لَهُ: كَانَتْ خُطْبَةُ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- يَوْمَ الْجُمُعَةِ: يَحْمَدُ اللَّهُ وَيُثْنِي عَلَيْهِ)** ، وفيه استحبابُ البداءة في خطبة الجمعة بحمدِ الله تعالى، ويُثْنِي عليه، أي: يُكرِّر المدح له سبحانه.
- **(ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثْرِ ذَلِكَ وَقَدْ عَلَا صَوْتُهُ)** فيه استحبابُ رفع الصوت في الخطب.
- **(وَفِي لَفْظٍ: يَحْمَدُ اللَّهُ وَيُثْنِي عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ يَقُولُ: «مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ»)** أي: كلُّ شخصٍ يُقَدِّر الله له الهداية، فلن يستطيع أحدٌ أن يُبعده عن تلك الهداية، وأن يُدخله في باب الضَّلَالِ.
- **«وَمَنْ يُضِلِّل فَلَا هَادِيَ لَهُ»**، أي: مَنْ يبعد عن الطَّريق المستقيم، فلن تجد أحداً من النَّاسِ يتولَّى هدايته.

- قال: (وَحَيْزُ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ» ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَزَادَ فِيهِ: بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» قال: «وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»)، ففي هذا التأكيد على تحريم البدع، وعدم جوازها.

{وَعَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: خَطَبَنَا عَمَّارٌ، فَأَوْجَزَ وَأَبْلَغَ، فَلَمَّا نَزَلَ قُلْنَا يَا أَبَا الْيَقْظَانِ، لَقَدْ أَبْلَغْتَ وَأَوْجَزْتَ، فَلَوْ كُنْتَ تَنَفَّسْتَ؟ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ: «إِنَّ طُولَ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَقِصَرَ خُطْبَتِهِ مِئِنَّةٌ مِنْ فِقْهِهِ، فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ وَأَقْصِرُوا الْخُطْبَةَ، وَإِنَّ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

- قوله في هذا الخبر: (خَطَبَنَا عَمَّارٌ) عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ، وَكَانَ مِنْ فَضَلَاءِ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ أَثْنَى عَلَيْهِ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- وظاهرُ هذا أنَّها خطبة جمعة.
- (فَأَوْجَزَ) أي: قَلَّلَ الكلامَ، (وَأَبْلَغَ) أي: أَوْصَلَ المعاني التي يريدُها بأسلوبٍ تقبلُهُ النفوس وتُرتاح إليه.
- (فَلَمَّا نَزَلَ) يعني: مِنَ المنبر بعدَ الخطبة، (قُلْنَا يَا أَبَا الْيَقْظَانِ) وهذه كُنية عمار، (لَقَدْ أَبْلَغْتَ) أي: أَوْصَلْتَ المعاني إلى القلوب، (وَأَوْجَزْتَ) أي: لَمْ تُكْثِرِ اللَّفْظَ، بَلْ قَلَّلْتَهُ، (فَلَوْ كُنْتَ تَنَفَّسْتَ؟) أي: أَكْثَرْتَ مِنَ الكلامِ، وَوَسَّعْتَ مجاريه؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَدْعَى لِقَبُولِ النَّاسِ لَهُ، وَلِنَسْتَفِيدَ مِنْهُ زِيَادَةً فَائِدَةً.
- (فَقَالَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ: «إِنَّ طُولَ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَقِصَرَ خُطْبَتِهِ مِئِنَّةٌ مِنْ فِقْهِهِ» أي: علامة.
- وفي هذا استحبابُ طُولِ الصَّلَاةِ، وَمِنْهَا صَلَاةُ الْجُمُعَةِ، وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ تَقْلِيلِ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، وَأَنَّ الْفَقْهَ الْمُرَادَ بِهِ اتِّبَاعَ الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ، وَأَنَّ لَهُ عِلَامَاتٍ.
- قال: «فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ وَأَقْصِرُوا الْخُطْبَةَ، وَإِنَّ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا» فَالكلام القليل، قَدْ يَتِمَكَّنُ صَاحِبَهُ مِنْ أَنْ يُوَصِّلَهُ إِلَى مَعَانٍ كَثِيرَةٍ يَرِيهَا.

{وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يُكْثِرُ الذِّكْرَ، وَيُقِلُّ اللَّغْوَ، وَيُطِيلُ الصَّلَاةَ، وَيُقْصِرُ الْخُطْبَةَ، وَلَا يَأْنَفُ أَنْ يَمْشِيَ بَيْنَ الْأَرْمَلَةِ وَالْمُسْكِينِ فَيَقْضِيَ لَهُ الْحَاجَةَ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ}.

- قوله في هذا الخبر: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-) أي: طَرِيقَتُهُ الَّتِي كَانَ يَسْتَمِرُّ عَلَيْهَا.
- (يُكْثِرُ الذِّكْرَ) يعني: التَّذْكِيرَ بِاللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- وَبِأَحْكَامِهِ، وَبِيَوْمِ الْمَعَادِ، وَيَأْمُرُهُمُ بِالِاسْتِعْدَادِ لَهُ.
- (وَيُقِلُّ اللَّغْوَ)، الْمُرَادُ بِاللَّغْوِ: الْحَدِيثُ الَّذِي لَا مَنَفْعَةَ فِيهِ، أَوْ تَقْلُّ مَنَفَعَتِهِ.
- (وَيُطِيلُ الصَّلَاةَ، وَيُقْصِرُ الْخُطْبَةَ) أي: لَا يُطِيلُ فِيهَا (وَلَا يَأْنَفُ) أي: لَا يَسْتَحْيِي وَلَا يَتَكَبَّرُ (أَنْ يَمْشِيَ بَيْنَ الْأَرْمَلَةِ وَالْمُسْكِينِ) مِنْ أَجْلِ أَنْ يَقْضِيَ لَهُمْ حَوَائِجَهُمْ.

{وَعَنْ أُمِّ هِشَامٍ بِنْتِ حَارِثَةَ بْنِ النُّعْمَانِ قَالَتْ: لَقَدْ كَانَ تَنْوَرُنَا وَتَنْوُرُ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- وَاحِدًا سَنَتَيْنِ أَوْ سَنَةً وَبَعْضَ سَنَةٍ، وَمَا أَخَذْتُ ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيد﴾ [ق: 1] إِلَّا عَنْ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقْرُؤُهَا كُلَّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ عَلَى الْمِنْبَرِ إِذَا خَطَبَ النَّاسَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

- هذا الحديث قد أخرجه الإمام مسلم، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ هِشَامٍ بِنْتِ حَارِثَةَ، قَالَتْ: (لَقَدْ كَانَ تَنْوَرُنَا) أي: الْمَكَانَ الَّذِي يَوْضَعُ فِيهِ نَارٌ مِنْ أَجْلِ إِنْضَاجِ الْخَبْرِ وَمَاثَلِهِ. (وَتَنْوُرُ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- وَاحِدًا) أي:



يشتركون فيه، (سَنَتَيْنِ أَوْ سَنَةً وَبَعْضَ سَنَةٍ) وفيه: جواز المشاركة في الآلات التي يُصنع منها الحوائج، كالتَّنُورِ هنا.

- قالت: (وَمَا أَخَذْتُ ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيد﴾ [ق: 1]) أي: سورة "ق" (إِلَّا عَنْ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقْرؤها كُلَّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ عَلَى الْمِنْبَرِ) فيه استحبابُ قراءة سورة "ق" في خطبة الجمعة. وظاهرُ هذا أَنَّهُ يَقْرؤها بِلَفْظِهَا، بدونِ أَنْ يُفَسِّرَهَا، وهذا يدلُّكَ على شيءٍ مِنْ حُطْبِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- على منبره. وفيه: فضل هذه السورة، سورة "ق".

{(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).}

- قوله: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ» أي: مَنْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ صَحْبَةٌ، سواءً طَالَتْ أَوْ قَصُرَتْ، وَمِنْ ذَلِكَ مَنْ تَلَقَّاهُ فِي الْمَسْجِدِ، إِذَا قُلْتَ لَهُ: أَنْصِتْ «يَوْمَ الْجُمُعَةِ» يعني: وقتَ خطبة الجمعة، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ لِلْجُمُعَةِ فَقَدْ لَغَوْتَ، وَاللَّغْوُ الْمُرَادُ بِهِ: التَّصَرُّفُ الَّذِي لَا فَائِدَةَ فِيهِ، وَلَا ثَمَرَةَ لَهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.
- قال: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ» أي: اسكت ولا تتكلم «يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ» أي خطبة الجمعة، «فَقَدْ لَغَوْتَ».

- ✓ بعض النَّاسِ يرى أَنَّهُ إِذَا لَغَا فِي الْجُمُعَةِ بَطَلَتْ جُمُعَتُهُ.
- ✓ وبعضهم يقول: يَبْرَأُ مِنَ الْإِثْمِ بِصَلَاتِهِ التَّيْلَعًا فِيهَا، وَلَكِنَّهُ لَا يَحْصُلُ عَلَى الْأَجْرِ.
- ✓ ولعلَّ الْأَظْهَرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّ كَلَامَهُ الَّذِي تَكَلَّمَ بِهِ يُعَدُّ لَغْوًا، لَا يُؤْجِرُ عَلَيْهِ، وَلَا يُثَابُ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ قَدْ فَوَّتَ وَاجِبًا شَرْعِيًّا مِنَ الْإِسْتِمَاعِ لَخُطْبَةِ الْجُمُعَةِ.

{(وَعَنْهُ -رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ، فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ؛ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ، وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَمَنْ مَسَّ الْحَصَا فَقَدْ لَغَا»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي لَفْظٍ لَهُ: «مَنْ اغْتَسَلَ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ، ثُمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ حُطْبَتِهِ، ثُمَّ يَصَلِّي مَعَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَمَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى وَفَضْلُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»).

- قوله: (وَعَنْهُ) أي: عن أبي هريرة -رضي الله عنه- «مَنْ تَوَضَّأَ».
- أَخَذَ الْجُمْهُورُ مِنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ أَنَّ غُسْلَ الْجُمُعَةِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، لَكُونَهُ قَدْ أَثْنَى عَلَى مَنْ تَوَضَّأَ، يَعْنِي ظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَغْتَسِلْ، قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ» أي مكان أو موطن صلاة الجمعة، «فَاسْتَمَعَ» لَخُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، «وَأَنْصَتَ؛ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ» يعني القادمة، «وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ».
- ❖ وفي هذا: استحبابُ الْإِنْصَاتِ لَخُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، وهو مِنَ الْوَاجِبَاتِ.
- ❖ وفي هذا: مشروعِيَّةُ أَنْ يَتَدَبَّرَ الْإِنْسَانُ مَا يُقَالُ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ.
- ❖ وفي هذا: فَضْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ.

- قوله: «وَمَنْ مَسَّ الْحَصَا فَقَدْ لَغَا»، المساجد في الزَّمانِ الأوَّلِ كانت من الحصى، أو من الحصى، فقد يحركها من أجل مُساواتها، أو يحركها عبثًا، فمنى النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- عن تحريك الحصى في وقت صلاة الجمعة، وعدَّ هذا لَغْوًا، أي: فعلاً لا ثمره له، ولا فائدة فيه، ويُعدُّ مُنْقِصًا لأجر الجمعة.
  - وجاء في لفظ للإمام مُسلم: «مَنْ اغْتَسَلَ» وبالتَّالي لا يكون في الخبر دليلٌ لمذهب الجمهور على جوازِ إقتصارٍ على الوضوء.
  - وقوله: «ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ» أي: ما قدره الله -عزَّ وجلَّ- وقضاه عليه.
  - «ثُمَّ أَنْصَتَ» أي: استمع بإنصاتٍ وعدمٍ حديثٍ، «حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ خُطْبَتِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَعَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَمَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى وَفَضْلُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ».
- وفي هذا: فضلُ صلاةِ الجمعة، وأيضًا من الأجر المُترتب عليها، ومشروعيَّة الإنصات والاستماع لخطبة الجمعة، وتهيؤ الإنسان من أجل أن يعي ما يُقال في صلاةِ الجمعة، بكونه يقدِّمُ مُرتاحًا قد أخذ قسطه من راحة بدنه بالنَّوم ونحوه.

وصلَّى الله على نبيِّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



## الدرس الثامن



الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### باب صلاة الجمعة.



{ قال المصنف - رحمه الله تعالى: (وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَهُوَ كَمَثَلِ الْجَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا، وَالَّذِي يَقُولُ لَهُ: أَنْصِتْ، لَيْسَ لَهُ جُمُعَةٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ مِنْ رِوَايَةِ مَجَالِدٍ وَلَيْسَ بِالْقَوِيَّ). }

- (مَجَالِدٍ): هو مجالد بن سعيد، وهو ضعيفُ الرواية، وبالتالي هذا الخبر لا يثبت، ولا يُبنى عليه حكم؛ لأنَّ الأحاديث الضَّعِيفَةَ لا يصحُّ أن يُعَوَّلَ عليها في بناء الأحكام.
- وَمَنْ رَأَى تَقْوِيَةَ هَذَا الْخَبَرِ بِشَوَاهِدِهِ أَوَّلُهُ بِأَنَّ قَوْلَهُ: «لَيْسَ لَهُ جُمُعَةٌ» أَي: لَيْسَ لَهُ جُمُعَةٌ كَامِلَةٌ، وَمِثْلُهُ: «وَمَنْ لَغَا فَلَا جُمُعَةَ لَهُ»<sup>٣٨</sup>، فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ هَذَا الْخَبَرِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْ جِهَةٍ، وَمَنْ حَسَّنَهُ لَشَوَاهِدِهِ قَالَ: الْمُرَادُ بِهِ لَا جُمُعَةٌ كَامِلَةٌ لَهُ؛ جَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ فِي هَذَا، وَلِيُعْلَمَ أَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي يُمْنَعُ مِنْهُ يُسْتَثْنَى مِنْهُ كَلَامُ الْمَأْمُومِ مَعَ الْإِمَامِ، فَقَدْ أَجَازَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لِبَعْضِ الْمَأْمُومِينَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا مَعَهُ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، فَسَأَلَهُمْ مَرَّةً، وَخَاطَبُوهُ ابْتِدَاءً مَرَّةً أُخْرَى، وَقَدْ وَرَدَ فِي الصَّحِيحَيْنِ حَدِيثُ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا أَعْرَابِيًّا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ..."<sup>٣٩</sup>، إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ، فَطَلَبَ مِنَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنْ يَدْعُو بَنَزُولِ

<sup>٣٨</sup> مصنف عبد الرزاق (5272)، نيل الأوطار للشوكاني (334/3)، قال الشيخ الألباني: له شواهد كثيرة بتقوى بها.

<sup>٣٩</sup> أخرجه البخاري (1014)، ومسلم (897)، " أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، مِنْ بَابِ كَانَ نَحْوَ دَارِ الْقَضَاءِ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمًا، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يَغِيثَنَا. فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

المطر، فدعا فنزل، فدلَّ هذا على أنَّه لا يُمنَع من مخاطبة الخطيب أثناء خطبة الجمعة بما لا يُشوش عليه في خطبته، وبما لا يكون سبباً في عدم انتظام الأمور أمامه في الخطبة.

{وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- يَخْطُبُ، فَقَالَ: «أَصَلَّيْتُ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَمُ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ}.

- قوله في هذا الخبر: (دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- يَخْطُبُ) يعني: خطبة الجمعة.
- فَقَالَ: «أَصَلَّيْتُ؟» هذا فيه جواز مخاطبة الإمام لبعض مَنْ يحضر الجمعة معه، وجواب الحاضر للخطيب.
- (قَالَ: لَا)، أي: لم أصَلِّ الركعتين. قَالَ: «فَمُ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ»، ففي هذا دلالة على مشروعية تحية المسجد قبل خطبة الجمعة.

✓ وفيه دلالة على أَنَّ مَنْ دَخَلَ والإمام يخطب شرع له أَنْ يُصَلِّيَ ركعتي تحية المسجد قبل أَنْ يجلس كما

قال بذلك الشافعي وأحمد، خلافاً لما وَرَدَ عن الإمامين الجليلين أبي حنيفة ومالك -رحمة الله على

الجميع- وقد وَرَدَ في ذلك أحاديث متعدّدة عن عددٍ من الصّحابة -رضوان الله على الجميع.

✓ وقد استدللَّ بعضهم بهذا على جواز تأخير الإنسان عن بدء الخطبة، ولعلَّ هذا الرجل كان مشغولاً، فإنَّ

الله -عزَّ وجلَّ- قد أمر المؤمنين بالتَّوجُّه إلى المسجد واستماع الخطبة في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا

نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 9]، والأمر يُفيد الوجوب.

- وقوله: «فَمُ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ»، فيه دليل على أَنَّ القيامَ مشروعٌ في النوافل وإن لم يكن واجباً، وصُرف الأمر من الوجوب إلى الاستحباب هنا لقيام الدليل على أَنَّ النوافل لا يجب القيام فيها.
- وقوله: «فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ» أُخِذَ منه أَنَّ أقلَّ تحية المسجد هو عدد ركعتين في الصلاة، ولهذا قال بعض أهل العلم إنَّ مَنْ صَلَّى ركعة الوتر فإنه لا يُعدُّ قد أدَّى صلاة تحية المسجد، ولعلَّ مَنْ ذهب إلى خلاف هذا القول قال: إنَّما حدَّدَ الركعتين هنا؛ لأنَّ هذا الوقت ليس وقتاً من أوقات صلاة الوتر، واستدلَّ بهذا الخبر على أَنَّ يومَ الجمعة ليس فيه وقتٌ نهي في وقت الزَّوال -في وقت خطبة الجمعة- وبذلك قال الشافعي، واستدلَّ بعضهم بهذا الخبر على أَنَّ ذوات الأسباب لا تدخل في النهي عن الصلاة في الأوقات الموسعة.

{وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: ﴿أَلَمْ

تَنْزِيلُ﴾ السَّجْدَةِ، وَ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾ وَأَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ

الْجُمُعَةِ: سُورَةَ الْجُمُعَةِ وَالْمُنَافِقِينَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

- في هذا الخبر استحباب قراءة سُورتي السَّجْدَةِ وَالْإِنْسَانِ في فجر يوم الجمعة، وظاهر هذا الخبر أَنَّ الاستحباب يكون على الدَّوام وليس خاصاً بيومٍ دون آخر.
- وفيه فضل هاتين السُّورتين، وفي هذا استحباب قراءة سورة الجمعة في الركعة الأولى من صلاة الجمعة، واستحباب قراءة سورة المنافقين في الركعة الثانية من صلاة الجمعة، وقد وَرَدَ أَنَّه صلى الله عليه وسلم كان

عليه وسلم يديه، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ أَغْنِنَا، اللَّهُمَّ أَغْنِنَا، اللَّهُمَّ أَغْنِنَا. قَالَ أَنَسٌ: وَلَا وَاللَّهِ، مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ، وَلَا قَرَعَةٍ، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ. قَالَ: فَطَلَعَتْ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ التُّرْسِ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتْ السَّمَاءَ انْتَشَرَتْ ثُمَّ امْطَرَتْ.



يقرأ في الجمعة في الركعة الأولى بسورة الأعلى، وفي الثانية بسورة الغاشية، ولذا شرع له أنه يُنوع بينهما، وسيأتي هذا في الخبر الذي يليه.

{وَلَهُ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ-رضي الله عنه- قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ، وَفِي الْجُمُعَةِ: ب ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ و﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ قَالَ: وَإِذَا اجْتَمَعَ الْعِيدُ وَالْجُمُعَةُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، يَقْرَأُ بِهِمَا أَيْضاً فِي الصَّلَاتَيْنِ}{.

- هذا الخبر رواه النعمان بن بشير، وقد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، وقال: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ)، ظاهره أنه كان يستمر على ذلك. (يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ)، يعني: في صلاتي العيدين -عيد الفطر وعيد الأضحى.
- (وَفِي الْجُمُعَةِ)، أي: صلاة الجمعة. (ب ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾) سورة الأعلى، وظاهره أنه يقرأ السورة كاملة. (و﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾) يعني في الركعة الثانية.
- (قَالَ: وَإِذَا اجْتَمَعَ الْعِيدُ وَالْجُمُعَةُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، يَقْرَأُ بِهِمَا أَيْضاً فِي الصَّلَاتَيْنِ)، استدلال بهذا على أن الإمام يُشرع له عند اجتماع الجمعة والعيد في يوم واحد أن يُصلي الصَّلَاتَيْنِ.
- ✓ وفيه دلالة على أن القراءة في صلاة العيد وفي صلاة الجمعة قراءة جهرية -أي: يجهر بما يقرأ- وفيه استحباب قراءة هاتين السورتين في هاتين الصَّلَاتَيْنِ.
- ✓ وقد أخذ بعض العلماء من هذا الخبر أنه إذا اجتمع عيد وجمعة لم تسقط إحداها بالأخرى، وأنه يجب على الناس أن يُصلوا الصَّلَاتَيْنِ، وذهب الإمام أحمد إلى أن المأموم الذي صلى صلاة العيد يجوز له أن يترك صلاة الجمعة على أن يُصلّيها ظهراً، ولكن لا تُصلى الظهر جماعة في مساجد الأوقات، وكان مما استدلل به الخبر الذي يليه، ولعلنا نقرأ الخبر الآخر، فتفضل مشكوراً.

{وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي رَمْلَةَ الشَّامِيِّ قَالَ: شَهِدْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَهُوَ يَسْأَلُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ: هَلْ شَهِدْتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- عِيدَيْنِ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَكَيْفَ صَنَعَ؟ قَالَ: صَلَّى الْعِيدَ ثُمَّ رَخَّصَ فِي الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُصَلِّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ}{.

- هذا من أدلة الإمام أحمد ومن رأى رأيَه أن من صلى صلاة العيد في اليوم الذي اجتمع فيه عيد وجمعة أن صلاة الجمعة يسقط وجوبها عنه.
- قال: (شَهِدْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ) الخليفة (وَهُوَ يَسْأَلُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ)، وكان من علماء الصحابة. (هَلْ شَهِدْتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- عِيدَيْنِ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ؟) أي: الجمعة وعيد الفطر أو الأضحى، وسُيِّى باسم "العيد" لأنهما يتكرران، من العود والتكرار. (قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَكَيْفَ صَنَعَ؟ قَالَ: صَلَّى الْعِيدَ ثُمَّ رَخَّصَ فِي الْجُمُعَةِ)، يعني لمن صلى العيد. فَقَالَ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُصَلِّ»، وفي هذا دلالة على أن صلاة الجمعة تسقط عن من صلى العيد في يوم العيد.
- وفيه دلالة على أن الإمام يُصلي الصَّلَاتَيْنِ، يصلي الجمعة ولو كان قد صلى صلاة العيد.

وبعض أهل العلم طعنَ في هذا الخبر؛ لأنَّه من رواية إِيَّاسِ بْنِ أَبِي رَمْلَةَ، وبعضهم قد حكَمَ بجهالته، وأكثر أهل الحديث قالوا: إنَّ هذا الخبر قد وَرَدَ له شواهدٌ تؤيِّده.

{وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

• هذا الحديث يتكلَّم عن السُّنَّة الرَّاتِبَةِ في يوم الجمعة، ولا يوجد هناك سُنَّة راتبة قبل الجمعة، وإنَّما فيها نوافل مُطلقة وفيها تحيَّة مَسْجِد، الحديث الذي ذكرناه قبل قليل «قُم فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ» هذا في تحيَّة المسجد وليس في السنة الرَّاتِبَةِ، وأمَّا بعد الجمعة فقد ورد أنَّه يُصَلِّي أَرْبَعًا كما وردَ في هذا الخبر «فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعًا»، وقد صرَّفَ قوله: «فَلْيُصَلِّ» عن الوجوبِ للحديث الذي وردَ في تخصيص الواجب من الصَّلواتِ بالخمسة صلوات، فدلَّ هذا على أنَّ غيرها ليس من الواجبات.

• وقد وَرَدَ في حديث ابن عمر أنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كان يُصَلِّي بعد الجمعة ركعتين في بيته، ولهذا قال بعض أهل العلم: إنَّها على سبيل البدل، إمَّا أن يُصَلِّي أَرْبَعًا في المسجد، وإمَّا أن يُصَلِّي ركعتين في البيت، بينما قال آخرون: يستحبُّ له أن يجمعها، فيُصَلِّي أَرْبَعًا في المسجد، ويُصَلِّي ركعتين في البيت.

{وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَطَاءِ بْنِ الْخَوَّارِ: أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَرْسَلَهُ إِلَى السَّائِبِ ابْنِ أُخْتِ نَمْرِيسَ أَلَهُ عَنْ شَيْءٍ رَأَاهُ مِنْهُ مُعَاوِيَةَ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، صَلَّيْتُ مَعَهُ الْجُمُعَةَ فِي الْمَقْصُورَةِ، فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ قُمْتُ فِي مَقَامِي فَصَلَّيْتُ، فَلَمَّا دَخَلَ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَقَالَ: لَا تَعُدُّ لِمَا فَعَلْتَ، إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ فَلَا تَصَلِّهَا بِصَلَاةٍ حَتَّى تَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَمَرَنَا بِذَلِكَ أَنْ لَا تُوصَلَ صَلَاةٌ حَتَّى نَتَكَلَّمَ أَوْ نَخْرُجَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

• هذا الخبر أخرجه الإمامُ مسلم في صحيحه في آخر كتاب الجمعة، قال: (أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَرْسَلَهُ إِلَى السَّائِبِ ابْنِ أُخْتِ نَمْرِيسَ أَلَهُ عَنْ شَيْءٍ رَأَاهُ مِنْهُ مُعَاوِيَةَ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ)، يعني أخبره بالجواب.

• (صَلَّيْتُ مَعَهُ الْجُمُعَةَ فِي الْمَقْصُورَةِ) ، يعني: أَنَّ السَّائِبَ صَلَّى مع معاوية في المقصورة، والمقصورة: مكان خاصٌّ في المسجد يُمنع النَّاسُ من الوفود إليه، السَّائِبُ ابنُ أُخْتِ نَمْرِيسَ أَلَهُ، كان أخوه يزيد قد ولَّاه عمر القضاء، ووردَ بعدهم أيضًا عددٌ من أهل العلم.

• قوله: (صَلَّيْتُ مَعَهُ الْجُمُعَةَ)، أي: صليتُ مع معاوية (في المقصورة)، أي: المكان الذي حُصِرَ بحيث لا يستطيع أحد الدُّخول عليه، وذلك أَنَّ الخوارج تأمروا فيما بينهم على قتلِ الثَّلاثَةِ الذين لهم الولاية في ذلك الزَّمان، وهم: علي، ومعاوية، وعمر بن العاص، فأما عليُّ فقد قُتِلَ، وأمَّا معاوية فضربته صاحبه -وكان بدينًا- فلم يصلِّ إليه، ولم يتمكَّن من قتله، وأمَّا عمرو فتغيَّبَ في ذلك اليوم لمرضٍ أصابه، فحينئذٍ قالوا المثل المشهور: "أردنا عمروًا وأراد الله خارجة".

• المقصود: قال: (فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ) ، أي: من صلاة الجمعة. (قُمْتُ فِي مَقَامِي)، يعني بعد الفراغ من الصَّلَاة أردتُ أن أصلي السُّنَّةَ البَعدِيَّةَ، فصلَّيتها في نفس المكان الذي صليتُ فيه صلاة الجمعة، قال: (قُمْتُ فِي مَقَامِي فَصَلَّيْتُ)، يعني النَّافِلَةَ. (فَلَمَّا دَخَلَ)، يعني لما دخلَ معاوية إلى بيته، (أَرْسَلَ إِلَيَّ)، يعني إلى السَّائِبِ، (فَقَالَ: لَا تَعُدُّ لِمَا فَعَلْتَ)، أي: لا تُكرِّر ما فعلته من كونك قد صليتُ السُّنَّةَ في نفس المكان الذي صليتُ فيه

الفريضة، (إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ فَلَا تَصِلْهَا)، أي: لا تصلِّ بعدها نافلة مباشرة، (بِصَلَاةٍ حَتَّى تَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ)، وفي لفظ (أَوْ تَنْتَقِلَ)، يعني من مكانك الذي تُصَلِّي فيه، (فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- أَمَرَنَا بِذَلِكَ أَنْ لَا تُوَصَّلَ صَلَاةٌ حَتَّى نَتَكَلَّمَ أَوْ نَخْرُجَ)، وفي لفظ (أَوْ نَنْتَقِلَ).

وفي هذا استحباب اختيار مكان آخر لصلاة النافلة غير ما صَلَّيْتَ فيه الفريضة، ويُستثنى من هذا صلوات النوافل، فإنه لو صَلَّى نافلة بعد نافلة في مكان واحد فإنه لا يدخل في هذا الخبر، إنما يُراد به وصل صلاة نافلة بصلاة فريضة.

{وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى حُلَّةً سِيْرَاءَ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ فَلَبَسْتَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلِلْوَفْدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلَقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ» ، ثُمَّ جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- مِنْهَا حُلَّةٌ فَأَعْطَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مِنْهَا حُلَّةً، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَسَوْتَنِيهَا، وَقَدْ قُلْتَ فِي حُلَّةٍ عَطَارِدٍ مَا قُلْتَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: «إِنِّي لَمْ أَكْسُكُمَا لِتَلْبَسَهَا» فَكَسَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَخَا لَهُ بِمَكَّةَ مُشْرِكًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ}.

- قوله في هذا الخبر: (وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى حُلَّةً سِيْرَاءَ).  
 ✓ الحلة: نوع من أنواع الثياب يُقال لها: البروج، وتكون قد لبس بعضها على بعض.  
 ✓ السَّيراء: المراد بها: نوع من أنواع الحرير.
- قوله: (عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ)، فقد رآها جميلة وحسنة.
- قال: (لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ فَلَبَسْتَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ) ، في هذا دلالة على أَنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ينبغي أن يكون له من الثياب ما هو خير من ثياب بقية الأيام.
- قال: (وَلِلْوَفْدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ) ، فيه استحباب اختيار الثياب الحسنة لمقابلة الناس، وأنَّ ذلك لا يُعَدُّ من الرِّياء.
- فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ»، يعني: ثياب الحرير «مَنْ لَا خَلَقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ»، أي: لا نصيب له ولا حظ له في الآخرة.
- (ثُمَّ جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- مِنْهَا حُلَّةٌ فَأَعْطَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مِنْهَا حُلَّةً) ، وكانت مشتملة على الحرير، (فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَسَوْتَنِيهَا) ، أي: أعطيتني هذه الكسوة، (وَقَدْ قُلْتَ فِي حُلَّةٍ عَطَارِدٍ مَا قُلْتَ؟) ، نسبها إما إلى بائعها، أو إلى مكانها، أو لموطن صناعتها.
- قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: «إِنِّي لَمْ أَكْسُكُمَا لِتَلْبَسَهَا» ، أي: لم أعطك هذه الكسوة من أجل أن تلبسها أنت، وإنما أراد أن يلبسها من يجوز له أن يلبسها.
- قال: (فَكَسَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَخَا لَهُ بِمَكَّةَ مُشْرِكًا) ، وفي هذا دليل على أَنَّ من المحرمات ما يحرم على الجميع، ومن أمثلة ذلك: آنية الذهب، فما كان كذلكلا يجوز أن يُهدى ولا أن يُباع، ولا أن يُؤخذ ثمنه.

ومن المحرمات ما يحرم على بعض النَّاسِ دون جميعهم، مثل: حُلِيِّ الذَّهَبِ، وثِيَابِ الحرير، فإنه يُباح للنِّساءِ، مع كونه يُمنَعُ منه الرِّجالُ، فما كان كذلك يجوزُ أن يُهدى، ويجوزُ أن يُباعَ، وأن يُؤخَذَ ثمنه. وقد استدللَّ بعضهم بهذا الخبر على أنَّ الكفَّار لا يُخاطبون بفروع الإسلام، وهذا ليس فيه دلالةٌ، لأنَّ عمر إنَّما أهداها له، ولم يأذن له في لبسها، وقد ورد أنَّ النَّبيَّ -صلى الله عليه وسلم- أهدى له ثياب حرير فشققه في نسائه<sup>٤٠</sup>.

{وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ كَانَ عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ مَلَائِكَةٌ يَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فَأَلَّوْلَ، فَإِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ طَوَّأُوا الصُّحُفَ وَجَاءُوا يَسْتَمِعُونَ الدِّكْرَ، وَمَثَلُ الْمُهِجَّرِ كَمَثَلِ الَّذِي يُهْدِي الْبَدَنَةَ، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي بَقْرَةً، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي الْكَبْشَ، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي الدَّجَاجَةَ، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي الْبَيْضَةَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

- قوله هنا: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ كَانَ عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ مَلَائِكَةٌ يَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فَأَلَّوْلَ» ، وهذا فيه أنَّ الملائكة قد وُكِّلوا بكتابة أعمال بني آدام وأسمائهم في الصُّحُفِ، وأنها تُرفَعُ إلى الله تعالى، وفي هذا استحبابُ التَّكْبِيرِ إلى صلاةِ الجُمُعَةِ، وأنَّه كلما كان الإنسانُ أبكرَ حصلَ على أجرٍ أكثرٍ.
  - قال: «فَإِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ» ، يعني في خطبةِ الجُمُعَةِ «طَوَّأُوا الصُّحُفَ» ، ولم يعودوا يكتبون مَنْ يحضرُ إلى الجُمُعَةِ. لماذا؟ لأنَّهم يأتون ليستمعوا الدِّكْرَ، وفي هذا إطلاقُ لفظ "الدِّكْر" على خطبةِ الجُمُعَةِ، ويؤخَذُ منه أنَّ مجالسَ العلمِ ومدارسَ أحاديثِ النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- وأحكامِ الفقهِ والمعتقدِ تُعدُّ من مجالسِ الدِّكْرِ.
  - ثم قال: «وَمَثَلُ الْمُهِجَّرِ» ، المراد بالمُهِجَّرِ: المُبَكَّرُ لصلاةِ الجُمُعَةِ، وفيه تمثيلُ الأمورِ الغائبةِ بالأمورِ المحسوسةِ لتفهِّمَ، فإنَّ مقدارَ الأجرِ غيرُ مفهومٍ، فمثَّلَه بشيءٍ يفهمونه، ألا هو: التَّفَاوُتُ بين أنواعِ بهيمةِ الأنعام.
  - ❖ وقوله: «كَمَثَلِ الَّذِي يُهْدِي الْبَدَنَةَ» ، فيه فضلُ البدنة، وأنَّ أجرها أعظمُ من أجرِ البقرة -بالنسبةِ لمن أهداها وذبحها. وهي المرتبة الأولى.
  - ❖ المرتبة الثانية: مَنْ يُهْدِي البقرة، وهي أقلُّ من البدنة، كما قال الجمهورُ خلافاً لبعضِ المالكيَّةِ.
  - ❖ المرتبة الثالثة: مَنْ يُهْدِي الكبشَ، وهو ذَكَرُ الضَّأْنِ.
  - ❖ المرتبة الرابعة: كَمَنْ يُهْدِي الدَّجَاجَةَ.
  - ❖ المرتبة الخامسة: كَمَنْ يُهْدِي الْبَيْضَةَ.
- وفي هذا دلالةٌ على تفاوتِ أجورِ مَنْ يحضرُ إلى صلاةِ الجُمُعَةِ.
- وقد اختلفَ العلماءُ في هذه السَّاعاتِ متى هي؟
- ✓ فبعضُهم قال: هي بعدَ طلوعِ الشَّمْسِ وارتفاعِها، وهذا هو قولُ الجمهورِ.
- ✓ وبعضُهم قال: لا تكونُ إلا بعدَ الزَّوالِ، وقد نُقِلَ عن مالك -رضي الله عنه-.

<sup>٤٠</sup> صحيح مسلم (3870)، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ أَكْبَدَ دُومَةٍ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَوْبَ حَرِيرٍ، فَأَعْطَاهُ عَلِيًّا، فَقَالَ: "شَقَّقْهُ خُمْرًا بَيْنَ الْقَوَاطِمِ"، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ بَيْنَ النَّسْوَةِ.



ولكن قول الجمهور أظهر، خصوصاً عند مقارنة هذا الخبر بما ورد أنهم كانوا يصلُّون فيخرجون من الصَّلَاة وليس للجدران ظلٌّ يستظلُّ به.

- وقد استدلَّ بعضهم بهذا الخبر على جواز إهداء الدَّجاجة، وأنَّه يجوز الأضحية بها، وهذا الاستدلال خاطئ، لأنَّه لا يُمكن أن يُقال بجواز التَّضحية والهدي بالبيضة، إذ لا ذبح فيها، وقد قال هنا: «ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي الْبَيْضَةَ»، وجاء في النُّصوص الأخرى أنَّ الدَّبح إنما يكون للإبل والبقر والغنم، وما ماثلها.
- بالنسبة للسَّاعات، هل هي السَّاعات المعروفة في زماننا؟ هي خمسُ ساعاتٍ ليست مماثلة للسَّاعات في زماننا، وإنَّما هي الوقتُ ما بين ارتفاع الشَّمسِ وصلاة الجُمُعَةِ، فهي تنقصُ في الشِّتاء وتزيدُ في الصَّيف، لأنَّ أيَّام الصَّيف يطول نهارها، فلذلك تكون السَّاعات في ذلك الموسم أطول.

{وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: «فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ»، وَأَشَارَ بِيَدِهِ يُقَلِّلُهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَزَادَ مُسْلِمٌ: يُزْهَدُهَا، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «وَهِيَ سَاعَةٌ خَفِيفَةٌ»}.

- عن أبي هريرة -رضي الله عنه- (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، لِيُرَغِّبَ أَصْحَابَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَيَذَكِّرَهُمْ بِمَا فِيهِ مِنَ الْفَضَائِلِ، وفيه ذكر فضائل الأيام والأوقات والسَّاعات والأزمنة بما يصحُّ من الأخبار.
  - قال -صلى الله عليه وسلم-: «فِيهِ»، أي: في يومِ الجُمُعَةِ، «سَاعَةٌ»، وليس المراد بها السَّاعة الرَّمَنِيَّة، وإنَّما هي وقتٌ من الأوقات، وقد وردَ أنَّه أشارَ إلى تقليلها -كما في هذا الخبر.
  - قال: «لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ»، أي: لا يحضرها عبد مسلم، «وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي»، قيل إنَّ هذه اللَّفظة على ظاهرها، فتكون السَّاعة حينئذٍ في أوقاتٍ غير أوقاتِ النَّهي عن الصَّلَاة، كما قال بعضهم إنَّها قبل الجُمُعَةِ. وبعضهم قال: قبل العصر. وبعضهم قال: إنَّ مَنْ انتظر الصلاة فإنَّه في صلاة، ولذلك لا يبعد أن تكونَ في وقتٍ نهْيٍ ويكون منتظر الصَّلَاة. هكذا قالوا.
  - قال: «يَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ شَيْئًا»، "شيء" نكرة في هذا السِّياق فتشمل كلَّ ما يطلبه الإنسان، «إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ»، أي: أعطاه سُؤْلُهُ، وحقَّقَ له مراده.
  - (وَأَشَارَ بِيَدِهِ يُقَلِّلُهَا)، أي: يُقَلِّلُ هذه السَّاعة. وقد أُعْمِيَتْ هذه السَّاعة ليشغل الإنسان بالأدعية في طولِ هذا الوقت، وفي هذا دلالة على أنَّ بعضَ الأوقات تكون إجابة الدُّعاء فيها أرجى.
  - ما المعنى في هذا مع كونه قد جاء في النُّصوص أنَّ مَنْ سألَ الله أعطاه، وَمَنْ دعاه أجابه، كما في قوله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: 60]؟
- فيُقال: هذا الخبر الذي معنا يُراد به: أنَّه ولو انتفت بعض شروط الإجابة، أو صفات الدَّاعي الذي يُجاب لدعوته، أو وُجدت بعض الموانع، فعندنا موانع مثل: أكل المال الحرام؛ هذا يمنع من إجابة الدعاء.

{(وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَسَمِعْتَ أَبَاكَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي شَأْنِ سَاعَةِ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «هِيَ مَا يَبْنِي أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: لَمْ يُسْنِدْهُ غَيْرُ مَخْرَمَةٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، وَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ مِنْ قَوْلِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ بَلَغَ بِهِ أَبَا مُوسَى وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي بُرْدَةَ).}

- قوله: {وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ} ، يتحدث عن ساعة الجمعة متى هي، وظاهر هذا الخبر أنها في وقت جلوس الإمام لخطبة الجمعة، أوّل ما يدخل الإمام يُسَلِّم على المأمومين ثم يجلس، ثم يؤذّن، كأنّه يقول: من الأذان إلى نهاية الصلاة؛ لكنّ هذا الخبر قد وُجِدَ فيه اختلاف، وبعضهم رواه موقوفاً على أبي بردة، وبعضهم رواه عن أبي موسى، وبعضهم رواه عن ابن عمر، واضطربت الرواية، ولذلك كثيرٌ من أهل العلم يقول: إنّ هذا من كلام أبي بردة، وهو من التابعين، وليس من الصحابة.
- وقد ورد في بعض الأخبار أنّ هذه الساعة إنّما هي في آخر النهار، وورد فيها أقوال كثيرة متعدّدة، ومن دعا في كلّ يوم الجمعة أصاب هذه الساعة يقيناً.

#### بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ.



{(عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ الرَّحْبِيِّ قَالَ: خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرِ، صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مَعَ النَّاسِ فِي يَوْمِ عِيدِ فِطْرٍ، أَوْ أَضْحَى، فَأَنْكَرَ إِبْطَاءَ الْإِمَامِ، وَقَالَ: إِنَّا كُنَّا قَدْ فَرَعْنَا سَاعَتَنَا هَذِهِ، وَذَلِكَ حِينَ التَّسْبِيحِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ، وَعِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ: إِنَّا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَيَزِيدُ رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ، وَوَثَّقَهُ شُعْبَةُ وَابْنُ مَعِينٍ، وَغَيْرُهُمَا، وَقَالَ أَحْمَدُ: حَدِيثُهُ حَسَنٌ).}

- ذكر المؤلف الاختلاف في يزيد، وكأنّه ظهر له أنّ يزيد هذا صدوق، وأنّ خبره من قبيل الحسن.
- قال: {خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرِ، صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مَعَ النَّاسِ فِي يَوْمِ عِيدِ فِطْرٍ} ، فيه مشروعيّة صلاة الفطر، وفيه استحباب أن يكون أداء هذه الصلاة خارج المدينة.
- قال: {فَأَنْكَرَ}، يعني عبد الله بن بسر، {إِبْطَاءَ الْإِمَامِ}، فيه دلالة على أنّ السّنة في صلاة العيد التّبكير فيها.
- وبعض أهل العلم قال: إنّ صلاة عيد الأضحى يُبَكِّرُ فيها من أجل أن يتمكّن الناس من ذبح الأضاحي، بخلاف صلاة عيد الفطر فإنّه يؤخّر فيها.
- قال: {إِنَّا كُنَّا}، يعني في هذا الوقت الذي لم يحضر الإمام فيه بعد، كنّا نصليّ قبله، وكنّا في هذا الوقت قد صلّينا واستمعنا الخطبة وتفرّقنا، قال: {إِنَّا كُنَّا قَدْ فَرَعْنَا سَاعَتَنَا هَذِهِ، وَذَلِكَ حِينَ التَّسْبِيحِ} ، المراد بالتّسبيح: صلاة النّافلة، أي في الوقت الذي تجوز فيه صلاة النّافلة، وفي هذا دلالة على استحباب التّبكير لصلاة العيد، وأن تكون في أوّل زوال وقت النّهي.

{(عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: أَنَّ رَكْبًا جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَشْهَدُونَ أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَيْلَالَ بِالْأَمْسِ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُفْطِرُوا، وَإِذَا أَصْبَحُوا أَنْ يَغْدُوا إِلَى

مُصَلَّاهُمْ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَابْنُ مَاجَهَ وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْخَطَّابِيُّ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «هُوَ حَدِيثٌ ثَابِتٌ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ»، وَصَحَّحَ الْبَيْهَقِيُّ وَابْنُ حَزْمٍ إِسْنَادَهُ، وَلَا وَجْهَ لِتَوْقُفِ ابْنِ الْقَطَّانِ فِيهِ».

- قال: (عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ بْنِ أَنَسٍ)، بَعْضُهُمْ تَكَلَّمَ فِيهِ، وَحَكَّمَ بَعْضُهُمْ عَلَيْهِ بِالْجَهَالَةِ، وَطَائِفَةٌ قَدْ حَسَّنُوا خَبْرَهُ، أَمَّا عُمُومَتُهُ فَيَنْتَهِي عَنْهُمْ لَا يَعْرِفُونَ، لَكَثَمٌ مِنَ الصَّحَابَةِ.
- قال: (أَنَّ رَكْبًا جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَشْهَدُونَ أَنَّهم رَأَوْا الْهَيْلَالَ بِالْأَمْسِ) ، هلال نهاية شهر رمضان -هلال شوال- وفيه الاعتماد على شهادة الشهود برؤية الهلال ولو لم يشهدوا إلا بالنهار من الغد.
- قال: (فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُفْطِرُوا) ، أي: أَمَرَ النَّاسَ بِالْفِطْرِ، لِأَنَّهُ أَصْبَحَ يَوْمَ الْعِيدِ، وَلَا يَجُوزُ صَوْمُهُ. قال: (وَإِذَا أَصْبَحُوا)، لِأَنَّ هَذَا بَعْدَ الزَّوَالِ، وَبِالتَّالِي لَمْ يَصَلُّوا صَلَاةَ الْعِيدِ، لِأَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ لَا تُصَلَّى بَعْدَ الزَّوَالِ.
- (وَإِذَا أَصْبَحُوا مِنَ الْغَدِ أَنْ يَغْدُوا إِلَى مُصَلَّاهُمْ)، فَيَصَلُّوا صَلَاةَ الْعِيدِ.

{وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْفِطْرُ يَوْمٌ يُفْطِرُ النَّاسَ، وَالْأَضْحَى يَوْمٌ يُضْحِي النَّاسَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ -وَصَحَّحَهُ-}.

- قوله: «الْفِطْرُ يَوْمٌ يُفْطِرُ النَّاسَ»، هذا معناه: أَنَّ الْحُكْمَ لِمَا غَلَبَ وَظَهَرَ فِي النَّاسِ بِالنِّسْبَةِ لَأَيَّامِ الصِّيَامِ وَأَيَّامِ الْفِطْرِ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مَنْ رَأَى الْهَيْلَالَ وَحْدَهُ فَرَدَّتْ شَهَادَتُهُ فَإِنَّهُ لَا يَعْتَمِدُ عَلَى شَهَادَةِ نَفْسِهِ وَيَعْمَلُ بِمَا كَانَ غَالِبًا فِي النَّاسِ مَنْتَشِرًا فِيهِمْ، لِيَكُونَ النَّاسُ عَلَى حَالٍ وَاحِدٍ.
- قال: «الْفِطْرُ يَوْمٌ يُفْطِرُ النَّاسَ، وَالْأَضْحَى يَوْمٌ يُضْحِي النَّاسَ»، ومعناه: أَنَّ الْعِبْرَةَ بِمَا انْتَشَرَ فِي النَّاسِ، وَالْأَضْحَى: هُوَ الْيَوْمُ الْعَاشِرُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، يَوْمَ عِيدِ الْأَضْحَى، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ النَّاسَ لَوْ أَخْطَؤُوا فِي رُؤْيَا الْهَيْلَالَ فَإِنَّهُ لَا تَثَرِيبَ عَلَيْهِمْ، وَلَا يُلْحَقُهُمْ إِثْمٌ بِكَوْنِهِمْ أَفْطَرُوا يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ، أَوْ صَامُوا يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ، أَوْ مِنْ شَوَالٍ، وَهَكَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلأَضْحَى لَوْ انْخَدَعُوا بِرُؤْيَا الْهَيْلَالَ أَوْ بِشَهَادَةِ شُهُودٍ أَوْ لَمْ يُشْهَدْ عِنْدَهُمْ وَكَانَ الْهَيْلَالُ قَدْ خَرَجَ إِمَّا لَغَيْمٍ أَوْ لِغَيْرِهِ؛ فَالْعِبْرَةُ بِمَا انْتَشَرَ فِي النَّاسِ.

{وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ. وَقَالَ مُرْجَأُ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَيَأْكُلُهُنَّ وَتَرَاهُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَقَدْ أَسْنَدَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ الْمُعْلَقَةَ-}.

- قوله: (عَنْ أَنَسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَا يَغْدُو) ، أي: لَا يَذْهَبُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، (يَوْمَ الْفِطْرِ)، يَعْنِي: إِلَى صَلَاةِ الْعِيدِ، (حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ) ، لِيُفَرِّقَ بَيْنَ يَوْمِ صَوْمِهِ وَبَيْنَ يَوْمِ فِطْرِهِ، وَفِي هَذَا مَشْرُوعِيَّةٌ وَضَعُ فَوَاصِلَ بَيْنَ الْعَمَلِ الْمَشْرُوعِ وَغَيْرِ الْمَشْرُوعِ لئَلَّا يَخْتَلَطَ بَعْضُهَا بِبَعْضِهَا الْآخَرِ.
- وقال: (حَدَّثَنِي أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَيَأْكُلُهُنَّ وَتَرَاهُ) ، فِيهِ اسْتِحْبَابُ أَكْلِ التَّمْرِ قَبْلَ صَلَاةِ عِيدِ الْفِطْرِ (وَتَرَاهُ)، وَاحِدَةً، أَوْ ثَلَاثَةً، أَوْ خَمْسَةً، أَوْ سَبْعَ.

{وَعَنْ ثَوَابِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَطْعَمَ، وَلَا يَطْعَمَ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالتِّرْمِذِيُّ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَقَالَ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا أَعْرِفُ لثَوَابٍ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ وَثَّقَ ثَوَابُ بْنُ عُثْبَةَ ابْنُ

مَعِينٍ فِي رِوَايَةِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ، وَأَنْكَرَ أَبُو حَاتِمٍ وَأَبُو زُرْعَةَ ذَلِكَ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "وَتَوَابُّ يُعْرَفُ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَحَدِيثٍ آخَرَ، وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ غَيْرُهُ عَنَّا بْنِ بُرَيْدَةَ، مِنْهُمْ عُقْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصَمِّ، وَلَا يَلْحَقُهُ بِهِذَيْنِ ضَعْفٌ" {.

- قوله: (عَنْ ثَوَابٍ بْنِ عُثْبَةَ) ، ذكر المؤلف الاختلاف في حال ثَوَابٍ هذا، وقال: (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ)، قال: وقد وثق ثَوَابٍ جماعةً (وَأَنْكَرَ أَبُو حَاتِمٍ وَأَبُو زُرْعَةَ ذَلِكَ)، وكأنهم قد حكموا عليه بالجهالة.
- قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَطْعَمَ) ، قد تقدّم معنا في حديث أنس أنه كان يأكل تمرًا قبل أن يذهب لصلاة عيد الفطر، (وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ) ، فيأكل بعد صلاة العيد من أضحيته.

{(وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنْ نُخْرِجَهُنَّ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى: الْعَوَاتِقَ، وَالْحَيْضَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، فَأَمَّا الْحَيْضُ فَيَعْتَزِلْنَ الصَّلَاةَ وَيَشْهَدْنَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِحْدَانَا لَا يَكُونُ لَهَا جِلْبَابٌ؟ قَالَ: «لِتُلْبِسَهَا أُخْتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ)}.

- قوله: (وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنْ نُخْرِجَهُنَّ) ، أي: نُخْرِجَ النَّسَاءَ إِلَى صَلَاةِ الْعِيدِ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى، وفيه دلالة على مشروعية الجماعة في صلاة العيد، وأنَّ النَّسَاءَ يستحبُّ حضورهنَّ.
- وقوله هنا (الْعَوَاتِقُ)، يعني: النَّسَاءُ اللَّاتِي يَكُنَّ كَبِيرَاتٍ (وَالْحَيْضُ) يعني: المرأة الحائض التي عليها الحيض. (وَذَوَاتِ الْخُدُورِ) ، يعني: مَنْ يُغَطَّى وَيُسْتَرَنَ خُصُوصًا مِنَ الْأَبْكَارِ اللَّاتِي لَمْ يَتَزَوَّجْنَ بَعْدُ، (فَأَمَّا الْحَيْضُ فَيَعْتَزِلْنَ الصَّلَاةَ) ؛ لأنَّه لَا يَجُوزُ لِلْحَائِضِ أَنْ تَصَلِّيَ، وفي هذا دلالة على أَنَّ الْحَائِضَ لَا تَمُكِّثُ فِي مَوَاطِنِ الصَّلَاةِ، قال: (وَيَشْهَدْنَ الْخَيْرَ) ، يعني: الدَّعْوَةَ الَّتِي تَكُونُ فِي خُطْبَةِ الْعِيدِ، (وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ) ، يعني: الدُّعَاءَ، إِذَا دَعَا الْخُطِيبُ بِدَعَوَاتٍ يَشْمَلْنَ الدُّعَاءَ.
- (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِحْدَانَا لَا يَكُونُ لَهَا جِلْبَابٌ؟) ، المراد بالجلباب: العباءة، وقد تُسَمَّى الْمَلْحَفَةُ، وَالْجِلْبَابُ يُؤْمَرُ النَّسَاءُ بِهِ عِنْدَ خُرُوجِهِنَّ، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَنِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: 59] قَالَ: «لِتُلْبِسَهَا أُخْتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا» ، فدلَّ هذا على أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهَا إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهَا جِلْبَابٌ، وفي هذا التَّعَاوُنُ عَلَى الْخَيْرِ، وَعَلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ مِنْ أَجْلِ أَدَاءِ صَلَاةِ الْعِيدِ، فَتُلْبِسُهَا أُخْتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا، فَتَشْتَرِكُ امْرَأَتَانِ فِي جِلْبَابٍ وَاحِدٍ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا أَنَّهُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ، وَإِلَّا لَقَالَ لَهَا: لِتَخْرُجْ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا جِلْبَابٌ، مَا دَامَتْ مُسْتَتْرَةً أَوْ مَغْطِيَةً وَجْهَهَا؛ وَإِنَّمَا أَمْرُهَا كَذَلِكَ بِالْجِلْبَابِ.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.





## الدرس التاسع



الحمد لله رب العالمين، اللهم صل وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

كتاب العيدين.



{قال المؤلف -رحمه الله: (وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- أَنْ نُخْرِجَهُنَّ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى: الْعَوَاتِقَ، وَالْحَيْضُ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، فَأَمَّا الْحَيْضُ فَيَعْتَزِلْنَ الصَّلَاةَ وَيَشْهَدْنَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِحْدَانَا لَا يَكُونُ لَهَا جِلْبَابٌ؟ قَالَ: «لِتُلْبِسَهَا أُخْتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ).

- قوله هنا: (قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-) ظاهر هذا الأمر أنه على الوجوب، ولذلك استدلل الحنفية بهذا اللفظ على وجوب صلاة العيد، والجمهور على أنها ليست بواجبة على الأعيان، فبعضهم قال: إنها من المستحبات، وحمل الأمر هنا على الاستحباب، واستدل على ذلك بما ورد أن النبي -صلى الله عليه وسلم- سئل عن الواجب من الصلوات، فقال: «خَمْسُ صَلَّاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»<sup>٤١</sup>، ولم يذكر منها صلاة العيد.
- وآخرون قالوا: إن صلاة العيد من فروض الكفايات، وحملوا الأمر هنا على أنه أمر للمجموع، وليس أمراً لكل واحد من الأفراد، ولعل هذا القول هو الذي تجتمع عليه الأدلة.

<sup>٤١</sup> صحيح البخاري (46).

- وقوله: (أَنْ نُخْرِجَهُنَّ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى) يعني أَنَّهُنَّ يذهبنَ لمواطنِ الصَّلَاةِ في عيدِ الفطرِ والأضحى. وقوله: (الْعَوَاتِقُ) أي النِّسَاءُ كبارُ السِّنِّ، (وَالْحَيْضُ) أي المرأةُ التي عليها عادةُ الحيضِ، (وَدَوَاتِ الْخُدُورِ) أي الشَّابَّاتِ التي مثلهنَّ تَسْتَحْيِ مِنَ الْخُرُوجِ أَمَامَ النَّاسِ.
- وقد وردَ في الحديثِ أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- كانَ أَشَدَّ حَيَاءً مِنَ الْعِذْرَاءِ فِي خِدْرِهَا.
- قال: (فَأَمَّا الْحَيْضُ) الْحَيْضُ لَا يَصِحُّ مِنْهُنَّ صَلَاةٌ، وَلَا يَجُوزُ لَهُنَّ أَنْ يَصَلِينَ، ولذلك أُمِرْنَ أَنْ يَعْتَزِلْنَ الْمُصَلَّى - أي مَوْطِنَ الصَّلَاةِ - وفي هذا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْحَائِضَ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تُصَلِّيَ - كما تقدَّم - وقوله: (فَيَعْتَزِلْنَ الصَّلَاةَ) أي يَأْتِينَ فِي مَكَانٍ يَنْفَرِدْنَ بِهِ عَنْ بَقِيَّةِ النِّسَاءِ.
- واستدلَّ بهذا عَلَى أَنَّ مُصَلَّى الْعِيدِ لَهُ أَحْكَامُ الْمَسَاجِدِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْحَائِضَ لَا تَلْبِثُ فِيهِ ، وقد وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ: (فَيَعْتَزِلْنَ الْمُصَلَّى).
- ومن المعلوم أَنَّ الْحَائِضَ لَا تَلْبِثُ فِي الْمَسْجِدِ، لما وَرَدَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- قال: «لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا لَجُنُبٍ»<sup>٤٢</sup>، وليس المرادُ بِهِ الاجْتِيازُ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ الْجُلُوسُ وَاللَّبْثُ.
- وقوله: (وَيَشْهَدَنَّ الْخَيْرَ) أي يَحْضُرْنَ خُطْبَةَ الْعِيدِ الَّتِي فِيهَا مَوَاعِظٌ يَسْتَفِدْنَ فِيهَا فِي حَيَاتِهِنَّ، وفي هذا إِطْلَاقُ اسمِ "الخير" عَلَى الْمَوْعِظَةِ، لما يَكُونُ لَهَا مِنَ الْأَثَرِ الْحَمِيدِ عَلَى النَّاسِ فِي صَلَاتِهِمْ.
- قال: (وَدَعْوَةُ الْمُسْلِمِينَ) أي: يَشْهَدَنَّ الدُّعَاءَ الَّذِي يَدْعُو بِهِ الْخَطِيبُ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ.
- ✓ وفي هذا دَلَالَةٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ وَجُودِ خُطْبَةِ الْعِيدِ، وَتَكُونُ مُشْتَمِلَةً عَلَى مَوْعِظَةٍ وَعَلَى دُعَاءٍ.
- ✓ وفيه دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الدُّعَاءَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَى جِهَةِ الْعُمُومِ.
- وقوله: (وَدَعْوَةُ الْمُسْلِمِينَ) يَحْتَمِلُ أَنَّ الدَّعْوَةَ هُنَا مِضَافَةٌ إِلَى الْفَاعِلِ، أي أَنَّ الْمُسْلِمِينَ الْحَاضِرِينَ يَدْعُونَ بِتَأْمِينِهِمْ عَلَى دُعَاءِ الْإِمَامِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ الْمُسْلِمِينَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ هُنَا مَنْسُوبًا لِلْمَفْعُولِينَ، أي: الدَّعْوَةُ الَّتِي يُدْعَى بِهَا لِلْمُسْلِمِينَ.
- (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ) تقولهُ أُمُّ عَطِيَّة -رضي الله عنها- (إِحْدَانَا لَا يَكُونُ لَهَا جِلْبَابٌ؟) المرادُ بِالْجِلْبَابِ: الْعِبَاءَةُ، تُسَمَّى الْمَلْحَقَةَ، وفي هذا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ النِّسَاءَ فِي عَهْدِ النُّبُوَّةِ كُنَّ يَلْبَسْنَ الْجِلْبَابَ. وَالْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْجِلْبَابَ وَاجِبٌ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَلْبَسَهُ عِنْدَ خُرُوجِهَا عِنْدَ الرِّجَالِ الْأَجَانِبِ، وَكَانَ مِمَّا اسْتَدَلُّوا بِهِ: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَنِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبٍ﴾ [الأحزاب: 59]، وقوله -عزَّ وجلَّ: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾ [النور: 60]، فالمرادُ بِالثِّيَابِ هُنَا: الْجِلْبَابُ.
- ويدلُّ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ، فَإِنَّهُ قِيلَ لَهُ: (إِحْدَانَا لَا يَكُونُ لَهَا جِلْبَابٌ؟) ، فقال: «لَتُلْبِسَهَا أُخْتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا» ولو كَانَ الْجِلْبَابُ غَيْرَ وَاجِبٍ لَقَالَ: تَخْرُجُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهَا جِلْبَابٌ.

<sup>٤٢</sup> أخرجه أبو داود (232) واللفظ له، وابن خزيمة (1327)، والبيهقي (4495).

- وفي هذا الأمر يتعاون النَّاسُ على ما فيه الخير، وإعانته بعضهم لبعضهم الآخر على أداء العبادات، لقوله: **«لِتُلْبِسَهَا أُخْتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا»** أي: تشترك امرأتان في جلبابٍ واحدٍ.

{وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ}.

- في هذا الحديث: أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ لَهَا خُطْبَةٌ، وَأَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ يُبْتَدَأُ بِهَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ، وهذا هو المشروع، ويُلْحَقُ بذلك صَلَاةُ الاستسقاء، فإنَّها تماثلُ صَلَاةَ الْعِيدِ في كَيْفِيَّتِهَا وَهَيْئَتِهَا، وسيأتي البحثُ فيها بإذنِ الله -عَزَّ وَجَلَّ-.
- وقوله: **(قَبْلَ الْخُطْبَةِ)** ظاهره أَنَّ الْعِيدَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا خُطْبَةٌ وَاحِدَةٌ، وأهلُ العلم يقولون: إِنَّ الْعِيدَيْنِ يُشْرَعُ لِهَما خُطْبَتَانِ، واستدلُّوا على ذلك بِأَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- خَطَبَ عِنْدَ الرِّجَالِ، وَخَطَبَ عِنْدَ النِّسَاءِ، أي خَطَبَ خُطْبَتَيْنِ، كما في حديثِ بلال، واستدلُّوا عليه أيضًا بِقِيَاسِهِ على الْجُمُعَةِ، واستدلُّوا عليه بأنَّه هو المتوارثُ بالتَّوَاتُرِ مِنْ عَمَلِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ عَهْدِ النَّبَوَّةِ، ولم يُؤَثَّرْ عَنْهُمْ الاكتفاءُ بِخُطْبَةٍ وَاحِدَةٍ. وقالوا: إِنَّ لَفْظَةَ **(الْخُطْبَةِ)** لَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا الْخُطْبَةُ الْوَاحِدَةُ، وَإِنَّمَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ هُنَا لِلِاسْتِغْرَاقِ، أي: جميع ما يخطب به.

{وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- صَلَّى يَوْمَ الْفِطْرِ رُكْعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَجَعَلْنَ يُلْقِينَ، تُلْقِي الْمَرْأَةُ خُرْصَهَا وَسِخَابَهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ -وَعِنْدَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- خَرَجَ يَوْمَ أَضْحَى -أَوْ فِطْرٍ- فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ، لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي خُرْصَهَا وَسِخَابَهَا-}.

- قوله هنا: **(أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- صَلَّى يَوْمَ الْفِطْرِ)** المرادُ به صَلَاةُ الْعِيدِ. قوله: **(رُكْعَتَيْنِ)** فيه أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ تَكُونُ مِنْ رُكْعَتَيْنِ، فَمَنْ أَدَّاهَا فِي وَقْتِهَا مَعَ الْإِمَامِ أَدَّاهَا بِرُكْعَتَيْنِ، وَلَكِنْ مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ قَلِيلٌ أَنَّهُ يُشْرَعُ لَهُ قِضَاؤُهَا. وهل يفعلها بأربعِ رُكْعَاتٍ كما قالت طائفةٌ أو بِرُكْعَتَيْنِ؟ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يفعلها بِرُكْعَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْقِضَاءَ يُمَاطِلُ الْأَدَاءَ، وَلِأَنَّ الْقِضَاءَ هُنَا لَمْ يُشْرَعْ إِلَّا مِنْ خِلَالِ النُّصُوصِ الَّتِي جَاءَتْ بِالْأَمْرِ بِصَلَاةِ الْعِيدِ أَدَاءً، وَهِيَ لَمْ تَأْتِ إِلَّا بِرُكْعَتَيْنِ.
- وقوله: **(لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا)** أي أَنَّهُ لَا يَوْجَدُ نَافِلَةٌ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَلَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ. أمَّا مِنْ جِهَةِ مَوْطَنِ الصَّلَاةِ -مُصَلَّى الْعِيدِ- فَإِنَّهُ مُحَلٌّ اتِّفَاقٍ أَلَّا يُصَلِّيَ نَافِلَةً قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: يُسْتَحَبُّ إِذَا عَادَ إِلَى مَنْزِلِهِ أَنْ يُصَلِّيَ رُكْعَتَيْنِ؛ لَوُرُودِ ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ فِعْلَ السَّلَفِ كَانَ لَصَلَاةِ الضُّحَى، لَا لَكُونِهَا سُنَّةً تَابِعَةً لَصَلَاةِ الْعِيدِ.
- وقوله: **(لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا)** الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا يَشْمَلُ الْمَأْمُومِينَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ أَفْعَالَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُشْرَعُ الْاِقْتِدَاءُ بِهَا، إِلَّا مَا وَرَدَ الدَّلِيلُ بِالْخُصُوصِيَّةِ أَوْ بِإِثْبَاتِ كَوْنِهِ لَيْسَ مِنَ الْعِبَادَاتِ.
- قوله: **(ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ)** هُنَا حَذَفُ فِي الْخَبَرِ، وَأَصْلُهُ أَنَّهُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بَعْدَ الصَّلَاةِ خَطَبَ الرِّجَالَ، **(ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ، وَكَانَ فِي أَوَاخِرِ النَّاسِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ، وَمَعَهُ بِلَالٌ)** وَهَذَا فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ النِّسَاءَ يَكُنَّ فِي مَوْطَنِ مَنْعَزِلٍ عَنْ مَوْطَنِ الرِّجَالِ فِي الصَّلَاةِ.

- قال: (فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ) أي: رَغِبْنَهُنَّ فِيهَا، وظاهرُ هذا أنَّها صدقة تطوُّع.
- قال: (فَجَعَلْنَ يُلْقِينَ) أي يُلْقِينَ الصَّدَقَاتِ، وكان النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- قد أَمَرَ بِلَا أَنْ يَجْمَعَ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ.
- قال: (تُلْقِي الْمَرْأَةُ خُرْصَهَا) الخُرْص: نوعٌ من أنواعِ الحُلِيِّ يُوضَعُ فِي الْأُذُنِ، وبعضُهم قد يسمِّيه "الحَلَق"، وقد يُسَمَّى بِغَيْرِ ذَلِكَ.
- قوله: (وَسِخَابَهَا) المرادُ بِهِ الْقِلَادَةُ الَّتِي تُوضَعُ عَلَى الصَّدْرِ، إِذَا كَانَتْ مِنْ خَرَزٍ مَنْظُومٍ فِي خَيْطٍ، هَذَا يُقَالُ لَهَا السِّخَابُ، وَالْغَالِبُ أَنَّهُ يَلْبَسُهُ النِّسَاءُ.
- قال: (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ -وَعِنْدَهُ) يعني عند مسلم (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- خَرَجَ يَوْمَ أَضْحَى -أَوْ فِطْرٍ- فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا) روايةُ الْبُخَارِيِّ فِيهَا تَحْدِيدُ ذَلِكَ بِيَوْمِ الْفِطْرِ، وَرَوَايَةُ مُسْلِمٍ عَلَى الشَّكِّ بَيْنَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ لَا تُصَلَّى إِلَّا فِي هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ، وَأَنَّهَا لَا تُشْرَعُ أَنْ تُصَلَّى فِي غَيْرِهِمَا.
- وفي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْأَعْيَادَ تَقْتَصِرُ عَلَى هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- جَاءَ إِلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَهُمْ يَحْتَفِلُونَ بِيَوْمَيْنِ لَهُمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّ اللَّهَ أَبَدَلَكُمْ بِهِمَا خَيْرًا مِنْهُمَا: يَوْمَ الْفِطْرِ، وَيَوْمَ النَّحْرِ»<sup>٤٣</sup>.

{وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- لَا يُصَلِّي قَبْلَ الْعِيدِ شَيْئًا، فَإِذَا رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ. وَابْنُ عَقِيلٍ مُخْتَلَفٌ فِيهِ}.

- هَذَا الْحَدِيثُ يُؤَكِّدُ مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ أَنْ يُصَلَّى قَبْلَ الْعِيدِ وَلَا بَعْدَهَا فِي الْمَصَلَّى، وَإِنَّمَا الْبَحْثُ فِي أَنْ يَتَنَقَّلَ الْإِنْسَانُ بَعْدَ الْعِيدِ فِي مَنْزِلِهِ، وَحَدِيثُ الْبَابِ فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَقِيلٍ، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ، وَبِالْتَّالِي فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- وَمَا وَرَدَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ مِنْ كَوْنِهِ يُصَلِّي فِي بَيْتِهِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ؛ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُصَلِّيهِمَا عَلَى أَنَّهُمَا صَلَاةٌ ضَحَى، وَلَيْسَ عَلَى أَنَّهُمَا سُنَّةٌ تَابِعَةٌ لَصَلَاةِ الْعِيدِ.

{وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- كَبَّرَ فِي عِيدِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ تَكْبِيرَةً، سَبْعًا فِي الْأُولَى، وَخَمْسًا فِي الْآخِرَةِ، وَلَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا. رَوَاهُ أَحْمَدُ -وَهَذَا لَفْظُهُ، وَقَالَ: "أَنَا أَذْهَبُ إِلَى هَذَا"- وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ -وَلَفْظُهُ: قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: «التَّكْبِيرُ فِي الْفِطْرِ سَبْعٌ فِي الْأُولَى، وَخَمْسٌ فِي الْآخِرَةِ، وَالْقِرَاءَةُ بَعْدَهُمَا كُلَّتُهُمَا» وَنَقَلَ التِّرْمِذِيُّ عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ صَحَّحَ هَذَا الْحَدِيثَ}.

- هَذَا الْحَدِيثُ يَتَعَلَّقُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَغَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ، فَإِنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ تُؤَدَّى بِرَكْعَتَيْنِ، لَكِنَّهَا تَمْتَازُ بِوُجُودِ تَكْبِيرَاتٍ بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَبَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِتْقَالِ لِلرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ.

<sup>٤٣</sup> مسند أحمد (13212).



- قال: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- كَبَّرَ فِي عِيدِ ثِنْتَيْ عَشْرَةِ تَكْبِيرَةً) الإمام أبو حنيفة يقول: يُكَبَّرُ في الأولى خمسًا، ويُكَبَّرُ في الثانية ثلاثًا، ولكنه محجوجٌ بحديث الباب.
- وقوله: (كَبَّرَ فِي عِيدٍ) يعني في إحدى صلوات العيد، (ثِنْتَيْ عَشْرَةَ تَكْبِيرَةً)، أي بعد تكبيرة الإحرام، (سَبْعًا فِي الْأُولَى) قال مالك وأحمد: إِنَّ هذه التَّكْبِيرَاتِ السَّبْعُ تَشْتَمِلُ على تكبيرة الإحرام. وقال الإمام الشَّافعي: سَبْعُ تكبيراتٍ مِنْ غير تكبيرة الإحرام، فعند الشَّافعي أَنَّها ثمان تكبيرات -تكبيرة الإحرام وسبع بعدها- وعند مالك وأحمد سَبْعُ متضمنة لتكبيرة الإحرام.
- قوله: (الْأُولَى) يعني الركعة الأولى، وقوله: (وَحَمْسًا فِي الْآخِرَةِ) أي في الركعة الثانية.
- وقوله: (وَحَمْسًا) أي بدون تكبيرة الانتقال، فاتَّفَقوا على أَنَّ الخمسَ هذه بدون تكبيرة الانتقال، لا تُحَسَبُ تكبيرة الانتقال مِنْ هذه الخمس.
- وَيَنْتَظَرُ قَلِيلًا بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ وَتَكْبِيرَةٍ، وَإِنْ سَبَّحَ وَحَمِدَ وَكَبَّرَ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ.
- قال: (وَلَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا) فيه دَلَالَةٌ على أَنَّ صلاة العيد لا يُشْرَعُ لها سُنَّةٌ لا قبلها ولا بعدها. وهنا مسألة: وهي إذا صَلَّيْتَ صلاةَ العيدِ في مساجدِ الأمصارِ، فحينئذٍ هل يُشْرَعُ لها تحيَّةُ مسجدٍ كما قال الشَّافعي؟ أو لا يُشْرَعُ لها تحيَّةُ مسجدٍ كما قال الجمهور؟ ومنشأ هذا البحث هو في ذواتِ الأسبابِ، هل تُفْعَلُ في أوقاتِ النَّهيِ الموسَّعِ أو لا يجوزُ فعلُها في أوقاتِ النَّهيِ الموسَّعِ؟ ولعلَّ الأظهر أَنَّ ذواتِ الأسبابِ تُفْعَلُ في أوقاتِ النَّهيِ الموسَّعِ، وأَنَّهُ لا حَرَجَ فِي ذَلِكَ.
- وقوله هنا: (وَالْقِرَاءَةُ بَعْدَهُمَا كِلْتَمَاهَا) فيه دَلَالَةٌ على أَنَّ القراءة لا يُشْرَعُ البداءةُ فيها إلا بعدَ إنهاءِ التَّكْبِيرِ. {وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ -رضي الله عنه- سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ: مَا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ؟ فَقَالَ: كَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا ب ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ ، و﴿اِقْرَأْ السَّاعَةَ﴾ و﴿اَنْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو وَاقِدٍ اسْمُهُ: الْحَارِثُ بْنُ عَوْفٍ}.
- قوله: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ -رضي الله عنه- سَأَلَ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ) فيه أَنَّ الفاضلَ قد يَسْأَلُ المفضولَ عَمَّا خَفِيَهِ مِنَ الْعِلْمِ.
- وقوله: (مَا كَانَ) أي: ما الذي كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- وهذا ظاهرُه أَنَّهُ كَانَ يَسْتَمِرُّ على ذلك؛ لأنَّ لفظ "كان" تُفيدُ الاستمرارَ والتَّكرارَ.
- (فَقَالَ) يعني أبا واقد الليثي: (كَانَ يَقْرَأُ فِيهِمَا) يعني في الصَّلَاتَيْنِ -صلاة الأضحى وصلاة الفطر. (ب ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ ، و﴿اِقْرَأْ السَّاعَةَ﴾ و﴿اَنْشَقَّ الْقَمَرُ﴾) وفي هذا دَلَالَةٌ على أَنَّ صلاةَ العيدِ يُشْرَعُ الجهرُ بالقراءة فيها؛ لأنَّه كَانَ يُخْبِرُ بما قرأَ فيها.
- {وَعَنْ جَابِرٍ -رضي الله عنه- قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- إِذَا كَانَ يَوْمُ عِيدِ خَالَفَ الطَّرِيقَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ}.

- هذا الحديث قال: (إِذَا كَانَ يَوْمُ عِيدِ خَالَفَ الطَّرِيقَ) أي ذهب لصلاة العيد من طريق، وأتى من طريق آخر غير الطريق الذي ذهب به إلى صلاة العيد. وفي هذا مشروعية مخالفة الطريق.
- وقد اختلف العلماء في المعنى في هذا،  
 ✓ فقال طائفة: إنَّ مراده أن يكثر من يمر عليهم من الناس، فيكثر تسليمه عليهم.  
 ✓ وقال آخرون: أراد أن يُرَى النَّاسَ بيوم العيد.  
 ✓ وقال آخرون: أراد أن تكثر البقاع التي تشهد له بالطاعة يوم القيامة.

{وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- وَعِنْدِي جَارِيتَانِ تَغْنِيَانِ بِغِنَاءٍ بُعَاثٍ، فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ وَحَوَّلَ وَجْهَهُ، وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَانْتَهَرَنِي، وَقَالَ: مِزْمَارَةُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم-؟! فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَقَالَ: «دَعُهُمَا»، فَلَمَّا غَفَلَ غَمَزَتْهُمَا فَخَرَجَتَا، وَكَانَ يَوْمَ عِيدٍ يَلْعَبُ السُّودَانُ بِالْدَّرَقِ وَالْجِرَابِ، فَإِنَّمَا سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- وَإِنَّمَا قَالَ: «تَشْتَهَيْنِ تَنْظُرِينَ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَأَقَامَنِي وَرَأَهُ، خَدِي عَلَى خَدِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: «دُونَكُمْ بَنِي أَرْفَدَةَ» حَتَّى إِذَا مَلَأْتُ قَالَ: «حَسْبُكِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَادْهَبِي» مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ).

- قول عائشة -رضي الله عنها- (دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- وَعِنْدِي جَارِيتَانِ) يحتمل أن يكون المراد: صغيرتان، ويحتمل أن يُراد: مملوكتان.
- وقوله: (تَغْنِيَانِ) أي تَجَمِّلَانِ الصَّوْتِ، وتنتظمان فيه (بِغِنَاءٍ بُعَاثٍ) "بُعَاثٌ" هو يومٌ معركة في الجاهلية، كان بين الأوس والأنصار، وقع عند حصن للأوس، يُسمى بهذا الاسم، فبعد المعركة قالوا الأشعار الحماسية، فكانت هاتان الجاريتان تَغْنِيَانِ بهذه الأشعار.
- قالت: (فَاضْطَجَعَ) يعني النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- (عَلَى الْفِرَاشِ وَحَوَّلَ وَجْهَهُ) وفي هذا جواز الغناء في أيام الأعياد، ولم يذكر فيه أنَّهما استخدمتا شيئاً من أدوات المعازف،
- قال: (وَحَوَّلَ وَجْهَهُ) يعني: عن هاتين الجاريتين، (وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ) يعني على النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم-.
- قالت: (فَانْتَهَرَنِي) أي تكلم عليّ، ورفع صوته عليّ مُنْكَرًا كَوْنَهَا تُقَرُّ هَذَا الْفِعْلَ.
- وقال أبو بكر: (مِزْمَارَةُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم-؟! يريدُ صوتَ الغِنَاءِ، (فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَقَالَ: «دَعُهُمَا» فإنَّ هذا فعلٌ مباحٌ، هذه اللَّفْظَةُ تَعْنِي أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مَبَاحٌ، فقل إنَّه مباحٌ مطلقاً، وأنَّهما إنَّما غَنَّتِ الْأَشْعَارَ وَلَمْ تَسْتَخْدَمَا شَيْئاً مِنَ الْمَعَازِفِ، وقيل: بل ذلك لأنَّه يومٌ عيدٍ، وأيامُ العيدِ يُسْتَتْنَى فيها ما لا يُسْتَتْنَى في غيرها.
- قالت: (فَلَمَّا غَفَلَ) يحتمل أن يكون المراد هو: النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- ويحتمل أن يكون المراد أبا بكر الصديق -رضي الله عنه- والظاهر هو الأول، قالت: (فَلَمَّا غَفَلَ غَمَزَتْهُمَا فَخَرَجَتَا) يعني: الجاريتين، وذلك مراعاةً لأبي بكر الصديق -رضي الله عنه- وفيه دلالةٌ على أنَّ الإنسان قد يترك شيئاً من المباحات مراعاةً لغيره.

- قالت عائشة: (وَكَانَ يَوْمَ عِيدٍ) يعني في واقعةٍ أخرى كانَ يومُ عيدٍ، والأظهرُ أنَّه عيدُ أضحى، فكان (يَلْعَبُ السُّودَانُ بِالْدَّرَقِ وَالْجِرَابِ)، الدَّرَقُ والجِرَابُ: أسلحة، والدَّرَقُ هو الثَّرْسُ الذي يُوضَعُ على البدنِ مِنَ الجِلْدِ ونحوه، وليسَ فيه خشبٌ.
- فقال لها النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم: (وَأَمَّا قَالَ: «تَشْتَهِينَ تَنْظُرِينَ؟») فيه جوازُ اللَّعَبِ في أَيَّامِ العيدِ، وفيه جوازُ اللَّعَبِ بأدواتِ السِّلَاحِ في هذا اليومِ، ما لم يخشَ على الحاضرينَ منه.
- قالت عائشة: (فِيمَا سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- وَأَمَّا قَالَ: «تَشْتَهِينَ تَنْظُرِينَ؟») فيه جوازُ نظَرِ المرأةِ لِلرِّجَالِ الأُجَانِبِ، حتى في وقتِ لَعِبِهِمْ ولَهْوِهِمْ، ما لم يكن هناك معصيةٌ أخرى.
- (فَقُلْتُ: نَعَمْ) يعني أَشْتَهِي أَنْ أَنْظُرَ، وفيه أَنَّ الهوى والشَّهوةَ إذا كانت في أمرٍ مباحٍ، فلا يلحقُ الإنسانُ حرجٌ بسببِ ذلك.
- قالت عائشة: (فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَأَقَامَنِي وَرَاءَهُ، خَدِّي عَلَى خَدِّهِ، وَهُوَ يَقُولُ: «دُونَكُمْ بَنِي أَرْفَدَةَ» ) يعني مهلاً في أموركم.
- (حَتَّى إِذَا مَلَّتْ) يعني مِنْ كثرةِ مُطالعتِهِمْ، ورؤيتِهِمْ، قال النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم: «حَسْبُكَ؟» أي هذا الذي شاهدتَ فيه القومَ يكفيك؟ وهذا الزَّمان الذي رأيتَ فيه قومَكَ يكفيك؟
- قالت عائشة: (قُلْتُ: نَعَمْ) أي: يكفيني.
- فقال النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم: «فَادْهَبِي» أي: لإنهاء أعمالك الأخرى، ولا تبقينَ مُشاهدةً لهؤلاءِ القومِ الذين يَتَغَنَّوْنَ فيما بينهم بِغِنَاءٍ بُعَاثَ.

بَابُ مَا يُمْنَعُ لِبُسِّهِ أَوْ يُكْرَهُ وَمَا لَيْسَ كَذَلِكَ.



{عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ الْأَشْعَرِيِّ -رضي الله عنه- قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ -أَوْ أَبُو مَالِكٍ- الْأَشْعَرِيُّ، -وَاللَّهُ مَا كَذَبَنِي- سَمِعَ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ: «لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَّ وَالْحَرِيرَ، وَالْخَمَرَ وَالْمَعَارِفَ، وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عِلْمٍ يَرُوحُ عَلَيْهِمْ بِسَارِحَةٍ لَهُمْ، يَأْتِيهِمْ لِحَاجَةٌ، فَيَقُولُوا: ارْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا، فَيُجِيبُهُمُ اللَّهُ وَيَضَعُ الْعِلْمَ، وَيَمْسُخُ آخِرِينَ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا مَجْزُومًا بِهِ. فَقَالَ: قَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، وَلَا التِّفَاتِ إِلَى ابْنِ حَزْمٍ فِي رَدِّهِ لَهُ، وَزَعَمَ أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ فِيمَا بَيْنَ الْبُخَارِيِّ وَهِشَامٍ، وَقَدْ رَوَاهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي صَحِيحَيْهِمَا الْمُخَرَّجَيْنِ عَلَى الصَّحِيحِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَفْظُهُمَا: «وَيَأْتِيهِمْ رَجُلٌ لِحَاجَةٍ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «فَيَأْتِيهِمْ طَالِبٌ حَاجَةً»، وَفِي رِوَايَةٍ: حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ الْأَشْعَرِيُّ وَلَمْ يَشْكُ، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ مُوسَى بْنِ سَهْلٍ الْجَوْنِيِّ الْبَصْرِيِّ، عَنْ هِشَامٍ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ -وَلَفْظُهُ: «لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْخَزَّ وَالْحَرِيرَ» وَذَكَرَ كَلَامًا، قَالَ: «يُمْسَخُ مِنْهُمْ آخِرِينَ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»- وَالْخَزُّ هُنَا: نَوْعٌ مِنَ الْحَرِيرِ}.

- قولُ المؤلفِ هنا: (بَابُ مَا يُمْنَعُ لِبُسِّهِ أَوْ يُكْرَهُ وَمَا لَيْسَ كَذَلِكَ) الأصلُ في الألبسةِ أنَّها جائِزةٌ، وأنها مباحةٌ وطاهرةٌ، ولا يُقالُ بمنعِ شيءٍ منها إلا عندما يَرِدُ له دليلٌ يدلُّ على المنعِ منه.

- وقد ذكر المؤلف هنا حديثَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ الْأَشْعَرِيِّ -رضي الله عنه- قال: **(حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ -أَوْ أَبُو مَالِكٍ- الْأَشْعَرِيُّ)** وكلاهما مِنَ الصَّحَابَةِ، قال: **(وَاللَّهِ مَا كَذَّبَنِي)** وهذا دليلٌ على الجزم بهذه الرواية.
- **(سَمِعَ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ: «لِيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي» )** أي سيحدثُ في أُمَّتِي طائفةٌ مِنَ النَّاسِ «أَقْوَامٌ» أي فئامٌ **«يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَّ وَالْحَرِيرَ، وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ»** الحر: المراد به الفرجُ الحرام، وفي بعض الروايات أَنَّهُ قال: **«الْخَزْرُ»**، وهو نوعٌ مِنَ أنواعِ الحرير.
- قال: **«يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَّ وَالْحَرِيرَ»** معناها أَنَّهُا غيرُ مباحة، ولكنهم يستحلونها، والاستحلالُ على نوعين:
  - ❖ **بِفِعْلِ الْمُحَرَّمِ**، وهذا لا يخرج به الإنسان من دين الله، وإنما يكون من العاصين.
  - ❖ **وقد يكون الاستحلال بالاعتقاد والقول**، بحيثُ يجعل الأمر الحرام مباحًا حلالًا.
- قال: **«الْحِرَّ وَالْحَرِيرَ، وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ»**، فيه دلالةٌ على تحريم هذه الأشياء، ومنها: أخذُ الفرجِ الحرام، ولُبْسُ الحرير، والمراد به هنا الرِّجال، والخمر وهذا عام، والمعازِفِ، وفي هذا دلالةٌ على تحريم استعمالِ المعازِفِ، وظاهرُهُ أَنَّهُ يُمنع من استعمالها مطلقًا حتى في الأعراسِ، وحتى في أَيَّامِ الأعيادِ، وفي غيرها من الأَيَّامِ، إلا ما وردَ دليلٌ باستثنائه، كضربِ الدُّفِّ لِلنِّسَاءِ في يَوْمِ العيدِ.
- قال: **«وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عِلْمٍ يَرُوحُ عَلَيْهِمْ بِسَارِحَةٍ لَهُمْ»** يضرب في هذا مثلًا لما هم فيه، **«وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عِلْمٍ»**، أي يسكنون فيه، **«يَرُوحُ عَلَيْهِمْ بِسَارِحَةٍ لَهُمْ»** نوعٌ من أنواعِ الهائمِ، أي أَنَّ هناك راعٍ يقومُ بِرِغْيِ أغنامِهِم، **«سَارِحَةٍ»** يعني: الغنم التي ترمى.
- **«يَرُوحُ عَلَيْهِمْ بِسَارِحَةٍ لَهُمْ، يَأْتِيهِمْ لِحَاجَةٌ»** أي يطلبُ حاجةً من حَاجَاتِهِ، فهو لم يَقْدِمِ إليهم من أجلِ أَنَّهُ يَسْتَحِلُّ هذه الأمور معهم، وإنما لما قَدِمَ معهم، ولم يُنكر عليهم أصبَحَ واحدًا منهم، فَلَحِقَهُ حُكْمُهُم.
- **«فَيَقُولُوا: ارْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا»** أي: في الحاجة التي يَطْلُبُونَهَا، هو جاء إليهم لحاجة، لم يعطوه إيَّها اليوم، فيقولون له: **«ارْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا»**.
- **«فَيَبَيِّتُهُمُ اللَّهُ»** أي: يُنزلُ عليهم العقوبة وهم بائتون بالليل، **«وَيَضَعُ الْعِلْمُ»** أي الرِّاية المنصوبة، **«وَيَمْسُخُ آخِرِينَ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»**، وفي هذا بيانٌ أَنَّ العقوبةَ على المعاصي ليست خاصةً بالآخرة، بل قد يُعاقب الإنسانُ عليها في الدنيا.
- وقد أشار المؤلفُ إلى بحثٍ في هذا، وهو أَنَّ البخاري قالَ فيه: **(قَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ)** فظاهرُهُ أَنَّهُ مُعَلِّقٌ -أي سَقَطَ بعضُ الإسنادِ بينَ البخاري وبين هِشام- ولكن هذه اللَّفظة لا يرتضيها أهلُ العلم هنا؛ لأنَّ هِشامًا من شيوخ الإمام البخاري، وبالتالي لا يصحُّ أن يُضَعَّفَ الخبرُ بها، وابنُ حزم حاول أن يردَّ هذا من أجلِ قوله في المعازِفِ لَأَنَّهُ يُبيحُهَا.
- ولكنَّ الحديثَ صريحٌ في الدَّلالةِ على المنعِ من مثل ذلك، ففي الحديثِ تحريمُ هذه الأشياء، ومنها الحر، والحرير، والخمر، والمعازِفِ، ومنها ما ذُكر من إتيانهم لغير حاجة.
- المقصود: أَنَّ الشريعةَ قد جَاءَتْ بِتَحْريمِ هذه الأشياء، والقولُ بعدمِ جوازها، بل والتَّشديدِ والتَّغْلِيظِ فيمن أَبَاحَهَا.



## الدرس العاشر



الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### باب ما يُمْنَعُ لُبْسُهُ أَوْ يُكْرَهُ وما ليس كذلك.

- ومن المعلوم أنَّ الشريعة قد جاءت بمشروعية ستر الأبدان، وأنَّ الله -جلَّ وعلا- قد أمرنا بذلك، قال تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: 31]، والنَّصُّ في الأمر باللباس متعدّد، ولهذا فإنَّ الأصل في الألبسة أن تكون مباحةً، ولا يُقال بمنعها إلا بما وردَّ فيه دليلٌ يدلُّ على المنع منها، قال تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوَاتِهِمَا﴾ [الأعراف: 27]، وقال -جلَّ وعلا-: ﴿وَلَا تَبْرَحْ جُنَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: 33]، فالتَّسْتُرُ وستر الأبدان بالثياب هو شأنُ أهلِ النبوة، وكشف الأبدان ونزع الثياب عنها إنَّما جاء من إغواء الشياطين.
- إذا تقرَّرَ هذا فإنَّ الأصل في الألبسة أن تكون على الإباحة إلا إذا وردَّ دليلٌ يدلُّ على المنع منه، وقد أخذنا فيما سبق المنع من بعض أنواع اللباس مثل: الحرير، وقد وردَّ في النَّصوص النَّهي عن لبس الحرير، والمراد بذلك النَّهي الرَّجَالُ دون النساء، فإنَّ النساءَ يجوزُ لهنَّ لبس الحرير، وسيأتي معنا أنَّ النَّبيَّ -صلى الله عليه وسلم- أُهدي له حرير فأمر بتشقيقه على عددٍ من النساء اللاتي كنَّ من أهله.

{قال المؤلف -رحمه الله-: (وَعَنْ حُذَيْفَةَ -رضي الله عنه- قَالَ: نَهَانَا النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- أَنْ نَشْرَبَ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَأَنْ نَأْكُلَ فِيهَا، وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالذَّبِيحِ، وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).}

- قوله هنا: (نَهَانَا النَّبِيُّ)، الأصل في النَّهي أن يدلَّ على التَّحريم والمنع، وأن يدلَّ على الفساد أيضاً.

- وقوله: (أَنْ نَشْرَبَ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ) ، يُستفادُ منه تحريمُ الشُّرْبِ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ ، وقد جاء في نصوصٍ أخرى تفسير ذلك بأنَّه يشملُ ما صنُع من الذَّهَبِ ، وما ضُبِّبَ بالذَّهَبِ ، وما طُلِيَ بالذَّهَبِ ، وهكذا الفضة ، ومثلُ الشُّرْبِ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ الأكلُ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ والفضَّة ، ويدخلُ فِي هذا الصُّحُون والملاعق والسَّكاكين ، والشُّوك ، ويدخل فيه ما يُجَعَلُ إِنَاءً .
- وهناك أشياء يتردَّد النَّاسُ فيها هل هي مِن بابِ اللباسِ أو مِن بابِ الآنية ، فَأَنِيَةُ الذَّهَبِ والفضَّة محرمة على الرِّجَالِ والنِّسَاءِ ، بينما حُلِيّ الذَّهَبِ والفضَّة مباحٌ للنِّسَاءِ ، ويُمْنَعُ الرِّجَالُ مِن حُلِيِّ الذَّهَبِ ، ولذلك قد يقع التَّرَدُّدُ فِي أشياء هل تعتبر مِن الآنية أو تُعتبر مِن اللباسِ ، ومن أمثلة ذلك مثلاً: ما يتعلَّقُ بما يُوضَعُ فِي الأقلامِ ، وريشة القلم ، والمحبرة ، وما قد يقع التَّرَدُّدُ فيه .
- والتَّرَدُّدُ هنا بالنِّسبة للنِّسَاءِ فقط ، لأنَّهنَّ يُفَرَّقُ فيهنَّ بَيْنَ بابِ اللباسِ وبابِ الآنية ، أمَّا الرِّجَالُ فإنهم يُمنعون من ذلك ، إلا أنَّ الرِّجَالِ فِي بابِ اللباسِ يُباحُ لهم الشَّيْءُ اليسير ، فإذا كان يسيراً جازاً للرِّجَالِ ، وأمَّا إذا كان شيئاً كثيراً فِي بابِ اللباسِ فإنه يُمنَعُ منه ، بخلاف بابِ الآنية فإنه يُمنَعُ مِنَ القليلِ ومن الكثير ، وهذا عند أهل العلم قد يُسمَّونه بالمسائل المتردِّدة ، إذا جاءنا شيء من الأشياء يقع التَّرَدُّدُ فيها هل يدخل بابِ الآنية أو يدخل فِي بابِ الحُلِيِّ .
- وقوله: (وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالِدِّيَا) ، المراد هنا الحرير الذي يُؤخذ من دودِ القَرِّ ، فَإِنَّ الرِّجَالِ يُمنعون من لبسه ، وقد وردَ فِي النُّصوصِ إجازته للنِّسَاءِ .
- وقوله: (وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ) ، يعني لا يجوز أن توضعِ الفُرُشُ فِي مواطنِ الرِّجَالِ من الحرير ، ومن ثَمَّ لا يجوز للرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّيَ على سَجَادَةِ الحريرِ ولا أَنْ يجلسَ عليها ، وهكذا أيضاً فِي المجالسِ الخاصَّةِ بالرِّجَالِ لا يجوز أَنْ تُفَرَشَ بالحرير ، سواء كانَ ذلك على المقاعد ، أو كانَ على الأرضِ ، أو كان على الجُدُر ، فإنه يُمنَعُ مِن وضعها فِي مواطنِ الرِّجَالِ من الحرير ، والدِّيَا: نوعٌ فاخرٌ من أنواعِ الحرير .

{وَعَنْ أَبِي عُثْمَانَ التَّهْدِيّ قَالَ: أَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وَنَحْنُ بِأَذْرَبِجَانَ مَعَ عُتْبَةَ بْنِ فَرْقَدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَهَى عَنِ الْحَرِيرِ، إِلَّا هَكَذَا، وَأَشَارَ بِأَصْبُعَيْهِ السَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى، فِيمَا عَلِمْنَا أَنَّهُ يَعْنِي الْأَعْلَامَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلِمُسْلِمٍ عَنْ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: نَهَى نَبِيُّ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ، إِلَّا مَوْضِعَ إصْبَعَيْنِ، أَوْ ثَلَاثٍ، أَوْ أَرْبَعٍ. وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ فِيمَا انْفَرَدَ بِهِ مُسْلِمٌ: لَمْ يَرْفَعْهُ عَنِ الشَّعْيِيِّ غَيْرَ قَتَادَةَ، وَهُوَ مُدَلَّسٌ لَعَلَّهُ بَلَغَهُ عَنْهُ، وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنِ ابْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الشَّعْيِيِّ، عَنْ سُؤَيْدٍ، عَنْ عُمَرَ قَوْلَهُ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ بَيَّانٌ وَدَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْيِيِّ، عَنْ سُؤَيْدٍ، عَنْ عُمَرَ قَوْلَهُ).

- هذا اللَّفْظُ هل مرفوعٌ للنَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أو هو موقوفٌ على عمر؟ هذا موطن خلافٍ .
- وقوله: (وَعَنْ أَبِي عُثْمَانَ التَّهْدِيّ) ، هذا من رواية الصحيحين ، واسمه: عبد الرحمن بن مل .

- **قال: أَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ -رضي الله عنه- وَنَحْنُ بِأَذْرَبِجَانَ** ، وذلك في غزوة غزوها **(مَعَ عُتْبَةَ بْنِ فَرْقَدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- نَهَى عَنِ الْحَرِيرِ، إِلَّا هَكَذَا)** ، فيه تحريم الحرير ، **لَأَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّوَهِ أَنْ تَكُونَ لِلتَّحْرِيمِ.**
  - **قوله: (إِلَّا هَكَذَا)** ، استدلال أحمد بهذا اللفظ على أَنَّ مَنْ سَتَرَ عَوْرَتَهُ فِي الصَّلَاةِ بِثَوْبِ الْحَرِيرِ لَمْ تَصِحْ صَلَاتُهُ ، لأنه لا يجوز أن يُمتثل الأمر بما يكون نهياً ، إذ كيف تجتمع النتيجةتان المتضادتان في محل واحد؟
  - **قوله: (إِلَّا هَكَذَا)** ، أي إلا الشيء اليسير الذي يكون بمقدار الأصبعين ونحوها ، وفي لفظ **(مَوْضِعُ أَصْبُعَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ أَوْ أَرْبَعٍ).**
  - **قال: (فِيمَا عَلِمْنَا أَنَّهُ يَعْنِي الْأَعْلَامَ)** ، المراد بالأعلام: الأشياء الظاهرة التي يُعلمُ بها ، من مثل طرف الثوب ، ومن مثل ما يكون ظاهراً في التطريز أو التطريف أو نحوها.
  - **قوله (فِيمَا عَلِمْنَا) ، في بعض الكتب (فَمَا عَتَمْنَا) ، أي: ما أخَرْنَا وما أَبْطَأْنَا إِلَّا أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُرِينَا هَذَا الْحُكْمَ ، يَعْنِي أَنَّ عَتَبَةَ أَخَّرَ إِبْخَارَهُمْ بِالْحُكْمِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُعْلِمَهُمْ وَأَنْ يَرَهُمْ ذَلِكَ.**
- {وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- رَخَّصَ لِعَبِيدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَمِيصِ الْحَرِيرِ فِي سَفَرٍ مِنْ حَكَّةٍ كَانَتْ بِهِمَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي الْبُخَارِيِّ: شَكَا إِلَى النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- -يَعْنِي الْقَمْلَ- فَأَرْخَصَ لَهُمَا فِي الْحَرِيرِ، فَرَأَيْتُهُ عَلَيْهِمَا فِي غَزَاةٍ}.**
- هذا الحديث فيه دلالة على أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْحَرِيرِ الْمَنْعُ ، فلا يجوز للرجال لبس الحرير ، لأنه رَخَّصَ لَهُمْ فِي الْأَعْدَارِ ، فدلَّ هذا على أَنَّهُ فِي غَيْرِ حَالِ الْأَعْدَارِ لَا يُرَخَّصُ لَهُمْ فِيهِ.
  - المراد بالرخصة: أن يُوجد الوصف الذي يُعلَّل به الحكم ، ثم يرتفع الحكم من باب التَّخْفِيفِ عَلَى الْعِبَادِ ، فالأصل أَنَّ لُبْسَ الْحَرِيرِ حَرَامٌ لِلرِّجَالِ ، لكنَّه ارتفع هذا الحكم -وهو التَّحْرِيمُ- مع وجود ثوب الحرير في حالة الحَكَّةِ وَالْقَمْلِ ، ونحوهما.
  - **وفي قوله (فِي قَمِيصِ الْحَرِيرِ فِي سَفَرٍ مِنْ حَكَّةٍ) ، ذلك أَنَّ الْحَرِيرَ لِلرِّجَالِ الْمَلْمَسِ ، وبالتالي لا يُؤَثَّرُ عَلَى الْبَدَنِ ، وفيه دلالة على أَنَّ الْحَرِيرَ يَجُوزُ لُبْسُهُ لِلرِّجَالِ عِنْدَ الْحَاجَةِ الْمَقْتَضِيَةِ لَهُ مِنْ مِثْلِ الْحَكَّةِ الَّتِي تَكُونُ فِي الْبَدَنِ ، وَمِنْ مِثْلِ الْقَمْلِ الَّذِي قَدْ يَحْتَاجُ مَعَهُ الْإِنْسَانُ إِلَى حَرِيرٍ لِأَنَّهُ يَفْصَلُ بَيْنَ الْقَمْلِ وَالْبَدَنِ.**
  - **قوله: (فَأَرْخَصَ لَهُمَا فِي الْحَرِيرِ، فَرَأَيْتُهُ عَلَيْهِمَا فِي غَزَاةٍ) ،**
  - **✓ بعضُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ بِجَوَازِ لُبْسِ الْحَرِيرِ فِي الْغَزْوِ ،** لأنه يدلُّ على اعتداد النَّاسِ وَعَلَى قَوَّتِهِمْ ، واستدلُّوا عليه بما وردَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- عَنْ مَشِيَةِ الْمُتَبَخَّرِ: **«إِنَّهَا مَشِيَّةٌ يُبْغِضُهَا اللَّهُ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْطِنِ»<sup>٤٤</sup> .**
  - **✓ وَالْآخَرُونَ قَالُوا: إِنَّهُ إِنَّمَا جَازَ لَهُمَا اللَّبْسُ مِنْ أَجْلِ الْعِلَالِ الْآخَرَى كَالْحَكَّةِ وَالْقَمْلِ ، وَلَمْ يَجْزُ مِنْ أَجْلِ الْغَزْوِ ، وَكَوْنِهِ رَأَاهُمْ فِي غَزَاةٍ يَلْبَسُونَ الْحَرِيرَ لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ الْغَزَاةَ هِيَ الْعِلَّةُ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا لَبَسُوا الْحَرِيرَ.**

<sup>٤٤</sup> معجم الطبراني (6388)، وهو حديث مرفوع.

{وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: كَسَانِي رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حُلَّةً سِيَرَاءً فَخَرَجْتُ فِيهَا فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ، فَشَقَقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.  
وَعَنْ أَبِي مُوسَى -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «أَجَلَ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ لِإِنَاثِ أُمَّتِي وَحُرِّمَ عَلَى ذُكُورِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ -وَصَحَّحَهُ- وَقِيلَ: إِنَّهُ مُنْقَطِعٌ}.

- هذه الأخبار كلها فيما يتعلق بلبس الحرير، قال: (كَسَانِي رَسُولُ اللَّهِ)، أي أعطاني وأهداني (حُلَّةً سِيَرَاءً)، فيها نقوش وهي من الحرير. قال: (فَخَرَجْتُ فِيهَا)، يعني لباساً لهذه الحُلَّة، والحُلَّة تكون للبدن. قال: (فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ)، يعني في وجه النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وذلك أَنَّ لُبْسَ الحرير ممنوع منه في الشَّريعة، وفيه الإنكارُ بالإشارة -بدون تلفظ- وحينئذٍ فهم عليٌّ من وجه النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أنه لم يرض بهذا اللباس، قال: (فَشَقَقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي)، كأنه سأل عن السَّبَبِ، ف قيل له: بسبب لبسك لثياب الحرير، فقام بتوزيعها على النساء، وفيه دلالة على أَنَّ النساء يجوزُ لهنَّ لبس الحرير.
- قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «أَجَلَ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ لِإِنَاثِ أُمَّتِي وَحُرِّمَ عَلَى ذُكُورِهَا»)، فيه دليلٌ على جواز لبس النساء الذهب والحرير، وعدم جوازه للذكور.

{وَعَنْ شُعْبَةَ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ فَضَالَةَ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ الْعَطَارِيِّ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ وَعَلَيْهِ مِطْرَفٌ خَزِّيٌّ، فَقُلْنَا: يَا صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- تَلْبَسُ هَذَا، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا أُنْعِمَ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَيْهِ» رَوَاهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ "الشُّكْرِ"، وَالتَّبَهُّقِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ، وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: "فَضِيلُ بْنُ فَضَالَةَ الَّذِي رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ ثِقَةٌ"، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: هُوَ شَيْخٌ}.

- قوله هنا: (خَرَجَ عَلَيْنَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ) ، هو من الصحابة. قوله (وَعَلَيْهِ مِطْرَفٌ خَزِّيٌّ) ، المِطْرَف: هو الذي يكون في طرفيه ألوان معلّمة. والخَزِّي: نوعٌ من الحرير.
  - (فَقُلْنَا: يَا صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- تَلْبَسُ هَذَا) ، كأنهم أنكروا عليه، لكونه من الصحابة ويلبس هذا النوع من أنواع اللباس الذي فيه زينة وفيه علامة ظاهرة.
  - (فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا أُنْعِمَ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَيْهِ»)، في هذا دلالة على استحباب اختيار الجيد من الثياب، وفيه دلالة على فضيلة ذلك، وفيه دلالة على وصف الله -عز وجل- بصفة المحبة، فهو -جل وعلا- يُحِبُّ كما أنه يُحَبُّ، وفي هذا أَنَّ محبة الله قد تكون للعامل، وقد تكون للعمل، وقد تكون للرباط بينهما -كما في هذا الخبر-.
- وفي هذا سعة نعم الله -عز وجل- على العباد، فإنه قد أنعم عليهم بصنوف النعم.

{وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَى النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلِيَّ تَوْبِينَ مُعْصَفَرِينَ فَقَالَ: «أَأَمَّاكَ أَمْرُكَ بِهَذَا؟!» قُلْتُ: أَعَسَلَهُمَا؟ قَالَ: «بَلْ أَحْرِقَهُمَا».

وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَهَى عَنْ لُبْسِ الْقِسِيِّ وَالْمُعْصَفَرِ. رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ.



وَرَوَى مِنْ حَدِيثِ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَرَجَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم- ذَاتَ غَدَاةٍ وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ مِنْ شَعْرِ أَسْوَدٍ. وَالْمُرَحَّلُ: الَّذِي قَدْ نُقِشَ فِيهِ تَصَاوِيرُ الرِّجَالِ}.

- قوله هنا في حديث عبد الله بن عمرو: قال: (رَأَى النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- عَلَيَّ ثَوْبَيْنِ مُعَصْفَرَيْنِ) ، المعصفر: هو الثوب الذي صُبَّغَ بالعصفر، وهو نوعٌ من أنواع المواد التي تُسْتَخْرَجُ من بعض النباتات، ويورث لون الصُّفْرَةَ، وتُصَبَّغُ الثِّيَابُ به. فقال النبي -صلى الله عليه وسلم: «أَأَمَّاكَ أَمَرْتُكَ بِهَذَا؟!»، في هذا دلالةٌ على أَنَّ الصَّبِيَّ يلزمه من الأحكام ما يلزم الكبار، فيجبُ على أوليائه ألاَّ يلبسوه الثياب المحرَّمة.
- فقال عبد الله بن عمرو: (أَغْسِلُهُمَا؟)، أي أقومُ بتنظيفهما وغسلهما بالماء، لعلَّ ذلك يُذهبُ العَصْفَرُ منهما؟ قال: «بَلْ احْرِقْهُمَا»، ظاهرهما أَنَّ ذلك إنما كان عقوبة لكونهم خالفوا النَّهْيَ الوارد في هذا.
- (وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ -رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- نَهَى عَنْ لُبْسِ الْقَصِيِّ) ، القسي: نوعٌ من أنواع الثياب يكون فيها صوف وفيها حرير، وفي هذا دليلٌ على أَنَّ ما نُسِجَ من الحرير وغيره فَإِنَّهُ يُمْنَعُ منه، (وَالْمُعَصْفَرُ)، تقدَّم معناه.
- قال: (وَرَوَى)، أي الإمام مسلم، (مِنْ حَدِيثِ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَرَجَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- ذَاتَ غَدَاةٍ) ، أي في أحدِ الأَيَّامِ نهارًا، (وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ)، المِرْطُ: يكونُ من ثيابِ الصُّوفِ، وقد يُضَافُ إليها شيء آخر. قال: (مُرَحَّلٌ مِنْ شَعْرِ أَسْوَدٍ)، فيه دلالةٌ على جوازِ نَسِجِ الثِّيَابِ مِنَ الشَّعْرِ الْأَسْوَدِ. والمُرَحَّلُ: ما فيه نقوش ورسومات، وقد فسَّره المؤلِّف هنا فقال: (وَالْمُرَحَّلُ: الَّذِي قَدْ نُقِشَ فِيهِ تَصَاوِيرُ الرِّجَالِ). وفي هذا دلالةٌ على جوازِ لُبْسِ المِرْطِ، وجوازِ اتِّخَاذِ الثِّيَابِ مِنْ شَعْرِ الْحَيَوَانَاتِ، وجوازِ النُّقُوشَاتِ فِي الثِّيَابِ إِذَا لم تكن مُلهيةً لِلإِسْهَاءِ.

#### بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ.



{عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ -رضي الله عنه- قَالَ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ، فَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا حَتَّى تَنْكَشِفَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَعِنْدَ الْبُخَارِيِّ: «وَصَلُّوا حَتَّى يَنْجَلِيَ» ، وَلَيْسَ عِنْدَ مُسْلِمٍ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ}.

- قوله: (بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ) ، المراد بالكُسُوف: ذهابُ ضوءِ الشَّمْسِ، وذلك أَنَّهُ إِذَا جَاءَ الْقَمَرُ بَيْنَ الْأَرْضِ وَالشَّمْسِ حَجَبَ الْقَمَرُ نَوْرَ الشَّمْسِ.

وَأَمَّا الْخُسُوفُ: فهو ذهابُ ضوءِ القمرِ، وذلك بأن تكونَ الأرضُ بينَ الشَّمسِ والقمرِ، وبالتالي لا يصلُ ضوءُ الشَّمسِ إلى القمرِ.

والْكَسُوفُ والخُسُوفُ يُمكنُ معرفة وقتهما بالحساب، لكنَّهُ لا يُشرعُ لنا أن نصليَّ حتى نراهما، فلو قَدِّرَ أَنْ أَهْلَ الحساب قرَّروا وجودَ خُسوفٍ لكنَّنا لم نستطع رؤية الخُسُوف لكون السَّماء محجوبة بالسَّحاب؛ ففي هذه الحال لا يُشرعُ لنا صلاة الخُسُوف.

وصلاة الكُسُوف محلُّ اتِّفاقٍ في الجملة، وإنَّما وقع الخلافُ في صلاة الخُسُوف -المتعلقة بالقمر- وثبت أنَّ النَّبيَّ -صلى الله عليه وسلم- صلى صلاة الكُسُوف مِن طرائقٍ متعدِّدة، وإن اختلفوا في صلاة الكُسُوف هل هي جهرية أو سرية؛ وسيأتي البحث فيها.

• أوردَ المؤلفُ حديثَ المغيرة بن شعبه -رضي الله عنه- قال: (انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ)، أي ذهبَ ضوءُها. (عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ) ، فقد يعتقدُ بعضُ النَّاسِ ارتباطَ الكُسُوف بموت إبراهيم ابن النَّبي -صلى الله عليه وسلم- ولا رابطَ بينهما، وإبراهيم مات وهو صغيرٌ، قيل ابن أربعين يومًا.

• (فَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ) ، وكانوا يعتقدون في الجاهلية أنَّكُسُوفَ الشَّمسِ إنَّما يكون عندما يموتُ مَنْ له مكانةٌ وشأنٌ، (فَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ) ، أي بسببِ موت إبراهيم، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- مكذبًا لهم: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ» ، أي علامتان من العلامات الدَّالة على الله -جلَّ وعلا- «لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ»، وفي هذا دلالةٌ على أنَّ الإنسان لا ينسبُ لنفسه من الفضلِ ما ليسَ فيه، وإلا لقال النَّبيُّ -صلى الله عليه وسلم- "نعم انكسفت لموت إبراهيم"، أو نحو ذلك.

• قال: «لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا» ، أي إذا رأيتم الشَّمسَ والقمرَ منكسفين، «فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا حَتَّى تَنْكَشِفَ» ، فيه دلالةٌ على مشروعية خُسُوفِ القمرِ كما قال أحمد، وفيه مشروعية الدُّعاء قبل صلاة الخُسُوف، وفيه أنَّ الأصل أنَّ الإنسان يستمرُّ في الصَّلَاة حتى تنكشِفَ الشَّمسُ بذهابِ الخُسُوف أو الكُسُوف.

{(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ، فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رُكْعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ).}

• قولها: (جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ) ، فيه مشروعيةُ الجهرِ في صلاة الخُسُوف، وصلاة الخُسُوف -كما تقدم- أنَّه يرادُ به خُسُوفُ القمرِ، وتكونُ في الليل، وأما الكُسُوف فيُرادُ به ذهابُ ضوءِ الشَّمسِ، ويكونُ في النَّهارِ، وظاهرُ هذا أنَّ عائشة أرادت الخُسُوفَ الذي يكونُ للقمرِ، لكن بقيَّة الأحاديث تدلُّ على أنَّها أرادت الكُسُوف.

• قالت: (جَهَرَ بِقِرَاءَتِهِ)، فيه مشروعيةُ الجهرِ في صلاة الكُسُوف كما قال أحمد.

• (فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رُكْعَتَيْنِ) ، فيه دليلٌ على أنَّ صلاة الخُسُوف تكونُ بركعتين، وهذا محلُّ اتفاقٍ في الجملة، وفيه أنَّها تكونُ بأربعة ركوعاتٍ، بحيث يركع في كلِّ ركعة بركوعين، وهذا الموطن من موطن الخلاف بين العلماء،

✓ فقال مالك والشافعي: لا تكون صلاة الكُسُوفِ إلا بركعتين، في كلِّ ركعة ركوعان، وبالتالي يكون هناك أربعة ركوعات.

✓ وأما مذهب الإمام أبي حنيفة فيقول: لا تُصَلَّى إلا بركعتين، في كلِّ ركعة ركوعٌ واحدٌ، كصلاة الفجر.

✓ وعند أحمد يجوزُ أن تُفعلَ بأكثر من ركوعين -ثلاثة، وأربعة- وإن كان الأفضل عنده أن تكون

بركوعين، ولكنه يُجيزُ أن يكونَ بثلاثة ركوعاتٍ وأربعة ركوعاتٍ. لماذا؟

لأنه قد وردَ في الأحاديث أنه صَلَّى بثلاثة ركوعاتٍ، وبأربعة ركوعاتٍ، ولكن لم تحدث صلاة الكُسُوفِ في عهده -صلى الله عليه وسلم- إلا مرةً واحدةً، وبالتالي نُقارن بين المرويَّات، ورواية الأكثر أنه قال (بركوعين في كل ركعة)، فحينئذٍ رجَّحنا هذه الرواية على غيرها من الروايات.

أما عند الإمام أبي حنيفة فإنه يقول: تُصَلَّى بركعتين وركوعين، في كلِّ ركعة ركوعٌ كصلاة الفجر، وهذا القول مردودٌ بالأحاديث الواردة من أنه كان يُصَلِّي الكُسُوفَ بركعتين في كلِّ ركعة ركوعان.

{وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: انْخَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، نَحْوًا مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ» ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ تَنَاولْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكَعَّكْتَ؟ قَالَ -صلى الله عليه وسلم-: «إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ فَتَنَاولْتُ عَنْقُودًا وَلَوْ أَصْبَنَتْهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا، وَأُرِيتُ النَّارَ فَلَمْ أَرْ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ قَطُّ أَفْظَعَ، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ» ، قَالُوا: بِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرُهُنَّ» قِيلَ: «يَكْفُرْنَ بِاللَّهِ؟» قَالَ: «يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ كُلَّهُ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَعَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم-: أَنَّهُ صَلَّى فِي كُسُوفٍ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ، ثُمَّ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ، ثُمَّ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ، ثُمَّ قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ، ثُمَّ سَجَدَ، قَالَ: وَالْأُخْرَى مِثْلَهَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي لَفْظٍ لَهُ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- حِينَ كَسَفَتِ الشَّمْسُ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ، وَعَنْ عَلِيٍّ مِثْلُ ذَلِكَ، وَحَكَى التِّرْمِذِيُّ عَنِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: أَصَحُّ الرِّوَايَاتِ عِنْدِي فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ: أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ الشَّمْسَ خَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَبَعَثَ مُنَادِيًا: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، فَاجْتَمَعُوا، وَتَقَدَّمَ فَكَبَّرَ، وَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رُكْعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ).

● قوله في هذا الخبر من حديث ابن عباس (انْخَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ) ، فيه دلالة على أنَّ الكُسُوفَ والخُسُوفَ لا يدلَّانِ على فساد الرِّمَانِ، وإنَّما ما وردَ في الخبر أنَّه «وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُخَوِّفُ بِهِمَا

**عِبَادَهُ»<sup>٤٥</sup>** ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا رَأَى ذَهَابَ ضَوْءِ الشَّمْسِ خَشِيَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَذْهَبَ ضَوْءُ الْإِيمَانِ وَنُورُ الْإِيمَانِ مِنْ قَلْبِهِ، وَخَشِيَ أَنْ يُزِيلَهُ اللَّهُ كَمَا أزالَ نُورَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وَتَذَكَّرَ بِذَلِكَ الْآخِرَةِ الَّتِي يُخَسَفُ فِيهَا الْقَمَرُ وَالشَّمْسُ، فَكَانَتْ مَخَوِّفَةً لِهَذِهِ الْأُمُورِ، وَبِالتَّالِي لَا تَنَافِي بَيْنَ الْعِلْمِ بِوَقْتِ الْخُسُوفِ مَعَ كَوْنِ الْخُسُوفِ وَالْكُسُوفِ مِنْ أَسْبَابِ الْخَوْفِ.

وفي هذا الحديث: مشروعية إطالة القراءة في صلاة الكُسُوفِ.

- وقوله: **(نَحْوًا مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ)** ، استدللَ به بعضهم على أَنَّ صلاة الكُسُوفِ لَا يُجْهَرُ فِيهَا، قالوا: لو جهرَ لَبَيَّنَ لَنَا مَاذَا قَرَأَ، وَلَكِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ صَغِيرًا وَبِالتَّالِي لَمْ يُدْرِكْ جَمِيعَ مَا جَرَى، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِالْجَهْرِ، وَالتَّصْرِيحُ بِالْجَهْرِ خَيْرٌ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى عَدَمِهِ.
- وفي هذا الحديث أيضًا: تطويلُ الركوعِ، وَلَكِنْ مَاذَا يَقُولُ إِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ؟
- نقول: يقول "سمع الله لمن حمده" سواءً كَانَ الرُّكُوعُ الْأَوَّلُ أَوِ الرُّكُوعُ الثَّانِي.

• وقد اختلف أهل العلم بماذا تُدْرِكُ الرُّكْعَةُ؟

الجمهورُ على أَنَّ الرُّكْعَةَ لَا تُدْرِكُ فِي الْكُسُوفِ إِلَّا بِإِدَارِكِ الرُّكُوعَيْنِ مَعًا. وبعضهم قال: تُدْرِكُ بِالرُّكُوعِ الثَّانِي.

وفي هذا: دلالةٌ على أَنَّ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ تَكُونُ أَقْلَ مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى فِي مِقْدَارِ الْقِرَاءَةِ.

- قال: **(ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا)** ، فِيهِ اسْتِحْبَابُ طُولِ الرُّكُوعِ، **(وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ)** ، فِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ السُّجُودِ، وَالْمُرَادُ هُنَا أَنَّهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ كَمَا التَّصْرِيحُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ.

• **(ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا)** ، يَعْنِي فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ إِطَالَةِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ.

- وقوله: **(وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ)** قيل: إِنَّهُ أَقْلُ مِنَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ الَّذِي كَانَ بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ أَقْلُ مِنَ الْقِرَاءَةِ الَّتِي كَانَتْ بَعْدَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ. وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ بَعْدَهُمَا جَمِيعًا.

• **(ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ)** ، فِيهِ اسْتِحْبَابُ الْإِطَالَةِ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الْكُسُوفَ قَدْ زَالَ.

- **(فَقَالَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-)** ، اسْتَدْلَّ بِهِ بَعْضُهُمْ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ خُطْبَةِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ، وَالْحَنَابِلَةُ يَقُولُونَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَعِظَ، لَكِنْ لَا يَخْطُبُ خُطْبَةً كَخُطْبَةِ الْجُمُعَةِ.

فقال: **«إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ»** ، أَيِ عَلَامَتَانِ مِنَ الْعَلَامَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى قُدْرَةِ اللَّهِ، **«لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ»** ، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ أَسْبَابِ الْخُسُوفَاتِ، **«فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ»** ، يَعْنِي الْخُسُوفَ. **«فَاذْكُرُوا اللَّهَ»** ، وَلَعَلَّ هَذَا قَبْلَ نَزُولِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ جَاءَتْ أَحَادِيثُ أُخْرَى بِمَشْرُوعِيَّةِ الصَّلَاةِ.

- **(قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ تَنَاولْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكَعَّكُفْتَ)** أَيِ تَأَخَّرْتَ وَتَرَكْتَ لَهُمُ الْمَوْطِنَ.

<sup>٤٥</sup> أخرجه البخاري (1059) واللفظ له، ومسلم (912)



- قَالَ -صلى الله عليه وسلم: «إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ»، أي في ذلك الموطن، وفيه دلالة على أَنَّ الْجَنَّةَ قد خُلِقَتْ، وفيه تصويرٌ للجنة على الصَّحِيح، وقيل: إِنَّهَا الْجَنَّةُ حَقِيقَةً، واستُدِلَّ به على جوازِ ألا يَنْظُرَ الإنسانُ تحت قدميه في الصَّلَاة، فلو تركه لينظرَ أمامه جاز.
- قال: «فَتَنَاوَلْتُ عُنُقُودًا»، أي من عناقيد العنب، وقوله: «وَلَوْ أَصْبَنْتُه» يعني عنقود الجنة، فلو تمكَّنت منه وأخذته، وقوله: «لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَتْ الدُّنْيَا» وفيه أَنَّ الطَّعَامَ قد يُبَارَكُ فيه، وما ذلك إلا لفضيلة ما في الجنة.
- قال: «وَأَرَيْتُ النَّارَ»، أي مكَّنِي الله مِن رُؤْيَيْهَا، «فَلَمْ أَرْ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ قَطُّ أَفْظَعَ»، فيه شِدَّةُ أهوالِ النَّارِ.
- قال: «وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ». قالوا: (بِمَ) يعني ما السبب الذي جعلهنَّ أَكْثَرَ الرِّجَالِ في النَّارِ.
- (قَالَ: «يَكْفُرُهُنَّ» قِيلَ: «يَكْفُرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ» ) وهو الزَّوْج، أي لا يعترفنَّ له بالإحسان. «يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ كُلَّهُ» أي جميع الأَيَّام. «ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ»، وفي هذا أَنَّ النِّسَاءَ يَكْتُمْنَ ما قد يصل إلَيْنَّ أو يَنْدَسِيْنَهُ.
- ثم أوردَ المؤلِّفُ أيضًا مِن حديث ابن عباس أَنَّ (النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ صَلَّى فِي كُسُوفٍ قَرَأَ ثَمَّ رَكْعَ، ثُمَّ قَرَأَ ثَمَّ رَكْعَ، ثُمَّ قَرَأَ ثَمَّ رَكْعَ، ثُمَّ قَرَأَ ثَمَّ رَكْعَ) ، وهذا على ما تقدَّم أَنَّهُ مذهب أحمد، وأَنَّهُ يجوزُ أن يُزَادَ في صلاة الكُسُوفِ الرُّكُوعُ أو الركوعان
- قال: (وَفِي لَفْظٍ لَهُ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- حِينَ كَسَفَتِ الشَّمْسُ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ)، أي كلُّ ركعةٍ فيها سجدتان، وكلُّ ركعةٍ فيها أربعة ركوعات.
- قال: (وَعَنْ عَلِيٍّ مِثْلُ ذَلِكَ) ، يعني أَنَّهُ صَلَّى أَرْبَعَةَ رَكَعَاتٍ فِي الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ، فَصَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ.
- وَقَالَ البخاري: (أَصَحُّ الرِّوَايَاتِ عِنْدِي فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ: أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ) كأنَّهُ ضَعَّفَ الرِّوَايَاتِ الأُخْرَى، وكما تقدَّم أَنَّ أحمدَ يُجِيزُ أن يُصَلَّى في كلِّ ركعةٍ بثلاثة ركوعاتٍ وبأربعة ركوعاتٍ، واستدلَّ بهذه الرِّوَايَاتِ، والبخاري وَمَنْ وافقه قالوا: صلاة الكُسُوفِ إِنَّمَا حصلت في عهدِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- مرةً واحدةً، وبالتالي لا بدَّ مِنَ التَّرْجِيحِ بين هذه الرِّوَايَاتِ.
- ثم أوردَ عن عائشة (أَنَّ الشَّمْسَ خَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَبَعَثَ مُنَادِيًا) فيه النَّداءُ لصلَاةِ الْكُسُوفِ. ماذا قال المنادي؟
- قال: (الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ)، وفيه مشروعِيَّةُ أن يُنادَى لصلَاةِ الْكُسُوفِ بهذا اللفظ.
- قال: (فَاجْتَمَعُوا)، فيه مشروعِيَّةُ صلاةِ الْكُسُوفِ جماعة. (فَكَبَّرَ، وَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيْنِ، وَأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ)، على مذهبِ الجمهورِ، كلُّ ركعةٍ فيها ركوعان وسجدتان. وهذا الحديث مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لمسلم. وصلى الله على نبيِّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



## الدرس الحادي عشر



الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### صلاة الاستسقاء



- والاستسقاء في اللغة: طلب السُّقيا.  
والمراد به: الدعاء بإنزال الأمطار، وسؤال ربِّ العزَّة والجلال أن يُغيث البلادَ بإنزالِ المطر.  
وأضيفت "الصَّلَاة" إلى "الاستسقاء"؛ لأنه سببها، وقبل هذا أشير إلى أنَّ صلاة الاستسقاء قد ثبتت أنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - صَلاَهَا مرارًا، ولذلك قال جماهيرُ أهل العلم: إنَّ صلاة الاستسقاء مشروعةٌ، وخالفهم في ذلك الإمامُ أبو حنيفة، وقد خالف أصحابُ أبي حنيفة مذهبَه في ذلك، ووافقوا الجمهورَ لثبوتِ هذه الصَّلَاة في أحاديثٍ متعدِّدة.
- والاستسقاء لا يقتصرُ على الصَّلَاة المعهودة، وإنَّما يُمكن أن يُستسقى في خطبة الجمعة، كما وردَ أنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - فعلَ ذلك في حديثِ أنسٍ في الصَّحَّاحين، وهكذا أيضًا يُمكن أن يدعوا الله العبادُ في صلواتهم، وفي خلواتهم، وفي محالِّهم التي يدعون الله - عزَّ وجلَّ - فيها، فإنَّ الدعاء بالمطرِ قربةٌ من القربات، ويدخل في عمومِ قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: 60].
- لا ينبغي أن يقصدَ الإنسانُ بهذه الصَّلَاة، أو بهذه الدَّعوات مجردَ المطر، وإنَّما ينبغي به أن يقصدَ بذلك اتِّباعَ هدي النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - واستجلابَ رضى الرَّبِّ بهذه العبادة التي هي صلاة ودعاء، فهي من أعظمِّ العباداتِ أجرًا، ثمَّ كذلك يستشعرُ أنَّه في حاجةٍ إخوانه الذين يطلبون ويحتاجون إلى نزولِ المطر، وقد

يُضْطَرُّونَ إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ فِيهِ سَمْعٌ وَطَاعَةٌ لَصَاحِبِ الْوَلَايَةِ عِنْدَمَا يَدْعُو النَّاسَ إِلَى إِقَامَةِ صَلَاةٍ الْاسْتِسْقَاءِ  
اتِّبَاعًا لَطَرِيقَةِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي ذَلِكَ.

{(قَالَ الْمُصَنِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (بَابُ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كِنَانَةَ، قَالَ: أَرْسَلَنِي أَمِيرٌ مِنَ الْأُمَرَاءِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَسْأَلُهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي  
الْاسْتِسْقَاءِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا مَنَعَهُ أَنْ يَسْأَلَنِي؟ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مُتَوَاضِعًا مُتَبَدِّلًا  
مُتَخَشِّعًا مُتَرَسِّلًا مُتَضَرِّعًا فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدِ، لَمْ يَخْطُبْ خُطْبَتَكُمْ هَذِهِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ -وَهَذَا  
لَفْظُهُ- وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالتِّرْمِذِيُّ -وَصَحَّحَهُ- وَأَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ }.

- ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ هُنَا حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: (إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كِنَانَةَ، قَالَ: أَرْسَلَنِي أَمِيرٌ مِنَ الْأُمَرَاءِ) ، فِيهِ  
جَوَازُ أَنْ يُوَكَّلَ الشَّخْصُ غَيْرُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الشَّرْعِيَّةِ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ إِنَّمَا يَسْأَلُ عَنْ مَسْأَلَتِهِ هُوَ، وَبِالتَّالِي لَا بَأْسَ،  
بِخِلَافِ أَخَذِ الْمَسْأَلَةِ أَوْ أَخَذِ الْجَوَابِ مِنْ سَوَالِ الْآخَرِينَ، فَإِنَّ مَسْأَلَتَكَ تَخَالَفُ مَسْأَلَةَ غَيْرِكَ، وَقَدْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا  
فَرْقٌ مُؤَثِّرٌ فِي الْحُكْمِ تَظَنُّهُ غَيْرَ مُؤَثِّرٍ، وَهُوَ فِي حَقِيقَةِ الْأَمْرِ مُؤَثِّرٌ.
- قَالَ (أَسْأَلُهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ) ، قَدْ يَكُونُ الْمُرَادُ: هَلْ هِيَ مَشْرُوعَةٌ أَوْ لَيْسَتْ مَشْرُوعَةً؟ وَقَدْ يَكُونُ  
الْمُرَادُ: كَيْفِيَّةُ الْخُرُوجِ إِلَيْهَا -كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- وَابْنِ عَبَّاسٍ إِمَامٍ مِنَ الْأُئِمَّةِ، وَقَدْ  
دَعَا لَهُ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِالْفَقْهِ فِي الدِّينِ، وَمَعْرِفَةِ التَّأْوِيلِ، وَلِذَلِكَ كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ الْكِبَارِ فِي  
الْعَصُورِ الْأُولَى.
- قَوْلُهُ (مَا مَنَعَهُ أَنْ يَسْأَلَنِي؟) ، يَعْنِي مَبَاشَرَةً بِدُونِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ وَكِيلٌ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، فَإِنَّ الْمَفْتِيَّ قَدْ يَسْتَفْصِلُ  
عَنْ جَزْئِيَّاتٍ فِي الْمَسْأَلَةِ لَا يَعْرِفُهَا الْوَكِيلُ، وَيَعْرِفُهَا الْأَصِيلُ.
- ثُمَّ اسْتَأْنَفَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: (خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-) ، فِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْاسْتِسْقَاءَ  
الْأَفْضَلَ فِيهَا أَنْ تُؤَدَّى خَارِجَ الْمَدِينَةِ وَالْبَنِيَانِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ هَذَا اللَّفْظِ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ.
- قَوْلُهُ: (مُتَوَاضِعًا) التَّوَاضُعُ: خِلَافُ الْكِبَرِ، بِأَنْ يَرَى لِنَفْسِهِ فَضْلًا، وَأَنْ يَكُونَ مُتَبَخِّتًا فِي مَشْيِهِ، أَوْ مُتَرَفِّعًا عَنِ  
النَّاسِ.
- وَقَوْلُهُ: (مُتَبَدِّلًا)، أَيُ تَارِكًا لِأَجْمَلِ الثِّيَابِ وَأَحْسَنِهَا، وَإِنَّمَا لَبَسَ الْبَذْلَةَ.
- وَقَوْلُهُ: (مُتَخَشِّعًا)، أَيُ أَنَّهُ فِي مَشْيِهِ وَحَرَكَتِهِ لَمْ يَسْرَعْ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْبَطْرِ.
- وَقَوْلُهُ: (مُتَرَسِّلًا)، أَيُ يَمْشِي الْهَوِينَةَ فِي ذَهَابِهِ لَصَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ.
- وَقَوْلُهُ: (مُتَضَرِّعًا)، أَيُ مَخْبِتًا، دَاعِيًا لِلَّهِ -جَلَّ وَعَلَا.
- وَقَوْلُهُ: (فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ)، فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْاسْتِسْقَاءِ يُبْدَأُ فِيهَا بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى  
أَنَّ صَلَاةَ الْاسْتِسْقَاءِ تَكُونُ مِنْ رُكْعَتَيْنِ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ لِّلْاسْتِسْقَاءِ صَلَاةً تَخْصُهُ كَمَا قَالَ الْجُمْهُورُ.
- قَوْلُهُ: (كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدِ) ، فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ التَّكْبِيرَاتِ لَصَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ الَّتِي تَكُونُ بَعْدَ تَكْبِيرَةِ  
الْإِحْرَامِ، وَالَّتِي تَكُونُ بَعْدَ الْإِنْتِقَالِ مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى لِلرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ.

- وقوله: **(لَمْ يَخْطُبْ خُطْبُكُمْ هَذِهِ)**، فيه دلالة على أنه كان يخطب بعد الاستسقاء، وذلك أنه إنما نفى المماثلة ولم ينفي أصل الصلاة، وفي قوله هذا أنهم كانوا يتكلمون بالكلام الكثير، أو بالكلام الذي لا علاقة له بالاستسقاء والتضرع وسؤال الله - عز وجل - وتذكير الناس بما يكون سبباً في نزول الأمطار.
- وقوله **(خُطْبُكُمْ)**، استدلل به الحنابلة وطائفة على أن الاستسقاء لا يخطب له إلا خطبة واحدة، وبعض أهل العلم قال: يُخطب للاستسقاء بخطبتين.

{وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: شَكَا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فُحُوطَ الْمَطَرِ، فَأَمَرَ بِمَنْبَرٍ فَوُضِعَ لَهُ فِي الْمَصَلَّى، وَوَعَدَ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ}.

- قوله **(وَوَعَدَ)** فيه وجهان:

❖ **(وَوَعَدَ النَّاسَ)**: يعني النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم-.

❖ **(وَوَعَدَ النَّاسَ)**: فيكون "الناس" نائب فاعل.

{...} وَوَعَدَ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- حِينَ بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَعَدَ عَلَى الْمَنْبَرِ فَكَبَّرَ -صلى الله عليه وسلم- وَحَمِدَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّكُمْ شَكُوتُمْ جَدْبَ دِيَارِكُمْ وَاسْتِئْخَارَ الْمَطَرِ عَنْ إِبَانِ زَمَانِهِ عَنْكُمْ، وَقَدْ أَمَرَكُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ تَدْعُوهُ وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ» ثُمَّ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْعَلِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَهُ لَنَا قُوَّةً وَبَلَاغًا إِلَى حِينٍ» ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ فَلَمْ يَزَلْ فِي الرَّفْعِ حَتَّى بَدَى بَيَاضُ إِبْطِيهِ، ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ وَقَلْبَ -أو حَوَّلَ- رِداءَهُ، وَهُوَ رَافِعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ وَنَزَلَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَأَنْشَأَ اللَّهُ سَحَابَةً فَرَعَدَتْ وَبَرَقَتْ، ثُمَّ أَمْطَرَتْ بِإِذْنِ اللَّهِ، فَلَمَ يَأْتِ مَسْجِدَهُ حَتَّى سَأَلَتِ السُّيُولُ، فَلَمَّا رَأَى سُرْعَتَهُمْ إِلَى الْكِينِ ضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ فَقَالَ: «أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ وَرَسُولُهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ -وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ}.

- قوله في هذا الحديث: **(شَكَا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فُحُوطَ الْمَطَرِ)** ، المراد بذلك: أنهم أرادوا من النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- أن يعرفهم بشيء من الحلول التي نتج عنها زوال ما هم فيه من مصيبة قلة الأمطار.
- وقوله: **(فَأَمَرَ بِمَنْبَرٍ)**، هذا المنبر ليخطب عليه -صلى الله عليه وسلم- وقد أمر بوضعه في المصلى الذي في خارج المدينة الذي سيُصلِّي فيه صلاة الاستسقاء.
- **(فَوُضِعَ لَهُ فِي الْمَصَلَّى)** ، أي في المكان الذي عهد أن يجعل للصلاة خارج المدينة، حيث كان يصلِّي فيه صلاة الاستسقاء وصلاة العيدين.
- قال: **(وَوَعَدَ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ)** أو **(وَوَعَدَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ)** ، استدلل بهذا على أن أمر إقامة صلاة الاستسقاء يكون إلى الإمام كما كان النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- يفعل مع الناس بمواعيدهم للخروج للاستسقاء.



- (قَالَتْ عَائِشَةُ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حِينَ بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ) ، صلاة الاستسقاء لا يجوز أن تُفعل إلا بعد زوال وقت النّهي بارتفاع الشّمس قيد رمح.
- فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حِينَ بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ حَتَّى إِذَا وَصَلَ مَكَانَ الْمُصَلَّى يَكُونُ قَدْ وَصَلَ بَعْدَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ.
- قالت: (فَقَعَدَ عَلَى الْمُنْبَرِ) ، ظاهره هذا أنّه ابتداءً بالخطبة قبل الصلاة، ولكن في الحديث السابق وعد من الأحاديث، وهكذا أيضًا ما توارثه النَّاسُ في الحرمين الشريفين وغيرهما من المساجد: أنّهم يبتدؤون بالصلاة قبل الخطبة، وحديث الباب قد تكلم فيه بعضهم من جهة الإسناد، وإن كان أكثر أهل العلم يرون أنّه جيد الإسناد، وإنمّا وازنوا بين هذا الحديث في بعض ألفاظه مع الأحاديث الأخرى، فوجدوا تلك أرجح منها فيما يتعلّق بهذه اللفظة.
- قوله: (فَقَعَدَ عَلَى الْمُنْبَرِ) ، ظاهره أنّه يقعد على المنبر، ويُشعرُ بأنه لم يكن هناك أذان قبل خطبة الاستسقاء، ولا إقامة، ولا نداء بأي نوعٍ من أنواع النِّداء. وفيه أنّه يبتدئ بالجلوس أولاً.
- قولها: (فَكَبَّرَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-) ، فيه أنّ خطبة الاستسقاء يُشرع أن تُبتدأ بالتكبير، وقد قال أهل العلم: إنّ خطبة العيد تماثل خطبة الاستسقاء في ذلك.
- قولها: (وَحَمِدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ) ، أي ذكره بصفاته الجليلة الجميلة.
- ثُمَّ قَالَ: «إِنَّكُمْ شَكَوْتُمْ جَدَبَ دِيَارِكُمْ» ، يعرفهم بشدة حاجتهم لفضل الله-عزَّ وجلَّ- لأنّ هذا من أسباب استجابة دعاء الدّاعي، وهو أن يعرف شدة حاجته، بل اضطراره أشد الاضطرار لفضل ربِّ العزة والجلال.
- قال: «جَدَبَ دِيَارِكُمْ» ، أي: قلة الماء والأمطار فيها. «وَأَسْتَنْخَارَ الْمَطَرِ عَنْ إِبَّانِ زَمَانِهِ عَنْكُمْ» ، يعني: أنّه لم ينزل في الوقت الذي جرت العادة بتقدير الله -عزَّ وجلَّ- أن ينزل المطر فيه. «وَقَدْ أَمَرَكُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ تَدْعُوهُ» ، فالدُّعاء عبادة قد أمر الله بها، ولذا ينبغي أن يستشعر مَنْ يصلي صلاة الاستسقاء هذا المعنى، وهو أنّ المؤمن يمثّل بأدائه لصلاة الاستسقاء أمر الله-جلَّ وعلا.
- قال: «وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ» ، فيه أنّ دعاء المؤمن لا يذهب هباءً منثورًا. (ثُمَّ قَالَ) ، يعني: أنّه بعد أن فرغ من الموعظة ابتداءً بالدُّعاء ليؤمن النَّاسُ عليه، وابتدأه بالثناء على الله -عزَّ وجلَّ- فقال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ» ، فيه تذكير بفضل الله على العباد بأنّه تولى صرف النِّعم لهم، فهو ربُّهم سبحانه.
- و«الْعَالَمِينَ» ، المرادُ بها جميع العوالم من الإنس والجنّ والدّوابّ والطّير.
- «الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» ، فيه تذكير بصفة الرّحمة، وسؤالُ بها، وهي من أسباب نزول الأمطار-بإذن الله عزَّ وجلَّ.
- ثم قال: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ» ، فيه الثناء على الله، وفيه التوسُّل بذكر شدة حاجة العبد لاستجابته لدعواتهم.

ثم قال: «أَنْزَلْ عَلَيْنَا الْغِيْثَ»، يعني طلب من الله أَنْ يُنْزِلَ الْأَمْطَارَ الَّتِي تُغِيْثُهُمْ، وتزِيلُ عَنْهُ الْمَوْتَ. قال: «وَأَجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَهُ لَنَا قُوَّةً وَبَلَاغًا إِلَى حِينٍ»، يعني: مِنَ الْأَمْطَارِ، قُوَّةً تَتَقَوَّى بِأَبْدَانِهِمْ لَوْجُودِ الْمَرْعَى الَّتِي تَرَعَى مِنْهُ

بِهَاتُمُهم، وَلِتَمَكِّنُهُم مِّن حَلَبِ هَذِهِ الْبَهَائِمِ، وَالْأَكْلِ مِّن لَّحْمِهَا بَعْدَ أَنْ تَجِدَ مَا تَطْعَمُهُ مِّنْ أَنْوَاعِ نَّبَاتِ الصَّحْرَاءِ.

(ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ)، في هذا مشروعية رفع اليدين عند الدعاء بإنزال الأمطار، وسيأتي الخلاف والبحث في كيفية

رفع اليدين في هذا الموطن.

قال: (فَلَمْ يَزَلْ فِي الرَّفْعِ حَتَّى بَدَى بَيَاضُ إِبْطِيهِ) ، يعني أَنَّهُ رَفَعَهُمَا جَدًّا ، وَكَانَتِ الثِّيَابُ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ تَوْضِعُ

أَكْمَامُهَا عَلَى هَيْئَةٍ وَاسِعَةٍ، وَبِالتَّالِي إِذَا رُفِعَتِ الْأَيْدِي بَانَ الْإِبْطُ.

قال: (ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ) ، أى: تَوَجَّهَ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ، وَفِيهِ أَنَّ مِنْ أَسْبَابِ إِجَابَةِ الدُّعَاءِ أَنْ يَكُونَ

الدَّاعِي متوجِّهًا جهةَ القبلة. قال: (وَقَلَّبَ - أَوْ حَوَّلَ - رِدَاءَهُ) ، الأصل في الرِّدَاء أن يكون للثَّيَاب التي في أعلى

البدن، وفي هذا مشروعية قلب الرِّداء.

وقد اختلف العلماء في كيفية قلب الرّداء:

✓ قال الإمام الشَّافعي: يجعلُ أسفلَه أعلاه، وأعلاه أسفلَه.

✓ قال الإمام أحمد: يجعل باطنه ظاهره، وظاهره باطنه، وبمينه شماله.

وهاتان هما الصّفتان المعروفتان في قلب الرّداء. ولعلّ قول الإمام أحمد في هذا أرجح لما سيأتي من الأحاديث.

قال: (وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْهِ) ، يعني عند قلب الرّداء. (ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ) ، يعني: بعد أن فرغَ من دعائه. (وَنَزَلَ) ،

يعني من على المنبر. (فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ)، ظاهر هذا أَنَّ الصَّلَاةَ هي صلاة الاستسقاء، وقد تقدّم معنا من حديث

ابن عباس وغيره أَنَّهُ صَلَّى أَوَّلًا ثُمَّ خَطَبَ، وَعَائِشَةُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- لَمْ تُشَاهِدِ الْوَاقِعَةَ، وَإِنَّمَا نُقِلَتْ إِلَيْهَا، بَيْنَمَا

ابن عباس كان حاضرًا مشاهدًا للواقعة، ثم إن ابن عباس إنما حضر آخر عهد النبي -صلى الله عليه وسلم؛

لأنَّه كان صغيراً، ومن ثَمَّ فما رواه فهو آخرُ حال النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم.

قَالَتْ عَائِشَةُ: (فَأَنْشَأَ اللَّهُ سَحَابَهُ) ، أَي: تَكُونُ شَيْءٌ مِنَ الْمَزْنِ وَالسَّحَابِ ، (فَرَعَدَتْ وَرَقَّتْ) ، الرَّعْدُ بِالصَّوْتِ ،

والبرق بالضوء. **(ثُمَّ أَمْطَرْتُ بِإِذْنِ اللَّهِ)** هذه السَّحَابَةُ نَزَلَ مَا فِيهَا مِنَ الْمَاءِ. **(فَلَمْ يَأْتِ مَسْجِدَهُ حَتَّى سَأَلَتْ**

(السُّيُولُ)، يعني أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنْهَا الْمَاءَ الْكَثِيرَ، وَفِي هَذَا أَنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ هَذِهِ السَّحَابَةِ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شَيْءٌ،

وكانوا على صَحْوٍ، فإذا دعا اللهَ العبدُ بقلبٍ حاضرٍ وباستشعارٍ لقدرةِ الله - عزَّ وجلَّ - وكرمه - سبحانه - وكان

مقصوده أجر الآخرة، وتحقيق أمر الله - عز وجل - فإنَّ سُنَّةَ الله التي جرت في الكون أن يستجيب الدعاء،

والله جلّ وعلا- قد وعد بذلك في مواطن من كتابه.

قالت: (فَلَمَّا رَأَىٰ سُورِعَهُمْ)، أي: استعجالهم. (إِلَى الْكِنِّ)، أي: الذي يحفظهم ويقمهم من المطر. (ضَحِكَ رَسُولُ

الله - صلى الله عليه وسلم - حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ ، وهي الأسنانُ التي تكون في طرف الفمّ، دلالة على أنَّ

الضَّحْكُ قد بدا منه الأسنان الداخلية. (فَقَالَ: «أَشْهَدُ»)، أي أُقْرُ وَأَعْتَرَفُ شهادةً شخصٍ كأنَّه يرى ذلك رأي

العين «أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» ، فهو سبحانه لا يعجزه شيء ، ﴿إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ

﴿فَيَكُونُ﴾ [يس: 82]. «وَأَنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ»، حيث استجاب الله دعاءه وأنزل الأمطار بعد صلاته.

{وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رضي الله عنه- قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الْاسْتِسْقَاءِ، وَإِنَّهُ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ}.

- قول أنس (كَانَ) فيه دلالة على التكرار والدوام. (لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الْاسْتِسْقَاءِ) ، ظاهره أَنَّ هذا في جميع الأدعية، ولكن قد ثبت أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- كان يرفع يديه في عددٍ من المواطن ولذلك جمعًا بين الأحاديث قالوا: إِنَّ حديثَ البابِ يُراد به رفعُ اليدين في خطبة الجمعة، فالدُّعاء الذي في خطبة الجمعة هل تُرفع فيه الأيدي؟  
نقول: لا، إلا في الاستِسْقَاءِ، إذا دعا الخطيب بنزول المطر شرع له أن يرفع يديه.
- قال: (وَإِنَّهُ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطَيْهِ) أي يرفعهما رفعًا شديدًا، وكما تقدّم أَنَّ ثيابهم كانت أكمامها واسعة، فإذا رُفعت الأيدي بانَ بياض الإبط.

{وَعَنْهُ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ بَابٍ كَانَ نَحْوَ دَارِ الْقَضَاءِ -وَرَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَائِمٌ يَخْطُبُ- فَاسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يُغِيثُنَا، فَرَفَعَ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اغْنِنَا»، قَالَ أَنَسٌ: وَلَا وَاللَّهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَرَعَةٍ وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ، قَالَ: فَطَلَعْتُ مِنْ وَرَاءِهِ سَحَابَةً مِثْلُ الثُّرَيَّا، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ انْتَشَرَتْ، ثُمَّ أَمْطَرَتْ، فَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سَبْتًا، ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَائِمٌ يَخْطُبُ فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُمَسِّكْهَا عَنَّا، قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الْأَكَامِ وَالْطَّرَابِ وَبُطُونِ الْأُودِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ» ، قَالَ: فَأَقْلَعْتُ، وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ، قَالَ شَرِيكَ: فَسَأَلْتُ أَنَسًا أَهوَ الرَّجُلُ الْأَوَّلُ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ}.

- قوله: (وَعَنْهُ)، يعني عن أنس -رضي الله عنه- .(أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ بَابٍ كَانَ نَحْوَ دَارِ الْقَضَاءِ)، فيه جواز تعدد أبواب المسجد. (وَرَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَائِمٌ يَخْطُبُ) ، فيه مشروعية القيام أثناء خطبة الجمعة. قال: (فَاسْتَقْبَلَ) يعني الرجل. (رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-) وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فيه جواز محادثة الخطيب، وجواز محادثة الخطيب لأحدٍ من الحاضرين، وَأَنَّ هذا لا يُعدُّ من اللغو. قال: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ) ، المراد بالأموال: الهائم، وهلاكها لقلة الماء الذي تشرب منه، ولقلة المرعى. قال: (وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ)، أي أن الطُّرُقَ أصبحت منقطعة، وذلك أَنَّ الْآبَارَ جَفَّتْ مِيَاهُهَا، وبالتالي لا يستطيع النَّاسُ أن يسافروا خَشْيَةً مِنْ أن يشتدَّ عليهم الظَّمُ فيموتوا لعدم وجود الماء في الآبار التي في الطُّرُق.
- قال: (فَادْعُ اللَّهَ يُغِيثُنَا) ، أي اطلب من ربِّكَ أن يُنْزِلَ الأمطار التي يحصلُ بها غوثنا، وفي هذا دلالة على جواز أن يطلب الإنسانُ من غيره أن يدعو له. قال: (فَرَفَعَ يَدَيْهِ)، أي النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- وفيه جواز طلب نزول الأمطار في أثناء خطبة الجمعة، وفيه مشروعية رفع اليدين في خطبة الجمعة عند سؤالِ نزولِ المطر.

- ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اغْنِنَا» ، يعني يا الله أنزل علينا المطر الذي يحصل به غوثنا، وفيه جواز تكرير الدعاء ثلاثاً إذا كان لأمرٍ مهمٍّ.
  - قَالَ أَنَسٌ: (وَلَا وَاللَّهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَرَعَةٍ) ، يعني قطعة من السحاب -أي الغيث- (وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ) سَلْع: جبل من جبال المدينة قريب من المسجد النبوي، وليس جبلاً كبيراً، فليس مثل جبل أحد.
  - قَالَ: (قَالَ: فَطَلَعْتُ مِنْ وَرَاءِهِ سَحَابَةً مِثْلُ الثَّرْسِ) ، الثَّرْس: شيء من اللباس الذي يلبسه المحارب يقي به نفسه من ضربة أعدائه، وهو دائري الشكل.
  - قَالَ: (فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ)، أي السحابة. (انْتَشَرَتْ، ثُمَّ أَمْطَرَتْ).
  - قَالَ أَنَسٌ: (فَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سَبْتًا) ، السبت: هو اليوم المعروف. ومراده هنا: أسبوعاً كاملاً، فهو ظرف للزمان.
  - قَالَ: (ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ) ، يعني في خطبة الجمعة القادمة، أي بعد أن أمطروا سبعة أيام، وفيه استجابة الله-عز وجل- لدعاء نبيه-صلى الله عليه وسلم.
  - قَالَ: (ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَائِمٌ يَخْطُبُ فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ) ، يعني من كثرة الأمطار، ومن وجود السيول التي تمتنع بها الهائم من الانتقال.
  - قَالَ: (وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ) ، لأن الأودية أصبحت تجري، وبالتالي فإن طرقات المسافرين أصبحت منقطعة بالشعاب، والأودية التي تسير فيها. (فَادْعُ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يُمَسِّكْهَا عَنَّا) ، أي: يُمْسِكِ الأمطار.
  - قَالَ: (فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا»)، يعني: اللهم أنزل الأمطار على الجهات التي تقاربنا. «وَلَا عَلَيْنَا»، أي: لا تُنْزِلِ المطر علينا.
  - قَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَى الْأَكَامِ وَالظِّرَابِ وَبُطُونِ الْأُودِيَةِ»:
- ✓ **الأكام:** هي المواطن المرتفعة، كالجبال الصغيرة والهضاب.
- ✓ **والظِرَاب:** هي الجبال الصغيرة.
- ✓ **بطون الأودية:** يعني وسط الوادي.
- وفي هذا جواز الدعاء لله-عز وجل- بوقوف المطر إذا تضرر منه الناس، ولا يُجعل له صلاة مستقلة، فبعضهم يقول: يُجعل له صلاة مستقلة وسمّاها "صلاة الاستصحاء" وهذا لم يرد عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وإنما الوارد أنه دعا بتوقّف الأمطار، أو بصرف الأمطار إلى مواطن أخرى في خطبة الجمعة.
- قَالَ: (فَأَقْلَعَتْ)، أي: انقشعت السحابة. (وَحَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ) ، وفي هذا استجابة الله لدعاء نبيه -صلى الله عليه وسلم-.

{وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْمَازِنِيِّ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- إِلَى الْمُصَلَّى، فَاسْتَسْقَى وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ حِينَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَفِي لَفْظٍ: وَقَلَبَ رِدَاءَهُ، وَفِي لَفْظٍ: وَجَعَلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ، يَدْعُو



الله، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ، وَفِي الْبُخَارِيِّ: ثُمَّ صَلَّى لَنَا رُكْعَتَيْنِ، جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ، وَلَهُ: فَقَامَ فَدَعَا اللَّهَ قَائِمًا، ثُمَّ تَوَجَّهَ قِبَلَ الْقِبْلَةِ، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ فَأَسْقُوا، وَلَأَحْمَدُ: أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- اسْتَسْقَى وَعَلَيْهِ خَمِيصَةٌ سَوْدَاءُ، فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ بِأَسْفَلِهَا فَيَجْعَلَهُ أَعْلَاهَا، فَثَقُلَتْ عَلَيْهِ، فَقَلَبَهَا عَلَيْهِ: الْأَيْمَنَ عَلَى الْأَيْسَرِ، وَالْأَيْسَرَ عَلَى الْأَيْمَنِ، وَلَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ نَحْوُهُ}.

- قوله: (خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِلَى الْمُصَلَّى)، فيه مشروعية أن تؤدَّى صلاة الاستِسْقَاء خارج البلد.
- وقوله: (فَاسْتَسْقَى)، أي: صَلَّى صلاة الاستِسْقَاء، وطلبَ نزولَ الأمطار.
- (وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ)، الرِّدَاء: الثَّيَاب التي تكونُ لأعلى البدن، ويشملُ هذا العباءة، ويشملُ الجاكت، والكوت، والبالطو، ويشملُ أنواع الأردية التي تكونُ لأعلى البدن. وأما لباس الرأس فهل يُشرع تحويله أو لا يُشرع؟ هذا من مواطن الخلاف بين العلماء:
  - ✓ فمنهم مَنْ قال: اسم الرِّدَاء لما لبسَ لأعلى البدن، وهذا يكونُ لأعلى البدن.
  - ✓ ومنهم مَنْ قال: إِنَّ الرِّدَاء يُقال به عمَّا يكون على الظَّهر.
 ومنشأ الخلاف في هذا أَنَّ الجزء الذي على الظَّهر هل هو معتبر؟ أم هو تابع وبالتالي لا يُفردُ بحكم؟ والظَّاهر أَنَّ هذا اللباس يكونُ على أعلى البدن، وبالتالي يُشرع قلبه.
- قوله: (وَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ)، فيه أَنَّ صلاة الاستِسْقَاء تكون بركعتين. (وَقَلَبَ رِدَاءَهُ)، فيه مشروعية قلبِ الرِّدَاء، وقد وردَ فيه صفتان:
  - ❖ الصِّفَّة الأولى: بجعلِ أعلاه أسفله، ولكنَّه عن عجز عن ذلك، ولذلك قال باستحبابه الشَّافعي.
  - ❖ الصِّفَّة الثَّانية: يكونُ بجعلِ اليمينِ على الشَّمال، وهذا هو فعلُ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وقال أحمد باستحباب هذه الصِّفَّة.
- قوله: (وَجَعَلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ، يَدْعُو اللَّهَ) فيه دعاء الله -عزَّ وجلَّ- بصيغتين:
  - (١) بجهرٍ ويؤمنون عليه، ويكون وجهه إلى النَّاس.
  - (٢) دعاء في السِّر، ويكون وجهه إلى جهة القبلة.
- قوله: (جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ)، فيه مشروعية الجهرِ بالقراءة في صلاة الاستِسْقَاء، وهذا يدلُّ عليه الحديث الآخر الذي فيه (أنه صلى صلاة تماثل صلاة العيد).
- قوله: (فَأَسْقُوا)، يعني أَنَّ الله -عزَّ وجلَّ- تفضَّل عليهم بإنزال الأمطار. قوله: (وَعَلَيْهِ خَمِيصَةٌ سَوْدَاءُ)، الخميصة تكونُ مغطّية للبدن، وتكونُ من أعلاه إلى أسفله. (فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ بِأَسْفَلِهَا فَيَجْعَلَهُ أَعْلَاهَا) كما قال بمشروعية ذلك الشَّافعي. (فَثَقُلَتْ عَلَيْهِ، فَقَلَبَهَا عَلَيْهِ: الْأَيْمَنَ عَلَى الْأَيْسَرِ، وَالْأَيْسَرَ عَلَى الْأَيْمَنِ)، وبهذه الصِّفَّة قال أحمد في طريقة قلبِ الرِّدَاء.

{وَعَنْ أَنَسٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- كَانَ إِذَا فُحِطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا، فَيُسْقَوْنَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: لَمْ يَرَوْهُ غَيْرُ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِيهِ، وَأَبُوهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى لَيْسَ بِالْقَوِيِّ}.

• قوله: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- كَانَ إِذَا فُحِطُوا) ، أي: قَلَّتْ عليهم الأمطار ونقصت عليهم المياه. (اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ)، أي طلب من العباس أن يدعو الله بنزول الأمطار، وليس هذا على جهة التوسُّل، وإنما هو على جهة طلب الحي من الحي أن يدعو له، ولو كان التوسُّل جائزًا لتوسَّلوا بالنبي -صلى الله عليه وسلم- ولطلبوا منه أن يدعو لهم، فلمَّا تركوا الطَّلَبَ مِنَ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- وطلبوا من العباس، كان فيه دلالة على جواز أن يُطَلَّبَ الدُّعاء من الحي القادر، وليس فيه التوسُّل به.

• فقال عمر: (اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا) ، التوسُّل ليس المراد به ما كان على المعنى الاصطلاحي المتأخَّر، وإنما المراد به أنَّهم يطلبون من العباس أن يدعو لهم، ولمَّا ترك التوسُّل بالنبي بعد وفاته دلَّ ذلك على أنَّه لا يُتَوَسَّلُ بالنبي -صلى الله عليه وسلم- وفيه فضل العباس بن عبد المطلب -رضي الله عنه.

{وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ قَالَ: «صَبِّبَا نَافِعًا»}.

• قولها: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ)، أي: إذا رآه نازلًا.

• قَالَ عَلَى جِهَةِ الذِّكْرِ: «صَبِّبَا نَافِعًا»، أي: أطلب منك يا رب أن تجعل هذا المطر النَّازِلَ صَبِّبًا، يعني: كثيرًا. نافعًا: لا ضرر فيه، بل يعود بالنفع على الناس.

{وَعَنْ أَنَسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ أَصَابَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- مَطَرٌ، قَالَ: فَحَسَرَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- ثَوْبَهُ حَتَّى أَصَابَهُ مِنَ الْمَطَرِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ صَنَعْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لِأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

• قوله: (أَصَابَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- مَطَرٌ، قَالَ: فَحَسَرَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- ثَوْبَهُ)، أي: شَمَّرَهُ وَأَزَالَهُ عَنْ بَدَنِهِ، وجعل جزءًا من أعضاء البدن مكشوفة، كالرأس واليدين، ونحو ذلك.

• قال: (حَتَّى أَصَابَهُ مِنَ الْمَطَرِ) ، أي: نزل على بدنه. (فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ صَنَعْتَ هَذَا؟) ليس هذا على جهة الاعتراض، وإنما على جهة التعلُّم.

• قَالَ: «لِأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ»، لأنَّ المطر نزلَ بِرَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ، فهو حديث عهد بِرَحْمَةِ اللَّهِ -جلَّ وعلا- التي رحم بها العباد، فأراد أن يصيِّبه شيء من هذه الرَّحْمَةِ التي أنزلها الله -عزَّ وجلَّ- بالعباد.

{وَعَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدٍ أَنَّ أَبَاهَا حَدَّثَهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- نَزَلَ وَادِيًا دَهِسًا لَا مَاءَ فِيهِ، وَسَبَقَهُ الْمُشْرِكُونَ إِلَى الْقِلَاتِ فَزَلُّوا عَلَيْهَا، وَأَصَابَ الْعَطَشُ الْمُسْلِمِينَ، فَشَكُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-، وَنَجَمَ النَّفَاقُ. فَقَالَ بَعْضُ الْمُنَافِقِينَ: لَوْ كَانَ نَبِيًّا، كَمَا يَزْعُمُ، لَاسْتَسْقَى لِقَوْمِهِ كَمَا اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- فَقَالَ: «أَوْ قَالُوهَا؟! عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَسْقِيَكُمْ»، ثُمَّ بَسَطَ يَدَيْهِ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ جَلِّلْنَا سَحَابًا كَثِيفًا قَصِيفًا دَلُوقًا مَخْلُوفًا ضَحُوكًا زَبْرَجًا تُمْطِرُنَا مِنْهُ رَذَاذَا قِطْقِطًا سَجَلًا بُعَاقًا يَا

ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» فَمَا رَدَّ يَدَيْهِ مِنْ دُعَائِهِ حَتَّى أَظْلَمْنَا السَّحَابُ الَّتِي وَصَفَ، تَتَلَوْنَ فِي كُلِّ صِفَةٍ وَصَفَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-، ثُمَّ أَمْطَرْنَا كَالضُّرُوبِ الَّتِي سَأَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَعَمَّ السَّيْلُ الْوَادِي، وَشَرِبَ النَّاسُ فَارْتَوَوْا. رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ الْإِسْفَرَايْنِيُّ فِي صَحِيحِهِ}.

- عائشة بنت سعد تُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهَا سَعْدٍ -رضي الله عنه- (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- نَزَلَ وَادِيًا) أي: استقرَّ فيه.
- (دَهْسًا) الدَّهْسُ: أَشَدُّ مِنَ الرَّمْلِ وَلَكِنَّهُ أَقْلُ مِنَ الْحَصْبَاءِ وَالتَّرَابِ.
- (لَا مَاءَ فِيهِ)، أي: ليس فيه شيء من الماء يجري، وليس فيه شيء من الآبار التي يُسْتَقَى منها.
- (وَسَبَقَهُ الْمُشْرِكُونَ إِلَى الْقِلَاتِ)، القلات: هي المواطن التي فيها نُقْرَةٌ، ويكون فيها ماء، فإذا صَبَّ السَّيْلُ أَبْقَى الماء فيها. قال: (فَنَزَلُوا عَلَيْهَا)، فنتجَّ عن ذلك أن أَصَابَ الْمُسْلِمِينَ الْعَطَشُ.
- قال: (وَأَصَابَ الْعَطَشُ الْمُسْلِمِينَ)، وفي رواية أخرى (وَأَصَابَ الْعَطَشُ الْمُسْلِمُونَ)، وهذه الرواية لها وجه في اللغة، يقال لها: المجاورة.
- قوله: (فَشَكُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-)، أي شكوا حالهم وقلة الأمطار عندهم، (وَنَجَمَ النَّفَاقُ)، أي: ظهر واستبان النَّفَاقُ، حيثُ وردَ التَّشْكِيكُ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ فِي النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- وفي صحَّة رسالته.
- فَقَالَ بَعْضُ الْمُنَافِقِينَ: (لَوْ كَانَ نَبِيًّا، كَمَا يَزْعُمُ)، وهذا على جهة التَّكْذِيبِ لَهُ. (لَا سَتَسْقَى لِقَوْمِهِ)، أي: لَطَلَبَ مِنَ اللَّهِ أَنْ يُنْزِلَ الْأَمْطَارَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُرَوِّى قَوْمَهُ كَمَا اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ، كما في الآيات ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ نَضِيبًا﴾ [البقرة: 60].
- قال: (فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- فَقَالَ: «أَوْ قَالُوها؟!»)، أي: وصل بهم الحال أن يقولوا مثل هذه المقالة شكًا في الرِّسَالَةِ وَعَدَمِ تَصْدِيقِ فِيهَا؟! فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يُوقِنُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ يَبْتَلِي الْعِبَادَ بِبَعْضِ الْمَصَائِبِ، وَلَا يَجْعَلُهُ ذَلِكَ يَشْكُ فِي صَدَقِ وَعْدِ اللَّهِ لَهُ.
- ثم قال -صلى الله عليه وسلم-: «عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَسْقِيَكُمْ».
- قال: (ثُمَّ بَسَطَ يَدَيْهِ) أي يدعو الله -عز وجل- وفي هذا مشروعية رفع اليدين عند الدعاء، وأنَّ الأيدي تُبْسَطُ -أي تُفْتَحُ- وتُجْعَلُ مَنْتَشِرَةً.
- وَقَالَ: «اللَّهُمَّ جَلِّلْنَا»، أي: غَطِّنا بغطاء يكون من السَّحَابِ.
- «كَثِيفًا» شديدًا قويًّا.
- «قَصِيفًا» أي: فيه رعدٌ يخرجُ له صوتٌ شديدٌ.
- «ذُلُوقًا مَخْلُوفًا ضَحُوكًا» أي: أنه يُنْزِلُ الْمَاءَ الَّذِي كَانَتْهُ مِنْ طَرَاوَتِهِ يَضْحَكُ.
- «زَبْرَجًا» أي: السَّحَابُ السَّهْلُ الْيَسِيرُ الَّذِي فِيهِ لَوْنُ الْحُمْرَةِ.
- «تُمْطِرُنَا مِنْهُ رَذَاذًا»، أي: قطرات يسيرة سهلة.
- «قِطْقِطًا»، أي: متتابعًا كثيرًا.

- «سَجَلًا»، أي: يكون فيه ماء كثير.
- «بُعَاقًا»، أي: يُفاجأ الناس بكثرته «يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ».
- قال: (فَمَا رَدَّ يَدَيْهِ مِنْ دُعَائِهِ حَتَّى أَظَلَّتْنَا السَّحَابُ الَّتِي وَصَفَ، تَتَلَوْنَ فِي كُلِّ صِفَةٍ وَصَفَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-، أي: يكون على الجهات والصفات التي ذكر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من صفات السحاب).
- قال: (ثُمَّ أُمْطَرْنَا كَالضُّرْبِ) أي: كالصفات (الَّتِي سَأَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَأَفْعَمَ السَّيْلُ الْوَادِي)، أي: امتلأ الوادي من المياه حتى أنه علا طرفيه، (وَشَرِبَ النَّاسُ فَارْتَوَوْا).  
فهذه أحاديث من الأحاديث التي أوردها المؤلف في كتاب صلاة الاستسقاء، وكيفيّة صلاة النبي -صلى الله عليه وسلم- لها، والألفاظ التي يحسن أن يدعى بها.  
وهذا الحديث الذي ذكره المؤلف فيه علّة قد ذكرها بعض أهل العلم، فقال بعضهم: إنّه لا يثبت عن النبي -صلى الله عليه وسلم- خصوصًا أنّ فيه ألفاظًا غريبة كثيرة.

وصلّى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.





## الدرس الثاني عشر



الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

## كتاب الجنائز.



- والجنائز: جمع جنازة، وقد تُطلق على السرير الذي يُحمل عليه الميت، كما تُطلق على الميت سواء قبل تكفينه، أو بعد تكفينه.
- وفي هذا الباب دلالة على اهتمام الشرع بالإنسان حتى بعد وفاته، بحيث يُكرم ويُقدَّر، ويُصنع معه ما يدلُّ على حفظ مكانته، وقد جاء في الحديث أنَّ المسلم يُكرم حيًّا وميتًا، وأنَّ حُرمة المسلم ميتًا كحرمة حيًّا، ومن هنا جاءت الأحاديث المتعلقة بترتيب أحكام الموت والميتين.

{قال المصنّف -رحمه الله تعالى: (كِتَابُ الْجَنَائِزِ

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَتَمَتَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لِضُرِّ نَزَلٍ بِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مُتَمَتِّيًا، فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي الْبُخَارِيِّ: «أَحَدٌ مِنْكُمْ الْمَوْتُ».

- قوله -صلى الله عليه وسلم: «لَا يَتَمَتَّيَنَّ»، هذا نهي، وفيه دلالة على حُرمة هذا التمتي، وعدم جواز فعله.
- قال: «لِضُرِّ نَزَلٍ بِهِ»، يشمل الضَّرُّ الدُّنْيَوِي، وكذلك الضَّرُّ الدِّينِي، كما لو وقع في معصية، أو خالف الشرع؛ فإنَّ المشروع في حقه أن يتوب إلى الله وأن يعود إلى الصَّوَاب، لا أن يَتَمَتَّى الموت. فإن قال قائل: إِنَّ مَرِيَمَ -عليها السلام- دَعَتْ بِالْمَوْتِ وَتَمَتَّتْهُ. فنقول: هذا ليس فيه دلالة؛ لأنَّه ليس من شَرَعْنَا، وَلَيْسَ حَتَّى مِنْ شَرَعٍ مَنْ قَبَلْنَا.

• قال: «فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مُتَمَنِّيًا»، أي: تَدْعُوهُ نَفْسُهُ لِلتَّمَنِّي، وَيُحِبُّ مَفَارِقَةَ مَنْ فِي الدُّنْيَا. «فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ أَحْيِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي»، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي صَبْرِ الْإِنْسَانِ وَاحْتِسَابِهِ لِلْأَجْرِ، وَإِيمَانِهِ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ؛ مِنْ أَسْبَابِ رَفْعَةِ دَرَجَتِهِ دُنْيَا وَآخِرَةً.

• قال: «وَتَوَفَّقَنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي»، يعني: أَنَّهُ لَا يَتَمَنَّى الْمَوْتَ بِإِطْلَاقٍ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ أَنْ يَدْعُو الْإِنْسَانُ بِالْمَوْتِ لِنَفْسِهِ.

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلدَّعَاءِ بِالْمَوْتِ عَلَى الْآخِرِينَ: فَإِنْ كَانَ يَظُنُّ أَنَّ فِي ذَلِكَ مَا يُحَقِّقُ الْمَصْلَحَةَ لِلْمَدْعُولِ وَلِغَيْرِهِ: فَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يُجِيزُونَهُ، وَإِنْ كَانَ طَائِفَةٌ يَقُولُونَ: إِنَّ الْأَوَّلَى فِي ذَلِكَ أَنْ يُدْعَى بِالْهِدَايَةِ وَالصَّلَاحِ.

{وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ بِاللَّهِ الظَّنَّ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

• إِحْسَانُ الظَّنِّ بِاللَّهِ: تَصَدِيقُهُ وَعُودُ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- وَإِيمَانُ وَالْجَزْمُ بِأَنْ هُنَاكَ دَارًا آخِرَةً، يُكْرِمُ اللَّهُ بِهَا عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَخَذَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُغَلِّبَ الْإِنْسَانُ جَانِبَ الرَّجَاءِ عَلَى الْخَوْفِ عِنْدَ حُصُولِ حَالَةِ الْإِحْتِضَارِ، وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: إِنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَيُسَاوِي بَيْنَهُمَا، فَإِحْسَانُ الظَّنِّ يَكُونُ بِالرَّجَاءِ إِذَا نَظَرَ إِلَى وَعْدِ اللَّهِ، وَإِلَى رَحْمَتِهِ -سُبْحَانَهُ- وَإِحْسَانُهُ -جَلَّ وَعَلَا-. وَأَمَّا الْخَوْفُ فَهُوَ إِذَا نَظَرَ إِلَى فِعْلِهِ وَسُوءِ مَا أَقْدَمَ عَلَيْهِ جَعَلَهُ يَخَافُ مِنْ عُقُوبَةِ ذَلِكَ.

• وَإِحْسَانُ الظَّنِّ بِاللَّهِ شَأْنُ أَهْلِ الْإِيمَانِ كَمَا فِي عِدَدٍ مِنَ النُّصُوصِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ سَعَيْتُمْ لَشَتَّى \* فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى \* وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى \* فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾ [الليل: 4-7]، وَالتَّصَدِيقُ بِالْحُسْنَى هُوَ تَصَدِيقُ بَوَعْدِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- حِينَمَا وَعَدَ أَوْلِيَائِهِ الْمُؤْمِنِينَ بِالنَّجَاةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَبَدْخُولِ الْجَنَّةِ، وَبِنُزُولِ الرَّحْمَاتِ، وَقَدْ ذَمَّ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- أَوْلَئِكَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ ظَنًّا سَوْءًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنًّا سَوْءًا عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: 6].

وَمِنْ هُنَا فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ فِي جَمِيعِ مَوَاطِنِهِ إِذَا نَظَرَ إِلَى صِفَاتِ اللَّهِ، وَلَا يَعْنِي هَذَا أَنْ يُفَرِّطَ الْإِنْسَانُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، إِنَّمَا تُحْسِنُ الظَّنَّ فِي أَنْ اللَّهَ صَادِقٌ عِنْدَمَا وَعَدَ أَهْلَ الْإِيمَانِ وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ بِأَنْ يُثَبِّتَهُمْ خَيْرَ الثَّوَابِ دُنْيَا وَآخِرَةً. هَذَا هُوَ حَسَنُ الظَّنِّ بِاللَّهِ.

وَأَمَّا أَنْ يَتْرَكَ الْإِنْسَانُ الْعَمَلَ، وَيَقُولُ: أُوْمَلُ فِي فَضْلِ اللَّهِ؛ فَهَذَا عِزْوَ عُجْبٍ بِالنَّفْسِ، وَتَفْرِيطٌ، وَلَيْسَ مِنْ إِحْسَانِ الظَّنِّ بِاللَّهِ تَعَالَى.

{وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الْجَبِينِ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ -وَحَسَنُهُ}.

✓ الْعَرَقُ: هُوَ مَا يَخْرُجُ مِنْ بَدَنِ الْإِنْسَانِ عِنْدَ وَجُودِ الْحَرِّ.

✓ وَالْجَبِينُ: مَا يَكُونُ فِي أَعْلَى الْوَجْهِ.

وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ لِلْعُلَمَاءِ فِيهِ قَوْلَانِ:

(١) مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ عَلَامَةٌ مِنَ الْعَلَامَاتِ الَّتِي تَكُونُ لِلْمُؤْمِنِينَ عِنْدَ نَزُولِ الْمَوْتِ بِهِمْ.

(٢) وَالْآخَرُونَ قَالُوا: إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّ هَذَا يَغْلِبُ فِي أَحْوَالِهِمْ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِمَوْتِهِمْ.

{وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم: «لَقِّنُوا مَوْتَكُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

- «لقنوا» المراد بها: تذكير مَنْ كان كذلك.
- «مَوْتَكُمْ»، أي: مَنْ كان في سياق الموت، فأطلق عليهم هذه الصِّفة باعتبار ما سيؤول إليه أمرهم، كما في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرُوهُ بِنِجَامٍ عَلِيمٍ﴾ [الحجر: 53]، مع أَنَّ المولود أوَّل ما يولَد يكون لا يعلم شيئًا.
- وقوله «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، معناه: أَنَّهُ يُذَكِّرُ بهذه اللفظة؛ لأنها شهادة التوحيد، وَمَنْ مَاتَ عَلَيْهَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»<sup>٤٦</sup>.
- وهذه اللفظة معناها: إقرار العبد بأنه لا يستحق العبادة أحد سوى الله، وأنِّي لن أعبد أحدًا غير الله -جلَّ وعلا.
- وَمَنْ كان في سياق الموت يُقال له: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، ولا ثقل له: "قل: لا إله إلا الله" إِنَّمَا ذَكَرَهُ بها على جهة إيرادها عليه، ثم إذا تكلَّم بها فلا تُعيدُها مرَّةً أخرى، لِئَلَّا يَسْأَمَ مِنْهُ، اسكت لعلها تكون آخر كلامه، ولو طالَّت المدَّة ما دام ساكتًا لم يتكلَّم بلفظٍ آخر.
- وكذلك لا تُكْرَرُ عليه مرَّاتٍ متعدِّدة إذا لم يقلها؛ لِأَنَّهُ قد يَسْأَمُ مِنْهَا فَيَتَكَلَّمُ بكلمةٍ على جهة التَّدْمِيرِ والتَّسْخِطِ منها، إِنَّمَا يُرَادُ أَنْ يتكلَّم بها، وَأَنْ يَقُولَهَا مُعْتَقِدًا لها.

{وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- عَلَى أَبِي سَلَمَةَ، وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ فَأَغْمَضَهُ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ» فَضَجَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ، فَقَالَ: «لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ». ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَأَبِي سَلَمَةَ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ، وَاخْلُفْهُ فِي عَقِبِهِ فِي الْغَابِرِينَ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ، وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ»، وَفِي لَفْظٍ: «وَاخْلُفْهُ فِي تَرْكِتِهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

- أُمُّ سَلَمَةَ هي زوجة أبي سلمة، فلمَّا مات أبو سلمة تزوجها النبي -صلى الله عليه وسلم- وكانت من أمهات المؤمنين.
- قالت: (دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- عَلَى أَبِي سَلَمَةَ) وهو في سياق الموت.
- (وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ)، أي: أَنَّ بَصَرَهُ مَالَ جِهَةَ السَّمَاءِ؛ لِأَنَّ رُوحَهُ قد قُبِضَتْ.
- (فَأَغْمَضَهُ) صلى الله عليه وسلم -أي: أغلق عينيه.
- ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ»، يتبعه ليشاهد أين ذَهَبَ.
- قال: (فَضَجَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ)، رفعوا أصواتهم بسبب موت أبي سلمة، يدعون بالثبور والويل على أنفسهم.
- فَقَالَ: «لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ»، خشيةً من أن يُسْتَجَابَ لَهُمْ في دعواتهم، قال: «فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ»، ومعنى التَّأْمِينُ أن يقولوا: اللهم آمين، أي: اللهم استجب.

<sup>٤٦</sup> رواه أبو داود ( 3116 ) وحسنه الألباني في " إرواء الغليل " ( 3 / 149 )

- ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ»، أي: استر تقصيره، وما وقع فيه من زلل، وغطّه ولا تحاسبه به.
- «وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ»، أي: أعلِ منزلته فيمن هديتهم وكانوا سبباً لهداية غيرهم.
- قال: «وَاخْلُفْهُ فِي عَقِبِهِ فِي الْغَابِرِينَ»، أي: كُن خليفة عنه في عقبه من الأولاد والأهل.
- وقوله: «فِي الْغَابِرِينَ»، أي: فيمن بقوا في الدنيا.
- قال: «وَاعْفِرْ لَنَا وَلَهُ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ، وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ»، فإنَّ أهل القبور منهم مَنْ يُضَيَّقُ عليه قبره، ويكون حفرة من حفر النار، ومنهم مَنْ يُوسَّعُ له في قبره، ويكون روضة من رياض الجنة. قال: «وَنُورٌ لَهُ فِيهِ»، وفي لَفْظٍ: «وَاخْلُفْهُ فِي تَرْكِتِهِ»، أي: فيما تركه من بعده من أولادٍ وزوجة.
- وهذه أدعية يُشْرَعُ أن تُقال لمن مات ولو لازل على فراش موته، ويُشْرَعُ أن تُقال أيضاً في صلاة الجنازة.
- وفي هذا أنَّ المصيبة تكون بالموت، والتَّعْزِيَةُ تكون بالموت، وليس بالصلاة على الميت.

{وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حِينَ تُؤْفَى سُجِّي بِبُرْدٍ حَبْرَةٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.}

- تقول: {إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حِينَ تُؤْفَى سُجِّي}، أي: غُطِّيَ جميعُ بدنه -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.
- {بِبُرْدٍ}، أي: نوع من أنواع الثياب. {حَبْرَةٍ}، هو نوع من أنواع الثياب يكون فيه خطوط وشيء من الرسوم، وفي هذا مشروعية تغطية الميت بعد وفاته؛ لأنَّ هذا فعل الصحابة برسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ولن يختار الله لنبيه إلا ما هو الأفضل، وهذا شبه اتِّفَاق من الصحابة -رضوان الله عليهم-.

{وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبِلَ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بَعْدَ مَوْتِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.}

- في هذا الحديث جواز تقبيل الميت بعد وفاته، وذلك لأنَّ أبا بكر أقرَّ الصحابة على ذلك، ولم يُنكره عليه أحدٌ منهم.

{وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ وَأَبُو يَعْلَى وَالتِّرْمِذِيُّ -وَحَسَنَهُ.}

- هذا الحديث يُبَيِّنُ أَنَّ جَزَاءَ الْمُؤْمِنِ الْخَيْرَ وَالْإِحْسَانَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ سَدَادِ الدُّيُونِ الَّتِي تَكُونُ عَلَيْهِ، وفي هذا استحباب تقليل الإنسان من الديون في ذمته ما استطاعَ إلى ذلك سبيلاً، وفيه أيضاً مشروعية قضاء ديون الأموات، وجمهور العلماء -بل أكثرهم- يقولون: لا تُقْضَى من الزكاة؛ لأنَّ الزكاة لابدَّ فيها من تملك للفقير أو الغارم، والميت لا يملك، ولا يدخل في ذمته شيء من المال.

بَابُ غَسْلِ الْمَيِّتِ.



{عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ وَقِفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِعَرَفَةَ إِذْ وَقَعَ مِنْ رِجْلَيْهِ فَأَقْصَعَتْهُ -أَوْ قَالَ فَأَقْعَصَتْهُ- فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تُحِطُّوهُ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا» ، وفي لَفْظٍ: «وَهُوَ يُلَبِّي»، وفي لَفْظٍ: «وَلَا تُمَسِّوهُ طِينِيًّا، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.}



- في أكثر الروايات «مُلَبَّدًا»، أو «مُلَبَّدًا».
- في هذا الحديث قال المؤلف: (بَابُ غَسْلِ الْمَيِّتِ) حيث يُشْرَعُ تَغْسِيلُ الْمَيِّتِ، وهو من الواجبات التي يجب على الأمة أن يفعلوها، وهو من فُرُوضِ الكفايات، وهذا فيه دلالة على إكرام المؤمن حيًّا ومَيِّتًا، وفيه معنى آخر: وهو ألا تظهر منه روائح تجعل الناس يظنون به ظنًّا سيئًا.
- قوله: (بَيْنَمَا رَجُلٌ وَقَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- بِعَرَفَةَ)، فيه أَنَّ الناس يقفون بعرفة، والغالب في وقوف الناس في الزمان الأول أن يكونوا على مَرَكِبَاتِهِمْ، فلا ينزلون إلى الأرض؛ بل يبقون على مَرَاكِبِهِمْ.
- قوله: (فَأَقْصَعَتْهُ -أَوْ قَالَ فَأَقْعَصَتْهُ)، يعني: الناقة قد سقط منها، تحركت حتى سقط من الناقة فكان هذا سببًا لوفاته.
- فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ» «اغْسِلُوهُ» فعل أمر، قَدَلَّ على وُجُوبِ تَغْسِيلِ الْمَيِّتِ، وفيه دلالة على أَنَّ التَّغْسِيلَ لا يكون إلَّا بالماء، والسدر يُضَافُ من أجل زيادة التَّنْظِيفِ.
- قال: «وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ»، فيه أَنَّ الكفن واجب؛ لأنَّ الأمر يقتضي الوجوب.
- وفي بعض الألفاظ: «فِي ثَوْبِيهِ»؛ لأنَّ الْمُحْرَمَ يُحْرَمُ بِإِزَارٍ وَرِدَاءٍ، ولذا قال: «فِي ثَوْبَيْنِ».
- قوله: «وَلَا تُحَبِّطُوهُ»، أي: لا تضعوا معه أخلاط الطيب.
- قال: «وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ»، أي: لا تغطوا الرأس، وفي هذا دلالة على أَنَّ الْمُحْرَمَ لا يجوز له أن يستعمل الطيب، ولا يجوز له أن يغطي رأسه.
- قال: «فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّدًا» معناه: أَنَّهُ لا زال على إحرامه، والقول بأنَّه لا يُقَرَّبُ الطيب ولا يُخَمَّرُ الرأس هو مذهب الجمهور، خلافًا للإمام مالك الذي قال: إن هذا الخبر خبرٌ واحدٌ يُخَالِفُ القياس فيما يُفعل مع الموتى، وخبر الواحد إذا خالف القياس عند مالك لم يقبله، والجمهور يُقَدِّمُونَ أخبار الواحد على الأقيسة، لأنَّها منقولة ومنسوبة إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- والقياس منسوب إلى الرأي المجرَّد، والمنقول عنه -صلى الله عليه وسلم- أقوى وأولى من غيره.
- وفي لفظ: «وَهُوَ يَلْبِي»، فيه مشروعية التلبية في يوم عرفة.
- وفي لفظ: «وَلَا تُمَسِّوهُ طَبِيبًا»، فيه دلالة على أَنَّ الْمُحْرَمَ لا يجوز له أن يستعمل الطيب، وهكذا الميت الذي مات حال الإحرام فإنَّه لا يُؤْتَى إليه بطيب.
- وقوله: «وَلَا تُمَسِّوهُ طَبِيبًا» الطيب هنا نكرة في سياق النفي، فيكون عامًا، يشمل القليل والكثير، الخالص وحده أو الممزوج مع غيره، وبالتالي فكلُّ ما فيه رائحة عطريَّة فإنَّ الْمُحْرَمَ يُمْنَعُ منه.
- قوله: «فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا»، التلبيد: هو إمساك شعرات الرأس بشيء يمسكها من غسل أو غسل أو غيره، من أجل ألا يتطاير الشعر، ومن أجل ألا يدخل الغبار في ثنايا الشعر.

{وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: لَمَّا أَرَادُوا غَسْلَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالُوا: وَاللَّهِ مَا نَدْرِي أَنْجَرِدَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- مِنْ ثِيَابِهِ كَمَا نُجَرِدُ مَوْتَانَا؟ أَمْ نَغْسِلُهُ وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ؟ فَلَمَّا

اِخْتَلَفُوا أَلْقَى اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَيْهِمُ النَّوْمَ، حَتَّى مَا مِنْهُمْ رَجُلٌ إِلَّا وَذَقْنُهُ فِي صَدْرِهِ، ثُمَّ كَلَّمَهُمْ مُكَلِّمٌ مِنْ نَاحِيَةِ الْبَيْتِ لَا يَدْرُونَ مَنْ هُوَ: أَنْ غَسَلُوا النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ، فَقَامُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَعَسَلُوهُ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ، يَصُبُّونَ الْمَاءَ فَوْقَ الْقَمِيصِ، وَيَدْلُكُونَهُ بِالْقَمِيصِ دُونَ أَيْدِيهِمْ. وَكَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا غَسَلَهُ إِلَّا نِسَاؤُهُ. رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَرَوَاتُهُ ثِقَاتٌ، وَفِيهِمْ ابْنُ إِسْحَاقَ وَهُوَ الْإِمَامُ الصَّدُوقُ{.

- قوله عن عائشة: (أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ)، ظاهره أَنَّهَا تكرر ذلك، وفي هذا تكرار العلم.
- قالت: (لَمَّا أَرَادُوا غَسْلَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-)، يعني: بعد وفاته، أي: غسل الميت.
- (قَالُوا: وَاللَّهِ مَا نَدْرِي أَنَّجَرَّدَ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِنْ ثِيَابِهِ) ، أي: نخلع الثياب التي كانت عليه كَمَا نُجَرِّدُ مَوْتَانَا.
- قوله: (أَمْ نَغْسِلُهُ وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ؟ فَلَمَّا اِخْتَلَفُوا أَلْقَى اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَيْهِمُ النَّوْمَ، حَتَّى مَا مِنْهُمْ رَجُلٌ إِلَّا وَذَقْنُهُ فِي صَدْرِهِ، ثُمَّ كَلَّمَهُمْ مُكَلِّمٌ مِنْ نَاحِيَةِ الْبَيْتِ لَا يَدْرُونَ مَنْ هُوَ: أَنْ غَسَلُوا النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ)، من أجل ألا تمسَّ أيدهم بدن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فغسلوه من خلف الثوب.
- قوله: (فَقَامُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَعَسَلُوهُ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ، يَصُبُّونَ الْمَاءَ فَوْقَ الْقَمِيصِ، وَيَدْلُكُونَهُ بِالْقَمِيصِ دُونَ أَيْدِيهِمْ) ، وفي هذا بيان صفة تغسيل الميت، حيث غُسلَ النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كذلك.
- قال: (وَكَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ) ، أي: لو قَدَّرَ أَنَّهُ لم يحصل تغسيل الميت بعد (لَمَّا غَسَلَهُ إِلَّا نِسَاؤُهُ) ، فَإِنَّ النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال لعائشة: «كَيْفَ بَكَ إِذَا مِتَّ فغسلتك، وكيف بك إِذَا مِتَّ فغسلتيني»<sup>٤٧</sup> ، وفي هذا دلالة على جواز أن يغسل الرجل زوجته بعد وفاتها، وأن تُغسَلَ الزوجة زوجها، وبهذا قال الجمهور، وخالفهم الإمام أبو حنيفة، وقال: إِنَّ المرأة والرجل لا يغسل كل واحد منهما صاحبه، وإنَّما يغسل المرأة النساء، ويغسل الرجل الرجال. ولكن حديث الباب دليل لمذهب الجمهور.
- وقد استدلل الإمام أبو حنيفة على ذلك بقوله: إِنَّ الْعُلُقَةَ الزَّوْجِيَّةَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ قَدْ انْقَطَعَتْ بِالْوَفَاةِ، وَحِينَئِذٍ تُصْبِحُ أَجْنَبِيَّةً مِنْهُ. هكذا قال.
- ولكن وإن كانت عُلُقَةُ الزَّوْجِ قَدْ انْقَطَعَتْ إِلَّا أَنَّهَا لَيْسَتْ أَجْنَبِيَّةً تَمَامًا بِهَذَا الْوَصْفِ، بِدَلَالَةِ ثُبُوتِ الْإِرْثِ فِي ذَلِكَ، وَبِدَلَالَةِ وَجُوبِ الْعِدَّةِ عَلَى الْمَرْأَةِ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْعُلُقَةَ لَمْ تَنْقَطَعْ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَإِنَّمَا بَقِيَ أَحْكَامُهَا.

{وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ فَقَالَ: «اغْسِلِيهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، إِنْ رَأَيْتِنَّ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ

<sup>٤٧</sup> أخرج البخاري ومسلم عن عائشة، قالت: رَجَعَ إِلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ مِنْ جَنَازَةٍ مِنَ الْبُقْعِ، فَوَجَدَنِي وَأَنَا أَجِدُ صُدَاعًا وَأَنَا أَقُولُ: وَرَأْسَاهُ! قَالَ: "بَلْ أَنَا يَا عَائِشَةُ وَرَأْسَاهُ"، قَالَ: "وَمَا ضَرُّكَ لَوْ مِتَّ قَبْلِي فَعَسَلْتُكَ وَكَفَّنْتُكَ وَصَلَّيْتُ عَلَيْكَ وَذَفَنْتُكَ؟"، فَقُلْتُ: لَكَأَنِّي بِكَ وَاللَّهِ لَوْ فَعَلْتُ ذَلِكَ لَرَجَعْتُ إِلَى بَيْتِي فَأَعْرَسْتُ فِيهِ بِبَعْضِ نِسَائِكَ قَالَتْ: "فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ بُدِيَ فِي وَجْهِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ".

كافورٍ فَإِذَا فَرَعْتَنَ فَأَذِنَنِي» فَلَمَّا فَرَعْنَا أَذْنَاهُ، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حِقْوَهُ، وَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ»، وَفِي لَفْظٍ: «ابْدَأَنَّ بِمَيَامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَعِنْدَ الْبُخَارِيِّ: فَضَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ، فَأَلْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا، وَعِنْدَهُ: «ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ» ().

- أم عطية كانت مشهورة بتغسيل الميتات على عهد النبي -صلى الله عليه وسلم.
- قالت: (دَخَلَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ) ، لم يشاركهم في التغسيل، وفي هذا دلالة على أن الرجل لا يغسل ابنته ما دام أنه يوجد النساء، وإنما يغسل المرأة النساء، إلا في مسألة الزوجية التي ذكرنا الخلاف فيها فيما سبق.
- قوله: «اغْسِلْنَهَا»، فيه دلالة على أن تغسيل الميت من الواجبات.
- وقوله: «ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ» ، لم يجزم بواحدة، فدلَّ هذا على أن العدد ليس مقصودًا، وفيه استحباب أن يكون تغسيل الميت على عدد الوتر.
- وقوله «أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتَنَ ذَلِكَ»، أي: إذا رأيت حاجة لكثرة عدد الغسلات.
- «بِمَاءٍ وَسِدْرٍ»، فيه أن تغسيل الميت يُستحب أن يكون بماء وورق السدر الذي هو ورق النَّبَق العبري.
- قال: «وَجْعَلَنَ فِي الْأَخِرَةِ»، أي: في الغسلة الأخيرة من غسلات الميت. «كافورًا» وهو نوع من أنواع الطيب.
- قال: «فَإِذَا فَرَعْتَنَ»، أي: انتهيتَ من تغسيل الميت «فَأَذِنَنِي»، أي: أخبرني.
- قالت أم عطية: (فَلَمَّا فَرَعْنَا أَذْنَاهُ) ، أي: أخبرناه. (فَأَلْقَى إِلَيْنَا حِقْوَهُ) ، المراد به إزاره، أو ما كان أقل من الإزار، وَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ»، أي: ألبسَ هذه المتوفاة هذا الحَقْوَ، واجعلنه شعارًا.
- والشِّعَار: هو الثوب الداخلي الذي يُبَاشِرُ البشرة، وسَيِّ هذا الاسم لكونه يلي الشعر.
- (وَفِي لَفْظٍ: «ابْدَأَنَّ بِمَيَامِنِهَا»)، فيه استحباب البداءة باليمين في تغسيل الميت.
- «وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا»، فيه استحباب البداءة بمواضع الوضوء.
- (وَعِنْدَ الْبُخَارِيِّ: فَضَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ)، فيه استحباب تضفير شعر الميتة إذا كان كثيفًا.
- وقال العلماء: ثلاث ضفائر، تجعل في وسط الرأس واحدة، وفي أطرافه واحدة وواحدة.
- قالت: (فَأَلْقَيْنَاهَا)، يعني: الضَّفَائِر. (خَلْفَهَا)، يعني: خلف الرأس.
- (وَعِنْدَهُ: «ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ» في الرواية الأولى قال: «ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ» )، والرواية الثانية زاد ذكر السبع.

{وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَوْصَتْ أَنْ يَغْسِلَهَا زَوْجُهَا عَلِيٌّ وَأَسْمَاءُ، فَغَسَّلَاهَا. رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ}.

- قوله هنا: (وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ)، أسماء بنت عميس كانت زوجة جعفر بن أبي طالب، فلما مات تزوجها أبو بكر، فلما مات تزوجها علي -رضي الله عنه.

- قوله: (أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَوْصَتْ أَنْ يَغْسِلَهَا زَوْجُهَا عَلِيٌّ وَأَسْمَاءُ فَغَسَلَاهَا. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ) ، وهذا من أدلة الجمهور على جواز تغسيل الرجل زوجته، لكن الحديث فيه ضعف؛ لأنه من رواية عبد الله بن نافع المدني وهو ضعيف الحديث.

### بَابُ فِي الْكَفَنِ.



{عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَفَّنَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضِ سَحُولِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ. (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).}

- قوله: (بَابُ فِي الْكَفَنِ)، أي: اللباس الذي يُلْبَسُ المَيِّت، هذا يُقال له الكفن.
- قالت عائشة: (كَفَّنَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ) ، فيه مشروعية أن يُكفَّن الرجل في ثلاثة أثواب، والثوب يُغطي جميع البدن، وليس المراد بالثوب هنا القميص الذي يكون مفصلاً على مقدار البدن، وإنما المراد: قطعة القماش.
- قولها: (ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ بَيْضٍ)، استحَبَّ العلماء أن يكون تكفين المَيِّت في الثياب البيضاء.
- قولها: (سَحُولِيَّةٍ)، إمَّا أن يُراد بها نسبة إلى قرية من قرى اليمن، وإمَّا لأنها قد دُقَّت بواسطة القَصَّار.
- قولها: (مِنْ كُرْسُفٍ)، هو القطن. قالت: (لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ)، القميص هو ما يكون بمثابة هذا اللباس، فيكون مفصلاً على مقدار العضو.
- (وَلَا عِمَامَةً)، العمامة تكون على الرأس. وفي هذا استحباب أن يكون تكفين الميت بهذه الطريقة.

{وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي لَمَّا تُوفِّيَ جَاءَ ابْنُهُ إِلَى النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- فَقَالَ: أَعْطِنِي قَمِيصَكَ أَكْفِنُهُ فِيهِ، وَصَلَّ عَلَيْهِ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ، فَأَعْطَاهُ قَمِيصَهُ. (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَيْضاً).}

- قوله: (وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي لَمَّا تُوفِّيَ)، هو كان رأس المنافقين كما تعلمون. (لَمَّا تُوفِّيَ)، أي: مات. (جَاءَ ابْنُهُ)، وهو من الصحابة وهو عبد الله بن عبد الله بن أبي بن سلول، جاء إِلَى النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- (فَقَالَ: أَعْطِنِي قَمِيصَكَ أَكْفِنُهُ فِيهِ)، فيه جواز أن يُكفَّن الميت في القميص، وإن كان الذي فُعل مع النبي -صلى الله عليه وسلم- أن كُفِّن في ثياب ليس فيها قميص.
- قوله: (أَكْفِنُهُ فِيهِ)، يعني: رجاء بركة النبي -صلى الله عليه وسلم- فإنه قد علق فيه شيء من عرقه.
- قال: (وَصَلَّ عَلَيْهِ)، طلب من النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يُصلي على والده عبد الله بن أبي.
- قال: (وَاسْتَغْفِرْ لَهُ، فَأَعْطَاهُ قَمِيصَهُ) فكفَّنه فيه، فدلَّ هذا على جواز تكفين الميت في القميص، وقد صَلَّى عليه النبي -صلى الله عليه وسلم- ثم نُهي عن ذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ [التوبة: 84]، وهكذا نُهي عن الاستغفار لغير المسلمين كما في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَاللَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَى قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة: 113].



{وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَكُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالتِّرْمِذِيُّ -وَصَحَّحَهُ-}.

- قوله: {وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ»} "من" هنا للتبعية، يعني: البسوا الثياب البيضاء، وفي هذا دلالة على استحباب أن يكون اللباس بهذا اللون، وهذا الخطاب للرجال، وأمّا بالنسبة للنساء فالجمهور يُجيزونه ما لم يكن من ثياب يختص بها الرجال، وقال بعض أهل العلم بمنع النساء من لبس البياض، لأنهن قد نهين عن التشبه بالرجل.
- قوله: «فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ» ، أي: ثياب البياض. قال: «وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَكُمْ» ، في هذا استحباب أن يكون كفن الميت من الثياب البيضاء، وهذا هو الذي يستحبه أهل العلم.

{وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحَسِّنْ كَفَنَهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

- قوله: «إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحَسِّنْ كَفَنَهُ» ، فيه أنّ الناس في العادة يقولون: إن الميت لا ينتفع بالكفن الذي يُوضع له، وعما قريب تأتي الدود فتأخذه، ولذا رَغِبَهم في أن يختاروا الكفن الحسن، والمراد بالكفن الحسن: ألا يكون مستعملاً، وألا يكون من أنواع الأقمشة التي تتخرق؛ لأنّها يُمكن أن تتخرق عند حمله، وبالتالي تبدو شيئاً من أجزاء بدنه، فيُظنُّ به ظن السوء، ونحو ذلك.

#### بَابُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ.



{عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمُ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟» فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، وَقَالَ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُغَسِّلُوا وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالَ: «إِنِّي فَرَطُ لَكُمْ وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ...» الْحَدِيثُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وله: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ بَعْدَ ثَمَانِي سِنِينَ كَالْمَوْدَعِ لِلْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ.

وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَأَعْتَرَفَ بِالزِّنَا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حَتَّى شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَبَاكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «أَحْصَيْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ بِالمُصَلَّى، فَلَمَّا أَدْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ فَرَّقَ فَأَذْرَكَ، فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: خَيْرًا، وَصَلَّى عَلَيْهِ. هَكَذَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: وَلَمْ يَقُلْ يُونُسُ وَابْنُ جُرَيْجٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ: فَصَلَّى عَلَيْهِ. وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالُوا: وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ. وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَالصَّحِيحُ عَنْ مَعْمَرٍ، كِرَوَايَةِ غَيْرِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ الْغَامِذِيَّةِ مِنْ رِوَايَةِ بُرَيْدَةَ: ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا وَدُفِنَتْ.

وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصَ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ كَانَتْ تَقُمُ الْمَسْجِدَ -أَوْ شَابًا- فَفَقَدَهَا النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَسَأَلَ عَنْهَا -أَوْ عَنْهُ- فَقَالُوا: مَاتَ؟ فَقَالَ: «أَفَلَا كُنْتُمْ أَذْنَتُمُونِي؟» قَالَ: فَكَأَنَّهُمْ صَغَرُوا أَمْرَهَا -أَوْ أَمْرَهُ- فَقَالَ: «ذُلُّونِي عَلَى قَبْرِهِ؟» فَذَلُّوهُ، فَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا، وَإِنَّ اللَّهَ يُنَوِّرُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ، وَآخِرُ حَدِيثِ الْبُخَارِيِّ: فَصَلَّى عَلَيْهَا.

وَعَنْ بِلَالِ الْعَبْسِيِّ، عَنْ حُذَيْفَةَ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا مَاتَ لَهُ مَيِّتٌ، قَالَ لَا تُؤْذِنُوا بِهِ أَحَدًا، إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ نَعِيًّا، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ -وَحَسَنُهُ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ، فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا، لَا يَشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا، إِلَّا شَفَعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ».

وَعَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمَّا تُوفِّيَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَتْ: ادْخُلُوا بِهِ الْمَسْجِدَ حَتَّى أَصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَأُنْكِرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى ابْنِي بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ: سُهَيْلٍ وَأَخِيهِ. رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ، وَقَالَ: سُهَيْلُ بْنُ دَعْدٍ: هُوَ ابْنُ الْبَيْضَاءِ، أُمُّهُ بَيْضَاءُ.

وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفَاسِهَا، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطَهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلِمُسْلِمٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّ أَخَا لَكُمْ قَدْ مَاتَ، فَاقُومُوا فَصَلُّوا عَلَيْهِ». يَعْنِي النَّجَاشِيَّ.

وَلَهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كَانَ زَيْدٌ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا، وَأَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى جِنَازَةِ حَمْسًا، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُكَبِّرُهَا، وَزَيْدٌ هُوَ ابْنُ أَرْقَمَ.

وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جِنَازَةٍ، فَقَرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، فَقَالُوا: لَتَعَلَّمُوا أَتَّهَّا سُنَّةً. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى جِنَازَةٍ، فَحَفِظْتُ مِنْ دُعَائِهِ وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ، وَاعْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، أَوْ مِنْ عَذَابِ النَّارِ» قَالَ: حَتَّى تَمْنَيْتُ أَنْ أَكُونَ أَنَا ذَلِكَ الْمَيِّتُ؛ لِدُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى ذَلِكَ الْمَيِّتِ. وَفِي لَفْظٍ: «وَقِهِ فِتْنَةَ الْقَبْرِ وَعَذَابَ النَّارِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِذَا صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيَّتِنَا وَمَمَيَّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرْنَا وَنُتْنَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ -وَاللَّفْظُ لَهُ- وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ فِي "الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ"، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: هَذَا هُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَأَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مَوْقُوفاً عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ. {وَاللَّهُ أَعْلَمُ}.

- هذا الباب ما يتعلق بأبواب الصلاة على الميت، وكيفية الصلاة، وأحكام الصلاة، لعلنا -إن شاء الله- أن نرجئه إلى اللقاء القادم.

وصلّى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.



### الدرس الثالث عشر



الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

#### باب الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ.

- الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ قد أمر بها النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- وهي من فُرُوضِ الكفايات، وإذا قام بها البعض كفى ذلك عن الباقيين، وإذا تركها الجميع فإنهم يأثمون.
- وقد ذكر المؤلف عدداً من الأحاديث التي أدرجها في باب الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ.

{قال المصنّف -رحمه الله تعالى: (بَابُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ).

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتَلَى أَحَدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذاً لِلْقُرْآنِ؟» فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، وَقَالَ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُغَسَّلُوا وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ}.

- قوله هنا: (كَانَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتَلَى أَحَدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ) ، وذلك أنهم في يومٍ أحدٍ كانت الأكفانُ عندهم قليلة، ولذلك احتاجَ إلى أن يجمعَ بينَ أكثر من مَيِّتٍ في ثَوْبٍ واحد.
- وقال بعضهم: إنَّ المراد به الكفن الثاني، وذلك أنَّ الشَّهداء يُكَفَّنُونَ في ثيابهم التي ماتوا فيها، ثُمَّ بعد ذلك يُلفُّ عليهم بثوبٍ ونحوه.
- وقوله هنا: (ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذاً لِلْقُرْآنِ؟»)، أي: أيُّهم أكثر حفظاً للقرآن.



وفي هذا فضيلة حفظ القرآن، وأنَّ صاحب القرآن يُقدَّم على غيره، فكما يُقدَّم في الصَّلَاة يُقدَّم في اللَّحد، فهكذا يُستحب تقديمهم مُطلقًا.

- قوله: **(فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا)**، استُدلَّ به على جواز الاعتماد على الإشارة.
- وقوله: **(قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ)**، قال طائفة من أهل العلم: إنَّ المراد باللَّحد هنا: ما يُقابل الشَّقَّ، وذلك أنَّ حفرَ القبر قد يكون على هئتين:
- ❖ **النَّوعُ الأوَّلُ:** اللَّحد، وذلك بأن يُحفر، ثم بعد ذلك يُوضع حفرة جانبية يُوضع المَيِّتُ فيها، ثم تُسدُّ باللِّين.
- ❖ **النَّوعُ الثَّاني:** الشَّقَّ، وهو: أن توضع حفرة في أسفل القبر لا على جانبه، ثم بعد ذلك تُنصب اللَّبِنَةُ عليه، الواحدة بجوار الأخرى.

وفي هذا: تفضيل اللَّحد على الشَّقِّ في القبر.

- وقوله -صلى الله عليه وسلم: **«أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»**، يعني: أنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- يشهدُ لهم بأنهم قد ماتوا في سبيل الله.
- قوله: **(وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُغْسَلُوا)**، فيه أنَّ شهيدَ المعركة الذي يموت فيها لا يُشرع تغسيله، وذلك أنَّ هذه الدِّماء إنَّما أُصيبَ بها في سبيلِ الله تعالى، فشرع إبقاؤها على المَيِّتِ الشَّهيد.
- وقوله: **(وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ)**، فيه أنَّ شهيدَ المعركة لا تُشرع الصَّلَاة عليه كما هو فعلُ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- وبذلك قال الجمهور خلافاً للإمام أبي حنيفة.
- وقد ورد أنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- قد جاء إلى شهداء أحدٍ بعدَ ثمانِ سنينَ فصلَّى عليهم كالمودَّع لهم، ولكن لفظة **(فَصَلَّى)** تحتلُّ أن يُراد بها الدُّعاء، والعادة أنَّ المَيِّتَ يُصَلَّى عليه بعد موته، ولا تؤخَّر الصَّلَاة عليه مثل هذه المدَّة الطَّويلة، ولذلك فإنَّ الصَّوابَ هو قول الجمهور بأنَّ شهيدَ المعركة لا يُصَلَّى عليه.
- وأمَّا مَنْ نُقلَ من موطنِ المعركة جريحًا، ثم بقيَ في المدينة بعد ذلك، فإنَّه يُشرع أن يُصَلَّى عليه وأن يُكفَّن، كما فعَل النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- مع سعد بن معاذ وقد أُصيبَ في غزوة الخندق ثم نُقلَ إلى المدينة فبقي مدَّة، ثم مات.

{وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْبَرِ، فَقَالَ: «إِنِّي فَرَطٌ لَكُمْ وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ» الْحَدِيثُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وله: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ بَعْدَ ثَمَانِي سِنِينَ كَالْمُودَّعِ لِلْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ {.

- هذا هو دليل الحنفية في قولهم: إنَّ شهيدَ المعركة يُصَلَّى عليه.
- وكما تقدَّم أنَّ الجمهور يرون أنَّ المراد بهذا الحديث: هو الدُّعاء لِشَهِدَاءِ أَحَدٍ.
- وفي هذا الحديث: فضيلة شهداء أحد، حيث خرج النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- ليدعو لهم.
- وقوله: **«إِنِّي فَرَطٌ لَكُمْ»**، أي: سابق إلى الجنة أو إلى الخيرات.
- **«وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ»**، أي: أشهد لكم يوم القيامة بأنكم قد متم في سبيل الله.

{وَعَنْ جَابِرٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَأَعْتَرَفَ بِالزَّنا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حَتَّى شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «أَبْلَكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «أَحْصَيْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ فَرَجَمَ بِالْمُصَلَّى، فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ فَرَّ فَأُذِرِكَ، فَرَجَمَ حَتَّى مَاتَ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- خَيْرًا، وَصَلَّى عَلَيْهِ. هَكَذَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: وَلَمْ يَقُلْ يُونُسُ وَابْنُ جُرَيْجٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ: فَصَلَّى عَلَيْهِ. وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالُوا: وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ. وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَالصَّحِيحُ عَنْ مَعْمَرٍ، كَرِوَايَةِ غَيْرِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ}.

- هذا الحديث في الصَّلَاة على المَحْدُود في حَدِّ الزَّنا، هل يُشْرَع أن يُصَلَّى عليه أو لا يُشْرَع أن يُصَلَّى عليه؟
- قال المؤلف: (وَعَنْ جَابِرٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ)، وهو ماعز.
- (جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَأَعْتَرَفَ بِالزَّنا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حَتَّى شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ)، وفيه: أَنَّ الإِقْرَارَ بِالزَّنا لا يَثْبُتُ بِهِ الْحَدُّ حَتَّى يَتَكَرَّرَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.
- وقد قال بعضُ أهل العلم: إِنَّه لا يكون هذا الإِقْرَارُ في موطنٍ واحدٍ؛ لِأَنَّهُ قال هنا: (فَأَعْرَضَ عَنْهُ). وفي الاستدلال بذلك حاجة إلى اعتضاد بدليل آخر.
- قوله: (فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يعني: بعد الاعتراف الرابع.
- قوله: «أَبْلَكَ جُنُونٌ؟»، مِنْ أَجْلِ أَنْ يَعْرِفَ هل هو مَمَّنْ انطبقت عليه شروط إقامة الحدِّ أو لا.
- (قَالَ: لَا، قَالَ: «أَحْصَيْتَ؟»)، أي: هل سبقَ لك الزَّواج والوطء فيه؟
- (قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ فَرَجَمَ)، وفي هذا جواز التَّوكِيل في إقامة الحدود.
- وفي هذا أيضًا: أَنَّ المحصنَ الزَّاني حَدُّه الرَّجْم.
- وقوله: (بِالْمُصَلَّى)، هو جانب من جوانب المدينة كانت تقام فيه صلاة العيد والاستسقاء.
- قال: (فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ)، أي: وجدَ حرَّها وقَلِقَ منها.
- قوله: (فَرَّ فَأُذِرِكَ)، يعني: أَتَمَّهم لحقوه.
- قوله: (فَرَجَمَ حَتَّى مَاتَ) رضي الله عنه. (فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- خَيْرًا)، أي: لم يقدح فيه، ولم يذكر معايبه، وإنما أَثْنَى عليه.
- هنا في هذا الحديث قال: (وَصَلَّى عَلَيْهِ)، فيه أنه يُصَلَّى على مَنْ مات مَحْدُودًا.
- لكن لأهل العلم في هذه اللَّفْظَةِ كلام، حيث قد اختلفَ في هذه الرِّوَايَةِ:
- فقال بعضهم: إِنَّ لَفْظَةَ (وَصَلَّى عَلَيْهِ) انفرد بها معمر، وقد رواها محمود بن غيلان عن عبد الرزاق، فجاء بهذه اللفظة (وَصَلَّى عَلَيْهِ)، بينما بقية الرواة لم يذكروها، فإنَّ يونس وابن جريج رووها عن الزهري ولم يذكروا (وَصَلَّى عَلَيْهِ)، بينما رواه جماعة بالتَّصريح بعدم الصَّلَاة عليه، وهو الذي صححه الترمذي..
- وحينئذٍ قال طائفة من أهل العلم: إِنَّ الإمامَ وَمَنْ لَهُ مَكَانَةٌ وَمَنْزِلَةٌ ولا يصلُّونَ على مَنْ تُقام عليه الحدود، وإن كان بقيَّة النَّاسِ يصلُّونَ عليه.

لكن قد وردَ في حديث آخر أنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- صَلَّى على الغامديَّة. والذي يظهر أنَّ هذا الذي جاء مُعترفًا مُقرًّا بالرِّثَا تائبًا منه، وأرادَ أن يُطهِّرَ نفسه من هذا الذنب؛ لا شكَّ أنَّه على حالٍ حسنة، وأنه يُرجى له المغفرة، ولذلك فإنَّه يُصَلَّى عليه.

{(وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ الْغَامِدِيَّةِ مِنْ رِوَايَةِ بُرَيْدَةَ: ثُمَّ أَمَرَهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا وَدُفِنَتْ).}

- في هذا مَشْرُوعِيَّةٌ دَفِنِ الْأَمْوَاتِ مِمَّنْ أُقِيمَتْ عَلَيْهِمُ الْحُدُودُ، ومثل هذا أيضًا مَن أُقِيمَ عليه حَدُّ الْحَرَابَةِ، أو قَتَلَ فِي الْقَوْدِ وَالْقِصَاصِ.

{(وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصَ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ).}

المشاقص: هي نصل السَّهْمِ.

- وقوله هنا: (أَتَى النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصَ) ، في هذا أنَّ قَتَلَ النَّفْسِ مِنْ عَظَائِمِ الذُّنُوبِ، ولذلك امتنع النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- مِنْ أَنْ يُصَلِّيَ عليه.
- وقوله: (فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ) ، فيه دلالة على أنَّ الإمامَ وَمَنْ لَهُمْ مَكَانَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْوَجَاهَةِ لَا يُصَلُّونَ عَلَى أَصْحَابِ الذُّنُوبِ، ومنهم قاتل نفسه إذا لم يثبت له التَّوْبَةُ، وَأَمَّا بَقِيَّةُ النَّاسِ فَإِنَّهُمْ يُصَلُّونَ عليه.

{(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ كَانَتْ تَقُمُ الْمَسْجِدَ -أَوْ شَابًّا- فَقَفَدَهَا النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَسَأَلَ عَنْهَا -أَوْ عَنْهُ- فَقَالُوا: مَاتَ؟ فَقَالَ: «أَفَلَا كُنْتُمْ أَذْنُتُمُونِي؟» قَالَ: فَكَاتَهُمْ صَغَرُوا أَمْرَهَا -أَوْ أَمْرَهُ- فَقَالَ: «ذُلُونِي عَلَى قَبْرِهِ؟» فَذَلُّوهُ، فَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا، وَإِنَّ اللَّهَ يُنَوِّرُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ، وَآخِرُ حَدِيثِ الْبُخَارِيِّ: فَصَلَّى عَلَيْهَا).}

- قوله هنا: (أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ كَانَتْ تَقُمُ الْمَسْجِدَ) ، فيه مَشْرُوعِيَّةٌ تَنْظِيفِ الْمَسَاجِدِ وَفَضْلُ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ مَعَ كَوْنِهِمْ ظَنُّوا أَنَّهَا لَا يُؤْبَهُ لَهَا؛ إِلَّا أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- وَضَعَ لَهَا مَكَانًا وَمَنْزِلَةً.
- وقوله: (فَقَفَدَهَا النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَسَأَلَ عَنْهَا -أَوْ عَنْهُ- فَقَالُوا: مَاتَ) ، يعني مات الشَّابُّ أَوْ مَاتَتِ الْمَرْأَةُ.
- فَقَالَ -صلى الله عليه وسلم-: «أَفَلَا كُنْتُمْ أَذْنُتُمُونِي؟»، أي: هَلَا أَخْبَرْتُمُونِي بِوَفَاةِ هَذِهِ الْمَرْأَةِ! وفي هذا جَوَازُ إِخْبَارِ الْآخَرِينَ بِمَوْتِ الْمَيِّتِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَدْعُوا لَهُ، وَأَنْ يُصَلُّوا عَلَيْهِ، وهذا قد يسميه كثيرٌ من النَّاسِ "نعي" ففي هذا جَوَازُ النَّعْيِ.
- وَأَمَّا مَا وَرَدَ مِنَ الْأَحَادِيثِ مِنَ النَّعْيِ فَإِنَّهَا لَمْ تَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- وَقَدْ وَرَدَ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- نَعَى النَّجَاشِي يَوْمَ مَوْتِهِ.
- وقوله: (قَالَ: فَكَاتَهُمْ صَغَرُوا أَمْرَهَا) ، أي: قَلَّلُوا مِنْ شَأْنِهَا.
- فَقَالَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم-: «ذُلُونِي عَلَى قَبْرِهِ؟»، وفي هذا مَشْرُوعِيَّةٌ مَعْرِفَةِ نِسْبَةِ الْقَبْرِ إِلَى سَاكِنِهِ.
- وقوله: (فَذَلُّوهُ، فَصَلَّى عَلَيْهَا) ، وفي هذا جَوَازُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ أَنْ يُدْفَنَ.

وبعض أهل العلم خص ذلك بمن مات قريباً؛ لأنَّ الصَّلَاةَ في القبور مَنهِي عنها، وقد جعل الحنابلة الحدَّ في ذلك إلى شهر، لما وردَ من حديثِ سعيد بن المسيب مرسلاً: أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- صلى على امرأة في قبرها إلى شهر <sup>٤٨</sup>.

- ثُمَّ قَالَ -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا، وَإِنَّ اللَّهَ يُنَوِّرُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ»، في هذا فضل الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ، وَأَنَّهَا مِنْ أَسْبَابِ نُورِ الْقَبْرِ.

{وَعَنْ بِلَالِ الْعَبْسِيِّ، عَنْ حُذَيْفَةَ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا مَاتَ لَهُ مَيِّتٌ، قَالَ لَا تُؤْذِنُوا بِهِ أَحَدًا، إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ نَعِيًا، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَابْنُ مَاجَهَ وَالتِّرْمِذِيُّ -وَحَسَنُهُ-}.

- قوله: (أَنَّهُ كَانَ إِذَا مَاتَ لَهُ مَيِّتٌ، قَالَ لَا تُؤْذِنُوا بِهِ أَحَدًا) ، أي: لا تخبروا به الآخرين، وهذا الحديث -كما تقدَّم- ضعيف الإسناد، وإن كان قد حَسَّنَه الترمذي، ولكن في ورائه مَنْ هو ضعيف، وبالتالي لا يَصِحُّ أَنْ يُبْنَى عليه الحكم.

وقد وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- أَنَّهُ أَخْبَرَ بِمَوْتِ النَّجَاشِيِّ، وَعَابَ عَلَى أَصْحَابِهِ حِينَمَا لَمْ يُخْبِرُوهُ بِمَوْتِ الْمَرْأَةِ الَّتِي كَانَتْ تَقُمُّ الْمَسْجِدَ.

{وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ، فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا، لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا، إِلَّا شَفَعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ»}.

- قوله هنا: «إِلَّا شَفَعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ»، أي: قبل شفاعتهم ودعائهم له.

✓ وفي هذا الحديث: **مشروعية الاجتماع لصلاة الجنازة**، وأنه كلما كان عدد المصلين فيها أكثر كان ذلك أفود وأصلح لحال المَيِّتِ.

✓ وفي هذا الحديث: **فضل التَّوْحِيدِ**، وأنَّ مِنْ أَسْبَابِ إجابة الدُّعاء أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ، لقوله: «لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا».

✓ وفي هذا الحديث أيضاً: **دلالة على أَنَّ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ تَكُونُ قِيَامًا**، وأنه لَا يُجْلَسُ فِيهَا لِقَوْلِهِ: «فَيَقُومُ». وصلَاةُ الْجَنَازَةِ -كما تقدَّم- مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ، وَالْفُرُوضُ لَا بَدَّ أَنْ تُؤَدَّى وَالْمُصَلِّي قَائِمٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْلِسَ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا مَنْ كَانَ عَاجِزًا عَنِ الْقِيَامِ.

{وَعَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمَّا تُوفِّيَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَتْ: ادْخُلُوا بِهِ الْمَسْجِدَ حَتَّى أَصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى ابْنِي بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ: سُهَيْلٍ وَأَخِيهِ. رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ، وَقَالَ: سُهَيْلُ بْنُ دَعْدٍ: هُوَ ابْنُ الْبَيْضَاءِ، أُمُّهُ بَيْضَاءُ}.

<sup>٤٨</sup> روى الترمذي (957). عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، " أَنَّ أُمَّ سَعْدٍ مَاتَتْ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَائِبٌ، فَلَمَّا قَدِمَ صَلَّى عَلَيْهَا، وَقَدْ مَضَى لِذَلِكَ شَهْرٌ ".



- توفي سعد بن أبي وقاص وهو من العشرة المبشرين بالجنة، وأرادت عائشة -رضي الله عنها- أن تُصلي عليه، وظاهر هذا أنه كان قبل وفاة عمر، أي: قبل أن تنتقل، وإن كان بعض أهل العلم قال: إنَّ سعدًا لم يمت إلا بعد وفاة عمر، وحينئذ قالوا: إنَّ عائشة في ذلك الوقت قد انتقلت من سكنى حجرتها إلى سكنى غيرها.
- فقالت عائشة: **(ادْخُلُوا بِهِ الْمَسْجِدَ)**، أي: ادخلوا بالجنزة داخل المسجد ليصلي عليه داخل المسجد. وفي هذا: **جواز فعل صلاة الجنزة داخل المسجد**، كما هو مذهب الجمهور، **خلافًا للإمام أبي حنيفة** الذي قال: إنَّ صلاة الجنزة إنَّما تكون في المصلَّى ولا تكون في داخل المسجد.
  - فقالت عائشة -رضي الله عنها: **(وَاللَّهِ لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى ابْنِي بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ)**، وفي هذا دلالة على جواز أن تؤدَّى صلاة الجنزة داخل المسجد. وابنا بيضاء: نُسبًا إلى أمِّهما -رضي الله عنه وعنهما.

**{(وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفَاسِهَا، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطَهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ).}**

- هنا هذا الحديث يتكلَّم عن موقف الإمام من الجنزة إذا أراد أن يصلي صلاة الجنزة.
- قال سمرة **(صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-)** ، وفيه أنَّ المأمومين في صلاة الجنزة يقفون خلف الإمام.
  - وقوله: **(عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفَاسِهَا، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطَهَا)** أو **(عَلَى وَسَطَهَا)**، فيه دلالة على أنَّ الإمام يقف من الميتة على وسطها عند أدائه لصلاة الجنزة. وأما بالنسبة للرجل:

✓ فقالت طائفة: إنَّه يقفُ عند رأسه.

✓ وقال آخرون: يقفُ عند صدره.

**{(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).}**

- قوله: **(نَعَى النَّجَاشِيَّ)**، فيه جواز النعي. والمراد بالنعي: الإخبار بموت الميت.
- وفي هذا الحديث: **فضل النَّجَاشِيَّ**، حيث صلى عليه النبي -صلى الله عليه وسلم.
- وفيه: **مشروعية الصلاة على الغائب**، مع أنَّ الأصل أنَّ الصلاة على الميت إنَّما تكون للحاضر، ولكن هنا في حديث النَّجَاشِيَّ صلى الله عليه وهو غائب، فقال طائفة: كلُّ غائبٍ يجوزُ أن يُصلى عليه.
- وقال آخرون: **يَخْتَصُّ هذا بالميت الغائب الذي له مكانةٌ وفضلٌ**، كالأئمة والعلماء ونحوهم.
- وقال آخرون: **إنَّ النَّجَاشِيَّ لم يُصلى عليه لكونه كان يكتُم إيمانه**، فقصرُوا الصلاة على الميت الغائب بما إذا كان لم يُصلى عليه.

وقال آخرون: هذا خاصٌّ بالإمام الأعظم، فإنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- لم يأمر المساجد القريبة من المدينة أن تُصَلِّيَ على النَّجاشي.

● قوله: (في اليوم الذي مات فيه)، فيه معجزة من معجزاته -صلى الله عليه وسلم- حيث علّم بموته في يوم وفاته.

● وقوله: (وخرج بهم إلى المصلى)، فيه مشروعية أداء الجنازة في المصلى.

● قوله: (فصّف بهم)، فيه مشروعية إقامة الصُّفوف في صلاة الجنازة.

● وقوله: (وكبّر عليه أربع تكبيرات)، فيه بيان أن تكبيرات الجنازة تكون على أربع تكبيرات، وقد وردَ زيادتها إلى خمسٍ وإلى ستٍّ، ولعلّه سيأتي شيء من ذلك، وإلا فإنَّ الأصل أن تكونَ على أربع تكبيرات. وظاهر هذا: أن الثلاث تكبيرات لا تُجزئ، وهذا هو قول الجمهور خلافاً لبعضهم. أمّا التّكبيرتان فإنّهما لا تُجزئان، فلا بدّ أن يأتي بعدهما بتكبير.

{(وَلَسْلِمُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَخَا لَكُمْ قَدْ مَاتَ، فَاقُومُوا فَصَلُّوا عَلَيْهِ». يَعْنِي النَّجَاشِي).}

● قوله: «إِنَّ أَخَا لَكُمْ»، فيه إسلام النَّجاشي وفضيلته.

● قوله: «فاقوموا»، فيه دلالة على وجوب القيام في صلاة الجنازة.

● وقوله: «فصلُّوا عليه»، فيه أن صلاة الميت من الفروض، وقد وردت الأحاديث أنّها من فروض الكفايات. وفيه أيضاً: مشروعية صلاة الجنازة على الغائب، وقد تقدّم البحث فيها.

{(وَلَهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كَانَ زَيْدٌ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا، وَأَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى جِنَازَةِ خَمْسًا، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُكَبِّرُهَا، وَزَيْدٌ هُوَ ابْنُ أَرْقَمٍ).}

● قوله: (كان زيدٌ يكبّر)، فيه دلالة على أن هذا هو الأمر المستمر، وهو أن يصلي صلاة الجنازة بأربع تكبيرات. وفي هذا الحديث: جوازُ الزيادة إلى تكبيرة خامسة، وقد وردَ عن النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- أنّه كان يفعل ذلك، لكنّ الحال المستمرّ أنّه يُكَبِّرُ أربعاً.

{(وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جِنَازَةٍ، فَقَرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، فَقَالُوا: لَتَعَلَّمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).}

● قوله: (صلّيت خلف ابن عباسٍ على جنازة)، فيه: تقدّم أصحاب الفضل في الصّلاة على الجنازة، وأنّ صلاة الجنازة تُفعل جماعة بإمام.

● وقوله: (فقرأ فاتحة الكتاب)، فيه: مشروعية قراءة سورة الفاتحة في صلاة الجنازة.

وقد اختلف أهل العلم في حكمها:

❖ فقال طائفة: إنّها ركنٌ، ولا تتمُّ صلاة الجنازة إلّا بها، لحديث «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»<sup>٤٩</sup>.

<sup>٤٩</sup> صحيح البخاري (717) صحيح مسلم (600).

❖ وقال آخرون: إِنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ، واستدلُّوا على ذلك بقوله: (لِتَعَلَّمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ).

ولكن لفظ "السُّنَّة" يراد بها الطَّريقة المتَّبعة، وليس المراد بها المستحب كما في حديث «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي»<sup>٥٠</sup>.

❖ وقال آخرون: إِنَّ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَاجِبٌ مِنَ الْوَاجِبَاتِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، لكنهما ليست ركناً.

وفائدة هذا القول: أَنَّ مَنْ تَرَكَهَا نِسْيَانًا أَوْ سَهْوًا لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ لَذَلِكَ.

{وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى جِنَازَةٍ، فَحَفِظْتُ مِنْ دُعَائِهِ وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، أَوْ مِنْ عَذَابِ النَّارِ» قَالَ: حَتَّى تَمْتَنَيْتُ أَنْ أَكُونَ أَنَا ذَلِكَ الْمَيِّتَ؛ لِدُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى ذَلِكَ الْمَيِّتِ. وَفِي لَفْظٍ: «وَقِهِ فِتْنَةَ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

✓ في هذا الحديث: أَنَّ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ لَابَدٌّ أَنْ يَكُونَ فِيهَا دُعَاءٌ، وليس في الدُّعَاءِ شيءٌ محدَّدٌ مؤقَّتٌ لا يجوز تركه، وإنَّما يدعو بما تيسَّرَ له مِنَ الْأَدْعِيَةِ الَّتِي تَكُونُ لِلْمَيِّتِ.

✓ وفي هذا أيضًا: أَنَّ الدُّعَاءَ لِلْمَيِّتِ يَنْبَغِي أَنْ يُطَالَ بِهِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ كما هو فعل النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

وظاهر هذا الحديث: أَنَّ الْإِمَامَ قَدْ يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالدُّعَاءِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُسْمَعَ عَنْهُ، وَأَنْ يُسَارَ عَلَى طَرِيقِهِ، وَإِلَّا لَمَا سَمِعَ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ دُعَاءَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ.

• قوله: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ»، أي: استر عيوبه، ولا تجازره بها.

• قوله: «وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ»، يعني: المكان الذي يدخل منه القبر أو نحوه.

• قال: «وَاغْسِلْهُ بِالمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، أَوْ مِنْ عَذَابِ النَّارِ».

• وفي قوله: (حَتَّى تَمْتَنَيْتُ أَنْ أَكُونَ أَنَا ذَلِكَ الْمَيِّتَ؛ لِدُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى ذَلِكَ الْمَيِّتِ) استدللَّ به بعضهم على جوازِ تَمَنِّي الموت إذا كان لأمرٍ شرعيٍّ كما تمنَّاه عوف من أجل أن يدعو النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- له.

{وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِذَا صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرْنَا وَأُنْثَانَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ -وَاللَّفْظُ لَهُ-، وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ فِي "الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ"، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: "هَذَا هُوَ

<sup>٥٠</sup> أخرجه أبو داود (4607)، والتِّرْمِذِيُّ (2676)، وابن ماجه (42)، وأحمد (17145) مطولاً.

غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَأَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ"، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مَوْقُوفًا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ}}.

- قوله: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِذَا صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ»)، هذا فيه دلالة على مشروعية الدعاء في صلاة الجنابة، والجماهير على أَنَّ الدعاء من الواجبات في صلاة الجنابة، لأنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- كان قد استمرَّ عليه.
- وقد وردَ في بعضِ الأحاديثِ إيجابُ الصَّلَاةِ على النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- في صلاة الجنابة، ولذلك قال العلماء: إنَّه بعدَ التَّكْبِيرَةِ الأولى يقرأ بفاتحة الكتاب بدون دعاء استفتاح، وإنَّما يُبَاشِرُ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ مَبَاشَرَةً، وَلَا يقرأ سورة بعدها لعدم ورود ذلك عن النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- ثم يقرأ الصَّلَاةَ الْإِبْرَاهِيمِيَّةَ، ثم بعد التَّكْبِيرَةِ الثَّالِثَةِ يدعو للميت.
- ومن الدعاء: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيَاتِنَا وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ»، استدلَّ بهذه اللفظة على جواز أن يدعو الإنسان في صلاة الجنابة لشخصٍ آخر غير الميت، وذلك من قوله: «اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ».
- وفي هذا الحديث جواز أن يدعو المصلي في صلاة الجنابة لنفسه؛ لأنَّه قد دعا هنا فقال: «اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ»، أي: لا تجعل هناك شيئاً من الأسباب التي تؤدي إلى حصول الضلال عند الإنسان. وبهذا نعلم شيئاً من أحكام صلاة الجنابة:
- فهناك تكبيرة أولى: بعدها قراءة الفاتحة بدون استفتاح، ولا بأس أن يستعيد ويُسَمِّلَ.
- ثم يكبر الثانية: فيصلِّي على النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- الصَّلَاةَ الْإِبْرَاهِيمِيَّةَ.
- ثم إذا كبر الثالثة: دعا للميت بهذه الأدعية الواردة أو غيرها.
- ثُمَّ يُكَبِّرُ التَّكْبِيرَةَ الرَّابِعَةَ وَيُسَلِّمُ بعدها.

هذه هي صفة صلاة الجنابة.

#### بَابٌ فِي حَمْلِ الْجِنَازَةِ وَالِدْفَنِ.



{عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «أَسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ؛ فَإِنْ تَكَ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تَقْدِمُومُهَا، وَإِنْ تَكَ سُوءٌ ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ، وَعِنْدَ مُسْلِمٍ: «تَقْدِمُومُهَا عَلَيْهِ»، وَفِي لَفْظٍ لَهُ: «قَرَّبْتُمُوهَا إِلَى الْخَيْرِ»}.

- قوله: «أَسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ»، فيه مشروعية تهيئة الجنابة وحملها إلى القبر، وفيه استحباب الإسراع بتجهيز الميت ليُصلَّى عليه.
- قوله: «فَإِنْ تَكَ صَالِحَةً»، يعني إذا أدَّت عملاً صالحاً وكانت من أهْلِ الصَّلَاحِ فحينئذٍ ستقدم على ربِّ غفورٍ، وتُقدِّم على جنة عرضها السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، لهذا قال: «فَخَيْرٌ تَقْدِمُومُهَا»، أي استعجلتم بها من أجل أن تلقى ما وعدها الله به من أنواع الخيرات.



- قوله: «وَأِنْ تَكَ سُوَى ذَلِكَ» ، أي: إذا كانت الجنازة ليست صالحة، فحينئذٍ تكون شرًا قد وضعتموه عن رقابكم وارتحتم منه.

{وَعَنْهُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ شَهِدَ الْجِنَازَةَ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ» ، قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: «مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلِمُسْلِمٍ: «أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ أَحَدٍ»، وَلَهُ: «حَتَّى تُوَضَعَ فِي اللَّحْدِ» . وَلِلْبُخَارِيِّ: «مَنْ تَبَعَ جِنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا وَيُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مِنَ الْأَجْرِ بِقِيرَاطَيْنِ كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أَحَدٍ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيرَاطٍ»}.

قوله: (وَعَنْهُ) يعني عن أبي هريرة -رضي الله عنه.

- قوله: «مَنْ شَهِدَ الْجِنَازَةَ» المراد بالجنازة هنا:

✓ قيل: الجثة التي مات صاحبها.

✓ وقيل المراد به: السرير الذي عليه الميت.

وقوله (شهد): يعني حضرها.

- قوله: «حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ»، وفي هذا مشروعية الصلاة على الميت، وعِظَمُ الأجر المترتب على ذلك.

والقيراط: قيل إنه شيء كثير، فقليل إنه على مقدار أربعة وعشرين ضعفًا ممَّا يهتم له الإنسان.

- قال: «وَمَنْ شَهِدَهَا»، أي: شهد الجنازة، والمراد: اتبعها وسار معها حتى تُدْفَنَ.

- قال: «(فَلَهُ قِيرَاطَانِ) قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: «مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ» ( لكثرة الأجر فيهما. قال: (ولمسلم: «أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ أَحَدٍ»).

- قوله: «حَتَّى تُوَضَعَ فِي اللَّحْدِ»، في هذا جوازُ وضع القبر على شكل اللَّحْدِ، وجوازُ دفنِ الموتى فيه.

- وقوله: (وللبخاري: «مَنْ تَبَعَ جِنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا»):

□ إِيْمَانًا: رغبة فيما عند الله، وتصديقًا لوعد الله.

□ واحتسابًا: أي انتظارًا للأجر المترتب على هذا العمل -وهو اتِّباع الجنازة.

- قوله: «وَكَانَ مَعَهُ»، يعني: مع الميت.

- قوله: «حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا»، يعني على الجنازة.

- قال: «وَيُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مِنَ الْأَجْرِ بِقِيرَاطَيْنِ كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أَحَدٍ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيرَاطٍ»، في هذا:

← مشروعية مواساة أهل المصائب.

← ومشروعية اتِّباع الجنازة حتى يُدفن صاحبها.

← وأنَّه ينبغي للإنسان عند تشييع الجنازة أن يكون مستعجلًا في أموره.

- وقوله: «كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أَحَدٍ»، فيه فضيلةُ هذا العمل العظيم من الصلاة على الميت وتشيع الجنازة.

{وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِفَرَسٍ مُعْرُورٍ، فَرَكَبَهُ حِينَ أَنْصَرَفَ مِنْ جِنَازَةِ ابْنِ الدَّحْدَاحِ، وَنَحْنُ نَمْشِي حَوْلَهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

- قوله: (أَتَى النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِفَرَسٍ مُعْرُورٍ)، يعني ليس فيه شيء من السُّرَج.
- قوله: (فَرَكَبَهُ) أي النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم-. وفيه: جواز الرُّكُوب عند الرُّجُوع من المقبرة.
- قال: (حِينَ أَنْصَرَفَ مِنْ جِنَازَةِ ابْنِ الدَّحْدَاحِ)، في هذا فضيلةُ ابن الدَّحْدَاحِ، وفيه مشاركة الإنسان مهما عُلَّتْ منزلته مع المسلمين في تشييع الجنائز.
- وقوله: (وَنَحْنُ نَمْشِي حَوْلَهُ)، فيه جواز الرُّجُوع من المقبرة مشيًا.

وصلّى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه. وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



## الدرس الرابع عشر



الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### الأحاديث التي وردت في حمل الجنازة.



- وقد ورد معنا أحاديث في فضيلة تشييع الجنازة، وأنَّ مَنْ فعلَ ذلك فله من الأجر قيراط إذا صحبها حتى يُصلَّى عليها، فإن صحبها حتى تُدفن كان له قيراطان، وتقدّم معنا مسائل متعلقة بالذهاب والإياب من المقبرة، فتكون والإنسان راكباً أو ماشياً، والأظهر أنَّ هذا على سبيل التّخفيف، وأنّه ليس فيه سُنّة مؤقتة، وإنّما هو على حسب حال الإنسان.

قال المصنّف -رحمه الله تعالى: (وعن الزُّهري، عن سالم، عن أبيه: أنّه رأى النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- وأبا بكرٍ وعمرَ يمشون أمّامَ الجنازة. رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأبو حاتم البستي، وقد روي عن الزُّهري قال: كان النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- ... فذكره مُرسلاً. قال الترمذي: "وأهل الحديث يرون أنَّ المُرسلَ أصحُّ"، وقال النسائي: "الصّوابُ أنّه مُرسلٌ"، وقال الخليل في هذا الحديث: "وهو من الصّحاح المغلّولات"، وقال البيهقي: "ومن وصله واستقرّ على وصله ولم يخلّف عليه فيه -وهو سُفيان بن عُيينة- حُجّةٌ ثقةٌ"، وقال الإمام أحمد بن حنبل: "حديث ابن عُيينة كأنّه وهمٌ"، ورواه ابن حبان، من رواية شعيب، عن الزُّهري، عن سالم، عن أبيه، وفيه ذكر عُثمان، والله أعلم).

- قوله هنا: (عن سالم، عن أبيه)، بعض الرواة رواه من حديث الزُّهري مُرسلاً، ومراسيل الزهري ضعيفة، ولذلك اختلف أهل العلم في العمل بهذا الحديث:

○ **قالت طائفة منهم:** عندنا روايتان، وبالتالي نقول: إنَّ رواية الوصل ورفعها إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- زيادة ثقة، والزيادة من الثقة مقبولة.

○ **وآخرون قالوا:** إنَّ هذه الزياد مخالفة، فتكون شاذة، ومراسيل الزهري ضعيفة على ما تقدم.

وخلاصة هذا الحديث: موطن تشييع الجنازة، هل يكون الإنسان أمام الجنازة أو خلفها؟ والعلماء يقولون: إن كان راكبًا يكون خلف الجنازة، وإن كان ماشيًا فإنه يكون أمامها.

{وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تُوَضَّعَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَى الثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، قَالَ فِيهِ: «حَتَّى تُوَضَّعَ بِالْأَرْضِ»، وَرَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ سُهَيْلٍ، قَالَ: «حَتَّى تُوَضَّعَ فِي اللَّحْدِ»، وَسُفْيَانُ أَحْفَظُ مِنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ}.

● قوله: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا».

★ قيل المراد به: الجنازة التي تريدون تشييعها.

★ وقيل: إنَّ المراد به القيام لكلِّ جنازة ولو لم نرد التشييع لها.

وقد كان في أول الإسلام مَنْ مرَّت به جنازة وَجَبَ عليه أن يقوم حتى تنصرف، ثم نُسخ ذلك.

● قوله: «فَمَنْ تَبِعَهَا»، أي: مَنْ سار مع الجنازة. «فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تُوَضَّعَ»، فيه: أنَّ المشييعين لا يجلسون في المقبرة حتى توضع الجنازة.

● وقوله هنا: «حَتَّى تُوَضَّعَ بِالْأَرْضِ»، يعني: الجنازة، وفي لفظ «حَتَّى تُوَضَّعَ فِي اللَّحْدِ».

● ما المراد بلفظة «حَتَّى تُوَضَّعَ» هنا؟

هل المراد وضعها على الأرض قبل إدخالها في القبر؟ أو أنَّ المراد بعد إدخالها في القبر ووضعها في مكانها من اللحد؟

الروايات في هذا مختلفة، ولعلَّ الأظهر أنَّ المراد بها الإطلاق، فإنَّ رواية الشيخين «حَتَّى تُوَضَّعَ» عامّة.

{وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ثُمَّ قَعَدَ، وَفِي لَفْظٍ: قَامَ فَقُمْنَا، وَقَعَدَ فَقَعَدْنَا، يَعْنِي: فِي الْجَنَازَةِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

● قوله: (قَامَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-)، يعني: كانوا إذا مروا بالجنازة عنده -صلى الله عليه وسلم- كان يقوم، وهذا في أول الإسلام.

● قوله: (ثُمَّ قَعَدَ)، أي: أنَّه بعد ذلك لم يعد يقوم للجنازة إذا مروا بها على النبي -صلى الله عليه وسلم-.

● (وَفِي لَفْظٍ: قَامَ فَقُمْنَا)، يعني: أنه في أول الإسلام كان يقوم للجنازة، وحينئذٍ تبعناه فكنا نقوم.

● قوله: (وَقَعَدَ فَقَعَدْنَا)، أي: أنَّه في آخر الإسلام لم يكن يقوم عند مرور الجنازة به، ولذلك قيل: إنَّ فعل النبي -صلى الله عليه وسلم- في آخر أمره عدم القيام للجناز إذا مرَّت به.

{وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ غَيْرِ قَوِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: مَا فَعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ قَطُّ غَيْرَ مَرَّةٍ بِرَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ -وَكَانُوا أَهْلَ كِتَابٍ- وَكَانَ يَتَشَبَّهُ بِهِمْ، فَإِذَا نَهَى انْتَهَى فَمَا عَادَ لَهَا بَعْدُ}.



- تقدّم الحديث في هذا.

{وَعَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: أَوْصَى الْحَارِثُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدٍ فَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ أَدْخَلَهُ الْقَبْرَ مِنْ قِبَلِ رِجْلِ الْقَبْرِ، وَقَالَ: هَذَا مِنَ السُّنَّةِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: "هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ قَالَ: هَذَا مِنَ السُّنَّةِ، فَصَارَ كَالْمُسْنَدِ"، وَرَوَاهُ سَعِيدٌ وَزَادَ: ثُمَّ قَالَ: انْشَطُوا الثُّوبَ فَإِنَّمَا يُصْنَعُ هَذَا بِالنِّسَاءِ}.

- قوله: (أَوْصَى الْحَارِثُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدٍ) ، فيه دلالة على أَنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ مَنْ أَوْصَى الْمَيِّتُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ وَصِيَّةٌ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ تُعَامَلُ مُعَامَلَةً إِمَامَةً الصَّلَاةِ.
- قوله: (فَصَلَّى عَلَيْهِ)، أي: تقدّم إمامًا.
- وقوله: (ثُمَّ أَدْخَلَهُ الْقَبْرَ مِنْ قِبَلِ رِجْلِ الْقَبْرِ) ، القبر له اتّجاه، وذلك أَنَّ الْمَقْبُورَ فِيهِ يُوضَعُ جِهَةُ الْقَبْلَةِ، فَيُوضَعُ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنُ وَأَمَامَهُ جِهَةُ الْقَبْلَةِ، وَنُدْخِلُهُ مِنْ قِبَلِ رِجْلِ الْقَبْرِ، فَهُنَاكَ مَوْطِنٌ لِلرَّأْسِ فِي الْقَبْرِ وَهُنَاكَ مَوْطِنٌ لِلرَّجْلَيْنِ، فَنَقُومُ بِإِدْخَالِ رَأْسِ الْمَيِّتِ أَوَّلًا مِنْ قِبَلِ مَحَلِّ الرَّجْلَيْنِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا تَسَاوَى أَدْخَلَهُ فِي قَبْرِهِ.
- وقوله: (وَقَالَ: هَذَا مِنَ السُّنَّةِ)، يعني: أَنَّ هَذَا مَرْفُوعٌ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
- وقوله: (وَقَدْ قَالَ: "هَذَا مِنَ السُّنَّةِ، فَصَارَ كَالْمُسْنَدِ") ؛ لِأَنَّ رِوَايَةَ الصَّحَابِيِّ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى خَمْسِ مَرَاتِبٍ:

(١) إِمَّا أَنْ يَقُولَ: رَأَيْتُهُ يَفْعَلُ.

(٢) وَإِمَّا أَنْ يَقُولَ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، أَوْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ.

(٣) وَإِمَّا أَنْ يَقُولَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ.

(٤) وَإِمَّا أَنْ يَقُولَ: أَمَرْنَا أَنْ نَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا.

(٥) وَإِمَّا أَنْ يَقُولَ: مِنَ السُّنَّةِ، أَوْ يَقُولَ: كَانُوا يَفْعَلُونَ.

- وقوله: (وَرَوَاهُ سَعِيدٌ وَزَادَ: ثُمَّ قَالَ: انْشَطُوا الثُّوبَ) ، وفي رواية (انْشَرُوا الثُّوبَ) ، أي: غَطُّوا الْقَبْرَ بِثُوبٍ مِنْ أَجْلِ أَلَّا يَشَاهِدَ النَّاسُ أَجْزَاءَ الْمَيِّتَةِ، وَأَلَّا يَمَسُّوْهَا، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تُظْهَرَ شَيْئًا مِنْ أَجْزَاءِ بَدَنِهَا. وفي هذا: أَنَّ الشَّرِيعَةَ حَرَصَتْ عَلَى سِتْرِ الْأُنْثَى فِي حَيَاتِهَا وَبَعْدَ مَمَاتِهَا؛ فَأَوْجَبَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- الْحِجَابَ عَلَيْهَا.
- وقال: (فَإِنَّمَا يُصْنَعُ هَذَا بِالنِّسَاءِ)، أي: وَضَعُ هَذَا الثُّوبِ أَوْ الْقِمَاشِ، يُصْنَعُ لِلنِّسَاءِ دُونَ الرِّجَالِ.

{وَعَنْ هَمَّامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الصِّدِّيقِ النَّاجِي، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِذَا وَضَعْتُمْ مَوْتَاكُمْ فِي الْقُبُورِ فَقُولُوا: بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ»، وَفِي لَفْظٍ: «وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ» رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ -وَهَذَا لَفْظُهُ-، وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ فِي "الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ" وَأَبُو حَاتِمٍ الْبُسْتِيُّ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: "وَالْحَدِيثُ يَنْفَرِدُ بِرَفْعِهِ هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَهُوَ ثِقَةٌ إِلَّا أَنَّ شُعْبَةَ وَهَشَامًا الدَّسْتَوَائِيَّ رَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عُمَرَ". وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي الْمَوْقُوفِ: هُوَ الْمَحْفُوظُ}.

- قوله هنا: (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ : «إِذَا وَضَعْتُمْ مَوْتَاكُمْ فِي الْقُبُورِ»)، فيه: مشروعية قبر الأموات.

- قوله: «فَقُولُوا: بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ» ، أي: يُسْتَحَبُّ أَنْ يُقَالَ هَذَا الذِّكْرُ عِنْدَ دَفْنِ الْمَيِّتِ، وَلَكِنْ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ شَيْءٌ مِنَ الضَّعْفِ، وَقَدْ قَوَّاهُ مَا جَاءَ فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي تَفَرَّدَ هَمَامُ ابْنِ يَحْيَى بِرَفْعِهَا.
- وقوله: «فَقُولُوا: بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ» ، أي: عَلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي مَاتَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي هَذَا: مَشْرُوعِيَّةُ قَوْلِ هَذِهِ الْأَذْكَارِ.

{وَعَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي هَلَكَ فِيهِ: أَلْجِدُوا لِي لَحْدًا وَانْصِبُوا عَلَيَّ اللَّيْنِ نَصْبًا كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

- فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُ سَعْدٍ: (أَلْجِدُوا لِي لَحْدًا)، أَي: ضَعُوا لِي فِي قَبْرِ لِحْدٍ، وَهُوَ يُقَابِلُ الشَّقَّ، وَاللِحْدُ: هُوَ حَفْرُ الْقَبْرِ بِحَيْثُ يُوضَعُ لَهُ غُرْفَةٌ جَانِبِيَّةٌ يُوضَعُ فِيهَا الْمَيِّتُ.
- قوله: (وَانْصِبُوا عَلَيَّ اللَّيْنِ) ، اللَّيْنُ: نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَوَادِّ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ فِي الزَّيْمَانِ الْأَوَّلِ، وَيَتَكُونُ مِنْ طِينٍ وَمَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَعْلَافِ وَنَحْوِهَا.
- قوله: (كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-)، فَقَدْ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ بِالنَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

{وَعَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «لَا عَقْرَ فِي الْإِسْلَامِ» رَوَاهُ الْإِمَامَانِ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْهُ، وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ جَبَّانٍ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ جِدًّا»، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: «تَفَرَّدَ بِهِ مَعْمَرٌ عَنْ ثَابِتٍ»، وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: كَانُوا يَغْفِرُونَ عِنْدَ الْقَبْرِ بَقْرَةً أَوْ شَاةً}.

- قوله: «لَا عَقْرَ فِي الْإِسْلَامِ» ، الْمُرَادُ بِالْعَقْرِ: ذَبْحُ هَيْمَةِ الْأَنْعَامِ عَلَى الْقَبْرِ، وَكَانُوا يَعتقدونَ أَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ أَجْرًا لِلْمَيِّتِ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ يَأْخُذُونَ مِنْ هَذَا اللَّحْمِ الْمَعْقُورِ عِنْدَ الْقَبْرِ، فَهِيَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَنْ ذَلِكَ، وَلَمْ يُجْزَ هَذَا الْفِعْلُ.

{وَعَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «كَسْرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكْسْرِهِ حَيًّا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَحَسَنُ بْنُ الْقَطَّانِ، وَوَهَبٌ مَن عَزَاهُ إِلَى مُسْلِمٍ، لَكِنْ رَجَّاهُ رِجَالُ مُسْلِمٍ، وَقَدْ رَوَى مَوْقُوفًا، وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ مِنْ رِوَايَةِ حَارِثَةَ، عَنْ عَمْرَةَ، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ رِوَايَةِ سُفْيَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ، وَزَادَ: «فِي الْإِثْمِ»}.

- قوله هنا: «كَسْرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكْسْرِهِ حَيًّا» ، فِيهِ تَحْرِيمُ كَسْرِ عِظَامِ الْأَحْيَاءِ، وَأَنَّ هَذَا مِنَ الْمَحْرَمَاتِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مِنَ الْاِعْتِدَاءِ.

✓ وفيه أيضًا: وجوب احترام جثة الميت.

✓ وفيه: تحريم كسر شيء من أعضائه كاليد.

وَاسْتُدْلِلَ بِهَذَا عَلَى أَنَّ الْمَيِّتَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ أَعْضَائِهِ لِيُوضَعَ فِي الْحَيِّ إِلَّا إِذَا كَانَ بِإِذْنِهِ، وَقَدْ رُوِيَ مَوْقُوفًا، وَهَذَا يُلْحِقُ بِهِ كُلَّ مَا مِثْلُهُ، فَهَذَا ضَاهِطٌ، فَهَيْمَةُ الْأَنْعَامِ الَّتِي يَجُوزُ كَسْرُ عِظَمِهَا فَإِنَّهَا لَا تَدْخُلُ فِي الْمَنْعِ، وَإِنَّمَا تَكُونُ عَلَى الْإِبَاحَةِ.

وفي هذا أن كسر عظم الميت من المحرمات - كما تقدّم.

{وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: دُفِنَ مَعَ أَبِي رَجُلٌ، فَلَمْ تَطْبُ نَفْسِي حَتَّى أَخْرَجْتُهُ فَجَعَلْتُهُ فِي قَبْرِ عَلَى حِدَةٍ، وَفِي لَفْظٍ: فَأَخْرَجْتُهُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَإِذَا هُوَ كَيَوْمٍ وَضَعْتُهُ غَيْرَ أَذْنِهِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَلَأَبِي دَاوُدَ: فَمَا أَنْكَرْتُ مِنْهُ شَيْئاً إِلَّا شُعَيْرَاتٍ كُنَّ فِي لِحْيَتِهِ مِمَّا يَلِي الْأَرْضَ}.

- قال جابر: (دُفِنَ مَعَ أَبِي رَجُلٍ) ، أبو جابر هو: عبد الله بن حرام، تُوفي في يوم أُحُد، فكانت القُبُور شحيحة وتحتاج إلى جهد، ولذلك جَمَعَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- بين الاثنين في القبر الواحد.
- قال جابر: (فَلَمْ تَطْبُ نَفْسِي)، أي: لم تَطْبُ نفسي بأن أجعله مع غيره في القبر.
- قال: (حَتَّى أَخْرَجْتُهُ فَجَعَلْتُهُ فِي قَبْرِ عَلَى حِدَةٍ) ، في هذا جواز نقل جُثَّتِ المقبورين من قُبُورِهِمْ إذا كان هناك مَصْلَحَةٌ، سواء كانت مصلحة للميت أو مصلحة لقرباته، أو لغيرهم.
- قال: (وَفِي لَفْظٍ: فَأَخْرَجْتُهُ)، يعني: استخرج أباه من قبره.
- قوله: (بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَإِذَا هُوَ كَيَوْمٍ وَضَعْتُهُ) يعني: يوم دفنه.
- (غَيْرَ أَذْنِهِ)، وفي هذا دلالة على أن أهل الصلاح يبقون في أبدانهم، وأنهم لا يتأثرون بالتراب ونحوه.

{وَعَنِ الْقَاسِمِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقُلْتُ: يَا أُمُّهُ، اكْشِفِي لِي عَنْ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَصَاحِبِيهِ، فَكَشَفَتْ لِي عَنْ ثَلَاثَةِ قُبُورٍ لَا مُشْرِفَةَ وَلَا لَاطِنَةَ مَبْطُوحَةٍ بِيَطْحَاءِ الْعَرْصَةِ الْحُمْرَاءِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّبَهَقِيُّ، وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ بِزِيَادَةٍ: قَرَأْتُ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مُقَدِّمًا وَأَبُو بَكْرٍ رَأْسُهُ بَيْنَ كَتِفَيْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَعُمَرُ رَأْسُهُ عِنْدَ رِجْلِي النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. وَقَالَ الْحَاكِمُ: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: "وَحَدِيثُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ فِي هَذَا الْبَابِ أَصَحُّ، وَأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا".}

- دُفِنَ النبي -صلى الله عليه وسلم- في حجرة عائشة، ثم دُفِنَ أبو بكر فكانت لا تحتجب، فلَمَّا مَاتَ عُمَرُ طَلَبَ أَنْ يُدْفَنَ مَعَ صَاحِبِيهِ، فكانت تَأْتِي إِلَى طَرَفٍ مِنْ أَطْرَافِ حُجْرَتِهَا، وهذه الحجرة لم تكن في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- في المسجد، وإنما كانت خارجاً عنه، ولذا فَإِنَّ قَبْرَ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- يُعَدُّ خَارِجَ المسجد، فَإِنَّ بَنِي أُمَيَّةَ الَّذِي زَادُوا فِي الْمَسْجِدِ لَمْ يُدْخِلُوا ذَاتَ الْغُرْفَةِ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِنَّمَا أَدْخَلُوا مَا حَوْلَهَا، فَكَوْنَ جِدَارَ الْحِجْرَةِ يَحُدُّهُ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ الْمَسْجِدَ لَا يَعْنِي أَنَّ دَاخِلَ الْحِجْرَةِ مِنَ الْمَسْجِدِ.
- وقوله: (عَنِ الْقَاسِمِ)، القاسم: هو ابن محمد بن أبي بكر، وكانت عائشة عَمَّتُهُ -أخت أبيه- فقال: (يَا أُمُّهُ، اكْشِفِي لِي عَنْ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَصَاحِبِيهِ)، أي: بيّني لي أين موضعهما.
- قال: (فَكَشَفَتْ)، لأنها كانت تتخذ ستاراً لها في جزء حجرتها التي تجلس فيها.
- قال: (فَكَشَفَتْ لِي عَنْ ثَلَاثَةِ قُبُورٍ لَا مُشْرِفَةَ) ، فيه دلالة على أنه من السُّنَّةِ عدم الزيادة في القبور وعدم رفعها.
- قال: (وَلَا لَاطِنَةَ)، يعني: أنها لم تُطَوَّ هذه القبور.

- قال: (مَبْطُوحَةٌ بِبَطْحَاءٍ)، البطحاء: التربة التي يكون فيها شيء من الحصى، وفي الغالب تكون في الأودية، ومن شأنها أن تكون نظيفة ليس فيها شيء من الغبار.
- (مَبْطُوحَةٌ بِبَطْحَاءٍ الْعَرَصَةِ الْحَمْرَاءِ)، هذا موطن من مَوَاطِن المدينة يمتاز بهذا النوع من أنواع البطحاء.
- وقوله: (عند وَالْحَاكِمِ فِي مُسْتَدْرِكِهِ بِيَاذَةٍ: فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مُقَدِّمًا)، أي: أنه على جهة القبلة، وهو الأول.
- قال: (وَأَبُو بَكْرٍ رَأْسُهُ بَيْنَ كَتِفَيْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَعُمَرُ رَأْسُهُ عِنْدَ رِجْلِي النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-)، فكان عمر متأخرًا.

{وَعَنْ جَابِرٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ: وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ، وَقَالَ الْحَاكِمُ: "هَذِهِ الْأَسَانِيدُ صَحِيحَةٌ، وَلَيْسَ الْعَمَلُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ أُمَّةَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الشَّرْقِ إِلَى الْغَرْبِ مَكْتُوبٌ عَلَى قُبُورِهِمْ، وَهُوَ عَمَلٌ أَخَذَهُ الْخَلْفُ عَنِ السَّلَفِ"}.

- قوله: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ)، يعني: أن يُوضَعَ عليه شيء من الجص، مثله: الإسمنت، ومواد البناء. والأصل في النهي أن يكون على التحريم، وذلك أَنَّ الشَّرِيعَةَ تَتَطَلَّعُ إِلَى أَنْ لَا يُزَادَ فِي الْقُبُورِ، وَلَا يُوضَعُ عليها شيء من البناء.
- وقوله: (وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ)، أي: نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يجلس الإنسان على القبر، وَقَدْ وَرَدَ فِيهِ أَحَادِيثُ تَغْلِيظُ شَدِيدَةٍ.
- وقوله: (وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ)، أي: نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يُوضَعَ بناءٌ على القُبُورِ، والأصل في النهي أن يكون على التحريم، وحينئذٍ صاحب الولاية كالإمام الأعظم وَمَنْ يُمِثِّلُهُ فَإِنَّهُمْ يَتَقَرَّبُونَ لِلَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- بِإِزَالَةِ الْبُنْيَانِ الَّذِي يَكُونُ عَلَى هَذِهِ الْقُبُورِ، وَأَفْرَادِ النَّاسِ أَوْ الْجَمَاعَاتِ الَّذِينَ لَهُمْ اسْتِتَابٌ فِي الْأَمْرِ: فَهَؤُلَاءِ لَيْسُوا مِمَّنْ يُعْنُونَ بِهَذَا الْأَمْرِ.
- ولذا لم يفعل النبي -صلى الله عليه وسلم- شيئًا ببناء القبور الذي كان عليها لما كان بمكة؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ صَاحِبَ وِلَايَةٍ حِينَئِذٍ.
- (وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ بِيَاذَةٍ: وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ)، أي: نهى أن يُكْتَبَ عليه، والأصل في النهي أن يكون على التَّحْرِيمِ.
- (وَقَالَ الْحَاكِمُ: "هَذِهِ الْأَسَانِيدُ صَحِيحَةٌ، وَلَيْسَ الْعَمَلُ عَلَيْهِ") وَنَقَلَ أَنَّ أُمَّةَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَزَالُوا يَكْتُبُونَ ذَلِكَ عَلَى الْقُبُورِ، وَلَكِنْ هَذَا لَيْسَ أَمْرًا مُشَاهِدًا، بَلْ لَازَلَتْ هَذِهِ قُبُورُ الصَّحَابَةِ بَيْنَ أَيْدِينَا لَا كِتَابَةَ عَلَيْهَا، وَلَا زَالَ النَّاسُ يَتَوَارَثُونَهَا، وَلِذَا تَعَقَّبَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ الشَّافِعِيُّ الْحَاكِمُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَقَالَ: " لَا نَعْلَمُ صَحَابِيًّا فَعَلَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ أَحَدَتْهُ بَعْضُ التَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ"، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْكِتَابَةَ عَلَى الْقُبُورِ مَنِيٌّ عَنْهَا، وَحِينَئِذٍ أَيْ كِتَابَةُ سِوَاكَ كَانَتْ اسْمُ الْمَقْبُورِ، أَوْ كَانَتْ سِنُّهُ، أَوْ كَانَتْ شَيْءٌ مِنْ أَحْوَالِهِ، أَوْ كَانَتْ آيَاتُ قُرْآنِيَّةٍ، أَوْ



أحاديث نبويّة؛ كلها لا يجوز كتابة شيء منها على القبور، لكن في مرّات قد يُكتب على جدار المقبرة أرقام من أجل أن تُعرف مَواطِن القبور، فهذه الكتابة ليست على ذات القبر، وإنما هي كتابة على جدار المقبرة.

{وَعَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ شَيْبَانَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَمِيرٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ، عَنْ بَشِيرِ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَكَانَ اسْمُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، زَحْمُ بْنُ مَعْبِدٍ، فَهَاجَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَ: «مَا اسْمُكَ؟» قَالَ: زَحْمُ، قَالَ: «بَلْ أَنْتَ بَشِيرٌ» قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا أُمَاشِي رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مَرَّ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «لَقَدْ سَبَقَ هَؤُلَاءِ خَيْرًا كَثِيرًا» -ثَلَاثًا- ثُمَّ مَرَّ بِقُبُورِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: «لَقَدْ أَدْرَكَ هَؤُلَاءِ خَيْرًا كَثِيرًا»، وَحَانَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَظْرَةٌ فَإِذَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي الْقُبُورِ عَلَيْهِ نَعْلَانِ، فَقَالَ: «يَا صَاحِبَ السَّبْتَيْنِ وَيَحْكَ أَلْقِ سَبْتَيْتِكَ» وَنَظَرَ الرَّجُلُ فَلَمَّا عَرَفَ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- خَلَعَهُمَا فَرَمَى بِهِمَا. رَوَاهُ أَحْمَدُ -وَقَالَ: إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ- وَأَبُو دَاوُدَ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالْحَاكِمُ -وَصَحَّحَهُ- وَالْبَيْهَقِيُّ وَقَالَ: "هَذَا حَدِيثٌ قَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ شَيْبَانَ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ"، وَخَالِدٌ: وَثَّقَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ، وَلَمْ يَرَوْا عَنْهُ غَيْرَ الْأَسْوَدِ، وَالْأَسْوَدُ: رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ، وَوَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ}.

• في هذا الحديث من الفوائد:

- ◀ تغيير الاسم الممقوت بعد أن يُسلم صاحبه، وقد كان هذا الرجل اسمه "زحم" فقلبه النبي -صلى الله عليه وسلم- ليكون اسمه "بشير".
  - ◀ وفي هذا الحديث أيضاً: جواز المرور حول قبور غير المسلمين، وأنه لا حرج على الإنسان فيه.
  - ◀ وفي هذا: جواز المرور بقبور المسلمين.
  - ◀ وفيه الثناء على أهل القبور من المسلمين، لقوله: «لَقَدْ سَبَقَ هَؤُلَاءِ خَيْرًا كَثِيرًا».
  - وقوله: (فَإِذَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي الْقُبُورِ عَلَيْهِ نَعْلَانِ، فَقَالَ: «يَا صَاحِبَ السَّبْتَيْنِ وَيَحْكَ أَلْقِ سَبْتَيْتِكَ» )، استدلَّ به على عدم جواز المشي بين القبور بالنعال.
  - ✱ وقد قال طائفة: إنَّه ورد في الحديث أنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- قال: «إِذَا انصرفت عن الميت أهله فإنه يسمع قرع نعالهم»، قالوا: فيه دلالة على جواز لبس النعال في المقبرة، وحينئذٍ قالت طائفة: إنَّ النَّهْيَ يَخْتَصُّ بِالنِّعَالِ السَّبْتِيَّةِ، وكانت نعالاً لها شعر، وأمَّا غيرها فلا يدخل في الحديث.
  - ✱ وقال آخرون: إنَّ النَّهْيَ فِيمَنْ كَانَ يَمْشِي بَيْنَ الْقُبُورِ، وأمَّا الحديث الآخر فهؤلاء قد مَشَوْا مِنَ الْقُبُورِ، فكان مَشْيُهُمْ فِي طَرَفِ الْمَقْبَرَةِ وَلَيْسَ بَيْنَ الْقُبُورِ.
  - ولعلَّ الثاني هذا أظهر، ولذلك لا يحسن للإنسان أن يمشي بين القبور بالنعال لما في ذلك من إيذاء الموتى.
- {وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: نُهِنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ}.
- قولها: (نُهِنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ)، النَّهْيُ هُنَا مُوجَّهٌ لِلنِّسَاءِ، والأصل في النَّهْيِ أَنْ يَكُونَ لِلْمَنْعِ وَالتَّحْرِيمِ.
- وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة:

فالجُمهور قالوا: إِنَّ النِّسَاءَ لَا يَجُوزُ لَهُنَّ أَنْ يَتَّبِعْنَ الْجَنَازَةَ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ هُنَا يَدُلُّ عَلَى الْمَنْعِ، وَأَمَّا لَفْظَةُ (وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا)، فَبِهَذَا كَلَامٍ أَمَّ عَطِيَّةٌ لِفَهْمِهَا، وَهُوَ يَنَاقِضُ رَوَايَةَ النَّهْيِ، فَالْتَّهْيِ وَرَدَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

- وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا) هَذَا مِنْ فَهْمٍ أَمَّ عَطِيَّةٌ. وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثٍ أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مَّا شَيَّعَ جَنَازَةً تَبِعَهُ بَعْضُ نِسَاءِ الصَّحَابَةِ فَقَالَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ»<sup>٥١</sup>. وَكَمَا تَقَدَّمَ أَنَّ بَعْضَهُمْ لَمْ يَرَى الْمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ، وَلَكِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَفِيهِ أَيْضًا مُوَافَقَةٌ مَقْصِدِ الشَّرِيعَةِ فِي حِفْظِ النِّسَاءِ عَنْ مَوَاطِنِ التَّأَثُّرِ.

#### بَابُ فِي الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ وَالتَّعْزِيَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.



{عَنْ أَنَسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: شَهِدْنَا بِنْتَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ، فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ، فَقَالَ: «هَلْ فِيكُمْ مِنْ أَحَدٍ لَمْ يُقَارِفِ اللَّيْلَةَ؟» فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَنَا، قَالَ: «فَأَنْزِلْ فِي قَبْرِهَا»، قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: قَالَ فَلْيُخ: أَرَاهُ -يَعْنِي- الذَّنْبَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِي تَفْسِيرِ فَلْيُخِ نَظَرٌ؛ فَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رُقِيَّةَ لَمَّا مَاتَتْ قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَدْخُلُ الْقَبْرَ رَجُلٌ قَارَفَ اللَّيْلَةَ أَهْلَهُ»، فَلَمْ يَدْخُلْ عُثْمَانُ الْقَبْرَ}.

- قَوْلُهُ هُنَا: (شَهِدْنَا بِنْتَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-)، يَعْنِي: شَهِدْنَا وَفَاتَهَا وَدَفَنَهَا.
- قَوْلُهُ: (وَرَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ)، فِيهِ الْجُلُوسُ عَلَى الْقَبْرِ قَبْلَ دَفْنِ الْمَيِّتِ بَعْدَ وَضْعِ الْجَنَازَةِ.
- وَقَوْلُهُ: (فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ)، فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَى تَرَكُ الْبُكَاءَ، لِأَنَّ قَدَرَ اللَّهِ نَافِذٌ، وَالْبُكَاءُ لَا يَزِيدُ فِي الْأَمْرِ شَيْئًا، وَلَا يَدْفَعُ سُوءًا.
- فَقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَلْ فِيكُمْ مِنْ أَحَدٍ لَمْ يُقَارِفِ اللَّيْلَةَ؟»، الْمُرَادُ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ: أَيُّ لَمْ يَأْتِ أَهْلَهُ.
- (فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَنَا)، وَأَبُو طَلْحَةَ لَهُ عِلَاقَةٌ بِالنَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِنْ جِهَةِ الرِّضَاعَةِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ خَالَهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ.
- قَالَ: «فَأَنْزِلْ فِي قَبْرِهَا»، وَلِذَا نَزَلَ فِي قَبْرِهَا.
- (قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: قَالَ فَلْيُخ: أَرَاهُ -يَعْنِي- الذَّنْبَ)، هَذَا تَفْسِيرٌ مِنْهُ لِقَوْلِهِ: «لَمْ يُقَارِفِ»، أَيُّ لَمْ يُذْنِبْ ذَنْبًا. وَالْآخَرُونَ قَالُوا: إِنَّ الْمُرَادَ لَمْ يُقَارِفِ أَهْلَهُ بِدَلَالَةِ الرِّوَايَاتِ الْآخَرَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

{وَعَنْ أَنَسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَخَذَ الرَّأْيَةَ زَيْدٌ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأَصِيبَ» -وَأَنَّ عَيْنِي رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَتَذَرِفَانِ- ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مِنْ غَيْرِ امْرَأَةٍ فَفُتِحَ لَهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ}.

<sup>٥١</sup> البخاري كتاب الجنائز.

- هذا الحديث وردَ والنبي -صلى الله عليه وسلم- يخطب أصحابه على المنبر، جاءه جبريل فأخبره بما وقع في هذه المعركة -معركة مؤتة- فقال -صلى الله عليه وسلم-: «أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ»، يعني: زيد بن حارثة. «فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأَصِيبَ»، وكانت عينا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- (لَتَذَرِفَانِ)، أي: تنزل منهما الدموع، فاستدلَّ بذلك على جواز مثل هذا الفعل عند نزول الموت بالآخرين.

- قال: «ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مِنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ فَفَتَحَ لَهُ»، فيه أنه إذا ماتَ الولاة الذين يتبعون الإمام الأعظم فإنه يُشرع لمن يكون له مكانة ومنزلة وله عند الناس قبولٌ ويمثلون ما جاء منه أن يُمسك بزمام الأمر من أجل ألا تنفلت.

- وقوله: «فَفَتَحَ لَهُ»، أي: أنه تمكَّن من حماية جيشه من أن يفتك بهم الروم.

{وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ}.

فيه تحريم هذه الأفعال:

- «ضَرَبَ الْخُدُودَ»: أي: يضربون الوجوه من أجل الحزن على الميت.
- «وَشَقَّ الْجُيُوبَ»: أي: يشقُّون الثياب من الأمام من أجل الحزن على الميت.
- «وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ»: أي: يرفعون الصوت ويقولون: وا فلان، وا فلان؛ ويذكرون شيئاً من محاسنِه، فهذه كلها أمورٌ محرَّمةٌ منهيٌّ عنها.

{وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَتْرُكُوْنَ: الْفَخْرُ بِالْأَحْسَابِ، وَالطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالِاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ»، وَقَالَ: «النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتَّبِ قَبْلَ مَوْتِهَا تُقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطْرَانٍ وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

- قوله: «أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ»، فيه تحريم هذه الأمور الأربعة، وأنها ليست من أمر الإسلام، إنما كان أهل الجاهلية يتقرَّبون بها لله، وأنَّ أهل الجاهلية لا يتركونها:

❖ أولها: «الْفَخْرُ بِالْأَحْسَابِ»: بحيث يترفع الإنسان على غيره بسبب ما أثر عن آبائه وأجداده من مآثر

حميدة.

❖ الثاني: «وَالطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ»: بأن يقدح في الأنساب الأخرى تشكيكاً فيها، أو استنزاًلاً من مكانتها.

❖ الثالث: «وَالِاسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ»: أي: طلب السُّقيا والأمطار من النُّجوم التي في السماء.

❖ الرابع: «وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ»، والنِّيَاحَةُ: التَّأثُّرُ الْمَلَاخِظُ عِنْدَ مَوْتِ الْقَرِيبِ، إمَّا بِشَقِّ الْجُيُوبِ أَوْ بِالضَّرْبِ،

أو نحو ذلك.

- وقال -صلى الله عليه وسلم-: «النَّائِحَةُ»، أي: التي ترفع الصوتُ بكاءً وحُزنًا على الموتى.

- «إِذَا لَمْ تَتَّبِ قَبْلَ مَوْتِهَا تُقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، أي: يؤتى بها في يوم القيامة وتُجعل قائمة.

- قال: «عَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطْرَانٍ وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ»

◀ **فالقطران:** نوع من أنواع الزّفت أو القطران.

◀ **الجرب:** دواء يُعالج به، فيه رائحة وفيه شدّة.

وفي هذا: تحريم التّياحة على الميت، وظاهره أنّ التّياحة من كبائر الذنوب.

{وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: لَمَّا جَاءَ نَعْيُ جَعْفَرٍ حِينَ قُتِلَ قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «اصْنَعُوا لَالَ جَعْفَرٍ طَعَامًا فَقَدْ آتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ، وَالتِّرْمِذِيُّ -وَحَسَنَهُ-}.

• قوله: (لَمَّا جَاءَ نَعْيُ)، أي: خبر وفاة جَعْفَرٍ.

• قوله: (حِينَ قُتِلَ)، وقد قُتِلَ في غزوة مُؤتة، وفي هذا جواز النّعي.

• قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «اصْنَعُوا لَالَ جَعْفَرٍ طَعَامًا فَقَدْ آتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ»،

✓ فيه جواز واستحباب صنع الطعام لأهل الميت ، ولكن يُلاحظ أنّ أهل الميت لم يصنعوا الطعام، فصنّع أهل الميت الطّعام للناس خلافٌ للسّنة وخلافٌ لطريقة النّبي -صلى الله عليه وسلم- وأُشنع من هذا إذا أُخذ ثَمَنُ الطّعام من التّركة بدون استئذان الورثة، خصوصًا إذا كان فيهم صغار، فلا يتصرّف في أموالهم إلا بما هو أحظُّ لهم.

✓ وفيه أيضًا: أنّ الاجتماع لأهل الميت من أجل الطعام ليس أمرًا مشروعًا، فإنّه جعل الطعام لآل جعفر وحدهم، فمعناه أنّ الناس لا يجتمعون عندهم على الطّعام.

وقد ورد أنّ النّبي -صلى الله عليه وسلم- جاءهم بعد ثلاثٍ فعزّاهم في مَيتهم.

{وَعَنْ رَبِيعَةَ بْنِ سَيْفٍ الْمَعَاوِرِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبْلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نَسِيرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِذْ بَصُرَ بِامْرَأَةٍ لَا تَنْظُنُّ أَنَّهُ عَرَفَهَا، فَلَمَّا تَوَسَّطَ الطَّرِيقَ وَقَفَ حَتَّى انْتَهَتْ إِلَيْهِ، فَإِذَا فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ لَهَا: «مَا أَخْرَجَكَ مِنْ بَيْتِكَ يَا فَاطِمَةُ؟» قَالَتْ: أَتَيْتُ أَهْلَ هَذَا الْمَيِّتِ فَرَحَّمْتُ إِلَهُمُ وَعَزَّيْتُهُمْ بِمَيِّتِهِمْ، قَالَ: «لَعَلَّكَ بَلَغْتَ مَعَهُمُ الْكُدَى» قَالَتْ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ أَكُونَ بَلَغْتَهَا وَقَدْ سَمِعْتُكَ تَذْكُرُ فِي ذَلِكَ مَا تَذْكُرُ، فَقَالَ لَهَا: «لَوْ بَلَغْتَهَا مَعَهُمْ مَا رَأَيْتِ الْجَنَّةَ حَتَّى يَرَاهَا جَدُّ أَبِيكَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتَّنْسَائِيُّ -وَهَذَا لَفْظُهُ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ، وَالْحَاكِمُ -وَقَالَ: "صَحِيحٌ عَلَى شَرَطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ، فَإِنَّ رَبِيعَةَ لَمْ يُخْرِجْ لَهُ صَاحِبًا صَحِيحَيْنِ شَيْئًا، بَلْ هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَرَبِيعَةُ: قَالَ الْبُخَارِيُّ: «عِنْدَهُ مَنَاقِبُ»، وَضَعَفَهُ النَّسَائِيُّ فِي السُّنَنِ، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: "صَالِحٌ"، وَوَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَقَالَ: "كَانَ يُخْطِئُ كَثِيرًا"، وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْوَاهِيَاتِ: "هَذَا حَدِيثٌ لَا يَثْبُتُ"، وَضَعَفَهُ عَبْدُ الْحَقِّ، وَحَسَنَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ "، وَقَدْ تَابَعَ رَبِيعَةَ عَلَيْهِ شُرَحْبِيلُ بْنُ شَرِيكٍ وَهُوَ مِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ}.

• قوله هنا: (وَعَنْ رَبِيعَةَ بْنِ سَيْفٍ الْمَعَاوِرِيِّ) ، المعافري هذا وقع اختلاف فيه، فقال بعضهم: ليس به بأس، أو أنه صدوق، والجمهور على تضعيف روايته.

• ثم إنّ هذا قد ورد له مُتابع من رواية شرحبيل بن شريك، لكن تلك الرواية فيها راوٍ مجهول، ورواية المجهول لا تتقوَّى بها رواية الضّعيف على الصحيح، ولهذا فإنّ خبر الباب ضعيف، ولا يصح أن يُبنى عليه حكم.



## الدرس الخامس عشر



الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### بَابُ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ وَالسَّلَامِ وَالِدُعَاءِ.



{(قال المصنّف -رحمه الله تعالى: (بَابُ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ وَالسَّلَامِ وَالِدُعَاءِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَعَنَ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ حِبَّانَ وَابْنُ مَاجَةَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَضَعَفَهُ عَبْدُ الْحَقِّ، وَحَسَّنَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ حَسَّانَ وَابْنِ عَبَّاسٍ).}

- قول المؤلف هنا: (بَابُ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ وَالسَّلَامِ وَالِدُعَاءِ).  
القبور: جمع قبر، وهو محل دفن الموتى.
- والزيارة للقبور كانت في أوائل الإسلام مُستحبّة، ثُمَّ مُنِعَ مِنْهَا، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- رَخَّصَ فِيهَا، وَمِنْ هُنَا قَالَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُنْتُ مَهْيَتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ إِلَّا فَرُزُوهَا»<sup>٥٢</sup>، والأمر هنا ورد بعد النّهي، والقاعدة: أَنَّ الأَمْرَ بَعْدَ النَّهْيِ يَعُودُ بِهِ الْحُكْمُ عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ النَّهْيِ. عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ أَقْوَالِ الْأَصُولِيِّينَ، وَكَانَتْ زِيَارَةُ الْقُبُورِ مُسْتَحَبَّةً فَتَعُودُ إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ.
- والغرض من زيارة القبور أمور:

<sup>٥٢</sup> أخرجه أحمد (13487)، وأبو يعلى (3707) مطولاً، والحاكم (1393) سنن الترمذي (1054)، صححه الألباني في صحيح الجامع.

◀ **الأول: الاعتَاضُ والاعتبارُ**، فهذا القبرُ الذي ضمَّ مَنْ كُنْتَ تَؤانسُهُ وتعرفُهُ في الدُّنيا سيضمُّكَ مثله عَمَّا قريب، وبالتالي يَعتَبرُ الإنسان ويتَّعَظ، ويستعد لأخرته قبل أن يُوضَعَ في قبره.

◀ **ثانيًا: الإحسان إلى الميتِ المقبور بالسلام عليه، والدعاء له**. وهذا أيضًا معنًى مقصود.

- وأما مَنْ ظنَّ أنَّ زيارة القبور من أجل أن يُدعى اللهُ عندَ القبرِ -أن يدعو الزائر لنفسه- ويظنُّ أنَّ لذلك مزيَّة، وأنَّ الدَّعاء عند المقابر له خاصيَّة وأَنَّهُ مَقْبُولٌ، فنقول له: قد خالفتَ في ذلك الهدْيَ النَّبويَّ، الذي جعلَ زيارة القبور من أجلِ الدَّعاء للمقبور.
- وبعضُ النَّاس قد يذهب للقبور من أجل أن يدعو المقبور، فيقول: يا فلان افعل بي كذا...؛ فهذا ممَّا شَدَّدَت الشَّريعة في النَّهي عنه، وجعلته نوعًا من أنواع الشُّرك، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: 18]. "أحدًا" نكرة في سياق النهي فتكون عامَّة، حتى ولو كان من الأولياء، ولو كان من الأنبياء، ولو كان من الأصفياء، أو نحوهم.

• وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: 117]، فانظر كيف جعل الدَّاعي لغير الله لا برهان له، وحكَّم عليه بحكمين:

(١) أَنَّهُ لَا يُفْلِح.

(٢) وَأَنَّهُ مِنَ الْكَافِرِينَ.

- وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ \* وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾ [الأحقاف: 5]. ومن هذا المنطلق يجب على المؤمن أن يُصَفِّي عباداته لله، ومنها عبادة الدَّعاء، فالدعاء عبادة، ولا يجوز أن تكون إلا لله، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: 60].

• والله هو المتصرِّفُ في الكون سبحانه، إذا كان كذلك فليدع مباشرة بدون حاجة إلى أن يُدعى مَنْ سواه، قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: 186].

- والله -جلَّ وعلا- قد أخبر أنَّ دعوات الأنبياء كان محورها الدَّعوة إلى أفراد الله بالعبادة، فكانوا يقولون لأمرهم: ﴿أَلَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [هود: 2]، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: 36]، فعبوديَّة الله تكون بجعل العبادة له وحده، وأما صرفُ الدَّعاء لغير الله فهذا إشراك لغير الله في إحدى العبادات التي يختصُّ الله بها، ومن هنا فهو نوعٌ من أنواع الشُّرك، وقد قال -صلى الله عليه وسلم: «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءَ عَنِ الشُّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشُرْكَهُ»<sup>٥٣</sup>، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: 116].

- إذا تقرَّرَ هذا فإنَّ زيارة القبور عملٌ صالحٌ متى كان على الوجه الشرعي السَّابق، وقد ثبت أنَّ النَّبيَّ -صلى الله عليه وسلم- كان يزور المقبرة، وكان يدعو عندها لهؤلاء الموتى.

<sup>٥٣</sup> صحيح مسلم (5304).

- أورد المؤلف في هذا الباب حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- «لَعَنَ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ»، وهذا الحديث فيه أبو صالح باذام وقد تكلم فيه بعض أهل العلم، وذكروا فيه تضعيفًا، وهناك من قال: إِنَّهُ صدوق. وهناك من قال: إِنَّ الخبر يتقوى بغيره من الروايات، وقد ورد أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- قال للنِّسوة اللاتي ذهبن إلى المقابرِ «ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ»<sup>٥٤</sup>.
- ✓ والقول بالمنع من زيارة القبور هو مذهب أحمد وطوائف من أهل العلم يرون المنع.
- ✓ وقال بجوازه فقهاء الشافعية وغيرهم، وقالوا: إِنَّ حديث «كُنْتُ مَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ إِلَّا فَرُورُوهَا»، يدلُّ على نسخ النَّبِيِّ، ومنه حديث الباب.
- ولكن هذا الجمع ليس على الطريقة الأصولية المعهودة؛ لأنَّه لا يُصارُ إلى القول بالنسخ إلا عند تعذر الجمع، ومن أوجه الجمع بين النصوص المتعارضة: القول بالتخصيص.
- فإذا كان أحد النصين عامًّا كما في حديث «كُنْتُ مَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ»، والآخر خاصًّا كما في هذا الخبر لكونه يختص بالنساء.
- فإن قال قائل: إِنَّ هذا جعل زيارة القبور من الكبائر بالنسبة للنساء.
- نقول: إِنَّ اللَّعْنَ هنا إِنَّمَا جاء لِمَن تكررَ منها ذلك وكثرَ حتى كان صفةً لها، فلم يقل: "زائرات" وإنما قال: «زَوَارَاتٍ»، وهذا فيه دلالة على أَنَّ المرة الأولى تحرُّم وإن لم يحصل لها مثل هذه العقوبة.
- وقد قال بعضهم: إِنَّها جائزة لما ورد أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- وجدَ امرأة واقفة على قبرٍ، وكانت تنوح عليه، فقال لها: «اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي»<sup>٥٥</sup>، قالوا: فلم ينهها عن زيارة القبر.
- ولكن الاستدلال بهذا الحديث فيه نظر من جهتين:
- ★ **الجهة الأولى:** أَنَّهُ نهاها عن الأمر الأكبر وهو النِّياحة، فلمَّا لم تستجب له وقالت: "إِلَيْكَ عَنِّي فَإِنَّكَ لَمْ تُصَبِّ بِمُصِيبَتِي"؛ حينئذٍ تركَ نهيمها عمَّا هو أقل من ذلك.
- ★ **الجهة الثانية:** أَنَّ هذا ليس فيه أَنَّ المرأة زارت المقابر، وإِنَّمَا فيه أَنَّها عند قبرٍ، فقد تكون اجتازته، ويظهر هنا أَنَّهُ ليس مقبرة.
- وقد استدلل بعضهم بأنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- علَّم عائشة -رضي الله عنها- دعاء زيارة المقابر، وعائشة وإن لم تكن ممَّن يزور المقابر لم يُخبرها النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- ولم يعلمها.
- وهذا الاستدلال ليس صريحًا، لأنَّه قد يُخبر عائشة بالطريقة الشرعية في الباب وإن لم تكن ممَّن يُعنى به، ولذلك أخبر النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- بعض أصحابه ببعض الأحكام الخاصة بالنساء، فحديث: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ»<sup>٥٦</sup>، يتعلَّق بالنساء، ومع ذلك رواه بعض الصحابة من الرجال.
- ومن هنا يظهر المنع من زيارة القبور بالنسبة للنساء.

<sup>٥٤</sup> صحيح مسلم / كتاب الإيمان / باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وشرائع الدين ص 154.

<sup>٥٥</sup> صحيح البخاري (

<sup>٥٦</sup> مسند أحمد (25260)، أبو داود (545)، سنن ابن ماجه (647).

{وَعَنْ بُرَيْدَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا، وَمَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضْحَايِ فَوْقَ ثَلَاثٍ فَأَمْسِكُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ، وَمَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيدِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَلِأَحْمَدَ وَالنَّسَائِي: «وَمَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَزُورَ فَلْيُزِرْ، وَلَا تَقُولُوا هُجْرًا»}.

- قوله «مَهَيْتُكُمْ»، هذا نهْيٌ منسوخ عن زيارة القبور، والخطاب هنا الظاهر أنه موجّه للرجال من صحابته.
- قوله: «فَزُورُوهَا»، هذا أمرٌ بعد النهي، فيدلُّ على عود الأمر إلى ما كان عليه من الاستحباب، ففي هذا استحبابُ زيارة القبور للرجال.
- وقوله: «وَمَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضْحَايِ»، يعني: عن ادّخارها وإمساكها.
- قال: «فَوْقَ ثَلَاثٍ»، وذلك لأنّه دَفَّتْ دَافَّةً في سنةٍ من السنوات، فأمر النبي -صلى الله عليه وسلم- بتوزيع لحوم الأضاحي، وألا يبقى منها شيءٌ بعد ثلاث، ثم بعد ذلك رُفِعَ هذا الحكم.
- قال: «فَأَمْسِكُوا»، أي لحوم الأضاحي.
- قال: «مَا بَدَأَ لَكُمْ»، يعني أي وقت بدا لكم وتستحسنونه.
- قال: «وَمَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيدِ»، النبيد: ماء يطرح فيه شيءٌ يُغَيِّرُهُ من تمرٍ أو فاكهةٍ أو شعيرٍ أو غيره.
- قال: «إِلَّا فِي سِقَاءٍ»، وذلك أن السقاء لا يتغيّر فيه هذا النبيد، ولا يحصل منه انقلاب، وحينئذٍ أجاز لهم شرب النبيد الذي يوضع في السقاء.
- قال: «فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا»، يعني ما دام نبيداً ليس فيه إسكارٌ لا في قليله، ولا في كثيره.
- قوله: «وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا»، أي: إذا قَذَفَ وألقى بالربد هذا النبيد؛ فحينئذٍ لا يجوز لكم أن تشربوا شيئاً منه.
- قال المؤلف: (وَلِأَحْمَدَ وَالنَّسَائِي: «وَمَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَزُورَ فَلْيُزِرْ» )، وجه الشاهد: أنّه علّق الزيارة بالإرادة في قوله «فَمَنْ أَرَادَ»، وهذا دليل على عدم وجوب زيارة القبور.
- قال: «وَلَا تَقُولُوا هُجْرًا»، أي: لا تتكلّموا بالكلام الذي يؤدي إلى اكتساب العبد للسيئات، ويكون سبباً من أسباب تهاجر الناس بعضهم مع بعضهم.

{وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كُلَّمَا كَانَ لَيْلَتَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَخْرُجُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ إِلَى الْبَقِيعِ فَيَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَأَنَاكُمْ مَا تُوعَدُونَ غَدًا مُؤَجَّلُونَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَأَهْلِ الْبَقِيعِ الْغَرَقَدِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

- قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-) ، هذا يقتضي تكرار هذا الفعل، وفيه أنّه يُشَرعُ تكرار زيارة المقابر.
- والظاهر أنّ عائشة كان لها ليلة بعينها، فكان يزور المقابر في ليلتها، فدلّ هذا على أنّه لا بأس أن يُتَخَذَ بعض القبور له زيارة محدّدة في وقتٍ محدّدٍ، بخلاف زيارة قبر النبي -صلى الله عليه وسلم- فإنّه لا يجعل له وقت



محدّد يتكرّر، لما وردَ في الحديثِ أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- قال: «**لا تجعلوا قبري عيداً**»<sup>٥٧</sup>، أي: أمراً يعتادونه بوقتٍ وزمنٍ مخصوصٍ، وأمّا غيره من القبور فلا بأس أن يُزار ولو كان ذلك على سبيلِ الاعتيادِ.

● قوله: (كَلَمًا كَانَ لِيَلْتَمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-)، فيه تقسيمُ الليالي بين الزّوجاتِ.

● قالت: (يَخْرُجُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ) يعني: من غرفتها وحجرتها.

● قوله: (إِلَى الْبَقِيعِ)، وهو مكان المقبرة، ويقع في الجنوب الشرقي للمسجد النبويّ.

● فيقول: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ» يُسَلِّمُ على الأموات، وفيه مشروعية ذلك.

● قال: «وَأَتَاكُمْ مَا تُوَعَّدُونَ»، أي: قُدِّرَ لَكُمْ وحصلَ عليكم ما وعدكم الله به من النّعيم أو العذابِ.

● قال: «غَدًا مُوَجَّلُونَ»، أي: هناك تأجيل:

☑ إِمَّا أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ عَنِ الْأَحْيَاءِ بِأَنَّ لَهُمْ آجَالَ مَحْدُودَةٍ سَيَنْتَقِلُونَ بَعْدَهَا إِلَى قُبُورِهِمْ.

☑ أَوْ أَنَّهُ يَقْصِدُ أَنَّ هُنَاكَ أَجَلًا تَقُومُ بِهِ السَّاعَةُ.

● قال: «وَأِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ»، لأنَّ القبر أمرٌ مقدّر على الأموات.

● ثم قال: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَهْلِ بَقِيعِ الْغَرْقَدِ»، الغرقَد: نوعٌ من أنواع الشّجر وفيه شوكٌ، وكان البقيعُ في ذلك

الزّمان فيه غرقدٌ كثيرٌ، وقد دعا النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- هنا للأموات والمقبورين.

{وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرِيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ، فَكَانَ قَائِلُهُمْ يَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ -وَفِي لَفْظٍ- السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، أَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ» (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).}

● كما تقدّم في حديث عائشة، واستدلّ به بعضهم على مشروعية وجواز زيارة النّساء للقبور، وفي الاستدلال به نظرٌ على ما تقدّم.

● ثم أورد المؤلف حديث بريدة -رضي الله عنه- قال: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُعَلِّمُهُمْ) ، "كان" تفيد التّكرار والمعاودة مرّة بعد أخرى، وفيه مشروعية تعليم النّاس للأحكام الشرعيّة، ومشروعية تعليم النّاس أن يقولوا الأذكار، وأن يعرفوا الأحكام الشرعيّة.

● قال: (يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ)، فيه استعداد الإنسان لما يأتي له قبل أن يحصل عليه.

● قال: (فَكَانَ قَائِلُهُمْ يَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ») فيه مشروعية السّلام حتى على الأموات.

● قال: (وَفِي لَفْظٍ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ) ، في هذا تذكير من الإنسان لنفسه بمصيره المحتوم.

● قال: «نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ»، فيه الدّعاء للأموات، والدّعاء للنفس على جهة التّبع.

● وقوله «العَافِيَةَ» تشملُ السّلامة من الأمراض، وتشملُ السّلامة من المعاصي والمخالفات، وكلُّ ما يُمكن أن يعافى ويؤمن الإنسان منه.

{(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِقُبُورِ الْمَدِينَةِ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْقُبُورِ يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ، أَنْتُمْ سَلَفُنَا وَنَحْنُ بِالْآثَرِ» وَالْتَزِمْدِيُّ -وَهَذَا لَفْظُهُ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ}).

- الأدعية التي تكون للموتى ليست مأثورة، وليست توقيفية، بل كل دعاء ينتفع به الميت فإنه جائز.
- وقوله: (مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِقُبُورِ الْمَدِينَةِ) ، أي: أن طريقه كان بجوارها. قال: (فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِهِ)، يعني أقبل على القبور، وفيه مشروعية أن يكون السلام بالتوجه إلى القبور بكلية البدن.
- فقال: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ»، فيه التسليم على الموتى.
- قال: «يَا أَهْلَ الْقُبُورِ يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ»، فيه الدعاء للموتى.
- قال: «أَنْتُمْ سَلَفُنَا»، أي: أنتم السابقون لنا إلى القبر.
- قال: «وَنَحْنُ بِالْآثَرِ»، أي: نتبعكم ونسير على طريقكم.

{(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَرَوَى أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ فَتُؤْذُوا الْأَحْيَاءَ» وَفِي إِسْنَادِهِ اخْتِلَافٌ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ لِلصَّوَابِ}).

- قوله هنا: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ»، الأموات: جمع "ميت" وعرفهم بـ "ال" فيشمل كل ميت على سبيل الاستقلال.
- والمراد بالسب: ذكر المعائب، والاستنقاص ممن يتكلم فيه، والأصل في السب: المنع والتحرير، وقد قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ»<sup>٥٨</sup>، فالأصل أنه لا يجوز مثل ذلك.
- والحديث فيه دلالة على أن الإثم يعظم بكون من يسب من الأموات.
- قال: «فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا» ، أي: انتقلوا إلى دار الآخرة، وليس عندهم إلا الجزاء لأعمالهم التي أدوها في الدنيا، إن حسناً فحسن، وإن سيئاً فسيء.

#### كتاب الزكاة



- والأصل في الزكاة أن يُراد بها: الطهارة والنماء، قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الأعلى: 14]، أي: طهرها.
- وفي الاصطلاح يُراد بها: إخراج جزء يسير مما يملكه الإنسان من أموال مخصوصة، فيعطى لفئة مخصوصة.
- وقد جاءت النصوص ببيان أن الزكاة فرض واجب، قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [النساء: 77]، وتوعد الله الذين يكنزون بالعذاب الشديد، فقال: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ \* يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [التوبة: 34، 35].

<sup>٥٨</sup> صحيح البخاري (47)، صحيح مسلم (100)

{عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ: «ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ}.

- قوله: (بَابُ فَرَضِ الزَّكَاةِ)، أي: وجوب الزَّكَاةِ.
- قوله (وَمَقَادِيرُهَا)، أي: مقدار الزَّكَاةِ الواجب إخراجَه.
- وأوردَ المؤلِّفُ فيه حديثَ ابنِ عباس (أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ) ، وفيه مشروعِيَّةُ بعثِ الدُّعَاةِ والقضاةِ والولاةِ إلى الأقاليمِ ليقوموا بأعمالهم.
- فَقَالَ: «ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» ، في هذا فضيلة معاذ - رضي الله عنه.
- وفيه: أَنَّ الدُّعَاةَ لها أولويات، وَأَنَّ مِنْ أَوْلَى أولوياتِ الدُّعَاةِ أَنْ يُدْعَى النَّاسُ إِلَى التَّوْحِيدِ بِإِفْرَادِ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ، وبالرِّسَالَةِ وإثباتِها للنَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم.
- وفي الحديث: أَنَّ مِنَ الرُّتْبَةِ الثَّانِيَةِ رَتْبَةُ الصَّلَاةِ، بحيث إذا استجابَ الإنسانُ إلى الإيمانِ بالتَّوْحِيدِ دعوته إلى الصَّلَوَاتِ.
- وفي الحديث: دلالة على أَنَّهُ لَا يَجِبُ مِنَ الصَّلَوَاتِ عَلَى جِهَةِ التَّرَدُّدِ إِلَّا الْخَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ.
- وفي الحديث: التَّثْلِيثُ بِالزَّكَاةِ، بعد التَّوْحِيدِ والصَّلَاةِ، وفيه بيان أَنَّهُ أَمْرُهُمْ فِي الشَّرِيعَةِ.
- قوله: «فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ»، يعني بإقامة الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ.
- قال: «فَأَعْلِمُهُمْ»، أي: أخبرهم.
- قال: «أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ» ، هذه الصَّدَقَةُ جزءٌ مِنَ الْمَالِ يُخْرَجُ لِلْفُقَرَاءِ وَمِنْ مِثْلِهِمْ.
- قال: «تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ»:
- استُدِّلَ به على أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ إِلَّا الْغَنَى.
- واستُدِّلَ به على أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ هُنَاكَ مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ، وفي نفس الوقت لَا يَأْخُذُ مِنَ الزَّكَاةِ شَيْئًا.
- وفي هذا الحديث أيضًا: أَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ، وليس المراد مَنْ مَلَكَ الْمَالُ الْكَثِيرَ، إِنَّمَا المراد: مَنْ كَانَ لَهُ كِفَايَةُ تَغْنِيهِ عَنْ سُؤَالِ غَيْرِهِ.
- قال: «وَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ»، في هذا دلالة على أَنَّ الْفُقَرَاءَ مِنْ مَصَارِفِ الزَّكَاةِ.
- وأخذَ بعضهم مِنْ هَذَا أَنَّ زَكَاةَ كُلِّ بَلَدٍ تُوزَعُ فِيهِ، وَلَا تُنْقَلُ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ لِقَوْلِهِ «تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ».

لكن هذا الحديث في دلالة على ذلك ضعف، وقد جاء في نصوص أخرى أنه تُنقل الزكاة من بلدٍ إلى بلدٍ آخر.

{وَعَنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- لَمَّا اسْتَخْلَفَ كَتَبَ لَهُ حِينَ وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ هَذَا الْكِتَابَ، وَحَتَمَهُ بِخَاتَمِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَكَانَ نَقَشُ الْخَاتَمِ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ: (مُحَمَّدٌ) سَطْرٌ، وَ(رَسُولٌ) سَطْرٌ، وَ(اللَّهُ) سَطْرٌ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَمَنْ سَأَلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطِهَا، وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِ: فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا مِنَ الْغَنَمِ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أُنْثَى، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ ابْنَةً مَخَاضٍ فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا ابْنَةُ لَبُونٍ أُنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرُوقَةُ الْجَمَلِ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِئَةٍ فَفِيهَا حَقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْجَمَلِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِئَةٍ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ فَفِيهَا شَاةٌ.

وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِئَةٍ شَاةٍ شَاةٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِئَةٍ إِلَى مِئَتَيْنِ فَفِيهَا شَاتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِئَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِ مِئَةٍ فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِ مِئَةٍ فَفِي كُلِّ مِئَةٍ شَاةٌ، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةٍ شَاةٌ وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشِيَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ، وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ وَلَا تَيْسٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ، وَفِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِئَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتْ لَهُ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْجَذَعَةُ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْإِبِلُ بِنْتُ لَبُونٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ لَبُونٍ، وَيُعْطِي مَعَهَا شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ بِنْتِ لَبُونٍ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ بِنْتُ لَبُونٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ مَخَاضٍ وَيُعْطِي مَعَهَا شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا وَعِنْدَهُ ابْنُ لَبُونٍ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ، وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ. {رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ}.

● ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ هَذَا حَدِيثَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وَهُوَ حَدِيثٌ عَظِيمٌ يَجْمَعُ أَبْوَابَ الزَّكَاةِ، مِنْهَا:

★ أَنَّهُ يُشْرَعُ بَعَثُ الْوَلَاةَ لِلْأَقَالِيمِ، وَأَنَّ الَّذِي يَبْعَثُهُمُ هُوَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ، كَمَا فَعَلَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ

حِينَما بَعَثَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ إِلَى الْبَحْرَيْنِ.



❀ وفيه كتابَةُ العلمِ والأحكامِ الشَّرْعِيَّةِ ، وقد كان هذا الحديث كتابًا كتبه أبو بكر الصديق - رضي الله عنه.

❀ وفي هذا الحديث اتِّخَاذُ الخَاتَمِ.

✓ **قال بعضهم:** إِنَّهُ مِنَ الْمُسْتَحَبَّاتِ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فعله.

✓ **وقال آخرون:** إِنَّهُ مِنَ الْمُبَاحَاتِ ، وفعل النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لذلك لا لذات الفعل ، وإنَّما ليُكَاتِبَ ملوك زمانه كما وردَ في الأخبار.

❀ وفي الحديث: **بيان كيفية النَّقْشِ فِي خَاتَمِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-**.

- ثم بدأ يقرأ الكتاب: **(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)** ، في هذا: مشروعِيَّةُ بداءةِ الكتبِ والمؤلَّفاتِ بالبسملة ، كما فعل النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- هنا ، ومثله الرِّسَالُ.
  - قوله: **(هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ)** ، أي: الواجب في الصَّدَقَاتِ.
  - قوله: **(الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-)** ، لأنَّ الزَّكَاةَ من الفروض.
  - قوله: **(عَلَى الْمُسْلِمِينَ)** ، فيه دلالة على أَنَّ غَيْرَ الْمُسْلِمِينَ لا تجبُ عليهم الزَّكَاةُ ، وظاهر هذا أَنَّ الزَّكَاةَ تجبُ على الصَّغِيرِ والكَبِيرِ ، والذَّكَرِ والأنثى ، كما قال بذلك الجماهير خلافاً لأبي حنيفة ، حيث قال: إِنَّ الصَّغِيرَ لا زَكَاةَ عليه.
  - قوله: **(وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-)** ، فيه بيان أَنَّ هذا الحديث مرفوع إلى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.
  - قال: **(فَمَنْ سَأَلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ)** ، أي: مَنْ طَلِبَ مِنْهُ دفعَ الزَّكَاةِ.
  - قوله: **(عَلَى وَجْهِهَا)** ، يعني على المقدارِ الشَّرْعِيِّ.
  - قال: **(فَلْيُعْطِهَا)** ، أي: لا يتردَّد ، وفيه إعطاءُ الزَّكَاةِ الواجبة لمندوب بيت المال.
  - قال: **(وَمَنْ سَأَلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِ)** ، أي: مَنْ سَأَلَ فَوْقَ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يُعْطَى ، لأنَّه قد أَوْجِبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ لم يوجبهُ الله -عَزَّوَجَلَّ-.
- ثم بدأ بتعدادِ الواجب في صدقة الإبل:

➤ فما كان أقل من خمس من الإبل: فليس فيه شيء.

➤ ومن الخمسِ إلى التَّسْعِ: فيها شاةٌ واحدةٌ.

➤ ومن عشرٍ إلى أربع عشرة: فيها شاتان.

➤ ومن خمسة عشرة إلى عشرين: فيها ثلاث شياة.

➤ ومن عشرين إلى أربع وعشرين: فيها أربع شياة.

➤ وإذا وصلت خمس وعشرين: يجب فيها بنت مخاض.

وبنت المخاض: الناقة الصَّغِيرَةُ التي لها سنة واحدة ، سُمِّيَتْ بهذا الاسم لأنَّ أُمَّهَا قد مخضتها ، الواجب فيها أنثى ، لا يكفي الزَّكَاةُ إخراج الذَّكَرِ.

فلوقدّر أنّه لم يجد ابنة مخاض، فحينئذٍ يُخرج السِّنَّ الذي أعلى منه من الذُّكور وهو ابن اللبون، وهو من له سنتان.

◀ فإذا بلغت سنًّا وثلاثين إلى خمسٍ وأربعين: ففيها ابنة لبون أنثى لها سنتان.

◀ فإذا بلغت سنًّا وأربعين إلى ستين: ففيها حقّة لها ثلاث سنوات. سُمّيَت بهذا الاسم لأنّها تستحق طُرُوق الفحل.

◀ فإذا بلغت إحدى وستين إلى خمسٍ وسبعين: ففيها جذعة.

• ثمّ بعد ذلك تعود إلى السِّنِّ الذي هو أقل، فالجذعة لها أربع سنوات.

◀ فمن ستٍّ وسبعين إلى تسعين: فيها بنتا لبون -اثنان- لهما سنتان.

◀ فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة: ففيها حقّتان، لها ثلاث سنوات، طُرُوقَةُ الجَمَل.

◀ ثم تستقرُّ الفريضة بعد ذلك، فإذا زادت على عشرين ومائة، فيكون في كلّ أربعين بنت لبون، مثال ذلك:

★ إذا كانت مائة وخمسين: ففيها ثلاث حقا.

★ إذا كانت مائة وستين: ففيها أربع بنات لبون، وهكذا.

وحينئذٍ لا يُقال إنّ الفريضة تعودُ بعدَ المائة وعشرين إلى ما كانت عليه قبلَ ذلك، لأنّه يُخالف ظاهرُ هذا الخبر.

• ويبيّن نصابَ الزكاة في الإبل، بحيث من لم يملك هذا النّصاب فلا زكاة عليه، فقال: **(وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا).**

• وبعد ذلك ذكر النّوع الثّاني من أنواع الأموال من بهيمة الأنعام وهو بهيمة الأغنام، واشترط في وجوب الزكاة في الغنم أن تكون سائمة، ولذلك قال الجمهور: لا زكاة في المعلوفة لا من الإبل، ولا من البقر، ولا من الغنم، لأنّ قوله **(فِي سَائِمَتِهَا)** يُشعر أنّه لا زكاة في غير السائمة، ويُقال له: مفهوم الصّفة.

• قال: **(وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ)** ، يعني إذا لم تبلغ الأربعين فلا زكاة فيها لعدم وجود النّصاب.

◀ فإذا بلغت الأربعين: فيجبُ فيها شاة واحدة إلى مائة وعشرين.

◀ فإذا ملّك مائةً وواحدةً وعشرين: فيجب فيها شاتان إلى مائتين.

◀ فإذا كانت مائتين وواحد: وجب فيها ثلاث شياة إلى ثلاث مائة.

◀ ثم تستقرُّ الفريضة، بحيث يجب في كلّ مائةٍ من الأغنام شاة واحدة.

• وبعد ذلك ذكر مسألة الخلطة، لأنّ الخلطة في الأموال مؤثّرة بحيث تجعل المالكين بمثابة المال الواحد، ولا بدّ

أن يكون بينها اشتراك في الرّاعي والمرعى والماء، وجميع ما له به صلة، مثل الفحل ونحوه؛ فإذا اجتمعت في هذه الخمس صفات أو السّت؛ فإنّها تكون خلطة لها حكم المال الواحد. فإذا لم تكن بهذه المثابة فحينئذٍ لا يُعدُّ خلطة، ولكلّ مالٍ حكمٌ مستقلٌّ.

• الأغنامُ يجبُ فيها نوعانٍ من الزَّكاة:

❖ **النَّوعُ الأوَّلُ:** زكاة التِّجارة متى كانت مُعدَّة للبيع، فهذه تجب في القليل والكثير.

❖ **النَّوعُ الثَّاني:** زكاة بهيمة الأنعام، وهذه لا تجب الزَّكاة فيها إلا إذا بلغت هذا النِّصاب، وهو أربعون شاة.

إذن إذا خلطنا مَالَيْنِ أصبح بمثابة المال الواحد، وبالتالي مرة قد يقل الواجب عليه بسبب الخلطة، ومرةً أكثر، فلو قُدِّرَ أَنَّ اثنين لكلٍّ واحدٍ منهما ثلاثون شاة، فإنَّه لا زكاة على كلٍّ واحدٍ منهما لعدم بلوغ النِّصاب، ولكن إذا جُمعا أصبحا ستين فوجب حينئذٍ شاة، لأنَّ السِّتين أكثر من الأربعين.

• **كيف يفعلان؟**

على كل واحدٍ منهما نصف شاة بمقدار ما يملكه من المال.

• ولذا قال: (وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ).

ولابدَّ في الخلطة ألا يكون المقصود بها الفرار من الزَّكاة.

• قال: (وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةٌ) ، يعني كبيرة السِّنِّ، لأنَّ هذه الصَّدقة لله، وبالتالي لابدَّ أن تكون منافية للعيوب.

• قال: (وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ)، وهو نوعٌ من الأمراض.

• قال: (وَلَا تَيْسٌ)، وهو الذَّكر منها، أو الذَّكر الصَّغير.

• قال: (إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ)، المُصَدِّق: هو القائم والمبعوث من بيت المال لجمع الزَّكاة.

• ثم ذكر زكاة الفضة، فقال: (وَفِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ)، يعني الفضة.

❖ فإذا ملكت مائة؛ فحينئذٍ ربع العشر هو: اثنين ونصف.

❖ وإذا ملكت أربع مائة، فحينئذٍ ربع العشر هو: عشر.

فهذا هو مقدار الزَّكاة الواجبة، فالزَّكاة واجبة في الفضة، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: 34].

• قال: (فَإِنْ لَمْ تَكُنْ)، يعني الفضة.

• قال: (إِلَّا تِسْعِينَ وَمِئَةً)، فَإِنَّ مقدار النِّصاب في الفضة هو مئتا درهم، فمن ملك مئتي درهمٍ وجبَ عليه زكاة النُّقود، ومَنْ كان يملك أقل من ذلك فإنَّه لا يجب عليه زكاة النُّقود، فمائة وتسعين ليس فيها زكاة. ويُقرَّر هنا أَنَّ الدِّرهم يساوي تقريباً ثلاث جرامات من الفضة، وبالتالي يكون نصاب الفضة أقل من الستمائة جرام قليلاً.

• قال: (فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِئَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا)، لعدم بلوغ النِّصاب.

• قال: (وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ)، فحينئذٍ مَنْ يُعطي أقل من السِّنِّ المطلوب ويدفع شاتين أو عشرين درهماً، وإمَّا أن يدفع ما هو أكثر من ذلك، وبالتالي شاتين، أو يُعطي عشرين درهماً.

## الدرس السادس عشر



الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### باب الزكاة.

- حديث مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ فِي زَكَاةِ الْبَقَرِ، وَالْأَمْوَالِ الزَّكَوِيَّةِ الَّتِي تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهَا أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ:
  - ❖ **النَّوعُ الْأَوَّلُ:** الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ، وَمَا أُلْحِقَ بِهِمَا مِنَ النُّقُودِ.
  - ❖ **النَّوعُ الثَّانِي:** عُرُوضُ التِّجَارَةِ.
  - ❖ **النَّوعُ الثَّلَاثُ:** بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ، الْإِبِلُ، وَالْغَنَمُ، وَالْبَقَرُ.
  - ❖ **النَّوعُ الرَّابِعُ:** الْخَارِجُ مِنَ الْأَرْضِ.

{(قَالَ الْمُصَنِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (وَعَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: بَعَثَهُ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِلَى الْيَمَنِ فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً تَبِيعًا -أَوْ تَبِيعَةً- وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، وَمِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عَدْلَهُ مَعَاوِيٍّ. رَوَاهُ أَحْمَدُ -وَهَذَا لَفْظُهُ-، وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ، وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَالْحَاكِمُ وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ).}

- مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ مِنَ التَّابِعِينَ، وَهُوَ لَمْ يَلْقَ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَقَدْ رَوَى هَذَا الْخَبْرَ مَرَّةً عَنْ مُعَاذِ بْنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَمَا هُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ هُنَا، بَيْنَمَا رَوَاهُ مَسْرُوقٌ مَرَّةً أُخْرَى أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بَعَثَ مُعَاذًا؛ فَيَكُونُ حِينَئِذٍ مُرْسَلًا.
- ✓ فبعض أهل العلم قوى الرواية المرسلة كما فعل الترمذي.
- ✓ وبعضهم قوى الرواية المتصلة.



✓ وبعضهم قال: هما روايتان ثابتتان، فمسروق مرة ينشط فيرويه متصلاً، ومرة يضعف فيرويه مُرسلاً، فالطريقان ثابتان.

• قوله: (بَعَثَهُ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-) ، يعني أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- أَرْسَلَ مَعَاذَ بْنَ جَبَلٍ إِلَى الْيَمَنِ قَاضِيًا وَمُعَلِّمًا وَوَالِيًا.

• قال: (فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً تَبِيعًا -أَوْ تَبِيعَةً-) ، فيه دلالة على أَنَّ بهيمة الأنعام من الأموال الظاهرة التي يجبي زكاتها وليُّ أمر المسلمين، أمَّا الأموال الباطنة فإنَّها توكل إلى المُكَلَّف، بحيث لا يُطالب بها وليُّ أمر المسلمين.

• وقوله: (يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً) ، فيه دلالة على نِصَابِ الْبَقَرِ، وهو ثلاثون، فَمَنْ مَلَكَ أَقَلَّ مِنَ الثَّلَاثِينَ فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ.

والمراد بالتَّبِيع: الذَّكَرُ مِنْ أَبْنَاءِ الْبَقَرِ الَّذِي لَهُ سَنَةٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ أُمَّه. وَالتَّبِيعَةُ: الْأُنْثَى مِنْهُ.

وفي هذا: جواز إخراج الذَّكَرِ مِنَ التَّبِيعِ، وهذا ليس هو الأصل في الزكاة، بل الأصل فيها أَنْ تُخْرَجَ الْأُنْثَى.

• قال: (وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً)، المُسِنَّة: هي التي لها سنتان، فالأربعون فيها مُسِنَّة. وهكذا الفريضة تترتب على ذلك:

◀ فإذا مَلَكَ ثَلَاثِينَ: وجب فيها تَبِيعًا أَوْ تَبِيعَةً.

◀ وإذا مَلَكَ أَرْبَعِينَ: وجب فيها مُسِنَّة.

◀ والخمسون فيها: مُسِنَّة.

◀ والستون فيها: تبعان أو تبعتان.

◀ السبعون فيها: تبيع ومُسِنَّة.

◀ الثمانون فيها: مُسِنَّتان.

◀ التسعون فيها: ثلاث تبيعات، وهكذا..

• قال: (وَمِنْ كُلِّ حَالِمٍ)، هذا في الجزية، والمراد بالحالم: البالغ الذي بلغ سنَّ الْحُلُمِ.

• قال: (وَمِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا)، يعني: يجب في الجزية على كُلِّ بَالِغٍ دِينَارًا.

والدينار: عملة ذهبية كانت تستعمل في الزَّمانِ الْأَوَّلِ، ومقدارها من الذَّهَبِ: أَرْبَعَةٌ وَنِصْفٌ جَرَامٍ مِنَ الذَّهَبِ تَقْرِيبًا.

• قوله: (أَوْ عَدْلَهُ مَعَاوِرِيٍّ) ، أي: يُخْرَجُ مَا يُمَاطِلُ الدِّينَارَ مِنَ السِّلَعِ الَّتِي مِنْهَا الثِّيَابُ، فإذا لم يجد الدنانير الذهبية أخرج ما يُوازِيها، ويكون بقيمتها من السِّلَعِ.

{وَعَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «لَا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ وَلَا تُؤْخَذُ صَدَقَاتُهُمْ إِلَّا فِي دُورِهِمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.}

- ابن إسحاق هو صاحب السيرة، محمد بن إسحاق بن يسار، وهو صدوق، وحديثه حسن، لأنه مدّلس فلا يُقبل من حديثه إلا ما صرح فيه بالسَّماع، ومعنى قوله: «لَا جَلْبَ»، يعني: أنه لا يُطالب أصحاب البهائم بأن يجلبوا بهائمهم إلى مواطن وجود المصدّقين الذين يأخذون الزكاة، وإنّما تُحصى أموالهم في مناطقهم وفي مراعيهم، ولا يلازَمون بجلبِ بهائمهم.
- وفي قوله: «وَلَا تُؤْخَذُ صَدَقَاتُهُمْ إِلَّا فِي دُورِهِمْ»، فيبقون في مواطنهم ويأتي المصدّق جابي الزكاة في مواطنهم فيُحصي زكاتهم عليهم.
- وفي هذا: أنّ بهيمة الأنعام تُصدّق في مراعيها ومفاليها.

{وَلِلْإِمَامِ أَحْمَدَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مِيَاهِهِمْ»}.

- عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ اللَّيْثِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ جَدِّهِ. عمرو بن شعيب: ثقة. وأبوه شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو: صدوق، وحديث حسن. جدّ شعيب محمد وهو عبد الله بن عمرو؛ فالإسناد متصل.
- وقوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مِيَاهِهِمْ»): لأنّ المياه هي التي تحتاج البهائم إليها، فتُحصى الأموال الزكويّة من بهيمة الأنعام عند المياه، لئلا يؤدي ذلك إلى تلفِ أموالهم.

{وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَمُسْلِمٌ: «لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ»، وَلَأَبِي دَاوُدَ: «لَيْسَ فِي الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ زَكَاةٌ، إِلَّا زَكَاةُ الْفِطْرِ فِي الرَّقِيقِ»}.

- قوله: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ»، فيه: أنّ المماليك لا تجب الصّدقة فيهم، ولو ملك الإنسان منهم أعداداً كبيرة، إلّا إذا نوى بهم التّجارة، فإذا نوى بيعهم وجبت زكاة التّجارة فيهم.
- قوله: «وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ»، أي: أنّ الخيل لا تجب الزكاة فيها مهما بلغت، إلّا أن يُنوى بها البيع والتّجارة فتجب؛ لكونها حينئذٍ من عروض التّجارة.
- وقد قال الجمهور بهذا، فقالوا: لا زكاة في الخيل. وخالفهم الإمام أبو حنيفة -رحمه الله- والحديث من أدلة الجمهور في هذه المسألة.
- قال: (وَلَمْ يَسْلَمْ: «لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ»)، أي: لا تجب الزكاة على رؤوس المماليك.
- قال: «إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ»، لأنّه يجب على السيّد أن يُخرج عن مملوكه صاعاً في صدقة الفطر.
- قال: (وَلَأَبِي دَاوُدَ: «لَيْسَ فِي الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ زَكَاةٌ، إِلَّا زَكَاةُ الْفِطْرِ فِي الرَّقِيقِ»)، وهذه الزّيادة قد جاءت من طريق رجل مجهول، وبالتالي لا يُعوّل على اللفظ الأخير عند الإمام أبي داود.

{وَعَنْ بَزْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٌ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنَتْ لَبُونٌ لَا تَفَرَّقُ إِبِلٌ عَنْ حِسَابِهَا: مَنْ أَعْطَاهَا مُوتَجِرًا بِهَا فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا

وَشَطَرُ مَالِهِ عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا عَزَّ وَجَلَّ لَيْسَ لِأَلِ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِنْهَا شَيْءٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَهَذَا لَفْظُهُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَالنَّسَائِيِّ: «وَشَطَرُ إِبِلِهِ»، وَالْحَاكِمُ، وَقَالَ: "صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ"، وَقَالَ أَحْمَدُ: "هُوَ عِنْدِي صَالِحُ الْإِسْنَادِ"، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: "لَا يُثْبِتُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، وَلَوْ ثَبَتَ لَقُلْتُ بِهِ".

وَذَكَرَ ابْنُ حِبَّانَ أَنَّ بَهْرًا كَانَ يُخْطِئُ كَثِيرًا، وَلَوْلَا رِوَايَةُ هَذَا الْحَدِيثِ لَادْخَلَهُ فِي الثِّقَاتِ، قَالَ: "وَهُوَ مِمَّنِ اسْتُخِيرَ اللَّهُ فِيهِ". وَفِي قَوْلِهِ نَظْرًا بَلْ هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ، وَبِهِرْثَقَةً عِنْدَ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَأَبِي دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ}.

- بَهْرُ بْنُ حَكِيمٍ: مِنْ تَابِعِي التَّابِعِينَ، وَأَبُوهُ حَكِيمٌ تَابِعِي، عَنْ جَدِّهِ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «فِي كُلِّ سَائِمَةٍ» السَّائِمَةُ: الَّتِي تَرعى، وَيَقَابِلُهَا: الْمَعْلُوفَةُ. وَعَلَى ذَلِكَ أَخَذَ الْجُمْهُورُ أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ إِلَّا فِي السَّائِمَةِ، وَأَمَّا مَنْ لَا تَرعى فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهَا. وَقَوْلُ الْجُمَاهِيرِ خِلَافٌ لِمَا وَرَدَ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ.
  - قَوْلُهُ: «فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٌ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ»، تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ:
    - ◀ أَنَّهُ مِنْ أَقَلِّ مِنْ خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ فِيهَا شِيَاءٌ، كُلُّ خَمْسٍ فِيهَا شَاءَةٌ.
    - ◀ وَمِنْ خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ: فِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ.
    - ◀ وَمِنْ سِتِّ وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسِ وَأَرْبَعِينَ: فِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ.
    - ◀ وَالْأَرْبَعُونَ فِيهَا: بِنْتُ لَبُونٍ -كَمَا هُنَا- فِي الْحَدِيثِ.
  - قَالَ: «لَا تُفَرِّقُ إِبِلٌ عَنْ حِسَابِهَا»، أَي: لَا يُفَرِّقُ وَيُشَتَّتِ الْإِبِلُ مِنْ أَجْلِ أَلَّا تَجِبَ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ، أَوْ يَقِلَّ مِقْدَارُ الزَّكَاةِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ.
  - قَالَ: «مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا»، أَي: أَعْطَى الْوَاجِبَ فِي الزَّكَاةِ طَالِبًا لِلْأَجْرِ وَالثَّوَابِ الْآخِرِيِّ.
  - قَالَ: «بِهَا فَلَهُ أَجْرُهَا»، أَي: لَهُ أَجْرُ الزَّكَاةِ.
  - قَالَ: «وَمَنْ مَنَعَهَا»، أَي: لَمْ يَقُمْ بِدَفْعِ الزَّكَاةِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ.
- وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ -وَمِنْهَا الْإِبِلُ- مِنَ الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي يَأْخُذُ زَكَاتُهَا بَيْتُ الْمَالِ.
- قَالَ: «فَإِنَّا آخِذُوهَا»، أَي: آخِذُونَ الْوَاجِبَ مِنَ الزَّكَاةِ «وَشَطَرُ مَالِهِ»، أَي: نَصَفَ مَالَهُ، وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّعْزِيرِ.
  - قَالَ: «عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا عَزَّ وَجَلَّ لَيْسَ لِأَلِ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِنْهَا شَيْءٌ»، يَعْنِي لَا يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.
- وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ أَنَّ الْجُمَاهِيرَ صَحَّحُوا هَذَا الْخَبَرَ، وَأَنَّهُ قَدْ قَالَ فِيهِ الشَّافِعِيُّ: "وَلَوْ ثَبَتَ لَقُلْتُ بِهِ"، وَابْنُ حِبَّانَ نَسَبَ إِلَى بَهْرَ أَنَّهُ يُخْطِئُ كَثِيرًا.
- وَالظَّاهِرُ أَنَّ بَهْرًا ثَقَّةٌ كَمَا هُوَ قَوْلُ جُمَاهِيرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمِنْ ثَمَّ فَقَدْ يُقَالُ إِنَّهُ حَسَنُ الْإِسْنَادِ أَوْ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

{(وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ -وَسَمَّى آخَرَ- عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ وَالْحَارِثِ الْأَعْوَرِ، عَنْ عَلِيٍّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ -يَعْنِي: فِي الذَّهَبِ- حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، فَإِذَا كَانَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ، فَمَا زَادَ فَجِحْسَابِ ذَلِكَ» -قَالَ: فَلَا أَذْرِي أَعْلَى يَقُولُ: "فَجِحْسَابِ ذَلِكَ" أَوْ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؟- «وَلَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ» إِلَّا أَنْ جَرِيرًا قَالَ: ابْنُ وَهْبٍ يَزِيدُ فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ إِلَّا أَنْ يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ وَغَيْرُهُمَا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ، وَلَمْ يَرْفَعُوهُ. وَعَاصِمُ بْنُ ضَمْرَةَ وَثَّقَهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَالْعَجَلِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ السَّعْدِيُّ، وَابْنُ حَبَّانَ، وَابْنُ عَدِيٍّ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ، وَغَيْرُهُمْ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"، وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: "كُنَّا نَعْرِفُ فَضْلَ حَدِيثِ عَاصِمٍ عَلَى حَدِيثِ الْحَارِثِ" }.

- أورد المؤلف هنا حديثاً رواه أبو داود من طريق سلمين المهري عن ابن وهب، قال: (أخبرني جرير بن حازم): ابن وهب: من الثقات. جرير بن حازم: ثقة حافظ.
- قال: (وَسَمَّى آخَرَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ)، أبو إسحاق السبيعي وهو من الثقات.
- قال: (عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ) عاصم صدوق، حديث حسن، (وَالْحَارِثِ الْأَعْوَرِ) الحارث هذا ضعيف الإسناد.
- فمن طريق الحارث هو ضعيف، ومن طريق عاصم هو حسن الإسناد.
- قال: «إِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ». تقدم معنا أن الدرهم ثلاثة جرام من الفضة تقريباً، وبالتالي فإن نصاب الفضة مائة درهم، فيكون النصاب ستمائة جرام من الفضة، وهو أقل مقدار تجب فيه الزكاة، فما كان أقل من هذا فلا زكاة فيه. وبعضهم قال: خمسمائة وتسعين، وهذا متقارب. وما زاد عن هذا المقدار ففيه زكاة، وما كان أقل فلا زكاة فيه.
- وفي الحديث أن الزكاة لا تجب في مال حتى يحول عليه الحول، ويمضي سنة كاملة، إلا أنكم تلاحظون في هذا عدداً من الأمور:

★ **الأول:** أن الخارج من الأرض لا يشترط فيه مرور السنة.

★ **الثاني:** أن نماء التجارة ونتاج بهيمة الأنعام لا يشترط فيه مرور سنة.

★ **الثالث:** أن انقلاب المال من كونه نقوداً إلى كونه عروض تجارة أو العكس؛ لا يقطع الحول.

- قال: «إِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ»، أي: ربع العشري يعني 2.5 %، فمئتا درهم فيها خمسة دراهم، وبالتالي فالمقادير الواجب هو ربع العشر.
- قال: «وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ -يَعْنِي: فِي الذَّهَبِ- حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا»، فنصاب الذهب هو عشرون ديناراً.



والدينار: أربعة ونصف جرام. وبالتالي يكون الناتج -وهو نصاب الذهب: تسعين جرامًا، فإذا كانت أقل من التسعين فلا زكاة فيها، وإذا كانت أكثر من التسعين ففيها الزكاة.

• قال: «فَإِذَا كَانَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ»، فيه دلالة على اشتراط مرور الحول.

ونصف الدينار لأنه ربع العشر، وبالتالي المائة يكون فيها اثنان ونصف.

• قال: «فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ»، في زكاة بهيمة الأنعام هنا وقص مقدار ليس فيه زيادة، تزيد البهائم ومع ذلك لا تزيد الزكاة، فقلنا: إن من خمس وعشرين إلى خمسة وثلاثين فيها بنت مخاض؛ سواء ملك خمسًا وعشرين، أو ستًا وعشرين، أو سبعةً وعشرين، أو ثمانيةً وعشرين، أو تسعةً وعشرين، أو ثلاثين، أو إحدى وثلاثين، أو ثنتين وثلاثين، أو ثلاثًا وثلاثين، أو أربعًا وثلاثين؛ الجميع سواء، لا يجب فيها إلا بنت مخاض، فهذا يُقال له وقص؛ بخلاف الذهب والفضة فإنه لا يكون فيهما وقص. لماذا؟ لأننا نخرج ربع العشر، زادت أو نقصت.

• قال: (فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ -قَالَ: فَلَا أَذْرِي أَعْلَى يَقُولُ: فَبِحِسَابِ ذَلِكَ أَوْ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فهذه اللفظة محتملة لأن تكون موقوفة أو مرفوعة، وقد ثبت معناها في غير هذا الحديث.

• قال: «وَلَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ»، فيه أن الزكاة مرتبطة بالحول.

• وفيه: أن الزكاة تجب فيكل حول، فإذا كان عندك عروض تجارة فكل سنة تُزكِّيها، لا تكتفي بإخراجها في المرة الأولى، لقوله «وَلَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ»، فإذا حال الحول وجبت الزكاة، سواء الحول الأول، أو الحول الثاني، أو الثالث، أو غيره.

#### بَابُ زَكَاةِ الْمُعْشَرَاتِ.



{عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي لَفْظٍ لَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ مِنْ تَمْرٍ وَلَا حَبِّ صَدَقَةٌ»، وَفِي لَفْظٍ لَهُ بَدَلُ «التَّمْرِ»، «تَمْرٌ» بِالتَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ}.

• قوله: (بَابُ زَكَاةِ الْمُعْشَرَاتِ)، أي: الأموال التي يجب فيها إخراج العُشر، ومن ذلك زكاة الخارج من الأرض، وقد أورد المؤلف في هذا الباب عددًا من الأحاديث، أولها حديث جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- فهو صحابي وأبو صحابي.

• قال: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ»: الورق: الفضة.

والأوقية: أربعون درهمًا، قرابة المائة وعشرين جرامًا من الفضة.

فالخمس أواق: مائتا درهم، خمسمائة وتسعين جرامًا من الفضة، فهذا فيه بيان أن الزكاة لا تجب في المال اليسير حتى يبلغ النصاب.

والجمهور على أن الذهب والفضة يُضمُّ بعضها إلى بعض في ذلك.

- قال: «وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ دَوْدٌ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ»:
  - خمس الدَّود: يعني: خمس جمال. فَمَنْ مَلَكَ أَقْلَ مِنْ هَذَا الْمِقْدَارِ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ، كَمَا لَوْ مَلَكَ أَرْبَعًا أَوْ ثَلَاثًا.
  - قال: «وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أُوسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ» ، هذا فيه دلالة على أَنَّ الْخَارِجَ مِنَ الْأَرْضِ لَهُ نَصَابٌ، وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَالُ أَقْلَ مِنَ النِّصَابِ فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ، وَهَذَا قَوْلُ الْجَمَاهِيرِ وَمَذْهَبُ الْأُئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ وَغَيْرِهِمْ.
  - وَهَذَا لِلْإِمَامِ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى إِبْجَابِ الزَّكَاةِ فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ مِنَ الْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ حَتَّى وَلَوْ كَانَ خَمْسَةُ أُوسُقٍ، وَقَالَ: إِنَّ الْحَدِيثَ خَبَرٌ وَاحِدٌ، وَلَا يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ الْوَاحِدِ زَائِدًا عَلَى مَا فِي الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ مِنَ قَبِيلِ النَّسْخِ، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: 141].
  - قال: «وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أُوسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ»:
  - خمسة الأوسق: ثلاثمائة صاع، فمن كان نتاج أرضه أكثر من هذا المقدار ففيه الزكاة، وما كان أقل فلا زكاة فيه.
  - قال: (وَفِي لَفْظٍ لَهُ)، يعني للإمام مسلم. (مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أُوسُقٍ مِنْ تَمْرٍ وَلَا حَبٍّ صَدَقَةٌ»، وَفِي لَفْظٍ: «خَمْسَةُ أُوسُقٍ مِنْ تَمْرٍ»)، في هذا دلالة على أَنَّ الْخَارِجَ مِنَ الْأَرْضِ لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ إِلَّا إِذَا بَلَغَ النِّصَابُ كَمَا قَالَ الْجُمْهُورُ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ.
  - وفيه أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي الثَّمَارِ؟، وَتَجِبُ فِي الْحَبُوبِ:
  - ★ وَمِنْ أَمْثَلَةِ الثَّمَارِ: التَّمْرُ.
  - ★ وَمِنْ أَمْثَلَةِ الْحَبُوبِ: الْبُرُّ وَالشَّعِيرُ.
- {وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا الْعُشْرُ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَلَأَبِي دَاوُدَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْأَنْهَارُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ بَعْثًا الْعُشْرُ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالسَّوَانِي أَوْ النَّضْحِ، نِصْفُ الْعُشْرِ» وَإِسْنَادُهُ عَلَى رَسْمِ مُسْلِمٍ.}
- قوله هنا: (وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ)، يعني عبد الله بن عمر بن الخطاب -رضي الله عنهما.
  - قوله: (عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ»)، أي: يجب إخراج الزكاة ومقدارها فيما كان ينمو على ماء الأمطار.
  - قال: «وَالْعُيُونُ»: لِأَنَّ الْعُيُونَ يَنْبَعُ الْمَاءُ فِيهَا ثُمَّ يَفِيضُ.
  - قال: «أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا»، يعني: أَنَّ لَهُ عُرُوقَ فِي الْأَرْضِ بِحَيْثُ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْوَصُولِ إِلَى الْمَاءِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى سُقْيٍ، فَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا كَلْفَةَ فِيهِ، وَبِالتَّالِي أَوْجِبَ اللَّهُ فِيهِ الْعُشْرَ يَعْنِي: 10% مِنَ الْخَارِجِ مِنْهُ، بَيْنَمَا مَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ وَالْمُونَةُ فَإِنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ، وَلِذَا قَالَ: «وَفِيمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ»، أي: بجلب الماء إليه وغمره «نِصْفُ الْعُشْرِ»، يعني: 5% وهو نصف الواجب فيما كان يسقي نفسه.

- قال: **(ولأبي داود: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ» )** أي: يجب فيما سقت السماء من الحبوب والثمار، أو سَقَتِ الْأَنْهَارُ أو سقت العيون أو كَانَ بَعْلًا الْعُشْرُ، لَأَنَّهُ لَا كَلْفَةَ فِيهِ. والمراد بالبعل: أن يوضع مكان يصيبه المطر، وبالتالي ينبت بعده.
- قال: **«وَفِيمَا سَقِيَ بالسَّوَانِي»** ، السَّوَانِي: آلة تُرَبِّطُ بِشَيْءٍ مِنَ الْهَائِمِ كَالْبَقَرِ يُسْتَجَلَبُ بِهَا الْمَاءُ مِنَ الْآبَارِ، فيوضع حبلٌ طويل، وفي طرفها قرية أو ما مائلها من أجل رفع المياه، فهذا فيه مشقة كبيرة، ولذلك فإنَّ الواجب فيه نصف العشر، ومثله أيضًا ما سَقِيَ بالنَّضْحِ.

{وَعَنْ سُفْيَانَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بَعَثَهُمَا إِلَى الْيَمَنِ فَأَمَرَهُمَا أَنْ يُعَلِّمَا النَّاسَ أَمْرَ دِينِهِمْ، وَقَالَ: «لَا تَأْخُذَا فِي الصَّدَقَةِ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ: الشَّعِيرِ، وَالْجَنْطَةِ، وَالزَّيْبِ، وَالتَّمْرِ» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَالْحَاكِمُ، وَطَلْحَةُ رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ }.

- هذا الحديث قد اختلف فيه أهل العلم، فضعفه جماعة، وتكلم فيه بعضهم في بعض رواته، والجمهور على تقويته، لكنهم قالوا: إنَّ هذه الأصناف الأربعة هي الأصناف التي كانت موجودة عند أهل اليمن، ولذلك لم يذكر غيرها.
- قوله: **(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بَعَثَهُمَا إِلَى الْيَمَنِ فَأَمَرَهُمَا أَنْ يُعَلِّمَا النَّاسَ أَمْرَ دِينِهِمْ)** ، فيه بعث الإمام للدعاة والمعلمين ليُعلموا الناس ما ينفعهم في أمر دينهم، وفيه أنه قد يتولى هؤلاء جبي الصدقات. وفيه استحباب أن يكون صاحب الإمرة والمبعوث إلى النَّاسِ من أهل العلم من أجل أن يتقي الله في ولايته، ومن أجل أن يعمل بشرع الله فيها، ومن أجل أن يكون ذلك من أسباب تعلم الناس لأمر دينهم.
- قال: **«لَا تَأْخُذَا فِي الصَّدَقَةِ»**، أي: في الزكاة الواجبة.
- قوله: **«إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ: الشَّعِيرِ، وَالْجَنْطَةِ، وَالزَّيْبِ، وَالتَّمْرِ»**:  
 \* الجنطة: هي القمح.  
 \* الزيب: ما جفَّ من العنب.  
 • واختلف أهل العلم في الواجب في زكاة الخارج من الأرض:  
 ✓ فقال طائفة: هذه الأناف الأربعة فقط.  
 ✓ وقال آخرون: بل المراد كل ما كان قوتًا.  
 ✓ وقال آخرون: المراد كل ما أمكن إدخاره.

وبالتالي يترتب عليه ما الذي تجب فيه الزكاة من الخارج من الأرض.

{وَعَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمِّهِ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ، وَالْبَعْلُ، وَالسَّيْلُ الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقِيَ النَّضْحُ نِصْفُ الْعُشْرِ» ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي التَّمْرِ وَالْجَنْطَةِ وَالْحُبُوبِ، وَأَمَّا الْقَتَاءُ وَالْبَطِيخُ وَالرَّمَانُ وَالْقَصَبُ، فَقَدْ عَفَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَالْحَاكِمُ، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَقَالَ:

صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ. وَزَعَمَ أَنَّ مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ تَابِعِيٌّ كَبِيرٌ، لَا يُنْكِرُ أَنْ يُدْرِكَ أَيَّامَ مُعَاذٍ. كَذَا قَالَ. وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى: تَرَكَهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُمَا. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: "مُوسَى بْنُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عُمَرَ مُرْسَلًا". وَمُعَاذُ تُوِفِّي فِي خِلَافَةِ عُمَرَ، فَرَوَاهُ مُوسَى عَنْهُ أَوَّلَى بِالْإِسْنَادِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ مُوسَى وُلِدَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَنَّهُ سَمَاهُ وَلَمْ يَثْبُتْ. وَقِيلَ: إِنَّهُ صَحَبَ عُثْمَانَ مُدَّةً، وَالْمَشْهُورُ فِي هَذَا مَا رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ قَالَ: عِنْدَنَا كِتَابُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنَ الْجَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْبِ وَالتَّمْرِ}.

- هذا الحديث كما أشار المؤلف إلى أنه وقع فيه الاختلاف في اتِّصاله، فموسى بن طلحة لا يروي عن معاذ بن جبل فيكون منقطعاً، ثم في إسناد إسحاق بن يحيى -وهو مُتكلِّمٌ فيه- وقد تركه أحمد والنسائي، وغيرهما، وبالتالي فهذا لحديث فيه ما فيه من جهة الإيناد.
- وقوله هنا: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ، وَالبَعْلُ، وَالسَّيْلُ الْعُشْرُ»، هذا موطن اتِّفاق.
- قال: «وَفِيمَا سَقِيَ بالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ»: لأنَّه فيه تعبٌ وكَلْفَةٌ.
- قال: (وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ)، فهذه اللفظة ليست من كلام النبي -صلى الله عليه وسلم.
- قال: (وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي التَّمْرِ وَالْجَنْطَةِ وَالْحُبُوبِ) ، فهذا ظاهره أنَّ جميع الحبوب تجب الزكاة فيها، من مثل الذرة، والسُّنُوت، ونحوها، وهذا مبني على العلة التي من أجلها تثبت الزكاة، هل العلة في هذا أنَّها قوت؟ أو أنَّها الإدخار؟ فما قَبِلَ أن يكون مُدْخَرًا وجبت الزكاة فيه، وما لا يقبل الإدخال فلا زكاة فيه.
- ولهذا فَإِنَّ السِّلْعَ الأخرى التي ذكرها هنا وذكر أنَّها لا تجب فيها الزكاة، منها (القِثَاءُ وَالبَطِيخُ وَالرُّمَانُ وَالْقَصَبُ) فهذه الأشياء لا زكاة فيها.
- فقال طائفة: لأنَّها غير مكيلة، وبالتالي لا زكاة فيها، وقال النبي -صلى الله عليه وسلم «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ»، معناه أنَّ السِّلْعَ التي تجب الزكاة فيها لابد أن يكون من شأنها أن تُكَال.
- وقوله: (وَأَمَّا الْقِثَاءُ وَالبَطِيخُ وَالرُّمَانُ وَالْقَصَبُ، فَقَدْ عَفَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، يعني لا تجب الزكاة فيها:

○ فقيل: لأنَّها غير مكيلة.

○ وقيل: لأنَّها غير مقتاتة.

○ وقيل: لأنَّها غير مدخرة.

{وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: جَاءَ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ مَجْلِسَنَا، قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا وَدَعُوا الثُّلُثَ، فَإِنْ لَمْ تَدَعُوا الثُّلُثَ فَدَعُوا الرُّبْعَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ الْبُسْتِيُّ، وَالْحَاكِمُ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَقَالَ الْبَزَّازُ: "لَمْ يَرَوْهُ عَنْ سَهْلٍ إِلَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَسْعُودٍ بْنُ نَبَارٍ وَهُوَ مَعْرُوفٌ".



وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: "هَذَا غَيْرُكَافٍ فِيمَا يَنْبَغِي مِنْ عَدَالَتِهِ، فَكَمْ مِنْ مَعْرُوفٍ غَيْرُ ثَقَةٍ، وَالرَّجُلُ لَا يُعْرِفُ لَهُ حَالًا، وَلَا يُعْرِفُ بِغَيْرِ هَذَا". كَذَا قَالَ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَسْعُودٍ بْنِ نِيَّارٍ عَنْ سَهْلٍ وَوَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ).

- ذكر المؤلف هنا حديث عبد الرحمن بن مسعود، قال: (جَاءَ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ مَجْلِسَنَا)، يخبرهم بأحدِيث النبي -صلى الله عليه وسلم-.
- وهذا الحديث لم يروه إلا عبد الرحمن بن مسعود بن نيارٍ، وعبد الرحمن هذا موطن اختلاف بين أهل العلم في مدى الثقة به.
- قال: «إِذَا خَرَصْتُمْ»، كانوا في الزكاة يبعثون الخارص فيُقَدِّرُكم ستأتي هذه النخلة من التمر، فهو شاهد الرطب فيها أو البسر، فيقول: إذا أصبحت هذه تمرًا وجب فيها من الزكاة كذا، فالخَرَصُ هذا أمر تقديري، يُحرَزُ ما على النخلة من البسر أو الرطب فيُقَدِّرُكم سيأتي تمرها، وهذا يعرفه أهل الاختصاص، ومن لهم خبرة في ذلك.
- والقول بالخرص هو مذهب الجماهير خلافًا لمذهب الإمام أبي حنيفة.
- قال: «إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا»، يعني: خذوا الزكاة الواجبة.
- قال: «وَدَعُوا الثُّلُثَ»، يعني: خذوا زكاة الثلثين، ودعوا الثلث، وذلك لأنه قد تأتتها آفة، وقد تُبدَل في سبل الخير، وقد يُريد صاحب المال أن يُخرج زكاة ماله إلى من يعرفهم.
- قال: «فَإِنْ لَمْ تَدَعُوا الثُّلُثَ فَدَعُوا الرَّبْعَ»، أي: اتركوا الربع، وليس المراد بهذا أن الزكاة تسقط في الثلث أو الربع، وإنما المراد أن صاحب المال يُخرجها بمعرفته بعد أن يتأكد أنها قد جاءت المحاصيل كذلك.

{وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيْفٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَهَى عَنْ لَوْنَيْنِ مِنَ الثَّمَرِ: الْجُعْرُورَ وَلَوْنَ الْحُبَيْقِ، قَالَ: وَكَانَ النَّاسُ يَتَيَمَّمُونَ شَرْتَمَارِهِمْ فَيُخْرِجُونَهَا فِي صَدَقَاتِهِمْ فَتَزَلَتْ: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: 267] رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّبْرَانِيُّ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَالْحَاكِمُ، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرِطِ الْبُخَارِيِّ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ، وَقَدْ رَوَى مُرْسَلًا، قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: وَهُوَ الْأَوَّلِيُّ بِالصَّوَابِ}.

- قوله هنا: (وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيْفٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَهَى عَنْ لَوْنَيْنِ مِنَ الثَّمَرِ)، أي: نهى عن إخراج الزكاة من صنفين من أصناف الثمر:
- **أولهما:** الثمر الجُعْرُور: وهو الذي نسميه الدقل، أو رديء التمر، فيكون يابسًا لا يتمكّن الناس من أكله.

• **ثانيهما:** الثمر الحُبَيْق: نوع آخر من الثمر الرديء.

- قال: (وَكَانَ النَّاسُ يَتَيَمَّمُونَ شَرْتَمَارِهِمْ فَيُخْرِجُونَهَا فِي صَدَقَاتِهِمْ)، لا يبحثون عن الأفضل.
- قال: (فَتَزَلَتْ: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [البقرة: 267])، فدلّ هذا على أن الخبيث لا تُخرج منه زكاة أموالنا.

{وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ أَبِي سَيَّارَةَ الْمُتَعِيِّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي نَحْلًا؟ قَالَ: «أَدِّ الْعُشْرَ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ احْمِهَا لِي، فَحَمَّاهَا لِي. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَهَ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: "هَذَا أَصَحُّ مَا رُوِيَ فِي وَجُوبِ الْعُشْرِ فِيهِ، وَهُوَ مُنْقَطِعٌ" وَقَالَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ: لَيْسَ فِي زَكَاةِ الْعَسَلِ شَيْءٌ يَصِحُّ}.

- هذا الحديث يتعلق بزكاة العسل. هل تجب الزكاة في العسل أو لا؟  
إذا كان عند الإنسان منحل وجاء بخمسين قربة من العسل، أو عشر قربة. فماذا يجب عليه أن يفعل؟  
**هل تجب زكاته أو لا تجب الزكاة في العسل؟**
- قال: (عَنْ أَبِي سَيَّارَةَ الْمُتَعِيِّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي نَحْلًا) ، وبالتالي سيخرج منه العسل، فكأنه سأل عن زكاته حينئذٍ.
- قال: «أَدِّ الْعُشْرَ»، أي: مقدار الزكاة الواجبة في العسل: العُشْرُ، يعني: 10 % لأنه خارج من الأرض وليس فيه كلفة ولا مشقة، فلا يسقيها ولا يقوم عليها.
- قوله: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ احْمِهَا لِي) ، أي: المنطقة التي فيها النحل اجعلها حمي لي، لا يتجاوز عليَّ أحد فيها.  
قال: «فَحَمَّاهَا لِي».
- قوله: (رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَهَ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: "هَذَا أَصَحُّ مَا رُوِيَ فِي وَجُوبِ الْعُشْرِ فِيهِ، وَهُوَ مُنْقَطِعٌ")، أي: أنه ليس بمتصل.
- هذا الحديث ليس بمتصل، فإن سليمان بن موسى من تابعي التابعين، وبالتالي أبو سيارة ليس حديثه هنا متصلًا مع سليمان، وسليمان بن موسى لم يدرك أبا سيارة، وبالتالي فهو منقطع.  
وإذا تقرر هذا فإنه قد اختلف في زكاة العسل، هل تجب الزكاة فيه أو لا؟  
✓ فمن قال بوجوب الزكاة استدلل بفعل عمر، مع اعتضاده بهذا الخبر الضعيف.  
✓ ومن قال بعدم وجوب الزكاة، قال: إن الأصل أننا لا نوجب الزكاة في مالٍ حتى يدل الدليل على ذلك.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



## الدرس السابع عشر



الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

- كنّا أخذنا في لقائنا السابق حديثَ عمرو بن شعيبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «لَا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ وَلَا تُؤْخَذُ صَدَقَاتُهُمْ إِلَّا فِي دُورِهِمْ». وذلك أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لم يُرد أن يشقَّ على النَّاسِ في كونهم يجلبون بهائمهم إلى محالِّ المصدِّقين الذين يأخذون الصدقات والزكوات من النَّاسِ، فأمرهم بأن لا تجلب البهائم، وأن تبقى في مكانها، وألا تؤخذ الصدقات إِلَّا في دُورِهِمْ.
- وفي لفظ آخر قال: «تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مِيَاهِهِمْ».

{قال المصنّف -رحمه الله تعالى: (وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٌ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتٌ لَبُونٌ لَا تُفَرَّقُ إِبِلٌ عَنْ حِسَابِهَا: مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا بِهَا فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا أَخَذُوهَا وَشَطَرُ مَالِهِ عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبَّنَا عَزَّ وَجَلَّ لَيْسَ لَالٍ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِنْهَا شَيْءٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَهَذَا لَفْظُهُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَالنَّسَائِيِّ: «وَشَطَرُ إِبِلِهِ»، وَالْحَاكِمُ -وَقَالَ: "صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ" -وَقَالَ أَحْمَدُ: "هُوَ عِنْدِي صَالِحُ الْإِسْنَادِ"، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: "لَا يُثْبِتُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، وَلَوْ ثَبَتَ لَقُلْتُ بِهِ". وَذَكَرَ ابْنُ حِبَّانَ أَنَّ بَهْزًا كَانَ يُخْطِئُ كَثِيرًا، وَلَوْ لَا رَوَايَةُ هَذَا الْحَدِيثِ لَأَدْخَلْتُهُ فِي الثِّقَاتِ، قَالَ: "وَهُوَ مِمَّنِ اسْتَخِيرَ اللَّهُ فِيهِ". وَفِي قَوْلِهِ نَظَرٌ! بَلْ هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ، وَهَزْ ثِقَةٌ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَابْنِ مَعِينٍ، وَابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَأَبِي دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ}.

- قول المؤلف هنا (وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ) ، الصَّوَابُ أَنَّ بهزبن حكيماً من الثَّقَاتِ، وأبوه حكيماً من الرِّجَالِ الرُّوَاةِ الذين خَفَّ ضَبْطُهُمْ قَلِيلاً، لكن حديثه لا ينزلُ عن درجة الحسن فهو صدوق، وأبوه معاوية بن حيدة صحابي -رضي الله عنه.
  - قال: «فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ» ، في هذا دلالة على أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ إِلَّا فِي السَّائِمَةِ، وَأَمَّا غَيْرُ السَّائِمَةِ فَلَا تَجِبُ الزَّكَاةَ فِيهَا.
  - وقوله هنا: «فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ»، تقدّم معنا تفصيل أحكام الزَّكَاةِ، وذكرنا أَنَّ:
    - ✓ من خمسي وعشرين إلى خمسي وثلاثين فيها بنت مخاض -لها سنة.
    - ✓ ومن ستّ وثلاثين إلى ستّ وأربعين فيها بنت لبون -لها سنتان.
  - وهذا الحديث فيه ذكر الأربعين، قال: «لَا تُفَرِّقُ إِبِلٌ عَنْ حِسَائِيهَا» ، في زكاة عروض التِّجَارَةِ وزكاة النّقْدِينِ يكون كل مالٍ فيه زكاة ولو كان قليلاً، ولا يوجد فيها وقصّ.
  - والوقص: هو الجزء الذي لا تجب بالزيادة فيه زيادة في الزَّكَاةِ، بخلاف بهيمة الأنعام، فَإِنَّ هُنَاكَ مِقْدَارًا لَا تَزِيدُ الزَّكَاةُ بزيادته، فإنه لو مَلَكَ الْإِنْسَانُ خَمْسًا وَعَشْرِينَ، أَوْ سِتًّا وَعَشْرِينَ، أَوْ سَبْعًا وَعَشْرِينَ، أَوْ ثَمَانٍ وَعَشْرِينَ، أَوْ تِسْعًا وَعَشْرِينَ، أَوْ ثَلَاثِينَ، أَوْ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ، أَوْ ثِنْتَيْنِ وَثَلَاثِينَ؛ فَإِنَّ الزَّكَاةَ لَا تَزِيدُ بِذَلِكَ، وَلِذَا قَالَ: «لَا تُفَرِّقُ إِبِلٌ عَنْ حِسَائِيهَا».
  - قال: «مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا بِهَا فَلَهُ أَجْرُهَا» ، أي: مَنْ نَوَى الْأَجْرَ الْآخِرِيَّ بِإِعْطَاءِ الزَّكَاةِ فَإِنَّ اللَّهَ -جَلَّ وَعَلَا- يُنِيلُهُ الثَّوَابَ وَالْأَجْرَ فِي ذَلِكَ.
  - قال: «وَمَنْ مَنَعَهَا»، أي: مَنْعَ دَفْعِ الزَّكَاةِ.
  - قال: «فَإِنَّا أَخَذُوهَا»، أي: أَخَذُوا مِقْدَارَ الزَّكَاةِ الْوَاجِبِ.
  - قال: «وَشَطْرَ مَالِهِ»، هذه اللفظة توقّف فيها العلماء كثيرًا، وبعض أهل العلم طعن في الحديث من أجل هذه اللفظة.
- والعلماء لهم ثلاثة أقوال فيها:
- **القول الأول:** مِنْهُمْ مَنْ ضَعَّفَ الْحَدِيثَ بِسَبَبِهَا -كما أشار المؤلف إلى بعض كلام أهل العلم في ذلك- وتقدّم معنا أَنَّ إِسْنَادَ الْحَدِيثِ إِسْنَادٌ جَيِّدٌ، وَلِذَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: "هُوَ عِنْدِي صَالِحُ الْإِسْنَادِ". وقال الحاكم: "صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ" وإن لم يكن على شرط الشَّيْخَيْنِ.
- إذن الموقف الأول: هو تضعيف الحديث، وذكرنا أَنَّ الصَّوَابُ أَنَّ هَذَا الْمَوْقِفَ لَا يَصِحُّ.
- **القول الثاني:** مَوْقِفٌ مَنْ يَرَى أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مُؤَوَّلَةٌ، وَلَا يَحْمِلُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: «وَشَطْرَ مَالِهِ»، أي: الجزء الجميل الأحسن صاحب الثَّمَنِ الْأَعْلَى مِنْ أَمْوَالِهِ.
- وهناك تأويلات أخرى في هذه اللفظة، ولكنها تخالف ظاهر اللفظ، والأصل أَنَّنَا نَعْمَلُ بِظَاهِرِ اللَّفْظِ وَلَا نَتْرُكُهُ إِلَّا لِلدَّلِيلِ.
- **القول الثالث:** إِنَّ أَخْذَ شَطْرِ الْمَالِ يَكُونُ عَلَى جِهَةِ التَّعْزِيرِ مَتَى رَأَى الْإِمَامُ ذَلِكَ.



- وقوله: «عَزَمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا عَزَّ وَجَلَّ» ، أي: حق من حقوق الله -عزَّ وجلَّ- وواجب مؤكَّد أوجبه ربُّ العزَّة والجلال.
- ثم قال: «لَيْسَ لِأَلِ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِنْهَا شَيْءٌ» ، أي: أنَّ الزَّكَاةَ لا يجوز صرفها لأهل البيت النَّبَوِيِّ، وستأتي -إن شاء الله- معنا أحاديث تُبَيِّنُ مَنْ الذي يدخلُ في هذا الحكم بحيث لا يجوز إعطاؤه من الزَّكَاة.

{(وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ -وَسَمَى آخَرَ- عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ وَالْحَارِثِ الْأَعْوَرِ، عَنْ عَلِيٍّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «فَإِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ -يَعْنِي فِي الذَّهَبِ- حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، فَإِذَا كَانَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ، فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ -قَالَ: فَلَا أَدْرِي أَعَلَيْي يَقُولُ: فَبِحِسَابِ ذَلِكَ أَوْ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَلَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ» إِلَّا أَنَّ جَرِيرًا قَالَ: ابْنُ وَهْبٍ يَزِيدُ فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «لَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ إِلَّا أَنْ يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ» . قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ وَغَيْرُهُمَا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ، وَلَمْ يَرْفَعُوهُ. وَعَاصِمُ بْنُ ضَمْرَةَ وَثَّقَهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَالْعَجَلِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ السَّعْدِيُّ، وَابْنُ حَبَّانَ، وَابْنُ عَدِيٍّ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ، وَغَيْرُهُمْ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"، وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: "كُنَّا نَعْرِفُ فَضْلَ حَدِيثِ عَاصِمٍ عَلَى حَدِيثِ الْأَعْوَرِ" }.

- قول المؤلف هنا فيما يتعلق بإسناد هذا الخبر، هذا الخبرُ وردَ من طريق تابعيين:
- **الأوَّلُ:** عاصم بن ضمرة، وقد وقع فيه اختلافُ أشار المؤلف إليه، والصَّواب من حاله أنَّه صدوقٌ، وأنَّ حديثه من قبيل الحديث الحسن.
- **الثَّانِي:** الحارث الأعور، والحارث ضعيف في الحديث، وبعضُ أهل العلم قد تكلم فيه بكلام قويٍّ، وإن كان بعضهم قال: ليس المراد الحارث، وإنَّما المراد شخص آخر غير الأعور يُقال له الحارث بن نهان، ولكن هذا خلاف الرواية المشهورة.
- وهناك مَنْ روى الحديث من طريق عاصم بن ضمرة موقوفًا على علي -رضي الله عنه- ولذا قال أهل العلم: إنَّ الصَّواب في هذا الخبر أنَّه موقوف؛ لأنَّ رواية عاصم بن ضمرة عن علي موقوفة، وأمَّا رواية الحارث فهي مرفوعة، لكنَّ الحارث ضعيف -كما تقدَّم.
- ومن هنا فإنَّ أكثر أهل العلم يُصحِّحون في هذا الخبر أنَّه موقوف على أمير المؤمنين علي -رضي الله عنه.
- إذا تقرَّرَ هذا فإنَّ فيه ما فيه من الأحكام أكثرها مُقرَّر في أحاديث آخر:
- أول هذه الأحكام في قوله: «فَإِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ» ، الدِّرْهَم من الفضة، والدِّرْهَم قرابة ثلاث جرام، فمِائتا درهم الأظهر أنها خمسمائة وخمس وتسعين -ستمائة إلا قليلًا- من جرامات الفضة، وهذا هو النَّصَاب، فمن مَلَكَ أقلَّ من هذا المقدار فلا زكاة فيه، ومن مَلَكَ أكثر من هذا المقدار ففيه الزَّكَاة.
- وقوله هنا: «وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ»، فيه دلالة على أنَّ من شُرُوط إيجاب الزَّكَاة مرور الحول.

وفيه دلالة على أنَّ الأموالَ الزَّكَوِيَّةَ يجبُ أن تُزَكَّى في كُلِّ سَنَةٍ، سواء كانت من عروضِ التِّجَارَةِ، أو كانت من التَّقْوَدِ، أو ما ماثَلَهَا ممَّا تجبُ فيها الزَّكَاةُ.

ووردَ عن بعضِ المالكيَّةِ أنَّ زكاةَ التِّجَارَةِ لا تجبُ إلا مرَّةً واحدةً إلا في المال المُدَارِ، لكنَّ هذا تفریقٌ بلا دليلٍ، ومخالِفٌ لظواهرِ الأحاديثِ الواردةِ في بابِ اشتراطِ الحولِ وتعليقِ الزَّكَاةِ به.

• قال: «فَفِيهَا خَمْسَةٌ دَرَاهِمٌ» ؛ لأنَّ الواجب هو ربع العشر -يعني 2.5% - و 2.5% من مائتين يكون خمسة دراهم، وتقدَّم معنا أنَّ الدرهم قرابةُ الثلاثة جرام، فخمسة دراهم يعني خمسة عشر جرامًا من الفضة، هذا هو الواجب في زكاة الفضة.

• قال: «وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ -يَعْنِي فِي الذَّهَبِ- حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا» ، الدِّينَارُ: العملة التي تكون من الذهب، ومقدار وزنها: أربعة ونصف جرام.

فعِشْرُونَ دِينَارًا تكون تسعين جرامًا، وبالتالي فإنَّ نصابِ الذهب هو عشرون دينارًا، يعني تسعين جرامًا من الذهب.

• قال: «فَإِذَا كَانَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ»، فيه اشتراط الحول في الزَّكَاةِ. وفيه: إيجاب الزَّكَاةِ في كُلِّ حَوْلٍ.

• قال: «فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ» نصف الدِّينَارِ يعني 2.5% وهو ربع العشر. ونصف الدِّينَارِ تقدَّم معنا أنَّه 2.25 جرام.

• قال: «فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ» يعني ما زاد من الذهب والفضة؛ لأنَّ الواجب هو ربع العشر.

• قال: (فَلَا أَذْرِي أَعْلَى يَقُولُ: فَبِحِسَابِ ذَلِكَ أَوْ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟) ، وقد تقدَّم معنا البحث في حكم هذا الخبر هل هو مرفوع أو موقوف.

• قال: «وَلَيْسَ فِي مَالٍ» ، «مال» هنا نكرة في سياق النفي فتعمُّ جميع الأموال، فمن شروط إيجاب الزَّكَاةِ في الأموالِ مرور الحول عليها بعد ملكِ النَّصابِ.

✓ والأموالُ النَّقْدِيَّةُ يُكْمَلُ بعضها بعضًا في النَّصابِ، فلو كان عنده نصف نصاب ذهب ونصف نصاب فضة وجبت الزَّكَاةُ عليه.

✓ أمَّا بالنِّسبة للأوراق النَّقْدِيَّةِ فَإِنَّهُ يُنْظَرُ إِلَى مقدار قيمة الذهب والفضة، وبالتالي يُنْظَرُ إِلَى ما يتعلَّق بنصابتها.

وَمِنْ هُنَا فَمَنْ كَانَ يَمْلِكُ رِيَالَاتٍ سَعُودِيَّةً نَظَرْنَا: إِنْ كَانَ مَا يَمْلِكُهُ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ مِقْدَارَ مِائَتِي دِرْهَمٍ -أَيِ خَمْسِمِائَةٍ وَخَمْسَةِ وَتِسْعِينَ مِنَ الْفِضَّةِ- وَجِبَتْ الزَّكَاةُ فِيهِ. وَإِنْ كَانَ مَا يَمْلِكُهُ يَوَازِي عِشْرِينَ دِينَارًا وَجِبَتْ الزَّكَاةُ فِيهِ، الْأَقْلَ مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ.

• قال: «وَلَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ» ، إذن الأصل أنَّ إيجاب الزَّكَاةِ في الأموالِ الزَّكَوِيَّةِ مشروطٌ بالحول، وأنَّه كُلَّمَا مَرَّ الحول وجبت الزَّكَاةُ، ويستثنى من هذا الخارج من الأرض من الثِّمَارِ وَالزُّرُوعِ؛ لِأَنَّ رَبَّ

العزة والإجلال قال: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام/141]، كما يُستثنى من ذلك نتاج بهيمة الأنعام، فإنَّ حولها حولٌ أمهاتها، وهكذا أيضًا ربحُ التجارة فإنَّ حولَه حولُ أصلِ المالِ الذي أنتجَ تلك الأرباح. وأما بالنسبة لانقلابِ المال من كونه عروض تجارة إلى كونه نقودًا فإنَّه لا يقطع الحول، وهكذا العكس.

### بَابُ زَكَاةِ الْمُعْشَرَاتِ.



{عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أُوسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي لَفْظٍ لَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أُوسَاقٍ مِنْ تَمْرٍ وَلَا حَبِّ صَدَقَةٌ»، وَفِي لَفْظٍ لَهُ بَدَلُ «التَّمْرِ»، «تَمَرٍ» بِالتَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ}.

- قوله هنا (بَابُ زَكَاةِ الْمُعْشَرَاتِ) ، أي: الأموال التي تكون زكاته العُشر، يعني 10% وتقدّم معنا أنَّ الذهب والفضة -التي هي النقود- وعروض التجارة يجب فيها ربع العشر، وتقدّم معنا أن بهيمة الأنعام فيها زكاة محدّدة بالنّصّ، ويبقى عندنا النوع الرابع وهو: الخارج من الأرض، والواجب فيه إذا لم يكن فيه مشقّة هو إخراج العشر -أي 10% - وإن كان فيه مشقّة وتعب فإنَّ الواجب فيه هو نصف العشر -يعني 5%.
- وقد أوردَ المؤلّف هنا عددًا من الأحاديث، أولها حديث جابر، قال: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ»، والورق: هو الفضة.
- والأوقيّة: هذا مقدار وزن توزن به الأشياء، وهو تقريبًا أربعون درهمًا. وخمسة أواقٍ تكون مائتي درهم، والدرهم ثلاثة جرام إلا شيئًا، فيكون المقدار الواجب: خمسمائة وخمسة وتسعين جرامًا. إذن هذا هو نصاب الفضة -كما تقدّم.
- قال: «وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ»، الدّود: الإبل القليلة من ثلاث إلخمس، فأربعٌ من الإبل ليسَ فيها زكاة، وخمسٌ من الإبل فيها زكاة، فهذا هو نصاب الإبل، وتقدّم معنا أنَّ الواجب في خمسٍ من الإبل هو شاة.
- وقوله: «وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أُوسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ»، الوسق: ستون صاعًا.
- والصّاع: وحدة لقياس الحجم وليست لقياس الوزن، فيكون نصاب الزكاة في الخارج من الأرض ثلاثمائة صاع.
- والعلماء اختلفوا في الخارج من الأرض هل له نصاب أو لا:
- ◀ فقال الحنفية: الزكاة تجب في القليل والكثير من الخارج من الأرض؛ لأنَّ الله -عزَّ وجلَّ- قال: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام/141]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة/267]، فقالوا: هذا لفظٌ عامٌ يشمل القليل ويشمل الكثير، فتجب الزكاة في قليله وفي كثيره.
- ◀ والجمهور يقولون: إنَّ الخارج من الأرض له نصاب، ولا تجب الزكاة فيما هو أقل من ذلك، فما بلغ خمسة أوسقٍ أو كان أكثر وجبت فيه الزكاة، وما كان أقل من خمسة أوسقٍ فلا زكاة فيه.

إذا تقررَ هذا فإنَّ منشأ الخلاف: هل يصحُّ لنا أن نُقيّد أو نخصِّص الآية القرآنية بواسطة الأحاديث النبويّة؟  
فالتخصيصُ زيادةٌ على النصِّ، والحنفيّة يرون أنَّ الزيادة على النصِّ نسخٌ، وعندهم أنَّهم لا يصحُّ نسخُ  
الكتابِ بواسطة أخبارِ الآحادِ، ولذا قالوا: وجبت الزكاة في القليل والكثير، وأخذوا بعموم الآية.  
والجمهور يقولون: الزيادة على النصِّ بيان، ولا مانع من بيان القرآن بواسطة سنّة النبيّ -صلى الله عليه  
وسلم- لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل/44].

- وقوله هنا: (وَفِي لَفْظٍ لَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ مِنْ تَمَرٍ وَلَا حَبِّ صَدَقَةٌ»  
وَفِي لَفْظٍ لَهُ بَدَل «التَّمَرِ»، «تَمَرٌ» ) فهذا بيان أنَّ الزكاة تجب في الحبوب، فكل ما كان من الحبوب ففيه  
الزكاة، والعلماء بينهم اختلاف في العلة التي من أجلها تجب الزكاة في الخارج من الأرض:  
★ فبعضهم يقول: لا بدَّ أن يكون ممَّا يُدَّخَر.  
★ وبعضهم يقول: لا بدَّ أن يكون ممَّا يُكَال.  
★ وبعضهم يقول: لا بدَّ أن يكون ممَّا يُقْتَات، ويكون قوَّتًا.  
○ والأظهر: أنَّ اشتراط الكيل واجب لأنَّه قال: «فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ».  
○ والأظهر أيضًا أنَّ الشرط هو الادِّخار، فما لا يُدَّخَر ويتلف بإبقائه فإنَّه لا زكاة فيه، ومن أمثلة ذلك:  
الطماطم؛ لو أبقيتها فإنَّها تتلف ولا يمكن ادِّخارها، وبالتالي لا زكاة فيها، بخلاف ما يكون يمكن ادِّخاره.
- **البرتقال هل فيه زكاة؟**  
الجواب: ليس فيه زكاة؛ لأنَّه ليس ممَّا يُدَّخَر، وليس ممَّا يُكَال.  
بينما الحبة السوداء فيها زكاة؛ لأنَّها تُدَّخَر وتُكَال.

{وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «فِيْمَا سَقَّتِ  
السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا الْعُشْرُ، وَفِيْمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَلَأَبِي دَاوُدَ: «فِيْمَا  
سَقَّتِ السَّمَاءُ وَالْأَنْهَارُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ بَعْغًا الْعُشْرُ، وَفِيْمَا سُقِيَ بِالسَّوَانِي أَوْ النَّضْحِ، نِصْفُ الْعُشْرِ» وَإِسْنَادُهُ  
عَلَى رَسْمِ مُسْلِمٍ}.

- قوله هنا: «فِيْمَا سَقَّتِ السَّمَاءُ»، أي: يجب فيما سقت السماء العشر، أي ما كان ينبت بسبب الأمطار، فهذا  
يجب فيه العشر -يعني: (10 %) - فإن كان يخرج منه خمسمائة صاع؛ فالواجب فيه خمسون صاعًا؛ لأنَّه لا  
كَلْفَةٌ فيه.  
وهكذا فيما تَسْقِي العُيُون، فالعيون مياه تنبُع من الأرض، ثُمَّ تَسِيحُ عِلْمَهَا، وبالتالي فإنَّه لا كَلْفَةٌ في السَّقْيِ بِهَا.  
ومثله ما كان عَثَرِيًّا: وهو الذي له عروق تمتدُّ في الأرض حتى يصلَ إلى المياه، فهذا لا تعب فيه ولا مشقَّة،  
وبالتَّالِي كان الواجب فيه العشر.
- قال: «وَفِيْمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ» ، المراد بالنَّضْح: الأواني والسَّوَانِي وهي الأدوات التي يُخْرَجُ بِهَا الماء  
من الآبار، فإنَّه فيه كَلْفَةٌ وتعب في إخراج الماء، وبالتالي لم يُوجب الشَّرْعُ فيها الزكاة إلا نصف العشر -يعني: (5  
(%)



- قال: **(ولأبي داود: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْأَنْهَارُ» )**، الأنهار تسيح على الأرض، وبالتالي لا كلفة في السقي بها، ومن ثمَّ وجب فيما يُسقى بالأنهار العشر كاملاً.
- وهكذا قال: **«أَوْ كَانَ بَعْلًا»** ، البعل: هو الذي يوضع له عروق في الأرض، فإذا جاء المطر فإنه ينبت، فإنَّ الواجب فيه هو العشر؛ لأنه لا كلفة فيه ولا مؤنة.
- قال: **«وَفِيمَا سَقِيَ بالسَّوَانِي»**، السَّواني: أدوات وسيور تُربط بالهائم بحيث ترفع الماء، فهذا فيه كلفة وتعب، ومن ثمَّ أوجب الشَّارع فيه نصفَ العشر.

{وَعَنْ سُفْيَانَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بَعَثَهُمَا إِلَى الْيَمَنِ فَأَمَرَهُمَا أَنْ يُعَلِّمَا النَّاسَ أَمْرَ دِينِهِمْ، وَقَالَ: «لَا تَأْخُذَا فِي الصَّدَقَةِ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ: الشَّعِيرِ، وَالْجَنْطَةِ، وَالزَّيْبِ، وَالتَّمْرِ» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَالْحَاكِمُ، وَطَلْحَةُ رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ}.

- هذا الحديث رواه الطبراني والحاكم من طريق أبي حذيفة عن سفيان عن طلحة بن يحيى عن أبي بردة عن أبي موسى ومعاذ بن جبل، وقد صحَّحه الحاكم.
- وأبو حذيفة هو: موسى بن مسعود التَّهْدِي، تكلم فيه العلماء من جهة حفظه، وقالوا: إنه سيء الحفظ، وبالتالي ضعَّف جماعةٌ من أهل العلم هذا الخبر.
- وأمَّا طلحة بن يحيى فإنَّ كثيرًا من العلماء رأوا أنَّه صدوق، وبعضهم ضعفه، فالمقصود أنَّ هذا الخبر فيه شيء من الضعف.
- وقوله: **«الشَّعِيرِ، وَالْجَنْطَةِ، وَالزَّيْبِ، وَالتَّمْرِ»** ، يبدو أنَّ هذه هي الأصناف التي كانت تُزرع في اليمن من الأصناف التي تجب الزكاة فيها.
- وتقدَّم معنا الاختلاف في العلة التي من أجلها تثبت الزكاة في المال الخارج من الأرض، وتقدَّم أنَّ الصَّواب أنَّه لا بدَّ فيه من شرطين:
- **الأول:** أن يكون مكيلاً.
- **الثاني:** أن يكون مدَّخرًا، أي: يُمكن حفظه وإبقاؤه.

{وَعَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمِّهِ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ، وَالْبَعْلُ، وَالسَّيْلُ الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ» ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي التَّمْرِ وَالْجَنْطَةِ وَالْحُبُوبِ، وَأَمَّا الْقِتَاءُ وَالْبَطِيخُ وَالرُّمَانُ وَالْقَصَبُ، فَقَدْ عَفَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ، وَالْحَاكِمُ -وَاللَّفْظُ لَهُ وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ. وَزَعَمَ أَنَّ مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ تَابِعِيٌّ كَثِيرٌ، لَا يُنْكَرُ أَنْ يُدْرِكَ أَيَّامَ مُعَاذٍ. كَذَا قَالَ. وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى: تَرَكَهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُمَا. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «مُوسَى بْنُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عُمَرَ مُرْسَلًا». وَمُعَاذٌ تُوْفِيَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ، فَروايُهُ مُوسَى عَنْهُ أَوَّلَى بِالْإِسْنَادِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ مُوسَى وُلِدَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَأَنَّهُ سَمَاهُ وَلَمْ يَثْبُتْ. وَقِيلَ: إِنَّهُ صَحَبَ عُثْمَانَ مُدَّةً، وَالْمَشْهُورُ فِي هَذَا مَا رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ،

عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ قَالَ: عِنْدَنَا كِتَابُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: أَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْبِ وَالتَّمْرِ}.

- هذا الحديث فيه ذكر لشيء من الأصناف التي تتعلق بوجوب الزكاة في الخارج من الأرض، وقد تضمن شيئين:
  - ◀ **الأول:** مقدار الزكاة، وقد تقدّم معنا في الأخبار السابقة.
  - ◀ **الثاني:** في أنواع الخارج من الأرض التي تجب الزكاة فيها.
- وهذا الحديث قد تكلم العلماء في إسناده كثيرًا، والبحث فيه من جهتين:
  - ★ **الجهة الأولى:** من جهة اتصال الإسناد، فإن موسى بن طلحة لم يدرك معاذ بن جبل، وقد ورد في رواية أخرى أن رواية موسى بن طلحة عن معاذ وجادة، فقد وجد كتابًا كتبه ولم يلقه.
  - ★ **الجهة الثانية:** أن في رواه إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله، وقد تكلم فيه. ولذلك فإن هذا الخبر لم يثبتته أهل العلم.
- وقوله هنا: (وإنما يكون ذلك) يعني: الزكاة.
- قال: (في التمر والحِنْطَةِ والحُبُوبِ). الحنطة: القمح. والحبوب: مثل: الشعير والذرة.
- قال: (وأما القثاء)، وهو قريب من الخيار.
- والبطيخ: يسؤونه الجحف في بعض البلدان.
- قال: (والرمان والقصب، فقد عفى عنه رسول الله -صلى الله عليه وسلم-) ، وذلك لأن هذه إما لأنها لا تُكال كالقثاء والبطيخ والرمان، أو لأنها لا تُدخر، وكثير منها قد جمع الأمرين.

{وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: جَاءَ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ مَجْلِسَنَا، قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا وَدَعُوا الثُّلُثَ، فَإِنْ لَمْ تَدَعُوا الثُّلُثَ فَدَعُوا الرُّبْعَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ الْبُسْتِيُّ، وَالْحَاكِمُ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَقَالَ الْبَزَّازُ: "لَمْ يَرَوْهُ عَنْ سَهْلٍ إِلَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَسْعُودٍ بْنُ نِيَّارٍ وَهُوَ مَعْرُوفٌ" وَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: "هَذَا غَيْرُ كَافٍ فِيمَا يَنْبَغِي مِنْ عَدَالَتِهِ، فَكَمْ مِنْ مَعْرُوفٍ غَيْرُ ثِقَةٍ، وَالرَّجُلُ لَا يُعْرَفُ لَهُ حَالٌ، وَلَا يُعْرَفُ بِغَيْرِ هَذَا". كَذَا قَالَ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَسْعُودٍ بْنِ نِيَّارٍ عَنْ سَهْلٍ وَوَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ}.

- ذكر المؤلف في إسناده هذا الحديث علّة، وهي: أنه من رواية عبد الرحمن بن مسعود بن نيّار، وقد تفرّد بالرواية عنه خبيب بن عبد الرحمن، ولذلك فإن كثيرًا من أهل العلم قالوا: إنّه مجهول، وإنّ تصحيح الحاكم لحديثه لا يعول عليه، فإنّ الحاكم قد يصحّح أحاديث من هو مجهول.
- وخرص الثمار المراد به: تقديرها، ومعرفة كم سيأتي من الثمار عند نضجها، وذلك أنه قد يُقدّم أخذ الزكاة قبل أن يتم تمام نضجها، فيؤتى مثلاً للتّمرو يُقال: كم سيأتي هذا الرطب؟ وكم سيصبح من التمر؟ ليقوموا بإخراج الزكاة فيه، وهكذا في الزبيب، يأتي الخارص وهو لا زال عنبًا ويقول: هذا العنب سيأتي منه هذا المقدار من الزبيب.
- والخرص قال به الجمهور خلافًا للحنفية.

- وقوله: «وَدَعُوا الثُّلُثَ»، بعضهم قال: الثُّلُث لا نوجب فيه زكاة.
- وآخرون قالوا: إِنَّ قوله: «وَدَعُوا الثُّلُثَ»؛ لأنه قد يؤخذ قبل أن يُعمل منه ما يُمكن ادِّخاره؛ لأنَّهم يجعلونه لأنفسهم أو للضعيف أو نحو ذلك.

{وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَهَى عَنْ لَوْنَيْنِ مِنَ الثَّمَرِ: الْجُرُورِ وَلَوْنِ الْحَبِيقِ، قَالَ: وَكَانَ النَّاسُ يَتَيَمَّمُونَ شَرِّثَمَارِهِمْ فَيُخْرِجُونَهَا فِي صَدَقَاتِهِمْ فَتَزَلَتْ: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: 267] رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالطَّبْرَانِيُّ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَالْحَاكِمُ -وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ، وَقَدْ رَوَى مُرْسَلًا، قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: وَهُوَ الْأَوَّلُ بِالصَّوَابِ}.

- الْجُرُورُ: نوعٌ من أنواع الثُّمُورِ، ويكون فيه يُبوسة ويكون صغيراً.
- وَالْحَبِيقُ: أيضاً هو نوعٌ رديء ويكون صغيراً.
- وهذا الخبر قد اختلف أهل العلم في إسناده؛ لأنه قد وردَ من طريق الزُّهري، ورواه عن الزهري ثلاثة: محمد بن حفصة؛ وهو ضعيف.
- سفيان بن حرب، وسليمان بن كثير؛ وهما ضعيفان في الزُّهري، إذا رويَا عن غير الزُّهري فهما ثقتان، وإذا رويَا عن الزُّهري ضِعْفًا.
- وحينئذٍ هل يُقال: إِنَّ هذا الحديث وردَ من ثلاثة طرق فعُضِدَ بعضها بعضاً وانتقلَ ليكونَ من قبيلِ الحسنِ لغيره؟ أو نقولُ هي روايات لا يُقَوِّي بعضها بعضاً؟ ولعلَّ الأظهر هو الأوَّل، وبالتالي فإنَّ الحديث حسن الإسناد لغيره.
- قوله: (نَهَى عَنْ لَوْنَيْنِ)، أي: نَهَى عن أخذ الزَّكَاةِ مِنْ نوعين مِنْ أنواعِ الثُّمُورِ.
- وفيه: أَنَّ الزَّكَاةَ تُؤْخَذُ مِنْ أَوْسَطِ الثُّمُورِ لَا مِنْ رَدِيئِهَا وَلَا مِنْ أَعْلَاهَا.
- قال: (وَكَانَ النَّاسُ يَتَيَمَّمُونَ شَرِّثَمَارِهِمْ فَيُخْرِجُونَهَا فِي صَدَقَاتِهِمْ فَتَزَلَتْ: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ وَلَسْتُمْ بِأَخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [البقرة: 267].

{وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ أَبِي سَيَّارَةَ الْمُتَعِيِّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي نَحْلًا؟ قَالَ: «أَدِّ الْعُشْرَ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ احْمِهَا لِي، فَحَمَاهَا لِي. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَهَ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: "هَذَا أَصَحُّ مَا رَوَى فِي وَجُوبِ الْعُشْرِ فِيهِ، وَهُوَ مُنْقَطِعٌ" وَقَالَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ: لَيْسَ فِي زَكَاةِ الْعَسَلِ شَيْءٌ يَصِحُّ}.

- هذا الحديث منقطع الإسناد -كما ذكر المؤلف- فَإِنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ مُوسَى لَمْ يَلِقَ أَبَا سَيَّارَةَ، وَبِالتَّأَلِي فَإِنَّ الْخَبَرَ منقطع.

#### • وقد اختلف العلماء في زكاة العسل، هل تجب فيه زكاة أو لا؟

- ✓ فأوجبها الجمهور، واستدلُّوا بهذا الحديث، كما استدلُّوا بأنَّه فعلٌ عمر، فقد فعَلَهُ عمر -رضي الله عنه- بمحضٍ من الصَّحَابَةِ، ولم يُنكَرْ عليه أحدٌ منهم ذلك.
- ✓ وذهب بعضهم إلى عدم وجوب الزَّكَاةِ فِي الْعَسَلِ، وقالوا: إِنَّ الأحاديث الواردة في الباب ليست صحيحة الإسناد، والأصل عدمُ إيجاب شيءٍ من الزَّكَاةِ حتى يرد فيه دليل.

✓ والأظهر أنَّ العسل ممَّا يخرج من النحل، فهو مُشابه للخارج من الأرض، وبالتالي فإنَّه يُحكَّم عليه بمثل حُكمِهِ، فيكون الواجبُ فيه العشر، فقد وردَ عن عمر أنَّه أمر بإخراج قِربةٍ من العسلِ من كلِّ عشرٍ، وحينئذٍ يكون الواجبُ هو العشر في العسل، وذلك أنَّه ممَّا لا مشقَّة فيه ولا كلفة.

### بَابُ فِي الْحَلِيِّ وَالْعُرُوضِ إِذَا كَانَتْ لِلتِّجَارَةِ.



{عَنْ ثَابِتِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا كَانَتْ تَلْبَسُ أَوْضَاحًا مِنْ ذَهَبٍ فَسَأَلَتْ عَنْ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَتْ: أَكْثَرُ هُوَ؟ فَقَالَ: «إِذَا أَدَيْتَ زَكَاتَهُ فَلَيْسَ بِكَثْرٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَالْحَاكِمُ -وَقَالَ: "صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ". وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: "يَتَفَرَّدُ بِهِ ثَابِتُ بْنُ عَجَلَانَ" وَهَذَا لَا يَضُرُّ فَإِنَّ ثَابِتًا وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَرَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ يَأْمُرُنَا أَنْ نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِنَ الَّذِي نَعِدُّ لِلْبَيْعِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَيْسَ فِي الْعُرُوضِ زَكَاةٌ إِلَّا مَا كَانَ لِلتِّجَارَةِ}.

- قوله: (بَابُ فِي الْحَلِيِّ)، الحلي: ما يلبسه النساء من الزينة من الذهب والفضة.
- (وَالْعُرُوضِ) المراد به: ما يكون عارضًا، ويأتي ويزول، ويدخل فيها ما يُعدُّ للبيع.
- قال: (إِذَا كَانَتْ لِلتِّجَارَةِ) يعني من الحلي.
- ثم أورد حديث أم سلمة (أَنَّهَا كَانَتْ تَلْبَسُ أَوْضَاحًا مِنْ ذَهَبٍ فَسَأَلَتْ عَنْ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-)، الأوضح: نوع من أنواع الحلي من الفضة، سُمِّيَ بهذا الاسم لبياضه.
- قوله: (فَقَالَتْ: أَكْثَرُ هُوَ؟)، وبالتالي تجب زكاته. فَقَالَ: «إِذَا أَدَيْتَ زَكَاتَهُ فَلَيْسَ بِكَثْرٍ».

وصلَّى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.





## الدرس الثامن عشر



الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### بَابُ فِي الْحُلِيِّ وَالْعُرُوضِ إِذَا كَانَتْ لِلتِّجَارَةِ



{(قال المصنّف -رحمه الله تعالى: (بَابُ فِي الْحُلِيِّ وَالْعُرُوضِ إِذَا كَانَتْ لِلتِّجَارَةِ عَنْ ثَابِتِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا كَانَتْ تَلْبَسُ أَوْضَاحًا مِنْ ذَهَبٍ فَسَأَلَتْ عَنْ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ: أَكْثَرُهُ؟ فَقَالَ: «إِذَا أَدَيْتِ زَكَاتَهُ فَلَيْسَ بِكَفَرٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَالْحَاكِمُ -وَقَالَ: "صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ". وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: "يَتَفَرَّدُ بِهِ ثَابِتُ بْنُ عَجْلَانَ" وَهَذَا لَا يَضُرُّ فَإِنَّ ثَابِتًا وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَرَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ)}.

- هذا الحديث فيه إيجاب الزكاة في الحلي، وهذا الحديث قد تكلم فيه أهل العلم من جهتين:
  - **الجهة الأولى:** ثابت بن عجلان، وقد تفرّد بالخبر، مع أن عطاءً إمام وتلاميذه كثر، لكن بما أن ثابتاً من الثقات، وقد أخرج له الإمام البخاري في صحيحه، فبالتالي تفرّده لا يضر ولا يقدر في الحديث.
  - **الجهة الثانية:** وهي أن طائفة طعنوا في هذا الخبر من جهة أن عطاء لم يلق أم سلمة -رضي الله عنها- وبالتالي فهناك انقطاع.
- وقوله هنا: (كَانَتْ تَلْبَسُ أَوْضَاحًا مِنْ ذَهَبٍ) ، الأوضح: نوع من أنواع الحلي، سمي بهذا الاسم لوضوح لونه وبياضه.

• قال: (فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ: أَكُنْزُهُ؟)، أي: هل يجب إخراج زكاة أو يُعَدُّ كُنْزًا؟ فَإِنَّ كَانَ كُنْزًا فَلابدٌ من إخراج الزكاة.

• فَقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَدَّيْتَ زَكَاتَهُ فَلَيْسَ بِكُنْزٍ»، فهذا الحديث ظاهره إيجاب الزكاة في الحُلِيِّ. وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

□ **القول الأول:** أَنَّ الحُلِيَّ المعدَّ للْبَسِ أو العاريَّة لا زكاة فيه، وَهَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَمِنْهُمْ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِعَدَدٍ مِنَ الْأَدَلَّةِ:

➤ **الدليل الأول:** قياس الحُلِيِّ على ما يستعمله الإنسان في خاصَّة نفسه من ثيابه وَمَرْكُوبِهِ وَمَسْكَنِهِ، فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا لِلِاسْتِعْمَالِ الشَّخْصِيِّ، قَالُوا: فَهَكَذَا الحُلِيُّ. وقالوا: إِنَّ الزكاة إِنَّمَا تَجِبُ فِي الْأَمْوَالِ الَّتِي تَنْمُو، وَالْحُلِيُّ لَا يَنْمُو.

➤ **الدليل الثاني:** استدلوا بحديث جابر -رضي الله عنه- أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «لَيْسَ فِي الحُلِيِّ زَكَاةٌ»، وَلَكِنْ هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ، فَإِنَّ مِنْ رَوَاتِهِ عَافِيَةَ بَنِ أَيُّوبَ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَشَيْخُهُ كَذَلِكَ.

➤ **الدليل الثالث:** ورورد آثار عن عدد من الصَّحَابَةِ أَنَّ الزكاة لَا تَجِبُ فِي الحُلِيِّ. وَلَكِنْ قَدْ خَالَفَهُمْ غَيْرُهُمْ، فَرَأَى جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَجُوبَ الزكاة فِي الحُلِيِّ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: إِنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ لَا يُحْتَجُّ بِهِ عِنْدَ وَجُودِ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ.

□ **القول الثاني:** أَنَّ الزكاة تَجِبُ فِي الحُلِيِّ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِعَدَدٍ مِنَ الْأَدَلَّةِ:

➤ **الأول:** عموم النُّصوص الواردة في إيجاب الزكاة في الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْكُلُوا أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ \* يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كُنْتُمْ لَأَنْفُسِكُمْ فَذَوْقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [التوبة: 34-35].

قالوا: هذه الآية بعمومها تدلُّ على إيجاب الزكاة في الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَمْ تَفَرِّقْ بَيْنَ مَا كَانَ حُلِيًّا وَمَا كَانَ نَقْدًا وَمَا كَانَ تَبَرًّا وَمَا كَانَ سِبَاكًا.

➤ **الثاني:** بورورد عدد من الأحاديث تدلُّ على إيجاب الزكاة في الحُلِيِّ، وَمِنْهَا هَذَا الْحَدِيثُ -حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ- وَقَدْ وَرَدَ عِدَّةٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِيهَا هَذَا الْمَعْنَى، فِي السُّنَنِ أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- شَهِدَ أَسَاوَرَ عَلَى امْرَأَةٍ فَقَالَ: «أَتُودِينَ زَكَاتَهَا؟».

قَالَتْ: لَا. فَقَالَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيْسُرُكَ أَنْ يُسَوِّرَكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَوَارِينَ مِنْ نَارٍ؟»، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

• وهذه الأحاديث طعن فيها بضعف إسنادها، وَلَكِنْ طَائِفَةٌ قَالُوا: إِنَّهُ يُقْوَى بِبَعْضِهَا بَعْضًا، وَظَاهِرُ الْآيَةِ إيجاب الزكاة في الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مُطْلَقًا، وَلَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ طَرِيقَةٍ وَطَرِيقَةٍ فِي أَنْوَاعِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

ولذا فإن قول الحنفية في هذه المسألة أرجح من قول غيرهم، ومن ثمَّ يُرى أنَّ الزَّكَاةَ تجب في الحُلِيِّ ولو كان مُعَدًّا لِلْبَيْسِ أو العَارِيَّةِ.

وقد ذكر طائفة من أهل العلم استثناء عددٍ من المسائل من الخلاف السَّابِق، منها:

★ **الأول:** الحُلِيِّ المُعَدُّ لِلتِّجَارَةِ وللبيع، فإنَّه تجب زكاته مطلقًا.

★ **الثاني:** الحُلِيِّ الذي يُستعمل استعمالًا محرَّمًا، كما لو وُجدَ رجلٌ يستعمله.

★ **الثالث:** ما كان خارجًا على العادة والمألوف في أمور اللُّبْسِ.

{وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ يَأْمُرُنَا أَنْ نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِنَ الَّذِي نَعِدُّ لِلْبَيْعِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ}.

• هذا الحديث رواه عن سمرة ابنه سليمان، وسليمان هذا مجهول، ورواه عن سليمان ابنه خبيب وهو أيضًا مجهول، ولذلك فإنَّ الأظهر أنَّ هذا الحديث لا يصح أن يُعوَّلَ عليه في هذا الباب.

✓ ولذلك قال الظَّاهِرِيُّ: "إنَّ الزَّكَاةَ لا تجب في عروض التجارة".

✓ والجمهور -ومنهم الأئمة الأربعة أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد- على إيجابِ الزَّكَاةِ في عُروض

التِّجَارَةِ مِمَّا يُعَدُّ لِلْبَيْعِ، واستدلوا على ذلك بعموم النصوص الواردة في إيجابِ الزَّكَاةِ مثل قوله تعالى:

﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: 103]، ومن مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ

طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: 267]، والتِّجَارَةُ من طَيِّبٍ ما يُكسَب، ولذا فإنَّ الظَّاهر إيجابِ الزَّكَاةِ في

أموال التِّجَارَةِ، وهي الأموال التي يُنَوَى بيعها، فما نوى مالكة بيعه من أموال الزَّكَاةِ وجبت زكاته.

• وقوله: (نُعِدُّ لِلْبَيْعِ)، فيه دلالة على أنَّ السِّلْعَ المُعَدَّةَ للبيع سواءً كان الإنسان قد أعدَّها لبيعها قريبًا أو

أدَّخرها لبيعها بعد مدَّةٍ أنَّها تجب الزَّكَاةُ فيها لكلِّ حولٍ.

فالمعنى فيها: الإعداد للبيع، وليس المعنى أن يكون مُرادًا بها الاتِّجار، وكونها تجارة.

{وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَيْسَ فِي الْعُرُوضِ زَكَاةٌ إِلَّا مَا كَانَ لِلتِّجَارَةِ}.

• المراد بالعروض: ما لا يُكال ولا يُوزن، ومن أمثلة هذا: السيَّارات، والبيوت، والجواهر الثَّمينة من غير الذهب

والفضَّة؛ فهذه عروض لا تجب الزَّكَاةُ فيها؛ لأنَّها تأتي وتزول، إلا إذا أُعدَّت للتِّجَارَةِ.

الأموال الزَّكَوِيَّةُ أربعة:

(١) بهيمة الأنعام.

(٢) الخارج من الأرض.

(٣) النُّقُود.

(٤) العُرُوض إذا كانت مُعَدَّةً للبيع.

وهذا الخبر صحيح عن ابن عمر، كلُّ رواته أئمة ثقات في الحديث، أحمد بن حنبل، وحفص بن غياث،

وعبيد الله بن عمر العمري وهو ثقة، وأخوه عبد الله ضعيف، ونافع مولى ابن عمر، وابن عمر؛ كلهم ثقات.



{عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «الْعَجَمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ، وَالْبُئْرُ جُبَارٌ، وَالْمُعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ}.

- قوله هنا: (زَكَاةِ الْمُعْدِنِ)، المعدن: ما يُوجد في الأرض من المعادن التي يُنتفع بها، مثل: معادن الذهب ونحوها. وأما الرِّكَاز: فهي أموال أهل الجاهليّة التي دُفنت في الأرض ونُسيت. والفرق بينهما:

✓ أن المعدن ليس له مالكٌ سابق معلوم.

✓ وأما الرِّكَاز فإنه كان مالك في الجاهليّة، ثم بعد ذلك لم يعد له مالك.

- وقد أورد المؤلف في هذا الباب حديث أبي هريرة، وهو حديث مُتَّفَق عليه، أخرجه البخاري ومسلم.
- قال: «الْعَجَمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ»، المراد بالعجماء: الحيوانات، سُمِّيَتْ بهذا الاسم لأنها لا تتكلم.
- وقوله: «جَرْحُهَا جُبَارٌ»، أي: إذا أتلّفت مالا للآخرين وإن كان بجرح أو بغيره؛ فإنه حينئذٍ لا يجب ضمانه، فهو هدر لا يجب فيه شيء.
- وقوله: «وَالْبُئْرُ جُبَارٌ»، أي: أن من سقط فيها فإنه لا دية فيه إذا بُنِيَتْ في أملاك الإنسان فدخلها شخص آخر.
- قال: «وَالْمُعْدِنُ جُبَارٌ»، المراد بذلك: أن من استأجر أجيرًا من أجل أن يعمل في استخراج هذه المعادن فحينئذٍ الأجير يتحمّل ما يلحقه، ولا يجب ذلك على صاحب العمل. وليس المراد به هنا أنه لا زكاة فيه.
- قال: «وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ»، تقدّم معنا أن الرِّكَاز هو أموال الجاهلية قد دُفنت، ولا يُعرف صاحبها.
- قوله: «الْخُمْسُ»، وهو مقدار ( 20 %) فما وُجد في الأرض من أملاك الجاهليّة فإنَّ يجب إخراج الرِّكَاز فيه، وإخراج الخُمس فيه، ومقداره ( 20 %) والواجب هنا مرّة واحدة، ليس كأموال الزكاة التي تجب كلّ سنة، وإنّما هذا يجب مرّة واحدة.

{وَعَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ بِلَالٍ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ أَبِيهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ الْقَبْلِيَّةِ الصَّدَقَةَ، وَأَنَّهُ أَقْطَعَ بِلَالَ بْنَ الْحَارِثِ الْعَقِيقَ أَجْمَعَ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ لِبِلَالٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَمْ يَقْطَعْكَ إِلَّا لِتَعْمَلَ! قَالَ: فَأَقْطَعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- لِلنَّاسِ الْعَقِيقَ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَشَيْخُهُ الْحَاكِمُ، مِنْ حَدِيثِ نَعِيمِ بْنِ حَمَّادٍ، عَنِ الدَّرَاوَزِيِّ عَنْهُ، وَقَالَ الْحَاكِمُ: "اِحْتَجَّ الْبُخَارِيُّ بِنُعِيمِ بْنِ حَمَّادٍ، وَمُسْلِمٌ بِالدَّرَاوَزِيِّ، وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ". كَذَا قَالَ. وَالْمَشْهُورُ مَا رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعَةَ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِهِمْ أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَطَعَ لِبِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ الْمُزَنِيِّ مَعَادِنَ الْقَبْلِيَّةِ، وَهِيَ مِنْ نَاحِيَةِ الْفُرْعِ. فَتِلْكَ الْمَعَادِنُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا إِلَّا الزَّكَاةُ إِلَى الْيَوْمِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ هَذَا مِمَّا يُثْبِتُهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَلَوْ أَثْبَتُوهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ رَوَايَةٌ عَنْ



النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِلَّا إِقْطَاعُهُ، فَأَمَّا الزَّكَاةُ فِي الْمَعَادِنِ دُونَ الْخُمْسِ فَلَيْسَتْ مَرْوِيَةً عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِيهِ }.

- أورد المؤلف هنا حديث ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن الحارث بن بلال.
- ربيعة: إمام فقيه.
- الحارث بن بلال بن الحارث: تكلم فيه أهل العلم من جهة أنه مجهول، لم يرو عنه إلا ربيعة، وبالتالي قالوا: حديثه غير مقبول في هذا الباب.
- (عَنْ أَبِيهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-)، هو بلال بن الحارث.
- قال: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ أَقْطَعَ بِلَالَ بْنَ الْحَارِثِ الْعَقِيقَ أَجْمَعَ) ، وفي رواية: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ الْقَبْلِيَّةِ الصَّدَقَةَ) ، والمراد بها: ناحية من نواحي المدينة على طريق مكة.
- وظاهر هذا أنه أخذ الزكاة منها.
- قال: (أَقْطَعَ بِلَالَ بْنَ الْحَارِثِ الْعَقِيقَ) ، العقيق: وادٍ في المدينة، سُمِّيَ بهذا الاسم؛ لأنَّ حجارته تشبه نوعاً من أنواع الحجارة الكريمة.
- قال: (فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ لِبِلَالٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَمْ يُقْطِعْكَ)، أي: لم يقطعك لتحجره عن النَّاسِ، وإنَّما أقطعك لتعمل فيه وتستخرج المعادن.
- قال: (فَأَقْطَعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- لِلنَّاسِ الْعَقِيقَ) ، وقطعه بينهم.
- وهذا الخبر قد تقدَّم الكلام عن البحث في إسناده.
- وعلى كلِّ فقد ورد في موطأ مالك ما يُعارض هذه الرواية (أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَطَعَ لِبِلَالَ بْنَ الْحَارِثِ الْمُزَنِيَّ مَعَادِنَ الْقَبْلِيَّةِ، وَهِيَ مِنْ نَاحِيَةِ الْفُرْعِ. فَتِلْكَ الْمَعَادِنُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا إِلَّا الزَّكَاةُ إِلَى الْيَوْمِ) ، وبالتالي فإنَّ هذا الإسناد الذي رواه ربيعة عن غير واحدٍ من علمائهم هنا فيه شيء من الانقطاع، ولذلك تكلم أهل العلم في هذا الخبر.

#### بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ.



{عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ. وَفِي لَفْظٍ آخَرَ: فَعَدَلَ النَّاسُ بِهِ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ}.

- صدقة الفطر المراد بها: الزكاة التي تجب عند فطر النَّاسِ بعد إكمال شهر رمضان، وهي زكاة واجبة على البدن، لما أبقي الله -عزَّ وجلَّ- البدنَ سنة كاملة وجب على صاحبه أن يُخرجَ زكاة عن ذلك البدن. ومقدارها: صاع عند أهل العلم.
- قوله: (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- زَكَاةَ الْفِطْرِ) ، نُسِبَتْ هنا إلى وقتها -وقت الفطر.

- قال: (صَاعًا مِنْ تَمْرٍ)، الصَّاع وحدة للحجم يمكن مقارنتها باللِّتر ونحوه.
- ثم ذكر الأشياء التي تُجزئ في صدقة الفطر (صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ) ، وورد في بعض الأحاديث زيادة (صاع الزبيب، وصاع الأقط)، فوق الاختلاف بين العلماء فيما يُجزئ إخراجها في صدقة الفطر على ثلاثة أقوال مشهورة:
  - ❖ **القول الأول:** لا يجوز إخراج إلا ما ورد، وهي الأصناف السابقة الخمسة (القمح، والشعير، والتمر، والأقط، والزبيب). وهو مذهب الجمهور.
  - ❖ **القول الثاني:** كل طعام يفتأه الناس يجوز إخراجها. وهو مذهب طائفة من أهل العلم، واستدلوا عليه بما ورد في حديث أبي سعيد، قال: "كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ"<sup>٥٩</sup>، واستدلوا عليه أيضًا بالحديث الآخر: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال عن صدقة الفطر «طُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، وَطُهْرَةً لِلصَّائِمِ»<sup>٦٠</sup>.
  - ❖ **القول الثالث:** يجوز إخراجها بالقيمة، ونُسب إلى مذهب أبي حنيفة -رحمه الله.
- ولكن الأحاديث إنَّما ذكرت هذه الأصناف، وعمل الناس في عهد النَّبُوَّة عليه. فإن قال قائل: إنَّ حاجة الفقير للنقود أكثر. قيل: إنَّ المصلحة في إعطائه من الطعام أكبر، لأمر:
  - ◀ **الأمر الأول:** لأنَّه لو أعطيت من النقود لطلبها كثير، وإذا أعطيت من الطعام لم يطلبها إلا مَنْ اشتدَّت حاجته.
  - ◀ **الأمر الثاني:** إذا أعطيت صدقة الفطر من النقود لم يكتفِ طالبوها باليسير منها، بخلاف ما إذا أعطوا من الطعام فإنَّهم يكتفون ويقتصرون.
  - ◀ **الأمر الثالث:** مقصود الشارع هو ألا يسأل النَّاس في يوم العيد، وهذا لا يكون إلا بإعطائهم ما يطعمونه ويقتنونه.
- ومن هنا فإنَّ الأظهر هو أنَّ قول الحنفية في هذه المسألة ليس براجح فيها، والقول الثاني هو أرجح الأقوال في المسألة.
- قوله هنا في حديث ابن عمر: (فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- زَكَاةَ الْفِطْرِ) فيه دلالة على أنَّ زكاة الفطر فرض واجب، لا يجوز للقادر عليها أن يترك إخراجها.
- وقوله: (صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ)، الحرُّ: يُخرجه عن نفسه وعن مَنْ يموّنه. والمملوك: لا يملك مالا فيُخرج زكاة الفطر عنه سيده.
- قال: (وَالذَّكْرُ وَالْأُنْثَى وَالصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ)، الصغير إن كان عنده مال أخرجت من ماله، وإن لم يكن عنده مال أخرجها وليُّه سواء من الوالد أو من القريب.

<sup>٥٩</sup> البخاري ومسلم عن أبي سعيد الخدري.

- قال: (مِنَ الْمُسْلِمِينَ)، استُدلَّ بهذه اللفظة على أن زكاة الفطر لا تجب على غير المسلمين، ولذا لو كان يملك عبدًا غير مسلم لم يجب عليه إخراج الزكاة.
- واستُدلَّ في هذا أيضًا أنه لو تزوج امرأة غير مسلمة لم يجب عليه أن يخرج الزكاة عنها.
- وقوله: (وَأَمَرَهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ)، فهذا هو أفضل أوقات إخراج زكاة الفطر، وهو أن يكون في يوم العيد بعد الفجر وقبل أداء صلاة العيد.
- قوله: (فَعَدَلَ النَّاسَ بِهِ)، يعني: بالصَّاع من الشعير والتَّمَر (نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍ)، ورد ذلك أنه من فعل معاوية -رضي الله عنه- ولكن ليس هذا بمرفوع، ولا يوافقه عددٌ من الصحابة، ولذا فإنَّ الظاهر كغيره في زكاة الفطر، أنه يجب أن يكون صاعًا. وهناك طائف أخذوا بهذا كأحمد وجماعة، ولكن القول الأول بأن الواجب صاع من جميع الأصناف أرجح.

{وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ. فَلَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةُ وَجَاءَتِ السَّمَرَاءُ قَالَ: أَرَى مَدًّا مِنْ هَذَا يَعْدِلُ مُدَيْنٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ، وَفِي لَفْظٍ: أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ}.

- في قوله: (وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: كُنَّا نُعْطِيهَا) بيان لما تعارف الناس عليه في عهد النبوة.
- قوله: (صَاعًا مِنْ طَعَامٍ)، الأظهر أن لفظة الطَّعام قد تخصَّصت في عرفهم بالبُرِّ، وبعضهم قال: إنها تشمل جميع الأطعمة.
- قوله: (أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ)، هذه الأصناف المذكورة في الخبر.
- قال: (فَلَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةُ)، يعني: وقت ولاية معاوية.
- قوله: (وَجَاءَتِ السَّمَرَاءُ)، وهو القمح الشَّامي، وكان نوعًا جيّدًا مِنَ الْقَمْحِ.
- قَالَ: (أَرَى)، أي: من اجتهاده (مَدًّا مِنْ هَذَا) يعني: مِنَ السَّمَرَاءِ -أو القمح الشَّامي- (يَعْدِلُ مُدَيْنٍ)، وعلى ذلك رأى أن الواجب في زكاة الفطر هو نصف صاع، ولكن هذا مخالفٌ لظواهر النصوص التي توجب في زكاة الفطر صاعًا تامًا.
- قال: (وَفِي لَفْظٍ: أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ)، المراد بالأقِط: اللبن الذي يتم تجفيفه حتى ييبس، وبالتالي يقومون بطبخه حتى تخرج منه السوائل، ومن ثمَّ يعرضونه ويُجفّفونه.

هل اجتهاد معاوية بن أبي سفيان مبني على القيمة في السَّمَرَاءِ، فَعَدَلَ بِهَا مَا يُسَاوِي الصَّاعَ؟

لعلَّه أراد أنها لما كانت حَبَّتْها أكبر وانتفاع الناس بها أكثر رأى أن هذه لها مِنَ الْمَزْيَةِ ما ليس لغيرها.

{وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ ابْنِ عَجَلَانَ سَمِعَ عِيَاضًا قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: لَا أُخْرِجُ أَبَدًا إِلَّا صَاعًا، إِنَّا كُنَّا نُخْرِجُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- صَاعَ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ أَقِطٍ أَوْ زَبِيبٍ، هَذَا حَدِيثُ يَحْيَى. زَادَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ فِيهِ: أَوْ صَاعًا مِنْ دَقِيقٍ. قَالَ حَامِدٌ: "فَانْكُرُوا عَلَيْهِ فَتَرَكَهُ سُفْيَانٌ". قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "فَهَذِهِ الزِّيَادَةُ وَهُمْ مِنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ"، وَقَالَ

النَّسَائِيُّ: "لَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ (دَقِيقٌ) غَيْرَ ابْنِ عُيَيْنَةَ". قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، مِنْهُمْ حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَمِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، وَحَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ، وَغَيْرُهُمْ، فَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ (الدَّقِيقُ) غَيْرُ سُفْيَانَ، وَقَدْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ فَتَرَكَهُ}}.

- هذا الحديث من أحاديث أبي سعيد الخدري، قال في أوله: (لَا أُخْرِجُ أَبَدًا إِلَّا صَاعًا) ، أي: أنه لم يَرِ صَحَّةَ اجتهاد معاوية في إخراج نصف الصَّاع، وإنما رأى البَقَاءَ على إخراج صاعٍ كاملٍ من جميع الأصناف.
  - وقوله: (زَادَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ فِيهِ: أَوْ صَاعًا مِنْ دَقِيقٍ)، الدقيق: حبُّ البُرِّ يتم طحنه.
- وقد اختلف العلماء في الدقيق هل يجوز إخراجَه في زكاة الفطر:

✓ فقال طائفة بعدم جوازه؛ لأنه ليس من الأصناف الأربعة.

✓ وقال آخرون: يجوز لأنه قَمَحٌ، ولكنه مدقوقٌ ، واستدلوا عليه بأنَّ الدَّقِيقَ مِنَ الطَّعَامِ، ولذا تشتد الحاجة إليه، والذي تُكْفَى به مُؤْنَةُ الْعَمَلِ بالنسبة للقمح، والقمح يجوز إخراجَه إذا كان دقيقًا.

- وذكر المؤلف أنَّ لفظ (صَاعًا مِنْ دَقِيقٍ) تكلم كثيرٌ من أهل العلم فيها، وهو أنَّ سفيان بن عُيَيْنَةَ قد وَهَمَ فيها.

{وَعَنْ أَبِي يَزِيدٍ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ سَيَّارِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- زَكَاةَ الْفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةٍ، وَالْحَاكِمُ -وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرَطِ الْبُخَارِيِّ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ. وَلَيْسَ كَمَا قَالَ، فَإِنَّ سَيَّارًا وَأَبَا يَزِيدَ لَمْ يُخْرِجْ لَهُمَا الشَّيْخَانِ، وَأَبُو يَزِيدٍ الْخَوْلَانِيُّ -هُوَ الصَّغِيرُ- قَالَ فِيهِ مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ: "شَيْخٌ صَدِيقٍ". وَسَيَّارٌ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: "لَا بَأْسَ بِهِ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "شَيْخٌ"، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثِّقَاتِ، وَقَالَ الدَّرَاقُطِيُّ: "رَوَاهُ هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِمْ مَجْرُوحٌ". وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُقَدِّسِيُّ: "هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ". وَاللَّهُ أَعْلَمُ}}.

- ذكر المؤلف هنا حديث ابن عباس، قال: (فَرَضَ)، فيه دلالة على أنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ واجبة.
- وهذا الخبر حسنُ الإسناد ورواته ثقات، فمحمَّد بن عجلان أخرج له مسلم، والصَّوَابُ أَنَّهُ صَدُوقٌ، فيكون الحديث حسن الإسناد.
- قال: (فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- زَكَاةَ الْفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ) ؛ لأنَّ الصَّائِمَ في أثناء صيامه قد يحدث منه لَغْوٌ -أي: حديث لا ثمرة له- ورفث -أي: حديث فيما يتعلق بأمور النَّسَاءِ.
- قال: (وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ)، في هذا دلالة على أنَّ الحسنات يُذهَبُ السَّيِّئَاتِ، وفيه دلالةٌ على أنَّ أي طعام يُقتات يجوز إخراجَه في صدقة الفطر.
- قوله: (لِلْمَسَاكِينِ)، فيه دلالة على أنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ يَنْحَصِرُ صَرْفُهَا فِي الْمَسَاكِينِ، وأنها ليست لجميع الأصناف الثَّمَانِيَةِ، وإذا جازت للمساكين فمن باب أولى تجوز للفقراء على الصَّحِيحِ في القول بأنَّ الْفَقِيرَ أَشَدُّ ضَعْفًا مِنَ الْمِسْكِينِ كما قال أحمد خلافاً للجمهور.



- وأما بقيَّة الأصنافِ كالغَارِمِينَ والرِّقَابِ، والجهادِ؛ فهذه لم تُذكر في هذا الخبر.
- ولذا فإنَّ الأظهر من قولي أهل العلم: أنَّ صدقة الفطر تنحصر بالمساكين والفقراء.
- قوله: (مَنْ أَدَّاهَا)، أي: مَنْ دَفَعَهَا لِلْمَسْكِينِ (قَبْلَ الصَّلَاةِ فِيهَا زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ)، فيه وجوب أن تكون صدقة الفطر قبل الصَّلَاةِ.
- ولكن هنا مسائل، وهي: أنَّ بعض النَّاسِ قد يُعطيها لوكيله، فنقول: يد الوكيل كيد الأصل، وليست كيد الفقير، إن كان هذا الوكيل وكيلاً عن الفقير فلا بأسَ أن يأخذها قبل الصَّلَاةِ.
- أما وكيل الدَّافع فإنَّه لا يجوز أن يُكتفى بإعطائه إيَّاهَا قبل الصَّلَاةِ، بل لابدَّ من دفعها للفقير.
- وهنا مسألة، وهي: أنَّ بعض النَّاسِ قد لا يجد فقيراً في بلده فيُخرجها في بلدٍ آخر.
- فنقول: إذا لم يجد فقيراً في بلده جاز.
- لكن قد نجد مشكلة، وهي: اختلاف وقت صلاة العيدِ ما بين مكانٍ وآخر، فحينئذٍ هل نقول العبرة بمكان الإخراج أو بمكان الوجوب؟
- الأظهر أنَّها بمكان الإخراج؛ لأنَّ المعوَّل عليه عدم وجود الفقراء الذين يَسألون في يوم العيدِ، وبالتالي لابدَّ من إخراجها قبل الصَّلَاةِ في بلد الإخراج.
- قال: (وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فِيهَا صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ)، فيه المنع من إخراجها بعد الصَّلَاةِ.
- وقد قال أحمد وطائفة: إنَّ مَنْ أَدَّاهَا في يوم العيدِ فهو أداء؛ لأنَّ المقصود أن تكون طعمة للمساكين، وفيه إغناء السَّائلين يوم العيدِ، وهذا لازال موجوداً، ومن ثمَّ قالوا لو دُفِعت في يوم العيدِ أجزأته.
- لكن مَنْ أَخَرَهَا يَأْثَمُ، وبالتالي ماذا يفعل؟
- قال طائفة: يُخرجها في الحال.
- وقال آخرون: يُخرجها من العام المقبل في نفس وقت إخراج الزكاة.
- والأظهر هو الأول؛ لأنَّ هذه الزكاة تعلقت بذمة المكلف، ولا تسقط من ذمته إلا بأدائها، والأصل في وجوب الأداء أن يكون فوراً.
- وبعض أهل العلم قال: إذا لم يؤدَّها قبل الصَّلَاةِ سَقَطَتْ، ولم يُجزئه أن يُخرجها قضاءً، وهذا مبني على قاعدة أصولية، وهي: "القضاء هل يجب بالأمر الأول أو لابدَّ فيه من أمرٍ جديد؟"
- والأظهر أنَّ الأمر إذا تعلَّق بِذِمَّةِ المكلف لم يُجزئه إلا إبراءً من الشَّارع أو أداءً له، وبالتالي إذا لم يؤدَّها فإنَّ الواجب لازال باقياً في ذمته.

#### بَابُ قَسَمِ الصَّدَقَاتِ.



{عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «لَا تَجُلُ الصَّدَقَةَ لَغْنِيٍّ إِلَّا لِخَمْسَةٍ: لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ لِرَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ غَارِمٍ، أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ مَسْكِينٍ تُصَدِّقُ عَلَيْهِ مِنْهَا فَأَهْدِي مِنْهَا لَغْنِيٍّ» رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ -وَهَذَا لَفْظُهُ-، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَالحَاكِمُ -وَقَالَ: عَلَى شَرْطِهِمَا، وَقَدْ رَوَى مُرْسَلًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، قَالَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ. وَقَالَ الْبَزَّازُ: رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ زَيْدٍ، عَنْ

عطاء بن يسار مُرسلاً، وأُسْنَدُهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ وَالثَّوْرِيِّ، وَإِذَا حَدَّثَ بِالْحَدِيثِ ثِقَةً فَأُسْنَدُهُ كَانَ عِنْدِي الصَّوَابَ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ عِنْدِي ثِقَةً، وَمَعْمَرٌ ثِقَةٌ».

- قول المؤلف: (بَابُ قَسَمِ الصَّدَقَاتِ)، أي: كيف نقوم بتوزيعها وتقسيمها على مَنْ يكون من أهلها، ففيه بيان مَنْ يجوز إعطاؤه من الزكاة مِمَّنْ لا يجوز. وأورد المؤلف فيه حديث أبي سعيد، وقد ذكر اختلافاً:
- فَإِنَّ طَائِفَةَ ذَكَرُوا اسْمَ الصَّحَابِيِّ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَيَكُونُ الْحَدِيثُ مُتَّصِلاً مُسْنَدًا.
- بينما آخرون لم يذكروا اسم الصَّحَابِيِّ، قالوا: عن عطاء بن يسار، قال رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-:...
- وبالتَّالِي فعندنا روايتان: رواية مُرسَلة، ورواية مُسندة، فأيهما يُقدِّم؟
- قال طائفة: لا بد من التَّرجيح، ثم رجَّحوا المرسلة.
- وقال آخرون: لا يمتنع أن يُروى الخبر مرَّةً مُسندًا، ومرَّةً مُرسلاً، وبالتَّالِي يكون كلُّ منهما صحيح.
- وقوله: «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لَغَنِيٍّ»، هذا قد جاء ظاهره في الآية في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً﴾ [التوبة: 60]، فإذا أصحاب الزَّكاة قد حُدِّدوا في الآية، فلا يجوز صرف الزَّكاة في غير هذه الأصناف.
- وقوله: «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لَغَنِيٍّ إِلَّا لِخَمْسَةِ: لِعَامِلٍ عَلَيْهَا»، المراد بالعامل: مَنْ يجي الصَّدقة ويأخذها، فيرسله الإمام؛ ليقوم بجمع الزَّكوات من الناس، أمَّا مندوبو الجمعيات وَمَنْ يماثلهم فهؤلاء ليسوا مِنَ الْعَامِلِينَ، وبالتَّالِي لا يأخذون من الزَّكوات.
- قال: «أَوْ لِرَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ»، يعني: وجبت الزَّكاة على رَجُلٍ فأخرج الإبل، فقام المُصَدِّق ببيع ما أخذه، فنقول حينئذٍ: يجوز للغني أن يشتريها إلَّا إِذَا كَانَ صَاحِبَ الْمَالِ الْأَوَّلِ لِئَلَّا يُحَابِيَ فِي الْبَيْعِ.
- قال: «أَوْ غَارِمٍ»، الغارم على نوعين:
- ✱ **الأول: غارم لحظٍّ نفسه**، فهذا إذا كان غنيًّا لا يُعطى مِنَ الزَّكاة، عليه دين تدبَّره لحظٍّ نفسه، وعنده أموال يمكنه السَّداد، فحينئذٍ نقول: لا يجوز دَفْعُ الزَّكاة له؛ لأنَّه غني.
- ✱ **الثاني: غارم لحظٍّ غيره**، كمن تدخَّل للصَّالح بين طائفتين مختصمتين، فتحمَّل ما بينهما من الجراحات والديَّات والإتلافات من أجل أن يكون هذا سببًا في الإصلاح بينهما، فهذا يجوز أن يُعطى مِنَ الزَّكاة ما يُسَدِّد بِهِ هَذِهِ الْغَرَامَاتِ وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا.
- وقوله: «أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، فهذا يُعطى مِنَ الزَّكاة تكاليف ذهابه وإيابه، وتكاليف قتاله ولو كان غنيًّا.
- وفي قوله: «أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، دلالة لمذهب الجمهور الذين يقولون إن قوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ يُرَادُّ بِهِ الْجِهَاد.

✓ وبعض أهل العلم قالوا: إن هذه اللفظة يُراد بها كلُّ عمل صالح يؤدي إلى نشر دين الله -عزَّ وجلَّ- من بناء المساجد ونحوها.

✓ والجمهور -وهو ظاهر مذهب الأئمة الأربعة- على القول بتخصيص قوله: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ بالجهاد، ولا بدَّ أن يكون الجهاد لإعلاء كلمة الله، فإن كان لغير ذلك من المعاني فإنه لا يكون مصرف من مصارف الزكاة.

• قال: «أَوْ مِسْكِينَ تُصَدِّقَ عَلَيْهِ مِنْهَا فَأَهْدَى مِنْهَا لَغَنًى» ، يعني: أُعْطِيَتِ الزَّكَاةُ لِلْمِسْكِينِ، فَقَامَ الْمِسْكِينُ بِإِهْدَائِهَا، فَأَهْدَى مِنْهَا لَغَنًى.

هل طالب العلم يدخل في قوله: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾؟

طالب العلم إمَّا أن يكون فقيرًا أو مسكينًا؛ فيجوز دفع الزكاة له لذلك، كما لو أشغله طلب العلم عن الاكتساب؛ فحينئذٍ نقول: هو ممَّن يدخل في الفقراء والمساكين.

لوقلنا: إنَّه يدخل في قوله: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ لجاز دفع الزكاة له ولو كان غنيًا، وهذا ممَّا وَقَعَ الاتفاقُ على أنَّه لا تُدفع له الزكاة، وبالتالي نقول: طالب العلم الذي يعجز عن نفقاته لاشتغاله بالعلم يجوز دفع الزكاة له؛ لأنَّه من الصنف الأول أو الصنف الثاني.

الجندي الذي يأخذ راتبًا من الدولة هل يدخل أيضًا في قوله: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾؟

الجندي يؤدي عملاً يأخذ عليه راتبًا، هل يجوز أن تُدفع له زكاة؟

نقول: إن كان راتبه يكفي حوائجه؛ فحينئذٍ لا يجوز أن يأخذ الزكاة، وإن كان لا يكفي حوائجه فإنه يجوز دفع الزكاة له.

{وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ: أَنَّ رَجُلَيْنِ حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَسْأَلَانِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَلَّبَ فِيهِمَا الْبَصَرَ فَرَأَاهُمَا جُلْدَيْنِ! فَقَالَ: «إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيْتُكُمَا، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيٍّ وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ» رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، -وَقَالَ: "مَا أَجْوَدُهُ مِنْ حَدِيثٍ!" وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، -وَهَذَا لَفْظُهُ-}.

هذا الحديث جيد الإسناد، رواه ثقات.

• قوله: (أَنَّ رَجُلَيْنِ حَدَّثَاهُ)، هؤلاء الرجال من الصحابة. وعبيد الله بن هدي بن الخيار من صغار الصحابة.

• قال: (أَنَّ رَجُلَيْنِ حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَسْأَلَانِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ) ، أي: يطلبان أن يعطيهما من الصدقة.

• قال: (فَقَلَّبَ فِيهِمَا الْبَصَرَ)، أي: أعاده وكرَّره.

• قال: (فَرَأَاهُمَا جُلْدَيْنِ!)، أي: قوين.

• فقال: «إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيْتُكُمَا، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيٍّ وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ» ، فيه دلالة على جواز دفع الزكاة لمن يسألها، وقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ \* لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [المعارج: 24-25]، ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ﴾ [البقرة: 177]، لكن إن كان ظاهره الضَّعْفُ أعطاه بدون أن يعظه، وإن كان ظاهره القوَّة والجَلَدُ وأنَّه قادر على الاكتساب وعظه وخوَّفه،

فإنه لما رآهما جليدين -أي: قويين- قال: «إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيتُكُمَا، وَلَا حَظٌّ فِيهَا لِغَنِيِّ وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ» ، فالقوي الذي عنده قدرة على الاكتساب لا يجوز له الأخذ من الزكاة؛ بل يجب عليه العمل حتى يكتسب.

{وَعَنْ قَبِيصَةَ بْنِ الْمَخَارِقِ الْهَلَالِيِّ قَالَ: تَحَمَّلْتُ حَمَالَةً فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَسْأَلُهُ فِيهَا؟ فَقَالَ: «أَقِمَّ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ فَنَأْمُرُكَ بِهَا» ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «يَا قَبِيصَةُ، إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً: رَجُلٌ تَحْمَلُ حَمَالَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصَيِّبَهَا ثُمَّ يُمْسِكُ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاكَ مَالُهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصَيِّبَ قِيَامًا مِنْ عَيْشٍ- أَوْ قَالَ: سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ- وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَا مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فَلَانًا فَاقَةٌ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصَيِّبَ قِيَامًا مِنْ عَيْشٍ- أَوْ قَالَ: سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ- فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةُ سُحَتْ يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سُحْتًا» . رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ: «حَتَّى يَقُولَ» بِاللَّامِ}.

- قوله: «حَتَّى يَقُولَ» في بعض الروايات «حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةً»، يعني: يشهدون له. وحديث قبيصة بن المخارق من الأحاديث التي فيها ذكر مَنْ تحلُّ لهم المسألة -يعني يجوز لهم أن يسألوا- وقد انتقل قبيصة من مكانه وبلدته إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فأخذ هذا الحديث الذي فيه فوائد علمية قد لا يتسع المجال اليوم لأخذها، ومن ثمَّ نترك هذا الحديث للقائنا اللاحق والآتي -بإذن الله عز وجل.

وصلَّى الله على نبيِّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.





## الدرس التاسع عشر



الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

## باب قَسَمِ الصَّدَقَاتِ.



{قال المؤلف -رحمه الله: (وَعَنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: اجْتَمَعَ رَبِيعَةُ بْنُ الْحَارِثِ وَالْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَا: وَاللَّهِ لَوْ بَعَثْنَا هَذَيْنِ الْغُلَامَيْنِ -قَالَا لِي، وَلِلْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ- إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَكَلَّمَاهُ، فَأَمَرَهُمَا عَلَى هَذِهِ الصَّدَقَاتِ فَأَدَيَا مَا يُؤَدِّي النَّاسُ وَأَصَابَا مِمَّا يُصِيبُ النَّاسُ، قَالَ: فَبَيْنَمَا هُمَا فِي ذَلِكَ جَاءَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَوَقَّفَ عَلَيْهِمَا، فَذَكَرَا لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ عَلِيٌّ: لَا تَفْعَلَا، فَوَاللَّهِ مَا هُوَ بِفَاعِلٍ، فَاذْهَبَا رَبِيعَةُ بْنُ الْحَارِثِ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا تَصْنَعُ هَذَا إِلَّا نَفَاسَةً مِنْكَ عَلَيْنَا، فَوَاللَّهِ لَقَدْ نِلْتُ صِهْرَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَمَا نَفْسُنَا عَلَيْكَ. فَقَالَ عَلِيٌّ: أَرْسَلُوهُمَا، فَاذْهَبَا وَاصْطَبَّحَ قَالَ: فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- سَبَقْنَاهُ إِلَى الْحُجْرَةِ، فَقُمْنَا عِنْدَهَا، حَتَّى جَاءَ فَأَخَذَ بِأَذَانِنَا، ثُمَّ قَالَ: «أَخْرِجَا مَا تُصَرِّرَانِ»، ثُمَّ دَخَلَ وَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، وَهُوَ يَوْمِنِي عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، قَالَ: فَتَوَاكَلْنَا الْكَلَامَ ثُمَّ تَكَلَّمَ أَحَدُنَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْتَ أَبَرُّ النَّاسِ، وَأَوْصَلُ النَّاسِ، وَقَدْ بَلَغْنَا النِّكَاحَ، وَجِئْنَا لِنُؤَمِّرَنَّكَ عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ، فَتُؤَدِّي إِلَيْكَ مَا يُؤَدِّي النَّاسُ، وَنُصِيبُ كَمَا يُصِيبُونَ، قَالَ: فَسَكَتَ طَوِيلًا حَتَّى أَرَدْنَا أَنْ نُكَلِّمَهُ، قَالَ: وَجَعَلْتَ زَيْنَبُ تُلْمَعُ إِلَيْنَا مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ: أَنْ لَا تُكَلِّمَاهُ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِأَلِ مُحَمَّدٍ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ ادْعُوا لِي مَحْمِيَّةً -وَكَانَ عَلَى الْخُمْسِ- وَتَوَفَّلَ بَنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»، قَالَ فَجَاءَاهُ، فَقَالَ لِمَحْمِيَّةٍ: «أَنْكِحْ هَذَا الْغُلَامَ ابْنَتَكَ»، -لِلْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ- فَأَنْكِحَهُ، وَقَالَ لِنُوفَلٍ بْنِ الْحَارِثِ: «أَنْكِحْ هَذَا الْغُلَامَ ابْنَتَكَ» -لِي- فَأَنْكِحَنِي، وَقَالَ لِمَحْمِيَّةٍ: «أَصْدِيقُ عَنْهُمَا مِنَ الْخُمْسِ كَذَا وَكَذَا» قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَلَمْ يُسَمِّهِ لِي.

وَفِي طَرِيقٍ أُخْرَى: فَالْقَى عَلِيَّ رِذَاءَهُ، ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: أَنَا أَبُو حَسَنِ الْقَرْمُ، وَاللَّهُ لَا أَرِيْمُ مَكَانِي حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْكُمَا ابْنَاكُمَا بِحُورٍ مَا بَعَثْتُمَا بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: ثُمَّ قَالَ لَنَا: «إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِأَلِ مُحَمَّدٍ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

- هذا الحديث فيه عددٌ من الفوائد الفقهية:
- أوّل هذه الفوائد: أنّه من رواية عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب.
- الحارث: هو عمّ النّبيّ -صلى الله عليه وسلم.
- وقد استدللّ بعض أهل العلم بهذا الحديث على جواز التّسمية بـ "عبد المطلب" لا لمسعى جدّ النّبيّ -صلى الله عليه وسلم- فإنّه كان على الجاهليّة، وإنّما لكون النّبيّ -صلى الله عليه وسلم- أقرّ عبد المطلب على هذا الاسم، ولم يأمره بتغييره.
- ورأى آخرون عدم جواز التّسمية بـ "عبد المطلب"، وأنّ المراد هنا ليست العبوديّة المطلقة، وإنّما المراد هنا العبوديّة التي تقوم مقام الخدمة ونحوها، والخلاف مشهور بين أهل العلم في هذا، والأولى بالإنسان ترك التّسمية بهذا الاسم، من أجل ترك الخلاف الوارد في هذا والاحتياط في هذا الباب.
- وقوله: (اجتمع ربيعة بن الحارث)، هو: والد "عبد المطلب" السّابق، وهو ابن عمّ النّبيّ -صلى الله عليه وسلم.
- قال: (والعبّاس بن عبد المطلب)، وهذا عمّ النّبيّ -صلى الله عليه وسلم- وهو عمّ ربيعة أيضاً، وكان ربيعة كبيراً في السّن.
- قوله: (فقالا...)، يعني: ربيعة والعبّاس.
- قوله: (والله لو بعثنا هذين الغلامين) يقصدان "عبد المطلب" و "الفضل بن عباس" وقد بلغا سنّ النّكاح.
- قوله: (إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فكلّماه)، أي: طلبا منه أن يقوم بوضعهما على الصّدقات.
- قوله: (فأمّرها على هذه الصّدقات)، أي: جعلهما أميرين على بعثين من بُعوث الصّدقات التي تجمع الصّدقات من النّاس.
- قوله: (فأديا ما يؤدّي النّاس)، أي: قاما بجباية الزّكاة، ثم قدّماها للنّبيّ -صلى الله عليه وسلم- كما يفعل الآخرون.
- قوله: (وأصابا ممّا يصيب النّاس)؛ لأنّ العاملين على الزّكاة يستحقّون شيئاً منها بقدرِ عمالتهم فيها.
- قال: (فبينما هما في ذلك)، يعني: ربيعة والعبّاس كانا يتحدّثان في ذلك، وفي ذلك الوقت جاء عليّ بن أبي طالب وهو ابن عمّ النّبيّ -صلى الله عليه وسلم- وابن عمّ ربيعة وابن أخي العبّاس بن عبد المطلب.
- قوله: (فوقّف عليهما)، أي: على ربيعة والعبّاس.
- قوله: (فذكرا له ذلك)، أي: ما همّا به من بعث ابنهما للنّبيّ -صلى الله عليه وسلم- من أجل أن يُعطيهما عمالة الزّكاة.
- قوله: (فقال عليّ: لا تفعل)، أي: لا تُرسلا ربيعة والفضل إلى النّبيّ -صلى الله عليه وسلم- من أجل أن يطلبوا منه العمل في عمالة الزّكاة.

- قوله: (فَوَاللَّهِ مَا هُوَ بِفَاعِلٍ) ؛ لأنه علم أن هناك حكمًا شرعيًا يمنع من هذا الفعل، وأنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- لن يُخَالِفَ الحُكْمَ الشَّرْعِيَّ الوارد في هذه المسألة.
- قوله: (فَانْتَحَاهُ رِبِيعَةُ بْنُ الْحَارِثِ) ، أي: قصده بالكلام وتوجَّه إليه رافعًا صوته معترضًا على مقترح علي بن أبي طالب -رضي الله عنه.
- قوله: (فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا تَصْنَعُ هَذَا) ، أي: قال ربيعة لعليّ -رضي الله عنه- ما تقترح علينا هذا الاقتراح إلا من أجل أنك أردت ألا يكون لنا شيء ممَّا يُعْطِيهِ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم-.
- قوله: (إِلَّا نَفَاسَةً مِنْكَ عَلَيْنَا) ، أي: أردت أن تنافسنا في بعض المزايا التي تُقدِّم لنا من عند النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم-.
- قال ربيعة لعلي: (فَوَاللَّهِ لَقَدْ نِلْتَ صِهْرَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-)؛ لأنَّ عليًّا تزوج فاطمة بنت النبي -صلى الله عليه وسلم- ورضي الله عنها.
- قوله: (فَمَا نَفْسَنَا عَلَيْكَ) ، أي: لم يكن في صدورنا شيء من التَّنَافُسِ معك، أو محاولة التَّقْلِيلِ من مكانتك.
- قوله: (فَقَالَ عَلِيٌّ: أَرْسَلُوهُمَا) ، أي: إذا لم تطيعاني في ذلك فابعثوا بهما إلى النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- من أجل أن تتحقَّقا صدق المقالة التي قلتما لهما.
- قوله: (فَانْطَلَقَا) ، يعني: ربيعة وعبد المطلب بن ربيعة والفضل بن عباس.
- قوله: (وَاضْطَجَعَ) ، يعني: علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-.
- وفي الرواية الأخرى: (فَأَلْقَى عَلِيٌّ رِدَاءَهُ، ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَيْهِ) ، والرداء: هو لباس أعلى البدن، فوضعه على الأرض واضطجع عليه.
- قوله: (وَقَالَ: أَنَا أَبُو حَسَنِ الْقَرْمِ) ، القرم: هو الرجلُ المُقدِّم من جماعته ممَّن يكون له الرَّأي والشَّجاعة.
- قوله: (وَاللَّهُ لَا أَرِيْمَ مَكَانِي) ، أي: لا أتجاوز هذا المكان ولا أنتقل عنه.
- قوله: (حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْكُمَا ابْنَاكُمَا) ، أي: يعودان من عند النبي -صلى الله عليه وسلم-.
- قوله: (بِحُورٍ مَا بَعَثْتُمَا بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-) ، أي: يرجعان خائبي اليدين، ليس في أيدهما شيء ممَّا طلباه.
- قَالَ: (فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-) وكانت صلاة الظهر في المسجد بالناس، وهذا هو شأن النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- في المحافظة على صلاة الجماعة إمامًا.
- قال عبد المطلب: (سَبَقْنَاهُ إِلَى الْحُجْرَةِ) ، أي: حجرة النبي -صلى الله عليه وسلم- وكانت حُجْرَةُ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- على المسجد، ويبدو أن كلَّ زوجة في حجرة، وأنَّهما عرفا الحُجْرَةَ التي سيأوي إليها من كونها مجفأة الباب، أو من كونه قد خرج منها، أو نحو ذلك. وفيه: محافظة النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- على العدل بين زوجاته.
- قال: (فَقَمْنَا عِنْدَهَا) ، أي: وقفنا ننتظر النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- من أجل أن نخبره بحاجتنا.

- قوله: **(حَتَّى جَاءَ فَأَخَذَ بَأْذَانِنَا)** ، أنه بمثابة أبيهم، فهو ابن عمهم، وأكبر سنًا منهم، وكانوا يأخذون منه، فهو رسول الله - صلى الله عليه وسلم- وهو قائد الأمة، وهو من يوجههما. قوله: **(ثُمَّ قَالَ: «أَخْرِجَا مَا تُصَرِّران»)**، أي: أخبراني بما تضرمان في صدوركما.
- والصُّرَّة: هي قطعة القماش التي يوضع فيها شيء من النقود وغيره، ثم تُوكَأ وتُرَبَط.
- قوله: **(ثُمَّ دَخَلَ وَدَخَلْنَا عَلَيْهِ)**، أي: دخل النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- في حجرته.
- قوله: **(وَهُوَ يَوْمئِذٍ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ)** ، وزينب بنت جحش ابنة عم النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- وهي قريبة لهما.
- قَالَ: **(فَتَوَاكَلْنَا الْكَلَامَ)**، أي: كل واحد منا ظنَّ أنَّ صاحبه سيكفيه الكلام، ولذلك سكتنا ولم نبادر بالكلام.
- قوله: **(ثُمَّ تَكَلَّمَ أَحَدُنَا)** ، والظاهر أنَّ الذي تكلم هو الفضل بن عباس؛ لأنه لو كان المتكلم عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث لقال: "ثُمَّ تَكَلَّمْتُ".
- قوله: **(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْتَ أَبَرُّ النَّاسِ)**، أي: أكثرهم في البرِّ وتقديم الخير والنفع لقربتك.
- قوله: **(وَأَوْصَلَ النَّاسِ)**، أي: أكثرهم صلةً لذوي رحمك.
- قوله: **(وَقَدْ بَلَغْنَا النِّكَاحَ)**، أي: وصلنا إلى السنِّ الذي يتزوج النَّاسُ فيها، وهي سنُّ البلوغ في ذلك الزَّمان، لأنَّهم كانوا يُبَكِّرون بالزَّواج بعد البلوغ.
- قال: **(وَجِئْنَا)**، أي: أتينا إليك يا رسول الله.
- قوله: **(لِتُؤَمِّرَنَا عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ)**، أي: ترسلنا في البُعوث التي تجبي الصَّدقات.
- قوله: **(فَتُؤَدِّي إِلَيْكَ مَا يُؤَدِّي النَّاسُ)**، أي: ما أدَّاه أهلُ الزكاة إلى عمَّالك نأخذهم منهم، ونأتي به إليه.
- وفيه: أنَّ الإمام هو الذي يتولَّى صرفَ هذه الصَّدقات التي تكون في الأموال العامَّة، وذلك أنَّ الأموال الزَّكويَّة على نوعين:
- **النوع الأول:** أموال عامَّة ظاهرة: فهذه تُدفع زكاته للإمام المسلمين، وهو الذي يتولَّى قسمتها.
- **النوع الثاني:** ما يكون خفيًّا من الأموال، فهذا يتولَّى زكاته صاحب المال.
- قال: **(وَنُصِيبَ كَمَا يُصِيبُونَ)**، فيه: جواز إعطاء الزكاة للعاملين عليها، وقد نُصَّ على هذا الحكم في آية التَّوْبَةِ.
- قَالَ: **(فَسَكَتَ طَوِيلًا)**، يعني: سكت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- طويلاً، كأنَّه يُفَكِّرُ في حالهما، وكيف يقضي حاجتهما بدون أن يُخالفَ الحكمَ الشرعيَّ في ذلك، فهما أرادا الزَّواجَ، وظنَّا أنَّ الوسيلةَ لذلك أن يعملَّا في جباية الزكاة.
- قوله: **(حَتَّى أَرَدْنَا أَنْ نُكَلِّمَهُ)**، أي: نخطبه ونطلب منه مرةً أخرى ما كنَّا طلبناه سابقًا.
- قَالَ: **(وَجَعَلْتُ زَيْنَبَ)**، وهي زوجة النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- وابنة عمِّه.



- قوله: **(تُلْمَعُ إِلَيْنَا مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ)** ، أي: تشير إلينا، وفيه أنَّ زوجات النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- يلبسن الحجاب، والحجاب على الصَّحِيحِ فريضة شرعية، والحجاب يُراد به تغطية جميع البدن بما فيه الوجه، ولذا لم يكن هناك إشارة إلا بالأصبع ونحوه.
- قوله: **(أَنْ لَا تُكَلِّمَاهُ)** ، أي: لا تُعيدا الحديث معه مرةً أخرى، لأنَّها علمت أنَّ هذا الحكم يُخالف الحكم الشرعي في ذلك.
- قال: **(ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِأَلِ مُحَمَّدٍ»)** . وآل محمد المراد بهم: آل عبد المطلب، وآل المطلب، وهم مَنْ يلتقي مع النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى رابع جدٍّ، فهؤلاء قد جاءت الأحاديث بأنَّهم لا نصيب لهم في الزكاة.
- قول: **(«إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِأَلِ مُحَمَّدٍ»)** وعُلِّلَ ذلك بقوله: **«إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ»** ؛ لأنَّها هي التي يُطَهَّرُ بها المال، فكانت حينئذٍ إنَّما خرجت ليُطَهَّرَ المال بها، ولذا وصف الزكاة بهذا الوصف.
- ثم قال: **«ادْعُوا لِي مَحْمِيَّةً»** ، محمية هذا رجل استعمله النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- على الخُمُسِ، وهو محمية بن جزء الرُّبَيْدِيِّ -أو الرُّبَيْدِيِّ.
- قال: **(وَكَانَ عَلَى الْخُمُسِ)** ، أي: كان الرَّسُولُ -صلى الله عليه وسلم- قد استعمله على الخُمُسِ الذي يُجْمَعُ، سواء خُمُسُ الغنائم، أو خُمُسُ الفِئَةِ.
- قوله: **«وَنُوفَلَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»** ، نوفل هو أخو ربيعة الذي تحدَّثنا عنه قبل قليل، وهو عم عبد المطلب الذي جرى فيه الحديث.
- قوله: **(فَجَاءَاهُ، فَقَالَ لِمَحْمِيَّةٍ: «أَنْكِحْ هَذَا الْغُلَامَ ابْنَتَكَ»)** ، المراد بذلك الفضل بن عباس، فهنا حَقَّقَ لهما الهدف الذي يُريدانه من الزَّوَاجِ، وإن لم يستجب لهما في الوسيلة التي طلباها منه.
- قال: **(فَأَنْكِحْهُ)** ، أي: قام محمية بتزويج الفضل بن عباس لابنته.
- قوله: **(وَقَالَ لِنُوفَلَ بْنِ الْحَارِثِ: ...)** ، وهو ابنُ عمِّ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم-.
- قوله: **(«أَنْكِحْ هَذَا الْغُلَامَ ابْنَتَكَ» -لِي-)** ، أي: لعبد المطلب، وذلك أنَّ نوفل سيزوِّج ابنته من ابن أخيه عبد المطلب.
- قوله: **(فَأَنْكِحْنِي، وَقَالَ لِمَحْمِيَّةٍ: «أَصْدِيقُ عَنَّمَا مِنَ الْخُمُسِ كَذَا وَكَذَا»)** ؛ لأنَّ الخُمُسَ ليس زكاة، إنَّما هو خُمُسُ الفِئَةِ الذي يُدْفَعُ مِنْ غير المسلمين لبيت مال المسلمين بدون قتال، أو الغنائم التي تكون من المعارك، وآل بيت النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- يجوز أن يُعْطُوا مِنْ خُمُسِ الغنائم، أو خُمُسِ الفِئَةِ، وأمَّا الصَّدَقَةُ وغيرها من المال فلا يدلُّان في هذا الباب، وذلك أنَّ النُّصُوصَ التي وردت في إعطاء آل البيت إنَّما وردت في إعطائهم من الغنائم، أو إعطائهم من الفِئَةِ.
- قوله: **«أَصْدِيقُ عَنَّمَا مِنَ الْخُمُسِ كَذَا وَكَذَا»** ، أي: حدَّدَ له المال الذي يُؤَدَّى فيه هذا الصَّدَاق ليكون مهرًا في ذلك الزَّوَاجِ.

• قوله: **(قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَلَمْ يُسَمِّهِ لِي)** ، أي: أَنَّ الرَّوَّايَ الَّذِي رَوَاهُ -وهو عبد المطلب- لم يذكر مقدار ذلك المال الذي دفعهم به لَهْذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ.

• وفي لفظ قال: **«لَا تَنْبَغِي لَالَ مُحَمَّدٍ»**، وفي لفظ قال: **«وَأَنَّهَا لَا تَجِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لَالَ مُحَمَّدٍ»**.

• وقوله هنا: **«لَا تَجِلُّ»** أصرح في المنع، وفيه دلالة على أَنَّ الزَّكَاةَ تُمْنَعُ مِنَ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- ومن آله، وفيه إشارة إلى أَنَّ الْآلَ لَا يَنْحَصِرُونَ فِي ذَرِّيَّتِهِ كَمَا تَقُولُ بَعْضُ الطَّوَائِفِ أَنَّهَا مَنْحَصَرَةٌ فِي الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَمَا جَاءَ مِنْ ذَرِّيَّتِهِمَا، فَبِهِ أَيْضًا تُشْمَلُ مَنْ كَانَ مِنْ آلِ الْمُطَّلِبِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ آلِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ.

**{وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: مَشَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْطَيْتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ مِنْ خُمُسِ خَيْبَرَ وَتَرَكْتَنَا، وَنَحْنُ وَهُمْ -مِنْكَ- بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ، شَيْءٌ وَاحِدٌ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.**

• جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ بن عدي ينتسب إلى عبد مناف، وعبد مناف أخ للمطلب ولهاشم، ولذلك ظنوا أنهم يتساوون في الأحكام لأنهم أخوة، وَأَنَّ ذَرِّيَّتَهُمْ يَتَسَاوَوْنَ فِي الْأَحْكَامِ. وعثمان بن عفان أيضًا من بني عبد مناف.

• قوله: **(قَالَ: جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ: مَشَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، يَسْأَلَانِهِ أَنْ يُعْطِيَا مِنَ الْخُمُسِ.**

• قوله: **(فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْطَيْتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ مِنْ خُمُسِ خَيْبَرَ وَتَرَكْتَنَا)** ، وذلك أَنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- فِي سُورَةِ الْحَشْرِ لَمَّا ذَكَرَ الْفِيءَ ذَكَرَ أَنَّ مِنْ مَصَارِفِهِ آلَ بَيْتِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- وذوي قرابته، وهكذا في سُورَةِ الْأَنْفَالِ لَمَّا ذَكَرَ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- الْأَنْفَالَ وَمَصَارِفَهَا ذَكَرَ أَنَّ لَهُمْ نَصِيبًا فِي الْخُمُسِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾** [الأنفال/41].

• قال: **(وَنَحْنُ وَهُمْ -مِنْكَ- بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ)**، أي: قال جُبَيْرُ لِلنَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- أَنَّ الْقَرَابَةَ وَاحِدَةٌ، فَأَبُوهُمْ الْمُطَّلِبُ أَخُو أَبِينَا عَبْدِ مَنْفَافٍ.

• فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: **«إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ، شَيْءٌ وَاحِدٌ»** ، أي: أنهم كانوا على حالة واحدة، ومالهم مال واحد، وما تعرض له أحدهما تعرض له الآخر، ولذلك لما جاء الحصار في الشعب قبل هجرة النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- جاء بنو هاشم وبنو المطلب في الحصار وحُوصِرُوا بخلاف غيرهم من قبائل قريش، ومنهم بني عبد مناف، ولهذا قال إِنَّ حَكْمَهُمْ لَمَّا كَانُوا عَلَى شَأْنٍ وَاحِدٍ حَكْمٌ وَاحِدٌ بخلاف غيرهم. ومن هنا نقول: إِنَّ بَنِي عَبْدِ مَنْفَافٍ يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ لَهُمْ، وَإِنَّمَا تُمْنَعُ الزَّكَاةُ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ.

**{وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ وَصَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ وَعُيَيْنَةَ بْنَ حِصْنٍ وَالْأَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ: كُلَّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مِئَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَأَعْطَى عَبَّاسَ بْنَ مِرْدَاسٍ دُونَ ذَلِكَ، فَقَالَ عَبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسٍ:**

**فَمَا كَانَ بَدْرٌ وَلَا حَابِسٌ**

**أَتَجْعَلُ نَهْيِي وَنَهْيَ الْعَبِيدِ**

**بِـ بَيْنَ عَيْنَيْنِ وَالْأَقْرَعِ؟**

**وَمَا كُنْتُ دُونَ أَمْرِي مِنْهُمَا**

قَالَ: فَاتَمَّ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مَائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي رَوَايَةٍ: وَأُعْطِيَ عُلْقَمَةَ بِنَ عُلَاثَةَ مِئَةً. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.}}

- هذا في قَسَمِ الغنائم التي يغنمها المسلمون، فهذه كانت بعدَ معركة الطَّائِفِ، فغَنِمَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مغانمَ كبيرة، فأرادَ أَنْ يَقْسِمَ منها بما يرى أَنَّهُ يُحَقِّقُ مصلحةَ الإسلامِ، وبما يكون سببًا من أسباب كون هؤلاء القادة الذين يقودون قبائلهم مَمَّنَ يقوم مع دين الله -عَزَّوَجَلَّ- فينشره ويحميه ويناصره، ولهذا أعطاهم النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ذلك، فمرجع ذلك إلى الاجتهاد الذي يكون من إمام المسلمين. وقوله:

### أَتَجْعَلُ نَبِيَّ وَنَهَبَ الْعُبَيْدِ

البعبيد: اسم فرس عباس بن مرداس.

وفيه مساواة النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بينهم بعدَ ذلك.

{وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بَعَثَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ، فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ: اصْحَبْنِي فَإِنَّكَ تُصِيبُ مِنْهَا، قَالَ: حَتَّى آتِيَ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَأَسْأَلُهُ، فَأَتَاهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ» . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ -وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ}.

- أبو رافع هو مولى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وذلك أَنَّهُ بعدَ حصارِ الطَّائِفِ تدلَّى أبو رافع من الحصن فكان من موالى النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لأنَّهُ هو الذي أعتقه، وحينئذٍ أخبرَ أَنَّ مولى القوم -الذين مَنُوا عليه بالحرية- يكون له أحكامهم، ويدخلُ فيهم بالولاء، فإذا مُنِعَ القومُ مِنَ الزَّكَاةِ فَإِنَّ مَوالِيَهُمْ كذلك يُمنعون من الزَّكَاةِ.
  - قوله: (بَعَثَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ) ، بنو مخزوم قبيلة من قبائل قريش، فهم فرعٌ من فروعهم، وليسوا من بني المطلب ولا من بني هاشم، ولذلك بعثهم النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ليجبوا الزَّكَاةَ.
  - فقال هذا الرَّجُلُ المخزومي لأبي رافع: (اصْحَبْنِي فَإِنَّكَ تُصِيبُ مِنْهَا) ، أي: كن معي في جباية الزَّكَاةِ، وحينئذٍ سَتُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ، لأنَّ من مصارفِ الزَّكَاةِ إعطاءَ العَامِلِينَ عليها.
- فسأَلَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَمَنَعَهُ، وَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لَهُ لِأَنَّهُ مِنْ مَوالِي النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وموالى القوم يأخذون حكمهم، ومن ذلك ما يتعلَّقُ بمنعهم مِنَ الصَّدَقَةِ.

{وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ يُعْطِي عُمَرَ الْعَطَاءَ فَيَقُولُ لَهُ عُمَرُ: أَعْطِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْقَرَ إِلَيْهِ مِنِّي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «خُذْهُ فَتَمَوَّلْهُ أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ، وَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ» . قَالَ سَالِمٌ: فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَسْأَلُ أَحَدًا شَيْئًا، وَلَا يَرُدُّ شَيْئًا أُعْطِيَهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

- قوله: (وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) أبوه الصَّحَابِي الجليل عبد الله بن عمر، وجدُّه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه.
- قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ يُعْطِي عُمَرَ الْعَطَاءَ) ، أي: يعطيه من بيت المال ما يرى أنَّ المصلحةَ تتحقَّقُ به من كفايةِ شأنِ عمر، ومن كونِ ذلك يؤدي المقاصدَ التي من أجلها وُضِعَ بيتُ المالِ.
- قوله: (فَيَقُولُ لَهُ عُمَرُ: أَعْطِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْقَرَ إِلَيْهِ مَيِّ) ، فيمتنع من أخذ هذا المال لكونه ظنَّ أنَّ هذا العطاء من أجل مجرد الفقر.
- فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «خُذْهُ فَتَمَوَّلْهُ»، كأنَّه قال له: إنَّ العطاء ليس لمجرد الفقر، وإنَّما لأوصاف أخرى، منها: قيامك بالأمر التي يقوم عليها بيت المال.
- وهذا فيه دلالة العامة يجوز الإعطاء لأصحابها من بيت المال ما يكفي حاجتهم من الرِّوَاتِبِ ونحوها.
- قال: «خُذْهُ» أي: خذ هذا المال الذي قُدِّمَ لك.
- قوله: «فَتَمَوَّلْهُ»، أي: اجعله لك مالاً يسدُّ حاجتك، ويقوم بما تطلبه قرابتك من نفقات.
- قوله: «أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ»، أي: أعطه من تراه من الفقراء.
- قوله: «وَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ»، أي: ما قُدِّمَ لك وما أُعطيته من هذا المال.
- قوله: «وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ»، أي: لا تَطْمَعَ فيه ولا تطلَّع إليه.
- قوله: «وَلَا سَائِلٍ»، أي: لا تكن ممَّنْ طَلَبَهُ.
- قوله: «فَخُذْهُ، وَمَا لَا»، أي: ما لا تتَّصِفُ فيه بالصفات السابقة سواء كنت قد سألتَه أو كنت متطلِّعاً له، أو لم تُعْطَ.

تُفسَّر هذه اللفظة بتفسيرين:

- (١) ما لم تُعْطَ، «فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ»، أي: لا تنظر إليه.
  - (٢) أو ما كنت مُشْرِفاً فيه أو سائلاً «فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ» ، أي: لا تجعل نفسك تابعة لهذا المال متطلِّعةً لأن تُعْطَى منه.
- قَالَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: (فَمِنْ أَجْلِ)، أي: من أجل ذلك الحديث، ولتطبيق هذا الحديث النَّبَوِيِّ الكريم (كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَسْأَلُ أَحَدًا شَيْئًا)، يعني من الولاة، ومن غيرهم.
  - قوله: (وَلَا يَرُدُّ شَيْئًا أُعْطِيَهُ) ؛ لأنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- قد أمرَ بأخذِ هذا المال وتموُّله، فهذا فيه فضيلة ابن عمر- رضي الله عنه- وفضيلة أبيه عمر بن الخطاب.
  - أما ابن عمر فلائنه كان حريصاً على العملِ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم-.
  - وأما عمر- رضي الله عنه- فكان مُتَوَرِّعاً، حريصاً على ألا يدخل عليه شيء من المال فيه شبهة - رضي الله عنهم جميعاً- وهكذا شأن صحابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- رضي الله عنهم.

بَابُ فِي الْمَسْأَلَةِ.





{عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةٌ لَحْمٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ}}.

- قوله (بَابٌ فِي الْمَسْأَلَةِ) المراد بذلك: أحكام طلب المال من الآخرين بدون أن يكون له سبب، أمّا لو كان له سبب كما في البيع والشراء، أو ثمن الأجرة، أو نحو ذلك؛ فهذا لا شك أنه يجوز المطالبة به، ولا يُعدُّ من الأموال التي تدخل في المقصود بهذا الباب، وإنّما المراد بالمسألة أن يطلب الإنسان من غيره مالاً بدون أن يكون على جهة المقابلة لشيء ممّا أدّاه.
  - وقوله: (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ»)، أي: يطلب من الناس أموالهم ليتصدّقوا بها عليه، بحيث يكون مستمراً على ذلك.
  - قال: «حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةٌ لَحْمٍ»، المزعة: هي القطعة، وكأنّه لما لم يستروجه بترك السؤال في الدنيا لم يُستروجه يوم القيامة باللحم، فإنّما أن يُراد به أنّه يأتي وليس له لحم في وجهه بحيث يكون العظم ظاهراً. وهذا هو ظاهر الحديث.
  - وبعضهم تأوّلوه بأنّه يُراد به أنّه يأتي يوم القيامة لا قدر له ولا مكانة له، ولذا يقولون: فلان له وجه، وفلان وجهه؛ أي: الذي له مكانة ومنزلة في الناس.
  - فالمقصود: أن من سأل الناس واستمرّ على ذلك فإنّه يُعاقب بمثل هذه العقوبة.
  - وفي الحديث: التّريّيب في ترك السؤال، وبيان أنّه ليس ممّا يحل ابتداءً، وبعض العلماء استثنى من هذا عدداً من المسائل، منها:
    - ◀ سؤال صاحب الولاية.
    - ◀ من كان فقيراً محتاجاً لا يجد ما يقوم بحاجته.
    - ◀ وما في حديث قبصة من الأحوال الثلاثة.
  - وآخرون قالوا: إنّ هذا الخبر عامٌّ ومطلقٌ، وقوله: «الرَّجُلُ» هنا مُفْرَدٌ مُعَرَّفٌ بـ "ال" الاستغراقية، فيكون عامّاً شاملاً، وبالتالي يشمل جميع الأفراد، ولا يُستثنى منه الحالات السابقة.
  - فيقولون: إنّ هذه عقوبة أو تعرّف له يوم القيامة بأنّ هذا كان من شأنه في الدنيا.
- {عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكَثُّراً فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا فَلَيْسَتْ قِلَّةٌ أَوْ لَيْسَتْ كَثْرَةٌ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ}}.
- قوله هنا: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكَثُّراً»، يعني: طلب من الناس أن يُعطوه أموالهم من أجل أن تكثر أمواله.
  - وقوله: «مَنْ سَأَلَ»، أي: طلب. وقوله: «أَمْوَالَهُمْ»، أي: ما يمتلكونه من المال بدون أن يكون على جهة المقابلة والمعاوضة.
  - قال: «فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا»، أي: أمراً مُحْرِقاً له.
  - قال: «فَلَيْسَتْ قِلَّةٌ أَوْ لَيْسَتْ كَثْرَةٌ»، هذا الأمر من باب بيان سوء العاقبة، وليس المراد به الأمر في هذا الباب.

• وهذا فيه دلالة على أنَّ الأصلَ المنعَ من سؤالِ الآخرين أموالهم على جهةِ الصدقةِ، ولذلك على الإنسان أن يتورَّعَ في هذا الباب، ولا يظنَّ أنَّ كثرة ما يرد إليه يكون من أسبابِ غناه أو كثرة أمواله، فإنَّما يكون السؤال سببًا من أسبابِ نقصِ المالِ لا من أسبابِ كثرته، ولذا قال النَّبيُّ -صلى الله عليه وسلم: «وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعِفَّهُ اللَّهُ»<sup>٦١</sup>، وأخبر النَّبيُّ -صلى الله عليه وسلم- أنَّه «وَلَا يَفْتَحُ عَبْدٌ بَابَ مَسْأَلَةٍ إِلَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ بَابَ فَقْرٍ»<sup>٦٢</sup>، والأرزاق ليست بالمقاييس العقلية المجردة؛ بل لله حكم وأسباب قد تخفى على كثير من الناس، ومن هنا أخبر النبي -صلى الله عليه وسلم- بأنَّ المعطي المنفق يُخلف الله عليه كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [البقرة/215]، وأخبر أنَّ الصِّدق والبيان من أسباب بركة المال، كما في قول النبي -صلى الله عليه وسلم: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ قَالَ حَتَّى يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا، بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا، مُحِقَّتْ بَرَكَتُهُ بَيْعُهُمَا»<sup>٦٣</sup>، وكثير من الناس يعتقد خلاف ذلك. وحينئذٍ نعلم أنَّ للأرزاق أسبابًا إلهية قد تخفى على كثير من النَّاسِ.

{عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ، فَيَأْتِيَ بِحُزْمَةٍ الْحَطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعَهَا، فَيَكُفَّ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ» . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ}.

هذا الحديث فيه:

○ ترغيبُ النَّاسِ في العملِ وتركِ السُّؤالِ، والتَّكسُّبِ بأداءِ الأعمالِ أولى للإنسانِ من أن يسأل النَّاسَ أموالهم، وقد ضربَ لهم مثلًا فيه عملٌ وجهْدٌ بدنيٌّ، ولكن ليس فيه حاجة إلى وجود رأس مالٍ، وذلك بأن يأخذ حبله فيذهب حتى يأتي بحزمة حطبٍ فيبيعها على النَّاسِ؛ فإنَّ هذا من أسبابِ كفاية الإنسان بما لديه، وفي هذا دلالة على أنَّ اغتناء الإنسان عن غيره في حوائجه أولى به من سؤالِ النَّاسِ وطلبهم وطلبه لأموالهم.

○ وفيه دلالة على أنَّ العملَ الذي يحصلُ به التَّكسُّبُ أمرٌ فاضلٌ، ينبغي للنَّاسِ أن يشتغلوا به.

وصلَّى الله على نبيِّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



<sup>٦١</sup> البخاري (1382)، مسلم (1752).

<sup>٦٢</sup> مسند أحمد (1607)، جامع الترمذي (2258).

<sup>٦٣</sup> صحيح البخاري (1947)، صحيح مسلم (2833).

## الدرس العشرون



الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

{وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ كَدٌّ يَكْدُ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ، إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ سُلْطَانًا، أَوْ فِي أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ -وَصَحَّحَهُ-}.

- هذا الحديث قد أخرجه الترمذي، وذكر المؤلف أنه صحَّحه، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من جهة إسناده، وعلى كلِّ فالمعنى الذي دلَّ عليه الحديث مؤيَّدٌ بأحاديثٍ أخرى تشهد له.
- وقوله: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ»، المراد بالمسألة: الطَّلَب من الآخرين أن يُعطوا من أموالهم بدون أن يكون ذلك على جهة المعاوضة والمقابلة والمُجازاة.
- وقوله: «كَدٌّ»، قيل: إنَّه تعب، وتغيُّر في الوجه، وقيل: إنَّه جُرْحٌ يُجرح به.
- وقوله: «كَدٌّ يَكْدُ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ»، أي: يُذهب رونق الوجه وحُسنه بهذا السؤال.
- قال: «إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ سُلْطَانًا»، أي: صاحب ولاية لديه بيت مال، بحيث يطلب منه ما يكون متوافقاً مع المقاصد التي أنشئ من أجله بيت المال.
- وقوله: «أَوْ فِي أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ»، أي: لا يستطيع الاستغناء عن السؤال فيه.

{وَعَنْ ابْنِ الْفَرَّاسِيِّ، أَنَّ الْفَرَّاسِيَّ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَسْأَلُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا، وَإِنْ كُنْتَ سَائِلًا لَأَبَدَ، فَسَلِ الصَّالِحِينَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ-}.

- هذا الحديث حديثٌ لا يثبت عن النَّبي -صلى الله عليه وسلم- فإنَّ ابن الفراسي هذا الذي ذكره المؤلف مجهول لا يُعَلِّم حاله، حيث لم يرو عنه إلا مُسلم بن مخشي، ومُسلمٌ أيضًا مجهولٌ لا يُعَلِّم حاله، فالحديث مُسَلَّسٌ بالجهالة لوجود جهالة في اثنين من رواته.
- وقوله: «لَا»، أي: لا تُسأل.
- قوله: «وإن كُنْتَ سَائِلًا لَا بُدَّ»، أي: لم تستطع أن تكتفي عن السؤال.
- قوله: «فَسَلِ الصَّالِحِينَ»، قيل المراد بالصَّالِحِينَ: مَنْ صَلَّحَتْ أحوالهم الدُّنيويَّة، وبالتالي لا تُشَقُّ عليهم فيما تطلبه.
- وقيل: إنَّ المراد خيار النَّاس من أصحاب الصَّلاح والعمل الصَّالح.
- ولا يمتنع أن يكونَ كُلُّ من المعنيين مراد بهذا اللفظ.

### بَابُ صَدَقَةِ الْفَضْلِ



{عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ مَلَّحٌ مُعَلَّقٌ بِالْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ، اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ}

- قوله: (صَدَقَةِ الْفَضْلِ)، المراد بها: ما أذاه الإنسان على جِهَةِ الاستحباب لا على جِهَةِ الوجوب، ويقابلها: صدقة الزَّكاة، أو الصدقة الواجبة.
- ولفظة "الصَّدَقَة" مرَّة تُطَلَّق على المُستحب، ومرَّة تُطَلَّق على الواجب كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة: 60].
- ومرَّة يُطَلَّق اسم "الزَّكاة" على الواجب، واسم "الصدقة" على التَّطَوُّع كما في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: 103]، فالصدقة هنا واجبة. وورد في بعض النُّصوص تسميتها بالزَّكاة.
- ثم روى المؤلف في هذا الباب حديث أبي هريرة (عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «سَبْعَةٌ»)، أي: سبعة أصناف.
- قوله: «يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ»، المراد بِالظِّلِّ هنا: ظل العرش، وإلا فإنَّ الله نور-سبحانه وتعالى.
- قال: «يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ»، أي: ظل أنشأه الله -سبحانه وتعالى.
- وما يُضَاف إلى الله على صنفين:
  - ◀ معنى: فيكون صفة له.
  - ◀ ذات: فلا يلزم أن يكون من الصِّفَات، ولذا تقول: كعبة الله، وناقية الله؛ هذه ذوات، ولا يلزم أن تكون صفة له -سبحانه وتعالى- ومن ذلك الظِّل.
- وقوله: «إِمَامٌ عَادِلٌ»، المقصود: صاحب الولاية.



والمراد بالعدل: هو الذي يضع الأمور في مواضعها، ويُعطي أصحاب الحقوق حقوقهم، فهذا من الأصناف التي تكون تحت الظل في هذا اليوم، وذلك أن يوم القيامة تدنو الشمس من العباد حتى تكون قريبة من رؤوسهم، فينزل منهم العرق الشديد، حتى إن بعضهم يلجم بعرقه، وبعضهم يصل إلى حقوه، وبعضهم إلى قدميه؛ على قدر أعمالهم في الدنيا.

وأما هؤلاء الأصناف السبعة فإن الله -عز وجل- يظلمهم بحيث لا تدنو منهم الشمس.

- والصنف الثاني: «وَشَابُّ نَشَأً فِي عِبَادَةِ اللَّهِ»، والمراد بالشاب: هو صغير السن، وذلك أن صغير السن في الغالب يكون عنده شهوة، وقد لا يتأمل في عواقب الأمور، وبالتالي إذا كان الشاب قد نشأ في طاعة الله -عز وجل- كان هذا من أسباب وقاية الله له من حرّ الشمس في ذلك اليوم، فكون هذا الشاب استمر على الطاعة وكان من أهلها؛ هذا دليل على أنه قدّم محبوب الله على محبوب نفسه، وقدّم أمر الله على رغبة نفسه.
- وأما الصنف الثالث الذين ذكروا في هذا الحديث: «وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ بِالْمَسَاجِدِ»، أي: يحبها، ويحب إتيانها، ولذلك منذ أن يغادرها يعود إليها مرة أخرى بأداء صلاة أخرى، أو عبادة أخرى في المساجد.
- وتعلق القلب بالمساجد يكون بفعل أنواع الطاعات بها، من صلاة الجماعة إلى الاعتكاف إلى دروس العلم، إلى غير ذلك من الأعمال الصالحة التي تؤدي في المساجد.
- قال: «وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ»، أي: كل منهما أحب الآخر، لا لدينياه ولا لمجرد قرابة أو سبب تواصل، وإنما أحبه؛ لأن الله -عز وجل- يحب المتحابين فيه، ولذلك أحب بعضهم بعضاً، ومن هنا فإن المؤمن يتقرب إلى الله -عز وجل- بأن يحب أهل الخير وأهل الصلاح من أمثالكم ومن أمثال المشاهدين الكرام؛ فيتقرب الإنسان بمحبتهم جميعاً، يريد ما عند الله.
- وقوله: «وَرَجُلَانِ»، ليس المراد هذا الوصف لذاته، وإنما هذا على جهة التمثيل، وقد تكون امرأة تحب امرأة أخرى في الله -عز وجل-.
- وقد يكون من السبب في هذا: ألا يكون هناك إشعار بوجود محبة قد تُفسر بتفسير آخر بين رجل وامرأة.
- وقوله: «اجْتَمَعَا عَلَيْهِ»، أي: أنهما تألفا على هذه المحبة.
- قوله: «وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ»، أي: تفرقا وهما يحب كل واحد منهما الآخر، فإن الفرقة لابد حاصلة، إما بسفر، وإما بانتقال، وإما بانشغال، وإما بوفاة، أو بغير ذلك؛ فالفرقة لابد أن تحصل بين الناس.
- وأما الصنف الآخر: «وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ»، أي: دعتة إلى فعل الأمر المحرم من الفاحشة، وطلبت منه ذلك، ومع كونها كانت ذات منصب -أي: لها منزلة عالية- وذات جمال -أي: منظرها المنظر الجميل الحسن- إلا أنه لم يستجب لها، وذكر لها العلة التي تمنعه من الاستجابة، ألا وهي أنه يخاف الله.
- وفي هذا فضيلة الخوف من الله -عز وجل- وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن: 46]، وقال: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ \* فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات 40-41].
- ثم قال: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا»، أي: لم يظهرها للناس، ولم يعلم بها الآخرون، حتى إنه من إخفائها قد يقال: «لَا تَعْلَمُ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ».

- وقوله: «وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا»، الذِّكْرُ قد يكون باللسان، وقد يكون بالقلب بأن يتذكَّر عظمة الله وصفاته- سبحانه وتعالى- وعجيب صعبه في الخلق وتقليبه لأحوال الناس.
- قال: «ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا»، أي: ليس عنده أحد حتى يُرائيه، أو يُظهر له من حالِ نفسه الصَّلاح وهو لم يكن كذلك.
- قال: «فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ»، فإنَّ خروج الدَّمع في هذه الحال دليلٌ على وُجودِ الخُشوع، وعلى مَخَافَةِ رَبِّ العِزَّة والجلال، وعلى تعلُّق القلب به -سبحانه وتعالى.
- فالحديث فيه فضيلة هذه الأعمال العظيمة، ومنها -وهو سبب إيراد المؤلف: صدقة التَّطوع، وفيه دلالة على استحباب إخفاء صدقة التَّطوع، فالأولى إخفاء صدقة التَّطوع إلا لمعنى خاص.
- وأمَّا بالنسبة للزكاة الواجبة فالأولى إظهارها؛ لأنَّ الناس يشاهدون المال الظَّاهر، وبالتالي حَسُنَ إظهار إخراج زكاته، من أجل ألا يُلام، ومن أجل أن يكون دافعًا لمظنَّة السُّوء به، ومن أجل أن يُقتدى به، ومن أجل ألا يُحسد فيما آتاه الله -عزَّ وجلَّ- من المال.

{وَعَنْ يَزِيدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، أَنَّ أَبَا الْخَيْرِ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «كُلُّ أَمْرٍ فِي ظِلِّ صَدَقَتِهِ حَتَّى يُفْصَلَ بَيْنَ النَّاسِ -أَوْ قَالَ- حَتَّى يُحْكَمَ بَيْنَ النَّاسِ» قَالَ يَزِيدُ: وَكَانَ أَبُو الْخَيْرِ لَا يَخْطِئُهُ يَوْمٌ لَا يَتَصَدَّقُ فِيهِ بِشَيْءٍ وَلَوْ كَعُكَّةٍ أَوْ بَصَلَةٍ. رَوَاهُ الْحَاكِمُ -وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ-}.

- هذا الحديث فيه فضيلة صدقة التَّطوع:
- ★ فصدقة التَّطوع يُكمل الله بها ما حصل من نقصٍ في الصَّدقة الواجبة، كما لوراءى أولولم يؤدَّ أفضل ماله، أو نحو ذلك.
- ★ وهكذا فيها تطهير النَّفس من أن يكون بها عُجب.
- ★ وفيها ملاحظة حاجة المحتاجين.
- ★ وفيها التَّدللُّ لله -عزَّ وجلَّ- ببذل شيء من محبوب النَّفس، ألا وهو المال.
- وصدقة التَّطوع من أعظم الأدلة على إيمان صاحبها، إذا قدَّم محبوب الله على محبوب نفسه، فإنَّ محبة المال جبلة جبل الناس عليها، كما قال تعالى: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى﴾ [البقرة: 177]، وكما قال: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: 92]، فإذا قدَّم الإنسان محبوب الله على محبوب نفسه دلَّ هذا على وجود الإيمان والخير في نفسه.
- قوله: «كُلُّ أَمْرٍ فِي ظِلِّ صَدَقَتِهِ»، أي: أنَّ الله -عزَّ وجلَّ- يُظللُّه في يوم القيامة، حتى يُفصل بين النَّاس، فإنَّه في يوم الحشر يقف النَّاسُ في الموقف وتدنو الشَّمس منهم، ويأتيهم العرق الشَّديد، وأمَّا أصحاب الأصناف السابقة ومنهم صاحب الصَّدقة فإنَّه يُظللُّ في ذلك اليوم.
- قوله: (قَالَ يَزِيدُ: وَكَانَ أَبُو الْخَيْرِ)، بعضهم فسَّرَ أبا الخير بأنه مرثد اليزني.

- قال: (كَانَ لَا يُخْطِئُهُ يَوْمٌ لَا يَتَصَدَّقُ فِيهِ بِشَيْءٍ) ، فيحرص على أن يتصدق بشيء في كل يوم من أيامه، وهذا بمثابة التطبيق العملي لما ورد في الحديث الشريف.
- قال: (وَلَوْ كَعُكَّةً) ، أي: ما يصنع من الخبز ومن القمح ونحوه.
- قوله: (أَوْ بَصَلَةً) ، فيه أن صدقة الإنسان ولو بالشيء القليل محسوبة له عند الله -عز وجل- ولو كان ممّا يتزهد فيه الناس، ولذا قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ»<sup>٦٤</sup> ، وقال -صلى الله عليه وسلم: «أَرْبَعُونَ خَصْلَةً أَعْلَاهُنَّ مَنِيحَةُ الْعِزِّ»<sup>٦٥</sup> ، يعني يعطي العز ساعة لتُحلب، ثم تُعاد، وقال: «لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِحَارَتِهَا وَلَوْ فِرْسَنَ شَاةٍ»<sup>٦٦</sup> ، فهذا فيه الحث على الصدقة ولو كانت قليلة.

{وَعَنْ أَبِي خَالِدٍ -الَّذِي كَانَ يَنْزِلُ فِي بَيْتِ دَالَانَ- عَنْ نُبَيْحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ كَسَا مُسْلِمًا ثَوْبًا عَلَى عُرْيٍ، كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ خُضْرِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ أَطْعَمَ مُسْلِمًا عَلَى جُوعٍ، أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثِمَارِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ سَقَى مُسْلِمًا عَلَى ظَمَأٍ، سَقَاهُ اللَّهُ مِنَ الرَّحِيقِ الْمُخْتُومِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَنُبَيْحُ الْعَرَزِيُّ وَثَقَّهُ أَبُو زُرْعَةَ، وَابْنُ حِبَّانَ. وَأَبُو خَالِدٍ اسْمُهُ يَزِيدٌ وَقَدْ وَثَّقَهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"، وَقَالَ الْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ: "لَا يَتَابَعُ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ".}

- قال: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ كَسَا مُسْلِمًا ثَوْبًا عَلَى عُرْيٍ، كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ خُضْرِ الْجَنَّةِ» ، هذا فيه التَّغْيِبُ في صدقة الثياب والملابس، خصوصًا عند وجود الحاجات.
- قال: «كَسَا مُسْلِمًا ثَوْبًا عَلَى عُرْيٍ»، أي: عندما لا يجد ثوبًا.
- قوله: «كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ خُضْرِ الْجَنَّةِ» ، تلاحظ هنا أن الجزاء من جنس العمل، فلمَّا كسا في الدنيا محتاجًا؛ كساه الله يوم القيامة لما احتاج.
- وقوله: «خُضْرِ الْجَنَّةِ»، هي: أوراق الجنة التي تكون سابعةً لينةً الملمس.
- قال: «وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ أَطْعَمَ مُسْلِمًا عَلَى جُوعٍ، أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثِمَارِ الْجَنَّةِ» ، الجزاء من جنس العمل، أَطْعَمَ فَأُطْعِمَ في يوم شديد الظَّمَا شديد الجوع.
- قال: «وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ سَقَى مُسْلِمًا عَلَى ظَمَأٍ، سَقَاهُ اللَّهُ مِنَ الرَّحِيقِ الْمُخْتُومِ» ، الرحيق المختوم هذا شراب من شراب أهل الجنة، مختوم؛ لأنَّه لم يشربه أحد قبله، قد أُغْلِقَ وَخُتِمَ كَأَنَّهُ إِنَّمَا فُتِحَ مِنْ أَجْلِ هَذَا. والرحيق: المراد بها ما يُستخلص من الأزهار من أنواع السِّقَاءِ.
- وقيل المراد به: الخمر الجيِّد، وهو مُباح لأهل الجنة كما في دلالة النُّصوص.

{وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَجْوَدَ النَّاسِ، وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ، حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ وَكَانَ جِبْرِيلُ -عَلَيْهِ السَّلَام- يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ، حَتَّى يَنْسَلَخَ،

<sup>٦٤</sup> البخاري (6539) ومسلم (33)

<sup>٦٥</sup> البخاري عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو

<sup>٦٦</sup> البخاري (5671)

يعرض عليه النبي -صلى الله عليه وسلم- القرآن، فإذا لقيه جبريل -عليه السلام- كان أجود بالخير من الريح المرسلة. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

- هذا الحديث فيه فضيلة العطاء، وصدقة التطوع على الناس كما هو فعل النبي -صلى الله عليه وسلم- الذي أمرنا بالاعتداء به، وقد جعل الله من سنته في الكون أن أصحاب الصدقات يُضاعف لهم الثواب في الآخرة كما في قوله: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 261]، وهكذا من سنة الله في الكون أن يُخلف على المنفقين، كما قال تعالى: ﴿وَيُرِيهِ الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة: 276].
- قال: (وَكَانَ أَجُودَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ) ، فيه فضيلة زيادة العطاء في شهر رمضان، فهو شهر مئة الله -عز وجل، وشهر مضاعفة الأجور.
- قال: (حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ)، فإن جبريل كان ينزل على النبي -صلى الله عليه وسلم-.
- قال: (وَكَانَ جِبْرِيلُ -عليه السلام- يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ، حتى ينسلخ، يعرض عليه النبي -صلى الله عليه وسلم- القرآن)،
- في هذا فضيلة مُدَارَسَةِ الْقُرْآن في شهر رمضان.
- وفيه أيضاً فضيلة ترتيب قراءة القرآن ومدارسته، فترتيب المدارس في كل ليلة على مقدار معين هذا من الأمور المستحبة.
- واستدل بهذا الحديث على استحباب ختم القرآن في كل شهر مرة، وأن يكون ذلك أقل ما يكون خصوصاً في جلسات المدارس؛ لأنه كان يُعرض عليه القرآن في كل رمضان مرة، فلما جاءت السنة الأخيرة التي توفي فيها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عَرَضَهُ مَرَّتَيْنِ.
- قال: (فَلَرَسُولُ اللَّهِ أَجُودَ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ) ، الرِّيحُ شديدة وتأتي بالسحاب الكثير، ومع ذلك كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أجود منها.

{وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غِنًى، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُعْفِهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ هَذَا اللَّفْظُ، وَرَوَى مُسْلِمٌ أَكْثَرَهُ}.

- اليد العليا: هي المنفقة، وهي أفضل من اليد السفلى -وهي الآخذة- وفيه فضيلة صدقة التطوع.
- قوله: «وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ»، أي: من يجب عليك إعالتهم والقيام على نفقتهم، ومن ذلك: الزوجة، والأبناء، والقرابة.
- واستدل بقوله: «وَابْدَأْ» على وجوب النفقة على الزوجة والأقارب.
- قوله: «وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غِنًى»، أي: ما كان زائداً عن حاجة الإنسان، أمّا ما احتاج إليه الإنسان فإنه يبدأ بنفسه قبل غيره، وهذا هو المُسْتَحْسَن.



• قال: «وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعِفُّهُ اللَّهُ»، أي: مَنْ يَتَأَمَّرَ بِنَفْسِهِ عَنِ اخْتِذَاكَ أَمْوَالِ الْآخَرِينَ فَإِنَّ اللَّهَ -عَزَّوَجَلَّ- يُغْنِيهِ عَنِ أَمْوَالِهِمْ، فَإِنَّ الْجِزَاءَ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ.

• قال: «وَمَنْ يَسْتَعْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ»، أي: يَكْتَفِي بِمَا آتَاهُ اللَّهُ -عَزَّوَجَلَّ- فَمَنْ لَمْ يَطْلُبْ أَمْوَالِ الْآخَرِينَ يُغْنِيهِ اللَّهُ، أي: يجعل الله ما لديه من المال كافياً لحوائجه لا يحتاج معها إلى غيره.

{وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «جَهْدُ الْمُقِلِّ، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَأَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ -وَقَالَ: "عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ"، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ يَحْيَى لَمْ يَرَوْهُ مُسْلِمٌ، وَلَكِنْ وَثَّقَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ}.

• قوله هنا: (قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ)، أي: سَأَلُوا النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

• قوله: (أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟)، أي: أَيُّهَا أَكْثَرُ أَجْرًا؟

• فقال: «جَهْدُ الْمُقِلِّ»، أي: مَا كَانَ عَلَى سَعَتِهِ، وَعَلَى مَا يُطِيقُهُ وَيَحْتَمِلُهُ حَالُ قَلَّةِ مَالِهِ، بِحَيْثُ لَا يُقْصِرُ فِي نَفَقَتِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى مَنْ يَعُولُ.

• قال: «وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ»، أي: لَتَكُنْ بِدَايَتِكَ فِي الصَّدَقَةِ عَلَى مَنْ أَوْجَبَ اللَّهُ -عَزَّوَجَلَّ- عَلَيْكَ إِعَالَتَهُمُ وَالْقِيَامَ بِنَفَقَتِهِمْ.

{وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «تَصَدَّقُوا» فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي دِينَارٌ؟ قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ»، قَالَ عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى زَوْجَتِكَ»، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ»، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ»، قَالَ عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: «أَنْتَ أَبْصَرُ بِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ}.

• قوله: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «تَصَدَّقُوا»)، المراد بهذا: صدقة التطوع.

• قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي دِينَارٌ؟)، أي: أريد أن أتصدق به، والدينار يُصنع من الذهب، ووزنه أربعة جرام ونصف تقريباً.

• فقال -صلى الله عليه وسلم-: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ»، فيه دلالة على أن أول من يجب على الإنسان أن يُنفق عليهم أن يُنفق على نفسه، فهو مُقَدَّم على زوجته، وعلى ولده، وعلى والديه، وعلى قرابته.

• قوله: (قَالَ عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى زَوْجَتِكَ»)، فيه تسمية النفقة على الزوجة "صدقة" والمراد بها صدقة التطوع.

□ وبعضهم قال: هذا دليل على جواز دفع الزكاة للزوجة، وعارضوه بالأحاديث الأخرى.

□ والصواب: أن هذا الحديث إنما هو في النفقات وصدقات التطوع لا في الواجبات.

□ وفي هذا دلالة على أن الزوجة تُقدَّم في النفقة على الأولاد، ولم يُفَرَّقْ في هذا بين الزوجة الغنية

والزوجة الفقيرة، فإنَّ النفقة واجبة على الزوج لهما جميعاً.

• قوله: (قَالَ عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ»)، الولد: يشمل الأبناء والبنات، وفي هذا أن صدقة الأولاد بعد صدقة الزوجة، وأنَّ صدقة الأولاد مُقدَّمة على نفقة الوالدين والأقارب.

وقد استدللَّ بعضهم بهذا الحديث على عدم وجوب نفقة الأقارب من غير الزوجة والأولاد، ولكن قد جاءت نصوص أخرى تدلُّ على وجوب النَّفقة على الأقارب، وحينئذٍ يُقيَّد مفهوم هذا الخبر بمنطوق تلك الأخبار.

• قَالَ: (عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ»)، أي: مَنْ يقوم بخدمتك، وكانوا في السَّابق مَنْ يقوم بالخدمة هم المماليك الذين لا يُعطون راتبًا، والصَّدَقَة عليه تكون بالنَّفقة عليه في مأكله ومشربه وملبسه، وفيما يحتاج إليه من أنواع النَّفقات.

• قَالَ: (عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: «أَنْتَ أَبْصَرُ بِهِ»)، أي: ضعه حيث شئتَ وحيث ترى.

وبعضهم قال: المراد به أن يتتبع أشدَّ المواطن حاجة فيُنفق فيه ما زاد من ماله.

{وَعَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- يَقُولُ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنْ نَتَصَدَّقَ، فَوَافَقَ ذَلِكَ مَا لَّا عِنْدِي فَقُلْتُ: الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ -إِنْ سَبَقْتُهُ يَوْمًا- فَجِئْتُ بِنِصْفِ مَالِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ؟» قُلْتُ: مِثْلَهُ، قَالَ: وَآتَى أَبُو بَكْرٍ بِكُلِّ مَا عِنْدَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ؟» قَالَ: أَبْقَيْتُ لَهُمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقُلْتُ: لَا أَسَافِقُكَ إِلَى شَيْءٍ أَبَدًا. رَوَاهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي مُسْنَدِهِ، وَأَبُو دَاوُدَ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَالتِّرْمِذِيُّ -وَقَالَ: "حَدِيثٌ صَحِيحٌ"، وَقَدْ أَخْطَأَ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ لِأَجْلِ هِشَامٍ فَإِنَّ مُسْلِمًا رَوَى لَهُ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: "هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ مِنْ أَثَبَتِ النَّاسِ فِي زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ" {.

• هشام بن سعد صدوق، ولذلك فإنَّ حديثه من قبيل الحسن.

زيد بن أسلم من علماء التابعين، وأبوه أسلم مولى عمر، وكان يرافقه ويقوم بحوائج عمر.

• قَالَ: (سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- يَقُولُ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنْ نَتَصَدَّقَ)، قد يُراد بهذه الصَّدَقَة صدقة التَّطَوُّع، وهو الظَّاهر؛ لأنَّه أتى لهم بكلِّ ماله، والآخر أتى بنصف ماله، والزكاة لا تجب بهذا المقدار.

والأمر بالصَّدَقَة هنا يكون أمرًا استحبابًا؛ لأنَّه قد استقرَّ استحباب صدقة التَّطَوُّع.

وقد يكون المراد به: الزكاة الواجبة، لأنَّها هي التي يؤمر بها.

قال عمر: (فَوَافَقَ ذَلِكَ مَا لَّا عِنْدِي)، أي: كنت في ذلك الوقت قد اكتسبتُ مَالًا.

• قوله: (فَقُلْتُ: الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ)، ظَنُّ أَنَّ السَّبْقَ والأفضليَّة بمقدار المال، فبيِّن الحديث أنَّ الأفضليَّة بنسبة ذلك المال إلى مالك لها بكميَّة المال، ولذا قال في الحديث السابق لما سئل عن أفضل الصدقة: «جُهِدُ الْمُقِلِّ»، فهو لم يُعطِ شيئًا كثيرًا إلا أنَّه لما سمحت نفسه بذلك المقدار وتلك النِّسبة مع حاجته إليها كان ذلك أفضل الصدقة.

• قال عمر: (فَقُلْتُ: الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ إِنْ سَبَقْتُهُ يَوْمًا)، في هذا دلالة على فضيلة أبي بكر وعمر، وأنَّ أبا بكر أفضل من عمر، وأنَّ أبا بكر كان يُسابق في الخيرات، لهذا ينبغي للمؤمن أن يُسابق إلى الخيرات خصوصًا في الصَّدَقَاتِ وفي العَطَاءِ.

- قال عمر: (فَجِئْتُ بِنِصْفِ مَالِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ؟»)، فيه سؤال الإمام وقابض الصدقات أفراد الناس عن أحوالهم، حتى أحوالهم المالية، ليوحيهم، أو ليتخذ معهم ما يراه من أمور تصلح أحوالهم.
- قوله: (قُلْتُ: مِثْلُهُ)، وفي بَقِيَّة الأحاديث أَنَّهُ دعا له -صلى الله عليه وسلم.
- قَالَ: (وَأَتَى أَبُو بَكْرٍ بِكُلِّ مَا عِنْدَهُ)، أي: بجميع المال الذي عنده، فعند أبي بكر من اليقين والثقة بالله، والعلم من أَنَّهُ سَيَعَوِّضُهُ ما جعل النبي -صلى الله عليه وسلم- يقبل منه، وما جعل نفسه تسمح بأن يتصدق بكل ماله.
- فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- «مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ؟»، أي: ما مقدار المال الذي بقي عندك لتستطيع النفقة به على أهلك؟ والأهل تشمل: الزوجة، وتشمل أهل البيت.
- قَالَ: (أَبْقَيْتُ لَهُمُ اللَّهُ وَرَسُولَهُ)، فلمَّا علم أَنَّ الله هو الرِّزَاق أنفق كلَّ ماله.
- وقوله هنا: (وَرَسُولَهُ)، أكثر العلماء قالوا: إِنَّمَا قال هذا لَأَنَّهُ في زمن النُّبُوَّة؛ لَأَنَّهُ لو احتاج عاد إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فأعطاه رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.
- قوله: (فَقُلْتُ)، يقول عمر: (لَا أُسَابِقُكَ إِلَى شَيْءٍ أَبَدًا)، أي: أقررت بأنك ستسبقني في كلِّ شيء، وفي هذا فضيلة المسابقة في الخيرات -كما تقدَّم.

{وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا، غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا» وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ بَنَى زَوْجَهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.}

- قوله: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا»، فيه دلالة على أَنَّ المرأة يجوز لها أن تُنفق من مالها حتى ولو لم تُخبر زوجها، وورد عن الإمام مالك أَنَّهُ يقول: إذا أرادت أن تتصدق بأكثر من الثلث لابدَّ أن تُخبر الزوج، وهذا الإخبار من أجل أن يوجَّهها على ما ينفعها وما يعود عليها بالنفع.
- والأظهر أَنَّهُ لا يريد أَنَّهُما تستأذن، وإِنَّمَا تُخبره، وإن قال بعض المالكيَّة: إِنَّمَا لابدَّ أن تستأذن.
- والجمهور على أَنَّ المال مالها، وبالتالي تتصرَّف فيه بما تريد ولا تحتاج إلى إخبار الزوج ولا إلى استئذانه.
- قوله: «مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا»، قيَّد الشيء بالطَّعام، فَإِنَّ الطَّعام إذا تُرك يفسد، وبالتالي تتصدق به حتى ولو لم تستأذن فيه؛ لَأَنَّهُ سيفسد هذا الطعام.
- قال: «غَيْرَ مُفْسِدَةٍ»، أي: جاعلة لهذا الطعام يفسد، أو سادَّة ومانعة لأهل البيت من أن يطعموا طعامه.
- قوله: «كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ»، لكونها تصدَّقت.
- قوله: «وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ»، لَأَنَّهُ هو الذي كسب ذلك المال.
- قوله: «وَلِلْخَازِنِ» أي: مَنْ يتولى خزنَ المال في البيت.
- قوله: «مِثْلُ ذَلِكَ»، أي من الأجر.

- قوله: «لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا» ، استدللَ به بعضهم على أنَّها تنفق من مال زوجها ولو لم يعلم، ولكن إذا كان من مال الزوج وجرت العادة بأن يُتسامح في الصدقة فيه فلا حرج عليها أن تتصدق ولو لم تستأذن، ولكن لو لم تجرِ العادة بالتسامح فيه فإنَّها لا تتصدق به حتى تُخبر زوجها.

{وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي أَضْحَى -أَوْ فِطْرٍ- إِلَى الْمُصَلَّى، ثُمَّ انْصَرَفَ فَوَعِظَ النَّاسَ، وَأَمَرَهُمْ بِالصَّدَقَةِ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ تَصَدَّقُوا» فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ، فَإِنِّي رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرُ أَهْلِ النَّارِ» فَقُلْنَ: وَبِمَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ» ثُمَّ انْصَرَفَ، فَلَمَّا صَارَ إِلَى مَنْزِلِهِ جَاءَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- تَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ زَيْنَبُ؟ فَقَالَ: «أَيُّ الزَّيَانِبِ؟» فَقِيلَ: امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «نَعَمْ، انْذُنُوا لَهَا» فَأُذِنَ لَهَا، فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ لِي فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ، فَزَعَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَوَلَدَهُ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ. فَقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، زَوْجُكَ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

- قوله: {وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ} وهو سعد بن مالك بن سنان، وهو صحابي جليل.
- قوله: {قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي أَضْحَى} ، أي: في يوم عيد الأضحى.
- قوله: {أَوْ فِطْرٍ}، أي: في يوم عيد الفطر.
- قوله: {إِلَى الْمُصَلَّى}، فيه دلالة على أنَّ صلاة العيد تُقام في المصلى خارج البلد.
- قال: {ثُمَّ انْصَرَفَ}، أي: بعد أن أَدَّى الصَّلَاةَ.
- قوله: {فَوَعِظَ النَّاسَ}، فيه دلالة على أنَّ صلاة العيد تُقدَّم على الخطبة، فيبدأ بالصلاة قبل الخطبة في يوم العيد.
- قال: {وَأَمَرَهُمْ بِالصَّدَقَةِ}، فيه الأمر بالصدقة في خطبة العيد.
- فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ»، فيه مخاطبة المؤمنين بلفظِ "النَّاس".
- قوله: «تَصَدَّقُوا»، فعل أمر يشمل الواجب في الزكاة، ويشمل التطوع، وفيه دلالة على أنَّ اللفظ الواحد قد يشتمل على معنيين، أحدهما واجب والآخر مُستحب.
- ولذا قال -جلَّ وعلا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل:90]، فمن الإحسان ما هو مُستحبٌ ومنه ما هو واجبٌ.
- قال: {فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ} ، يعني: بعد أن فرغ من خطبة الرجال، وبعض العلماء قال: إنَّ هذا دليلٌ على أنَّ العيدَ ليس له إلا خطبة واحدة.
- ❖ والجماهير على أنَّه لا بد من خطبتين، وهو المأثور من عهد النبوة وعهد الصحابة إلى زماننا، وهو أن يخطبوا للعيد بخطبتين.
- ❖ وبعضهم قال: خطبة النساء هي الخطبة الثانية.



- وقوله: **(فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ)**؛ لأنَّ النساء كنَّ ينعزلن عن الرجال في المصلى، وفيه دلالة على أنَّ ممَّا تُرغَّبُ فيه الشَّريعة عزل النِّساء عن الرِّجُل خصوصًا في المجتمعات العامَّة، وأنَّ الاختلاط ليس من شأن الإسلام؛ بل هو مُنافٍ لما جاءت به الشَّريعة، ولذا قال النبي -صلى الله عليه وسلم: **«خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أُولَئِهَا وَشَرُّهَا آخِرُهَا وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا وَشَرُّهَا أُولَئِهَا»** <sup>٦٧</sup>، ممَّا يدلُّ على أنَّ الصفوف مُنفصلة ومُنْعَزَلٌ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضِهَا الْآخِر.
- فَقَالَ: **«يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ»**، فيه الأمر بالصدقة.
- قال: **«فَإِنِّي رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ»**، أي: رأيتُ النِّساء أكثرَ مَنْ يَسْكُنُ في نار جهنَّمَ.
- قوله: **(فَقُلْنَ: وَبِمَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟)**، فيه السؤال عن سبب دخول النَّار من أجل أن يُتَفَادَى.
- قَالَ -صلى الله عليه وسلم: **«تُكْثِرُنَّ اللَّعْنَ»**، أي: يلعن بعضكم بعضًا، فهذا فيه تحريم اللعن، وأنَّه من أسباب دخول النَّار.
- قال: **«وَتَكْفُرُنَّ الْعَشِيرَ»**، المراد بالكفر: جحد النِّعمَة. والعشير: الزَّوج.
- وقد فُسِّرَ ذَلِكَ في بعض الروايات بأنَّه **«لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ»**.
- ثم قال -صلى الله عليه وسلم: **«مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ»** <sup>٦٨</sup>، وقد فُسِّرَ نقص العقل: بكثرة النِّسيان عند النساء.
- ونقصان الدين: بكونها لا تؤدِّي الصَّلوات في جميع أيَّامها.
- قوله: **«أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ»**، فإنَّ المرأة إذا خاطبت الرَّجُلَ مال معها الرَّجُلُ مهما كان عنده من العقل، يتفادى ما قد يحصل بعد ذلك.
- قوله: **(ثُمَّ انْصَرَفَ)**، أي: ترك مُصَلَّى العيد وذهب إلى بيته، وفيه دلالة على أنَّ صلاة العيد لا يوجد لها سُنَّةٌ بعديَّة.
- قوله: **(فَلَمَّا صَارَ إِلَى مَنَزِلِهِ جَاءَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- تَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِ)**، فيه أنَّ الدُّخُولَ في البيوت لابدَّ له من الاستئذان.
- قوله: **(فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ زَيْنَبُ)**، أي: هذه المرأة التي تَسْتَأْذِنُ مِنْكَ في الدُّخُولِ هي: زينب.
- فَقَالَ: **«أَيُّ الزَّيْنَبِ؟»**، فيه سؤال الرَّجُلَ عَمَّنْ يُقَابِلُهُ؛ ليتَحَقَّقَ مِنْ شَخْصِهِ، وأنَّ هذا ليس ممَّا يُنْقِصُ المسؤول عنه ولا السَّائل.
- قوله: **(فَقِيلَ: امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: نَعَمْ، ائْذِنُوا لَهَا) فَأَذِنَ لَهَا، فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ)**، فيه سؤال المرأة للمفتي، واستفصالها عن الأحكام الشَّرعية منه.

<sup>٦٧</sup> مسلم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

<sup>٦٨</sup> البخاري (4901)

- فَقَالَتْ: (يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ لِي) ، الحلي: هو الذهب الملبوس، وفيه السؤال عن تطبيقات الأحكام الشرعية.
- قالت: (فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ)؛ لِأَمْرِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- بالصَّدَقَةِ.
- قالت: (فَزَعَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَوَلَدَهُ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ) ، وذلك لقربتهم، والمراد -كما تقدّم- صدقة التَّطَوُّع.
- ✓ وبعضهم حمله على زكاة الفريضة، وأجاز للمرأة أن تؤدِّي زكاتها لزوجها متى ما كان فقيرًا.
- ✓ والجمهور: على أنها متى فعلت ذلك أدّت نفعًا لنفسها، والأصل في الزَّكَاةِ ألا يعود الإنسان على نفسه بالنَّفْعِ بِزَكَاةِ مَالِهِ.
- فَقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ»، يعني: صَدَقَ فِي قَوْلِهِ أَنَّهُ وَوَلَدَهُ أَحَقُّ بِصَدَقَةِ التَّطَوُّعِ مِنْ غَيْرِهِمَا. «زَوْجُكَ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ» رواه البخاري.
- وفي هذا الحديث:
- ✱ مَا يَدُلُّ عَلَى مَقْصِدٍ مِنْ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ مِنْ تَرَابُطِ الْأُسْرَةِ، وَمِنْ كَوْنِهِمْ يَدًّا وَاحِدَةً.
- ✱ سَوْالُ الْإِنْسَانِ عَمَّا يُشْكِلُ عَلَيْهِ مِنْ أُمُورِ دِينِهِ.

وصلّى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



## الدرس الحادي والعشرون



الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

كِتَابُ الصِّيَامِ - بَابُ فَرَضِ الصَّوْمِ.



{عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «لَا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ، إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُومْهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ}.

- قوله «لَا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ» ، فيه التَّهْيِ عن صومِ يومِ الثلاثين من شهر شعبان، وصومِ اليومِ التاسع والعشرين من شهر شعبان، وقد اختلف العلماء في شمول هذا الحديث في اليوم الثامن والعشرين من شهر شعبان، وذلك لأنَّ الأشهر قد تنقص، وبالتالي يكون آخريومين هما اليوم الثامن والتاسع والعشرون.
- والأظهر أنَّ الحديثَ يشملُه ؛ لأنَّ من عادة العرب إطلاق اليوم الأخير على اليوم التاسع والعشرين، ولذا فإنَّه يُنْهَى عن صومِ آخرَيَّامِ شعبان، وقد وردَ في عددٍ من الأحاديث أَنَّنَا النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سَعَى يَوْمِ الثلاثين يومِ الشَّكِّ، ونهى النَّاسَ عَنْ صَوْمِهِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتِ السَّمَاءُ مُصْحِيَةً؛ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ اتَّفَقُوا عَلَى كَرَاهَةِ صَوْمِ يَوْمِ الشَّكِّ، وَإِنَّمَا اختلفوا في صَوْمِ يَوْمِ الشَّكِّ إِذَا كَانَتِ السَّمَاءُ قَدْ اِمْتَلَأَتْ بِالْغُيُومِ، وَلَكِنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ يَشْمَلُ يَوْمَ الْغَيْمِ كَمَا يَشْمَلُ يَوْمَ الصَّحْوِ، وَلِذَلِكَ قَالُوا بِكَرَاهَةِ صَوْمِ يَوْمِ الشَّكِّ وَلَوْ كَانَتِ السَّمَاءُ قَدْ اِمْتَلَأَتْ بِالْغُيُومِ.

- وذهب الحنابلة إلى أنَّ يوم الشَّكِّ إذا كانت ليلته قد جاءتها الغيوم فغطَّت الهلالَ فحينئذٍ يجب عند بعضهم صوم ذلك اليوم، ويُقام له قيام التَّراويح، وهذا المذهب عند فقهاء الحنابلة، وقد استدلوا له بالحديث الآتي، حديث ابن عمر حينما قال: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ» ، قالوا: التَّقْدِيرُ يعني: التَّضْيِيقُ، كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ﴾ [العنكبوت: 62].
- وقال الجمهور: إنَّ هذا اللفظ قد فسَّرَ برواية البقيَّة وبرواية أبي هريرة وغيرهم حينما قال: «فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ»<sup>٦٩</sup>.
- ولذا فإنَّ الرَّاجِحَ في هذه المسألة هو مذهب الجمهور من كراهة صوم يوم الشَّكِّ ولو كان هناك غيم.
- وقوله: «إِلَّا رَجُلٌ»، هكذا الرِّوَاية بالرفع، مع أنَّه مستثنى، وذلك أنَّه بمثابة الاستثناء المفرغ، ولفظة "الرجل" ليست مرادة، بل تشملُ الأنثى كما تشملُ الرَّجُلَ.
- قوله: «كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمْهُ» ، قوله "لِيَصُمْهُ" فعل مضارع مسبوق بلام أمر فيكون فعل أمر، والأمر بعد النَّهي يُعيد الحكم على ما كان عليه سابقًا.
- والمراد بذلك: مَنْ كان عنده عادة يصومها، كمن كان يصوم يوم الاثنين ويوم الخميس، أو نحو ذلك من أنواع الصَّيَامِ، فإنَّه لا بأس أن يصوم يوم الشَّكِّ حينئذٍ.
- ومثل هذا: مَنْ كان عليه صيام من أيام رمضان السَّابِقِ، ولم يتمكَّن من صومها، فإنَّه يُشرع له أن يصوم في يوم الشَّكِّ صوم القضاء الذي فاتته من رمضان السَّابِقِ.

{عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَمُسْلِمٌ: «فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ»، وَلِلْبُخَارِيِّ: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ». وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ»}.

- قال في حديث ابن عمر: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ»، يعني: رأيتم الهلالَ، وفيه دلالة على أنَّ الصَّوم والفطر مرتبطان برؤية الهلال، وفيه دلالة على عدم جواز الاعتماد على الحساب الفلكي في إثبات دخول الشَّهْرِ وخروجه؛ لأنَّه علَّقه بالرُّؤية، ولم يعلِّقه بكون القمر هلالًا.
- ◀ وفيه دلالة على أنَّه متى رُؤِيَ الهلالُ فإنَّه يُصام حتى ولو كانت تلك الرُّؤية بواسطة آلات الرِّصْدِ أو بآلاتٍ مكبَّرةٍ، ونحو ذلك؛ فإنَّه لم يشترط في الرُّؤية أن تكون بالعين المجردة.
- ◀ وفي هذا الحديث الاعتماد على شهادة الشُّهود، لأنَّهم هم الذين يرونه.
- ◀ وفيه أنَّ ظاهر الخبر يدلُّ على أنَّه إذا رُؤِيَ الهلال في بلدٍ فإنَّه يلزم جميع المسلمين أن يصوموا وأن يفطروا، ولذلك لأنه قال: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ»، والضَّمير يعود إلى أهل الإسلام.
- واختلف العلماء في هذه المسألة:
- ❖ فالحنابلة وجماعة يرون أنَّه إذا رُؤِيَ في بلدٍ لزم جميع البلدان.

<sup>٦٩</sup> صحيح البخاري (1785).



❖ ورأى آخرون أنَّ لكلِّ بلدٍ رؤيةً مستقلةً، بناءً على قولهم: إنَّ المطالعَ يختلف.

ولا شكَّ أنَّ المطالعَ يختلف، ولكن هل يُبنى عليها الحكم في مسائل الصيام والفطر أو لا؟  
وهناك مَنْ يقول: إنَّه إذا رُويَ الهلالُ في بلدٍ لزم البلدان التي تقع عنه غرباً أن يصوموا؛ لأنَّ الشَّمْسَ أسرع من القمر، فإذا رُويَ الهلالُ في بلدٍ فهذا معناه أنَّه قد هلَّ على البلدان التي تقع عنه غرباً.

● والمسألة حينئذٍ يُرجع فيها إلى أصحاب الفتوى في كلِّ بلدٍ، فإذا اختلفوا قولاً من هذه الأقوال فإنَّهم يسيرون عليه.

وبالنسبة لأفراد النَّاس فإنَّهم يتبعون أهلَ الفتوى في ذلك البلد، ولا يجوز للإنسان أن يُخالف أهلَ فتوى بلده في مسائل الصَّوم والفطر، وإثبات دخول الشَّهر؛ ليكون النَّاس في البلد الواحد على طريقةٍ واحدة.  
وبالنسبة للبلدان التي ليس فيها ولاية إسلامية يتمكَّنون فيها من إثبات رؤية الهلال، والتَّأكد من تزكية الشُّهود ونحو ذلك؛ فإنَّهم حينئذٍ بالخيار، إن رأوا أن يسيروا على طريقة بلدٍ معيَّن من البلدان التي تقع عنهم شرقاً، أو اختلفوا أنَّه متى أُعلن في أحد البلدان تبعوه، أو اختلفوا مثلاً ثلاث بلدان يسيرون على طريقةٍ، فإنَّهم حينئذٍ يجتهدون.

● وينبغي لأهل المدينة الواحدة أن يتَّفَقُوا في هذا الباب، بحيث لا يكون هناك اختلاف بين أهل المدينة الواحدة في صومهم وفطرمهم.

وأما بالنسبة لأفراد النَّاس فإنَّهم يعودون ويعتمدون في هذا الباب على قول المركز الإسلامي الذي يُصلُّون معه ويتبعونه، ويعتمدون على ما يسيروا عليه.

● وقوله: «وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطِرُوا»، ظاهره تساوي رؤية الفطر مع رؤية الصَّوم.

وقد اختلف العلماء في عدد مَنْ يُعتمد على قوله في الرؤية:

★ فهناك مَنْ قال: لا بدَّ من اثنين في رؤية الفطر ورؤية الصَّوم.

★ وهناك مَنْ قال بالتَّفريق: فقال: إنَّ رؤية الصَّوم تثبتُ بشاهد واحد، بينما رؤية الفطر لا

تثبت إلا بشاهدين.

● وقوله: «فَافْطِرُوا»، تدلُّ على الوجوب؛ لأنَّها أوامر، ومن ثمَّ استدلَّ بهذا اللفظ على وجوب فطر يوم عيد الفطر، وأنَّه لا يجوز للإنسان أن يصومه.

● قوله: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ»، أي: جاء السَّحاب فلم يمكِّنكم من رؤية الهلال.

● قوله: «فَافْطِرُوا لَهُ»، تقدَّم معنا أنَّ الحنابلة فسَّروه بإنقاص شهر شعبان، ولكنَّهم لم يُدخلوا في هذا حكم آخر شهر رمضان.

● قوله هنا: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَافْطِرُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ» هذه عند البخاري تُفسِّر الرواية الأولى، ولذلك فإنَّ الرَّاجح هو مذهب الجمهور بوجوب إكمال شهر شعبان عند وجود الغيم.

{وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ الْحَارِثِ الْجَدَلِيِّ جَدِّئِلَةَ قَيْسٍ، أَنَّ أَمِيرَ مَكَّةَ خَطَبَ ثُمَّ قَالَ: عَهْدَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّ نَنْشُكَ لِلرُّؤْيَةِ، فَإِنْ لَمْ نَرَهُ وَشَهِدَ شَاهِدًا عَدْلٍ نَسَكُنَا بِشَهَادَتِهِمَا.

فَسَأَلْتُ الْحُسَيْنَ بْنَ الْحَارِثِ: مَنْ أَمِيرُ مَكَّةَ؟ قَالَ: هُوَ الْحَارِثُ بْنُ حَاطِبٍ أَخُو مُحَمَّدٍ بْنِ حَاطِبٍ، ثُمَّ قَالَ الْأَمِيرُ: إِنَّ فِيكُمْ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ مِنِّي، وَشَهِدَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى رَجُلٍ، قَالَ الْحُسَيْنُ: فَقُلْتُ لِشَيْخٍ إِلَى جَنِّي: مَنْ هَذَا الَّذِي أَوْمَأَ إِلَيْهِ الْأَمِيرُ؟ قَالَ: هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَصَدَقَ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِاللَّهِ مِنْهُ، فَقَالَ: بِذَلِكَ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ -وَهَذَا لَفْظُهُ-، وَالدَّارِقُطِيُّ -وَقَالَ: "هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ مُتَّصِلٌ" {.

- قوله هنا (أَنَّ أَمِيرَ مَكَّةَ حَاطِبٌ) ، فيه مشروعية أن تشتمل الخطب على الأحكام الشرعية التي يحتاج إليها الناس، وكان أصحاب الولاية -الأمراء- هم الذين يتولَّون الخطبة، فيأخذون منهم أحكام الشرع.
- قوله: (ثُمَّ قَالَ:...)، يعني: في خطبته.
- قوله: (عَدِلَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-)، أي: أخذ علينا العهد والميثاق.
- قوله: (أَنَّ نَسْكَكَ لِلرُّؤْيَا)، أي: أن نصوم شهر رمضان بالرؤية، ويحتمل أن يكون قوله (أَنَّ نَسْكَكَ)، أي: نذبح النُسك في الأضحية، أو أن نعلّق أحكام النُسك في الحجّ برؤية الهلال، لأنّ وقوف يوم عرفة إنّما يكون في اليوم التاسع من شهر ذي الحجة، ويوم العيد هو اليوم العاشر، ولا يثبت ذلك إلا بتعليقه بدخول الشهر، وهذا أمر مرتبط برؤية الهلال.
- قال: (فَإِنْ لَمْ تَرَهُ وَشَهِدَ شَاهِدًا عَدِلَ نَسَكُنَا بِشَهَادَتِهِمَا)، إذن هنا طريقان:
  - ✱ **الطَّرِيقُ الْأَوَّلُ:** أن نراه نحن.
  - ✱ **الطَّرِيقُ الثَّانِي:** أن يشهد لنا شاهدا عدلٍ بأنّه قد رُؤِيَ الهلال.
- ✓ وفي هذا دلالة على إثبات دخول الأشهر بواسطة رؤية العدول.
- ✓ وفيه دلالة على أنّ الإخبار برؤية الهلال من باب الشهادة، وذلك أنّ باب الشهادة يُخالف باب الرواية في عددٍ من الأحكام، ومنها: أنّه في باب الشهادة لا بدّ أن يكون هناك عدل، ويكون من الرجال.
- وقد اختلف العلماء في رؤية هلال رمضان، هل تثبت بشهادة الواحد؟
  - فقال طائفة: نعم.
  - وقال الجمهور: لا تثبت إلا بشهادة اثنين.
- وقد ورد فيه حديث ابن عمر أنّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- أمر النَّاسَ بصيام الشهر بناء على رؤية الواحد، ولكن في بقية الشهور لا بدّ أن يكون من رأى الهلال اثنين أو أكثر.
- قوله: (نَسَكُنَا بِشَهَادَتِهِمَا)، يعني أنهم يفعلون النُسك من ذبح الأضاحي، أو من أداء الحجّ، أو نحو ذلك.
- قال: (فَسَأَلْتُ الْحُسَيْنَ بْنَ الْحَارِثِ)، القائل هو: أبو مالك الأشجعي.
- قوله: (مَنْ أَمِيرُ مَكَّةَ؟)، ثمّ أنّه أخبره بعد ذلك أنّه الْحَارِثُ بْنُ حَاطِبٍ أَخُو مُحَمَّدٍ بْنِ حَاطِبٍ.
- قوله: (ثُمَّ قَالَ الْأَمِيرُ: إِنَّ فِيكُمْ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ مِنِّي)، فيه ردُّ العلم لأهله.
- قوله: (وَشَهِدَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-)، أي كان حاضراً لهذه الرواية حين وجودها.
- قوله: (وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى رَجُلٍ)، وأشار إلى عبد الله بن عمر، وهذا فيه فضل عبد الله بن عمر.

- قوله: (فَقُلْتُ لَشَيْخٍ إِلَى جَنِّي: مَنْ هَذَا الَّذِي أَوْمَأَ إِلَيْهِ الْأَمِيرُ؟ قَالَ: هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَصَدَقَ وَهُوَ أَعْلَمُ بِاللَّهِ مِنْهُ)، يعني هو أعلم من الأمير الحارث بن حاطب.
- قوله: (فَقَالَ: بِذَلِكَ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، أي: بالاعتماد على شهادة الشهود في إثبات دخول الأشهر.

وفي هذا دلالة على أنه ينبغي لأهل الإسلام أن يعتمدوا على الأشهر القمرية، لأنها هي التي تُبنى عليها الأحكام الشرعية، كصيام رمضان، ونسك الحج، وعدد من الأحكام، كصيام يوم عاشوراء، وصيام الأيام البيض، ونحو ذلك من الأحكام، وهكذا الأشهر الحرم إنما تُحدّد برؤية القمر، ولذلك يحسن بالناس أن يعتمدوا على الأشهر القمرية.

كذلك أيضاً هناك عدد من الأحكام المتعلقة بالناس، ومن أمثلة ذلك: فيما يتعلق بالإيلاء، وما يتعلق بالعدّة لمن توفي عنها زوجها، أو من طُلِّقت وكانت كبيرة أو صغيرة، أو ما يتعلق بصيام الكفارات في كفارة القتل أو كفارة الظّهار، فالواجب هو اعتماد الأشهر القمرية في ذلك كلّه. وهكذا في فريضة الزّكاة فإنّها بالسّنة القمرية لا السّنة الشمسيّة.

{وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: تَرَأَى النَّاسُ الْهَلَالَ فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنِّي رَأَيْتُهُ، فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ -وَقَالَ: "عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ"-.}

- قوله هنا: (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: تَرَأَى النَّاسُ الْهَلَالَ) ، أي: طلبوا رؤية الهلال، والهلال يكون في بداية الشهر، ويكون مضيئاً في جزء من أجزائه، ولا يكون هلالاً إلا إذا أضاء، فقبل إضاءته لا يكون هلالاً. وفي هذا دلالة على استحباب تراءي الهلال لما يترتب عليه من أحكام شرعية.
- قال: (فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنِّي رَأَيْتُهُ، فَصَامَ) ، كأنه اعتمد على قول الواحد في إثبات دخول الشهر برؤية الهلال، وكما قال بذلك طائفة من أهل العلم. وهذا يخصّ على الصحيح بإثبات دخول شهر رمضان، وأمّا رؤية الهلال في غيره من الأشهر فلا بدّ فيها من رؤية اثنين، ولا يكفي فيها رؤية الواحد.
- وقوله: (فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ) ، فيه أنّ الإمام يطلب من الناس أن يُثبتوا دخول الشهر، وأن يصوموا شهر رمضان بناءً على رؤية الشهود.

{وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ، قَبْلَ الْفَجْرِ، فَلَا صِيَامَ لَهُ». رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ -وَقَالَ: "لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَوْلُهُ، وَهُوَ أَصَحُّ"، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "وَالصَّوَابُ عِنْدَنَا مَوْقُوفٌ"، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: "قَدْ اخْتَلَفَ عَلَى الزُّهْرِيِّ فِي إِسْنَادِهِ فِي رَفْعِهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَقَامَ إِسْنَادَهُ وَرَفَعَهُ، وَهُوَ مِنَ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ"-.}

- هذا الحديث وقع الاختلاف في إسناده كما أشار المؤلف من جهتين:

◀ **الجهة الأولى:** هل هو مرفوع أو موقوف على ابن عمر

◀ **الجهة الثانية:** الاضطراب في إسناده، فمرة يُروى عن ابن عمر عن النَّبِيِّ -صلى الله عليه

وسلم- ومرة يُروى عن ابن عمر عن حفصة.

وبالتَّالي تكلم بعض أهل العلم في هذا الخبر، والصَّواب أنَّه خبرٌ جيدٌ الإسناد كما أشار المؤلف هنا بأنَّ عبد الله بن أبي بكر أقامَ إسناده ورفعَه، وكونه يُروى مرة موقوفاً لا يبعد أن يكون ابن عمر مرة يذكره عن نفسه، ومرة يذكره مرفوعاً للنَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم-، ومن ثَمَّ فالصَّواب أنَّ الخبر ثابت عن النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم.

• والحديث يتكلَّم عن مسألة النِّيَّة، ومن المعلوم عند جمهور أهل العلم أنَّ النِّيَّة معتبرة، وأنَّه لابدَّ في الأعمال من النِّيَّة، وقد قال النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»<sup>٧٠</sup>، ولكن وقع الاختلاف في الوقت الذي يجب أن يكون الإنسان ناوياً للصَّيام فيه، وذلك أنَّ الصَّيام على أنواع:

❖ **النَّوع الأوَّل:** صيام واجب في غير رمضان: مثل صيام القضاء، وصيام النَّذر والكفَّارة؛ فهذا يجب على الإنسان أن يُبَيِّت نِيَّةَ الصَّوْم فيه، وهذا هو مذهب الجمهور ومنهم الأئمة الأربعة، خلافاً لبعض الحنفية.

❖ **النَّوع الثَّاني:** صيام شهر رمضان، وذهب الجمهور إلى أنَّه لابدَّ فيه من تبَيُّت النِّيَّة لهذا الخبر، وتبييت النِّيَّة بأن ينوي أن يصوم غداً، وأن يعزم بقلبه صوم الغد، سواء كان هذا في أوَّل الليل كبعد المغرب، أو في آخر الليل قبيل الفجر. واستدلوا على ذلك بهذا الحديث وبالنُّصوص الأخرى التي أوجبت النِّيَّة كحديث «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

وذهب الحنفية إلى أن صيام شهر رمضان يُجزئُ نِيَّةً من التَّهَارِقِلِ الزَّوْل، وقالوا: إن هذا اليوم متعيَّن أن يكون من شهر رمضان، وبالتالي لم نحتج فيه إلى تبَيُّت النِّيَّة. وقول الجمهور لصحَّة حديث الباب، ولأنَّه لا يصح أن نفرق ما بين قبل الزَّوال وما بين ما بعده، لعدم ورود دليل يدلُّ على التَّفريق بينهما.

❖ **النَّوع الثَّالث:** صيام التَّطَوُّع، وقد اختلف العلماء في وجوب تبَيُّت النِّيَّة فيه، وهذا يشمل الأيام المعينة، كصيام يوم عرفة، وصيام يوم عاشوراء، وصيام الخميس والاثنين؛ فإنَّها وإن كانت معينة إلا أنَّها من أيام التَّطَوُّع، ومثله صيام ستِّ من شوال.

وقد اختلف العلماء في وجوب تبَيُّت النِّيَّة على ثلاثة أقوال مشهورة:

↔ **القول الأوَّل:** لابدَّ من تبَيُّت النِّيَّة، فلا بدَّ أن ينوي الإنسان من اللَّيْلِ أنَّه يصوم غداً، وهذا مذهب المالكية، واستدلُّوا عليه بحديث الباب، فإنَّه قال: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصَّيَّامَ» ، والصَّيام لفظ عام، فيشمل صيام التَّطَوُّع.

<sup>٧٠</sup> صحيح البخاري (1).



➤ **القول الثاني:** إذا نوى قبل الزوال جاز وصحَّ الصوم، وإذا لم ينو إلا بعد الزوال لم يصح، وهذا مذهب كثير من أهل العلم كالحنفية.

➤ **القول الثالث:** يجوز أن يكون صيام التطوع نية في أي جزء من أجزاء النهار ولو قبيل الغروب،

وقالوا: إنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- ثبت عنه أنَّه دخل على أهله فسألهم طعامًا، فذكروا أنَّهم لا

يوجد عندهم طعام، فقال: «فَإِنِّي إِذَا صَائِمٌ»، ممَّا يدلُّ على أنَّه استأنف الصَّومَ في هذا الوقت.

- وفي هذا دلالة على جواز أن تكون نية صيام التطوع من النهار، وهذا هو الرَّاجح، ولكن ليُعلم بان الأجر إنما يكون من بداية النية لا من بداية اليوم، وذلك لأنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- قال: «وَأِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى».

إذا تقرر هذا فإنَّه يُشترط ألا يكون قد تناول شيئًا من المفطرات في النهار قبل نية الصوم.

- وقوله: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ»، البيات: هو نوم الليل، ويُراد به الجزم بالنية في أي جزء من أجزاء الليل.

- وقوله: «فَلَا صِيَامَ لَهُ»، هذا دليل على اشتراط النية للصَّوم.

{وَعَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» فَقُلْنَا: لَا، قَالَ: «فَإِنِّي إِذَا صَائِمٌ»، ثُمَّ أَتَانَا يَوْمًا آخَرَ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَهْدِي لَنَا حَيْسٌ، فَقَالَ: «أَرْنِيهِ، فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا» فَأَكَلَ، وَفِي لَفْظٍ: قَالَ طَلْحَةُ -وَهُوَ ابْنُ يَحْيَى: فَحَدَّثْتُ مُجَاهِدًا بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ يُخْرِجُ الصَّدَقَةَ مِنْ مَالِهِ، فَإِنْ شَاءَ أَمْضَاهَا، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

- قوله هنا (وَعَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ذَاتَ يَوْمٍ)، فيه دلالة على دخول الرجل على أهل بيته في النهار.

وفيه دلالة على كيفية تعامل النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- في القسم بين زوجاته في النهار.

- فَقَالَ -صلى الله عليه وسلم-: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟»، أي: هل عندكم طعام أتناوله؟

وفي هذا دلالة على ما كان عليه بيت النبوة من نقص الطعام، وأنَّ هذا لا يدلُّ على نقصان صاحبه عند الله -جلَّ وعلا-.

- وقوله: (فَقُلْنَا: لَا)، أي: ليس عندنا شيء من الطعام.

- فَقَالَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم-: «فَإِنِّي إِذَا صَائِمٌ»، أي: ابتداء الصَّوم بنية من النهار.

وفي هذا دليل لمذهب الجمهور على جواز أن تكون نية صوم التطوع من النهار خلافاً للمالكية.

- قالت: (ثُمَّ أَتَانَا يَوْمًا آخَرَ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَهْدِي لَنَا حَيْسٌ) ، الحيس: نوع من أنواع الأطعمة يوضع فيه

تمر وسمن وأقط، أو دقيق، أو فتيت، ونحوها، وكان من الأطعمة المفضلة لديهم.

- فَقَالَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم-: «أَرْنِيهِ»، أي: اجعليني أظالعه، وذلك من أجل أن يأكل منه.

- قال: «فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا»، أي: ابتداء اليوم صائماً تطوع.

وفي هذا دلالة على جواز قطع صوم التطوع، وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

❑ **القول الأول:** أن صوم التطوع يجوز قطعه، ولا يجب إكمال، ولو قُدِّرَ أنَّ الإنسان أفطره لا يجب عليه قضاؤه، وهذا مذهب الإمامين الشافعي وأحمد، واستدلوا بحديث الباب، واستدلوا أيضاً بما ورد في قوله النبي -صلى الله عليه وسلم: «**الصَّائِمُ الْمُتَطَوِّعُ أَمِيرُ نَفْسِهِ، إِنْ شَاءَ صَامَ، وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ**»<sup>٧١</sup>.

❑ **القول الثاني:** هو قول الحنفية والمالكية إلى أن عمل التطوع يجب المضي فيه لمن ابتدأه، ومن ذلك الصيام، وبالتالي ألزموا من صام تطوعاً بأن يكمل صومه، ورتَّبوا على ذلك أنه لو أفطر في أثناء اليوم الذي صام فيه تطوعاً وجب عليه قضاؤه، واستدلُّوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا **أَعْمَالَكُمْ**﴾ [محمد: 33]، وبقول النبي -صلى الله عليه وسلم- لما سُئِلَ عن الواجب غير المذكور من الفرائض، قال: «**إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ**»<sup>٧٢</sup>، قالوا: هذا فيه دلالة على أنه لا يجب على الإنسان عمل إلا إذا تطوع، فإذا تطوع وجب عليه.

• قالت: (فَأَكُلْ)، فيه دلالة على أن صوم التطوع يجوز قطعه ويجوز الأكل فيه.

{وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ»}.

• في هذا فضيلة تعجيل الإفطار، وفيه أن الصَّائِمَ يتقلَّب بين أنواع العبادات حتى فيما يتعلَّق بفطره، ويتقَرَّب بذلك لله -عزَّ وجلَّ.

• والمراد بتعجيل الفطر: أن يُفطر الإنسان بمجرد غروب الشمس، وقد قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا، وَادْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَاهُنَا، وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ»<sup>٧٣</sup>، فيه دلالة على أن الفطر يثبت بغروب الشمس، وقد قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: 187]، فيه دلالة على أن أوَّلَ جزءٍ من أجزاء اللَّيْلِ يكونُ الصَّائِمُ مفطراً فيه خلافاً لبعض الفرق.

{وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السُّحُورِ بَرَكَةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا}.

• قوله: «تَسَحَّرُوا»، فيه أمرٌ بأكل وتناول وجبة السَّحُور، والأمرُ هنا ليس على الوجوب؛ بل هو على الاستحباب، وذلك أنه في أوَّل الإسلام كان السَّحُور ممنوعاً منه، ومن نام في الليل وجب عليه الإمساك إلى غروب الشمس من الغد، فنُسَخَ هذا الحكم كما في قوله -جلَّ وعلا: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: 187].

• وقوله: «فَإِنَّ فِي السُّحُورِ بَرَكَةً» "السَّحُور" بفتح السين، أي: الطَّعام يُتناوَل في السَّحر -وهو آخر الليل- قيل هو: السُّدُس الأخير من اللَّيْلِ.

✓ وفيه إثبات أن في بعض المطعومات والمأكولات بركة، والبركة من الله -سبحانه وتعالى- يُبارك لمن شاء.

<sup>٧١</sup> مسند أحمد (26273).

<sup>٧٢</sup> صحيح البخاري (2494)، صحيح مسلم (15).

<sup>٧٣</sup> صحيح البخاري (1827).

✓ وفي هذا: أَنَّ المؤمن يتقَرَّب إلى الله بتناول هذه الوجبة، كما يتقَرَّب إلى الله -عزَّ وجلَّ- بتناول وجبة الإفطار. وفيه أَنَّ الصائم يتقلَّب بين أنواع الطَّاعات والعبادات.

{وَعَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضَّبِّيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى مَاءٍ فَإِنَّهُ طَهُورٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالتِّرْمِذِيُّ -وَهَذَا لَفْظُهُ-، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ -وَقَالَ: "عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ"-.}

- هذا الحديث -كما ذكر المؤلف- صححه ابن حبان، وصحَّحه الترمذي، ولكن كثيراً من أهل العلم تكلم فيه من جهة أَنَّ الراوي عن سلمان مجهول، وبالتالي لم يأخذوا بهذا الخبر.
- وقد ورد في حديث آخر أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- كان يفطر على التَّمْرِ أو الماء، وقالوا: إِنَّ هذا ثابت عن النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- من فعله، وورد أَنَّهُ "كَانَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُفْطِرُ عَلَى رُطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ رُطَبَاتٌ فَعَلَى تَمْرَاتٍ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ" <sup>٧٤</sup>؛ وبالتالي نعرف الأحكام المتعلقة بهذا الخبر.

{وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَنِ الْوَصَالِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: فَإِنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تُوَاصِلُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «وَأَيُّكُمْ مِثْلِي؟ إِنِّي أَبَيْتُ يُطْعِمَنِي رَبِّي وَيَسْقِيَنِي»، فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوَصَالِ، وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا، ثُمَّ يَوْمًا، ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ، فَقَالَ: «لَوْ تَأَخَّرَ الْهَلَالُ لَرَدَدْتُكُمْ» كَالْمَنْكَلِ لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ}.

- قوله هنا: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَنِ الْوَصَالِ) ، أي: عن الاستمرار في الصيام بعد دخول وقت الإفطار. والوصال على نوعين:

✱ **النوع الأول:** وصال الأيام بعضها ببعضها الآخر، وهذا هو المنهي عنه أصالةً، وهو المذكور في هذا

الخبر، وقد اتَّفَق العلماء على كراهيته، وورد عن طائفة من التابعين أَنَّهُمْ كانوا يفعلونه كبعض الصحابة كابن الزبير، ولكن حديث الباب صريح في النَّهي عن ذلك، ولا يؤخذ بقول أحد مع مخالفته للخبر.

✱ **النوع الثاني:** الاستمرار في الصَّيَام حتى يكون آخر الليل -أي إلى السَّحَر.

- وقد اختلف العلماء فيه، والجمهور على جوازه، واستدلوا على ذلك بما ورد في الخبر أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- قال: «أَيُّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ إِلَى السَّحَرِ» <sup>٧٥</sup>، وهذا الخبر الصَّوَاب فيه أَنَّهُ على الإباحة وليس على الاستحباب.

- قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: فَإِنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تُوَاصِلُ)، فيه أَنَّ الأصل في الأفعال النَّبَوِيَّة أَن يُقْتَدَى به فيها، خصوصاً إذا كانت من العبادات، فالعبادات التي يفعلها النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- الأصل أَنَّهُ يُشْرَع

<sup>٧٤</sup> رواه أحمد (12265) وأبو داود (2356).

<sup>٧٥</sup> صحيح البخاري (1836).

لنا أن نقتدي به فيها، ولذا لم يقدح النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- عليه في سؤاله، ولم يعنّف عليه؛ فلم يقل له: لا تلفت إلى عملي، أو لا تقتدوا بي؛ وإنما بيّن له معنًى خاصاً في هذه المسألة.

● قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَأَيُّكُمْ مِثْلِي؟»، أي: هناك فرق بيني وبينكم في هذا الباب.

● قوله: «إِنِّي أَبَيْتُ»، أي: أستمري في ليلي.

● وقوله: «يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي»، قيل: إنّ هذا الإطعام إطعامٌ حقيقي وهو ظاهر اللفظ.

وقيل: إنّهُ إطعام معنوي يستغني به عن الطّعام.

● قال: (فَلَمَّا أَبَوْا)، أي رفضوا الامتثال لأمره في ترك الوصّال.

● قال: (وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا، ثُمَّ يَوْمًا، ثُمَّ رَأَوْا الْهِلَالَ) ، فحينئذٍ توقّف عن الوصّال، وفي هذا دلالة على أنّ رؤية

الهِلَالِ يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا فِي إثبات دخول شهرٍ شَوَالٍ.

● فَقَالَ: «لَوْ تَأَخَّرَ الْهِلَالُ لَزِدْتُمْ»، أي: لو أنّنا لم نتمكن من رؤية الهلال لزدتكم في المواصلة، وبالتالي يكون

هذا شاقّاً عليكم.

✓ وفي هذا دلالة على أنّ الفضيلة في الأعمال ليست بكثرتها، أو بوجود المشقة فيها، وإنّما الفضيلة باتّباع السُنّة فيها.

✓ وفي هذا: التّغيب في تعلّم سنّة النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- ليتمكّن الإنسان من الاقتداء به.

● قوله: (كَالْمُنْكَلِ لَهُمْ)، أي: أنّه استمرّ وواصل من أجل أن يُنكّلَ بهم ويُعاقبهم على فعلهم لمخالفتهم لهدي النَّبِيِّ

-صلى الله عليه وسلم- حينَ أَبَوْا أن ينتهوا عن الوصّال.

وصلّى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.





## الدرس الثاني والعشرون



الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

كتاب الصيام.



{قال المصنف -رحمه الله: (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ تَعَالَى حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

- في هذا الحديث تأكد الأمر بترك قول الزور والعمل به بالنسبة للصائم، فإن قول الزور والعمل به يُنهي عنه المسلم في كل أوقاته، ويُتأكد هذا في وقت الصَّوم، وذلك لأنَّ من علل مشروعية الصوم: زرع التَّقوى في القلوب، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 183].
- ولهذا فإنَّ المؤمنَ يحرص على استفادة التقوى في شهر رمضان من خلال الإكثار من ذكر الله -عزَّ وجلَّ- وأنواع الطاعات.
- قوله هنا: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ» ، المراد بقول الزور: القول المجافي للحقيقة، مثل: الكذب، ومثل: اللغو، ومثل: ما يكون معارضاً للحق مجانباً له.
- قوله: «وَالْعَمَلَ بِهِ»، أي: العمل بالزور، وهو أنواع المعاصي والذنوب؛ لأنَّ المؤمنَ مُطالب بأن يُطيع الله -عزَّ وجلَّ- في كل أوقاته، فمعضيته زورٌ وانحرافٌ عن المقصد الذي من أجله خُلق.

- قوله: «فَلَيْسَ لِلَّهِ تَعَالَى حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ» ، ليس المراد بالحاجة هنا ما يعود إليه -سبحانه وتعالى- فإنَّ الله غني عن العباد وعن طاعتهم، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر:15]، وإنما المراد: المقصود الذي قصده الشرع بما يعود إلى المكلفين، فإنَّ مقصد الشرع من إيجاب الصَّيام هو تحصيل العباد للتَّقوى، فمن لم يُحصِلِ التَّقوى في أثناء الصَّيام وكان يعصي الله -عزَّ وجلَّ- بقول الزور والعمل بالزور؛ فحينئذٍ لم يتحقق في حقِّه المقصود الشرعي لله -عزَّ وجلَّ- في إيجاب الصَّيام عليه، فليس مقصود الشارع مجرد ترك الطَّعام والشَّراب، وإنما مقصوده تربية النُّفوس على التَّقوى.

{وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُبَيْيِّ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «مَنْ فَطَرَ صَائِمًا كُتِبَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ الصَّائِمِ شَيْءٌ» رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَابْنُ مَاجَهَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ -وَصَحَّحَهُ-}.

- قوله: «مَنْ فَطَرَ صَائِمًا»، كلمة: "صائم" هنا نكرة في سياق الشرط، فتعمُّ صائم التَّطوع وصائم الفريضة، مع تفاوت الأجر في حقهما، فإنَّ أجر الفرائض أعظم من أجر النِّوافل.
- وقوله: «مَنْ فَطَرَ»، يحتمل أمران:
  - **الأول:** أن يكون المراد به جميع وجبة الإفطار.
  - **الثاني:** يحتمل أن يُراد به أول ما يُفطر به الصائم.
- والاحتمال الأول أقرب؛ لأنَّه هو الحقيقة في هذا اللفظ، فإنَّ التَّفطير يُراد به أن يتناول الإنسان ما يكون مُفطر به، أو ما يكون قد أَرَوَى نفسه وأشبعها.
- وإن كان آخرون رجَّحوا أن يكون المراد به أوَّل وجبة يتناولها الصائم، وقالوا: إنَّه يُعدُّ مُفطِرًا بذلك.
- وقوله: «كُتِبَ لَهُ»، أي: كُتِبَ للمفطر.
- وقوله: «مِثْلُ أَجْرِهِ»، أي: أجر الصائم.
- وظاهر هذا: أنَّه أجر أصل الصَّيام، وإن كان بعضهم يقول: إنَّه أجر جميع الأعمال التي أدَّها في أثناء صومه.
- قوله: «إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ الصَّائِمِ شَيْءٌ» ، ذلك أنَّ الله لم يأخذ من أجره شيء، وإنَّما جعل مثله في حقِّ المفطر.
- وفي هذا: أنَّه لا حرجَ على الإنسان في أن يُفطر من الصوم من طعام غيره، وأنَّ ذلك لا يُنقص من أجره شيئًا، ويكتب لصاحبه مثل أجره، ومتى قصد الإنسان أن ينال أخوه أجرًا يُماثل أجره في تَفطيره؛ فإنَّه يُرجى لمن نوى هذه النِّيَّة الأجر والثَّواب.

{وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُقْبِلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكُكُمْ لِزَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. وَلَهُ عَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يُقْبِلُ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ صَائِمٌ}.

- هذا الحديث اشتمل على عدد من الأحكام:

أولها: حكم التَّقبيل بالنِّسبة للصائم.

وتقبيل الزَّوجة بالنِّسبة للصائم اختلف العلماء فيه على أقوال متعددة، أشهرها:

◀ **الأول:** لا يجوز للصائم أن يُقبِّل؛ لأنَّه قد يُنزَلُ بسبب ذلك.

◀ **الثاني:** يجوز التَّقبيل مُطلقاً.

◀ **الثالث:** يُفرِّق بين الشَّيخ والفتى، فيمنع الفتى من التَّقبيل؛ لأنَّه مِثْلَةُ شهوة دون الشَّيخ.

◀ **الرابع:** مَنْ كان يغلب على ظنِّه أنَّه سيُنزل متى قبَّل حُرْمَ عليه حينئذٍ أن يُقبِّل، وإن غلب على ظنِّه أنَّه لن يُنزلَ بالقُبلة فلا بأس في حقِّه أن يُقبِّل، ولعل هذا هو أقوى الأقوال.

- وقد ورد في القُبلة للصائم أحاديث كثيرة، فجاء في حديث عمر أنَّه سأل النبي -صلى الله عليه وسلم- عن القُبلة للصائم، فقال: «**أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمَصَّتْ**»<sup>٧٦</sup>، وورد أنه سئل -صلى الله عليه وسلم- عن ذلك فقال: «**إِنِّي لَأَفْعَلُ ذَلِكَ، أَنَا وَهَذِهِ**»<sup>٧٧</sup>، وأشار إلى بعض نساءه.

- وقول عائشة: **(وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ)**، أي: يضع جلدُه وجسمه مباشرة لجسم المرأة حال صيامه. والمباشرة بالنِّسبة للصائم على نوعين:

□ **النوع الأول:** ما كان فيما كان أعلى من السُّرَّة وأدنى من الرُّكبة، فهذا جائز باتِّفاق أهل العلم أن يُباشره الصائم.

□ **النوع الثاني:** ما بين السُّرَّة والرُّكبة، واختلفوا فيه:

✓ فذهب أحمد إلى جوازه.

✓ وذهب الجمهور إلى كراهته.

ولعلَّ قول أحمد أرجح، وما ورد أنَّ النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يأمر عائشة فتتزرَّ ثم يباشرها وهو صائم ليس فيه منع من المباشرة بدون الإزار، إنما فيه فعل المباشرة مع الإزار.

- وقولها: **(وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكُكُمْ لِرَبِّهِ)** أو **(لِرَبِّهِ)**:

الإرب: الحاجة.

الأرب: العضو.

وهذا فيه إشارة إلى المآخذ الذي ذكرته قبل قليل من تعلق الحكم لكون الإنسان يغلب على ظنِّه أنَّه لن يُنزلَ متى قبَّل.

{وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- احْتَجَمَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ، وَاحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ}.

- قوله: **(اِحْتَجَمَ)**، المراد بالحجامة: إخراج الدَّم من الرأس، وكانوا يستشفون به في الرِّمَّان الأوَّل -بإذن الله عز وجل- ويرون أنَّه من أسباب العلاج.

<sup>٧٦</sup> أحمد (135) وصحيح ابن حبان (3626)

<sup>٧٧</sup> مسلم (350)

والحجامة تكون في الرأس، وأمّا ما في البدن فإنّه يسمى الفصد.

وبعضهم قال: الحجامة والفصد نوعان من أنواع أخذ الدّماء يختلفان في طريقة أخذ الدّم.

- قوله: **(وَهُوَ مُحَرَّمٌ)**، فيه دلالة على أنّ المحرم يجوز له أن يحتجم، وليس من محظورات الإحرام ألا يسحب الإنسان من نفسه الدّم.

وفي هذا دلالة على جواز أن يُحلّل المحرم دمه، وعلى جواز أن يتبرّع بدمه متى وُجد من احتاج إلى الدّم. وظاهر هذا: أنّه لم يأخذ شيئاً من شعره، لأنّه لم يذكر ما يتعلق بالشّعر، وذلك أن المحرم ممنوع من أن يأخذ من شعره أثناء الإحرام كما في قوله تعالى: **(وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ)** [البقرة: 196].

- قوله: **(وَاحتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ)**، هذه اللفظة رواها الإمام البخاري، ولم يروها الإمام مسلم، ولذلك طعن بعضهم في هذه اللفظة وقالوا: إنّ الصّواب أنّه احتجم وهو مُحَرَّم، وليس فيه ذكر للصوم. وآخرون: قالوا: هذه اللفظة قد رواها الإمام البخاري، وإسناده فيها إسناد صحيح، وبالتالي قالوا: يجوز للصائم أن يحتجم، ولا يؤثر ذلك على صومه.

- وذهب الإمام أحمد وجماعة إلى أنّ الاحتجام يُمنع منه الصّائم، ويُفطر به، واستدلوا على ذلك بالحديث الآتي: **«أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»**<sup>٧٨</sup>، وقالوا عن حديث الباب أنّه كان في حال سفر النبي -صلى الله عليه وسلم-، والمسافر يجوز له أن يفطر، فقد ابتدئ الصوم وهو مسافر، ثم يحتجم، فاحتجّاه هنا لأنّه يجوز له الفطر، فأفطر بالحجامة، لا أنّ الحجامة لا تؤثر على الصوم، وذلك لورود هذا اللفظ **«أفطر الحاجم والمحجوم»**، في عدد من الأحاديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم- كما سيأتي.

{وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَتَى عَلَى رَجُلٍ بِالْبَقِيعِ وَهُوَ يَحْتَجِمُ وَهُوَ أَخَذَ بِيَدِي لَثَمَانِ عَشْرَةَ خَلَّتْ مِنْ رَمَضَانَ- فَقَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ». رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَهَذَا لَفْظُهُ- وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ- وَقَالَ: "هَذَا حَدِيثٌ ظَاهِرٌ صِحَّتُهُ"، وَصَحَّحَهُ أَيْضًا أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَابْنُ الْمَدِينِ وَعُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَقَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: ثَبَتَتْ الْأَخْبَارُ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ».

- هذا الحديث قد ورد من حديث جماعة من الصّحابة -رضوان الله عليهم- بأسانيد مختلفة متعدّدة يُقوي بعضها بعضاً، ولذلك فإنّ أهل العلم من أهل الحديث يرون أنّ هذا الخبر خبرٌ صحيح.
- ولكن وقع عندهم الإشكال في كَيْفِيَّةَ الجمع بين هذا الخبر وخبر ابن عباس السابق **(احتجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ)**:  
★ **القول الأول:** إنّ حديث **«أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»** منسوخ؛ لأنّ ذهاب النبي -صلى الله عليه وسلم- للإحرام كان في أواخر عمره.  
وهذا القول يحتاج إلى دليل، لأنّه لا يصح لنا أن نثبت النسخ إلا بدليل.

<sup>٧٨</sup> صححه الألباني في إرواء الغليل 1: 179



★ **القول الثاني:** حديث «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» على أسباب، وليس لذات الحجامة، ففطرهم كان لأسباب أخرى، فكأنه قال: أفطر هذا الحاجم وهذا المحجوم لتناولهم شيئاً من المفطرات، وليس لكونهم احتجموا.

واستدلوا على ذلك بأن المحجوم وقد أخذ دمه فلا إشكال فيه، ولكن كيف يُقال عن الحاجم أنه أفطر. وأجاب آخرون وقالوا: إنَّ الحاجم يدخل في جوفه شيء من أبخرة الدَّم وآثاره، ولذلك مُنِعَ الصَّائِمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَاجِمًا.

- وقالوا آخرون: إن حديث «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» باقٍ على أصله، وبالتالي نُثبت الفطر بذلك، والأصل في الأحاديث النبوية أن نعمل بها متى صحَّ إسنادها، وأن نحاول أن نجتمع بينها وبين ما يُعارضها، ولا نصير إلى التَّرجيح أو القول بالنسخ إلا عند وجود الدليل، أو عدم إمكانية الجمع بين الأخبار المتعارضة، والجمع بينها ممكن -كما تقدَّم- بأن يرد بقوله: (اِحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ) أي أنه كان مسافرًا صائمًا فأفطر بواسطة الحجامة، وبذا تأتلف الأخبار الواردة في هذا الباب وتجتمع.

{وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: أَوَّلُ مَا كُرِهَتْ الْحِجَامَةُ لِلصَّائِمِ: أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَ: «أَفْطَرَ هَذَانِ» ثُمَّ رَخَّصَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بَعْدُ فِي الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ. وَكَانَ أَنَسٌ يَحْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ. رَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ وَقَالَ: «كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ وَلَا أَعْلَمُ لَهُ عِلَّةٌ»، وَفِي قَوْلِهِ نَظَرٌ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ}.

- هذا الحديث رواه الدارقطني -كما ذكر المؤلف- وقد تكلم في بعض رجاله، كما تكلم في متنه، فإنَّ في المتن ما يُشعر بأن هذه الواقعة وقعت يوم الفتح، وجعفر -رضي الله عنه- قد توفي قبل يوم الفتح، ولذلك طعن بعضهم في هذا الخبر.
- قوله: (أَوَّلُ مَا كُرِهَتْ الْحِجَامَةُ لِلصَّائِمِ: أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَ: «أَفْطَرَ هَذَانِ») يعني: الحاجم والمحجوم.
- قال أنس: (ثُمَّ رَخَّصَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بَعْدُ فِي الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ) ، استدلل بهذا بعضهم على أنَّ الصائم يجوز له أن يحتجم، لكن هذا الحديث -كما تقدم- في ثبوت إسناده للنبي -صلى الله عليه وسلم- نظر، وهو محل اجتهاد، وبالتالي فالصواب أنه لا يُعَوَّل على هذا الخبر.

{وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ، وَلِلْبَخَارِيِّ: «فَأَكَلَ وَشَرِبَ»، وَالدَّارِقُطَنِيُّ وَالْحَاكِمُ -وَصَحَّحَهُ: «مَنْ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ»}.

- قوله: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ»، النسيان المراد به: غفلة الإنسان عما كان يعرفه ويتذكره. والنسيان على نوعين:

(١) قد يكون لفعل المأمورات.

(٢) وقد يكون في ترك المنهيات.

- فالتَّسْيَانُ لفعل المأمورات لا يُسْقِطُهَا، كما في حديث: «فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ صَلَاةً، أَوْ نَامَ عَنْهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ، لا كفار لها إلا ذلك»<sup>٧٩</sup>.

أَمَّا التَّسْيَانُ في فعل المنهيات فَإِنَّهُ يُعْفَى عَنِ الْإِنْسَانِ فِيهِ، وَلِذَا فَمَنْ تَحَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ نَاسِيًا فَإِنَّهُ لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِذَلِكَ، بِخِلَافِ مَنْ تَرَكَ الرُّكُوعَ نَاسِيًا وَلَمْ يَأْتِ بِهِ؛ فَإِنَّهُ تَبْطُلُ رَكَعَتُهُ.

- وقوله: «فَأَكَلُ أَوْ شَرِبَ»، ظاهره اقتصار العفو عن التَّسْيَانِ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ.
- وقد اختلف العلماء في نسيان الجماع، فَمَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ نَاسِيًا وَهُوَ صَائِمٌ، هَلْ يُتِمُّ صَوْمَهُ أَوْ لَا؟  
❖ الجمهور قالوا: لَا يُتِمُّ صَوْمَهُ، وَإِنَّمَا يَقْتَصِرُ الْعَفْوُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ.
- ❖ وذهب بعضهم إلى أَنَّهُ يُكْمَلُ صَوْمُهُ، وَاسْتَدْلَوْا عَلَى ذَلِكَ بِالرَّوَايَةِ الْأُخْرَى الَّتِي أَشَارَ الْمُؤَلِّفُ فِي قَوْلِهِ: «مَنْ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ».

وقد اختلف العلماء أيضًا في أصل المسألة، وهو فيمَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا وَهُوَ صَائِمٌ، فَهَلْ يَبْطُلُ صَوْمُهُ بِذَلِكَ أَوْ لَا:

- الجمهور قالوا: لَا يَبْطُلُ صَوْمُهُ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ نَاسِيًا، لِحَدِيثِ الْبَابِ وَمَا ثَلَمَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ.
- وذهب الإمام مالك إلى أَنَّ مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا؛ فَإِنَّ صَوْمَهُ يَبْطُلُ بِذَلِكَ، بَلْ إِنَّهُ قَدْ وَرَدَ عَنْهُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ الْمَغْلُظَةُ بِعَتَقِ رَقَبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ.
- ومذهب الجمهور: القول بأن نسيان الأكل والشرب لا يؤثر على صحّة الصوم أقوى وأولى لظاهر خبر الباب.
- وقد قال الإمام مالك: إِنَّهُ حَدِيثٌ آحَادٌ، فَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْقِيَاسِ.
- ولكن الصواب أَنَّ أَخْبَارَ الْآحَادِ الْمُخَالَفَةِ لِلْقِيَاسِ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا.

{وَعَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ وَمَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ: "سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ: لَيْسَ مِنْ ذَا شَيْءٍ"، وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَالتِّرْمِذِيُّ -وَقَالَ: "حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ" وَقَالَ: قَالَ: مُحَمَّدٌ- يَعْنِي الْبُخَارِيُّ- لَا أَرَاهُ مُحْفُوظًا-، وَالدَّارَقُطْنِيُّ -وَقَالَ فِي رَوَاتِهِ: "كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ"، وَالْحَاكِمُ -وَقَالَ: "صَحِيحٌ عَلَى شَرَطَيْهِمَا"، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا مَوْقُوفًا، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْقَيْءِ: لَا يُفْطَرُ}.

- وقوله: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ»، المراد بالقيء: الطعام يخرج من الجوف بعد إدخاله فيه من طريق الفم، والقيء إذا كان كثيرًا فَإِنَّ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: يَنْتَقِضُ الْوَضُوءُ بِهِ.
- ولكن الكلام في أحكام الصوم، قال: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ»، أي: مَنْ جَاءَهُ الْقَيْءُ بِدُونِ اخْتِيَارٍ مِنْهُ «فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ»، فَإِنَّ صَوْمَهُ صَحِيحٌ وَيُتِمُّ صَوْمَهُ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ.
- وفي هذا دلالة على أَنَّ مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَإِنَّهُ يُتِمُّ صَوْمَهُ وَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ.

<sup>٧٩</sup> أخرجه الترمذي وصححه، والنسائي عن أبي قتادة رضي الله عنه

- قال: «وَمَنْ اسْتَقَاءَ»، المراد: مَنْ طلب خروج القيء فقاءً، لأنَّه لو استقاء ولم يخرج القيء فإنَّ صومه لا يتأثر بذلك، وبالتالي يكون هنا دلالة اقتضاء بتقدير لفظٍ يحتاج إليه هذا الخبر، وتقديره: "ومن استقاء -أي طلب خروج القيء- فقاء فعليه القضاء"، فإن صومه يفسد بذلك.
- وهذا الخبر قد تكلم فيه بعضهم من جهة أن هذا اللفظ وقع فيه اختلاف، فمرة بعضهم يرويه موقوفًا، ومرة يرويه مورفوع، كما أنَّه قد وردَ عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أنَّه قال في القيء "لا يُفطَّر"، ولم يُفَرِّق في ذلك بين كثير وقليل، وبين ذرع القيء وطلب خروجه.

{وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَمِيمِ، فَصَامَ النَّاسُ، ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ، فَرَفَعَهُ حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ، ثُمَّ شَرِبَ، فَقِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ صَامَ، فَقَالَ: «أُولَئِكَ الْعَصَاةُ، أُولَئِكَ الْعَصَاةُ»، وَفِي لَفْظٍ: فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصِّيَامَ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُونَ فِيمَا فَعَلْتَ، فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْعَصْرِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

- قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ) ، وعام الفتح كان في السنة الثامنة، وخروجه في عام الفتح كان في رَمَضَانَ.
- قال: (خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ) ، فإن فتح مكة كان في السَّابِعِ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ.
- قال: (فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَمِيمِ) ، أي: استمرَّ في صيامه حتى بلغ "كُرَاعَ الْغَمِيمِ" وهي منطقة مجاورة للمدينة على طريق الذهاب إلى مكة. والمراد بها: المكان المستطيل الذي يكون من الحرَّة؛ لأن المدينة كانت مُحاطة بِالْحِجَارِ.
- قوله: (فَصَامَ النَّاسُ) ، أي: أن الناس رأوه قد صامَ فماتلوه في العمل.
- قوله: (ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ، فَرَفَعَهُ حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ) ، فيه جواز فطر الصائم، خصوصًا إذا كان يذهب للجهاد ليتقوَّى بدنه.
- وفي هذا: جواز الفطر على قدح الماء.
- قوله: (فَرَفَعَهُ حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ) ، فيه أن مَنْ يُقْتَدَى به ينبغي به أن يُلاحِظَ موافقة السُّنَّةِ ليقْتَدِيَ الناس به في ذلك.
- وقوله: (ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ) ، فيه إزالة ما قد يكون من رواسب في النَّفْسِ تجاه ترك بعض الطاعات لمقتضى شرعي.
- ★ وفيه أنَّه ليس الأفضل دائمًا أن تُفعل العبادة الأشق، فإنَّ النبي -صلى الله عليه وسلم- لمَّا ترك الصَّوْمَ نجزم بأنه فعل الأفضل؛ ليتقوَّى هو وأصحابه على قتال عدوِّهم.
- ★ وفيه أن الإنسان قد يترك بعض العمل المستحب الذي يُحبه الله -عزَّ وجلَّ- مراعاةً لأحوال الناس.
- وقوله: (فَرَفَعَهُ حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ) ، أي: رفع قدح الماء يريد بذلك أن يُقْتَدَى به في ذلك.
- قال: (ثُمَّ شَرِبَ) ، أي: أَمَامَهُمْ.

- قوله: (فَقِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ صَامَ، فَقَالَ: «أُولَئِكَ الْعَصَاةُ، أُولَئِكَ الْعَصَاةُ» )، أي: المخالفون لهدي النبي -صلى الله عليه وسلم- وطريقته.
- وفي هذا أنه ينبغي الاقتداء بالنبي -صلى الله عليه وسلم- وأصحاب الفضل فيما يروونه من الطاعات والعبادات.
- قوله: (وَفِي لَفْظٍ: فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصِّيَامَ)، أي: صُعَبَ عليهم وعُسَّرَ عليهم.
- قوله: (وَإِنَّمَا يَنْظُرُونَ فِيمَا فَعَلْتَ، فَدَعَا بِقَدْحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْعَصْرِ)، ظاهره أنه شَرِبَ بعد ذلك.
- {وَرَوَى أَيْضًا عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرٍو الْأَسْلَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَجِدُ بِي قُوَّةً عَلَى الصِّيَامِ فِي السَّفَرِ فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنٌ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ»}.

- هذا الخبر رواه الإمام مسلم (حَمْزَةُ بْنُ عَمْرٍو الْأَسْلَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ)، أي جاء مستفتيًا للنبي -صلى الله عليه وسلم- وفيه مشروعية سؤال أهل العلم عما يُشكل من المسائل التي تقع على الناس.
- ★ وفيه استحباب اختيار الإنسان مَنْ يرى أنه الأوثق والأعلم، كما اختار حمزة النبي -صلى الله عليه وسلم- ليسأله.
- ★ وفيه أنَّ الإنسان لا يقتصر على أي كلمة تُقال من أفراد الناس؛ بل لابدَّ أن يرجع إلى أهل العلم ليسألهم عن حكم الله -عزَّ وجلَّ.
- قال: (أَجِدُ بِي قُوَّةً عَلَى الصِّيَامِ فِي السَّفَرِ)، أي: أنني متمكِّن من الصِّيَامِ في السَّفَرِ، ولا يؤثر عليَّ في سفري.
- قال: (فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ؟)، أي: إذا صمت وأنا مسافر؟
- فقال النبي -صلى الله عليه وسلم: «هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ»، أي: الفطر في نهار رمضان للمسافر رخصة من الله ومنَّ منه سبحانه.
- قوله: «فَمَنْ أَخَذَ بِهَا»، أي: أَفْطَرَ في نهار رمضان وهو مُسَافِرٌ «فَحَسَنٌ»، أي: يكون بذلك قد أخذ الأمر الأفضل.
- قوله: «وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ»، أي: لا حرج عليه عندما يصوم والحال كذلك.
- ★ وفيه جواز الصوم والفطر في نهار رمضان بالنسبة للمسافر.
- ★ وفيه أنَّ المسافر إذا أفطر فإنه يجب عليه القضاء.

{وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رُخِّصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ أَنْ يُفْطَرَ وَيُطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَقَالَ: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ -وَالْحَاكِمُ- وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ}.

- قوله: (رُخِّصَ)، المراد بالرخصة: التَّخْفِيفُ الذي جاء من الشَّارِعِ، بحيث وُجِدَتْ علَّةُ الحكم وسببه، ومع ذلك زال الحكم عن المكلف، فإنَّ سبب الحكم وعلته هو رؤية الهلال، والهلال قد رُؤِيَ ومع ذلك رُخِّصَ للشَّيْخِ الكبير، فالرخصة هنا: ارتفاع الحكم مع وجود سببه.
- قوله: (لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ)، أي: كبير السن الذي يُتبعه الصوم، فَرُخِّصَ له أن يُفْطَرَ، ولا يجب عليه القضاء في هذه الحال، وإنما يُطْعَمُ عن كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا، وهو ظاهر قوله -عزَّ وجلَّ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: 184].



{وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَ: هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «وَمَا أَهْلَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: «هَلْ تَجِدُ مَا تُغْتِقُ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَجِدُ مَا تُطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟» قَالَ: لَا، ثُمَّ جَلَسَ فَأَتَى النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ، فَقَالَ: «تَصَدَّقْ بِهَذَا»، فَقَالَ: عَلَى أَفْقَرِ مِنَّا! فَمَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَحْوَجُ إِلَيْهِ مِنَّا! فَضَحِكَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: «اذْهَبْ فَأَطْعِمَهُ أَهْلَكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. وَقَدْ زُوِيَ الْأَمْرُ بِالْقَضَاءِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِي صِحَّتِهِ}.

- هذا الحديث ورد في الجماع في نهار رمضان، والجماع في نهار رمضان حرام، لأنَّ الجماع من المفطرات، وبالتالي لا يجوز للصائم أن يُجامع أهله، ومن جامع وجبت عليه الكفارة المغلظة الواردة في هذا الخبر، وهذا الخبر قال فيه: (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَ: هَلَكْتُ) لفظ "هلك" تشعر بأن هذا الرجل كان مُتَعَمِّدًا للجماع، وإلا لما وصف نفسه بالهلاك لو كان ناسيًا. وفيه دلالة على أنَّ كفارة الجماع لا تجب إلا على المتعمد للجماع.
- قوله: (هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «وَمَا أَهْلَكَ؟»)، فيه إثبات الإنسان لنفسه حكمًا بغالب ظنِّه.
- قوله: «وَمَا أَهْلَكَ؟»، أي: ما السبب الذي جعلك تهلك؟
- قَالَ: (وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ)، قوله: (وَقَعْتُ)، أي: جامعْتُ، وفيه دلالة على أنَّ الكفارة المغلظة لا تكون إلا على الجماع، وبذلك قال الشافعي وأحمد.
- وقال أبو حنيفة ومالك: كُلُّ مَنْ انتهك حرمة الشهر بشيءٍ من المفطرات فإنه يجب عليه الكفارة المغلظة فيصوم شهرين.
- فمثلاً لو أنَّ شخصاً أفطر في نهار رمضان بالأكل متعمداً:
- فعلى مذهب مالك وأبي حنيفة: يجب عليه أن يصوم شهرين إذا لم يجد الرقبة.
- وعلى مذهب أحمد والشافعي: فسد صومه وعليه قضاء ذلك اليوم، وعليه التوبة إلى الله -عزَّ وجلَّ-.
- قوله: (عَلَى امْرَأَتِي)، لفظ "امرأتي" هنا ليس مراداً، وإنما هنا لو جامع أُمَّتَهُ، أو جامع على طريق الحرام، أو على طريق الخطأ والشبهة؛ فحينئذٍ يدخل في هذا الحديث ويجب عليه الكفارة المغلظة.
- قال: (وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ)، فيه دلالة على أن الكفارة المغلظة تجب لانتهاك حرمة الشهر، كما قالت طوائف من أهل العلم، منهم أبو حنيفة وأحمد.
- وصورة هذه المسألة: أَنَّ هناك مسافر جاء في أثناء النهار وكان مفطراً في أوَّلِهِ، فدخل بلده فوجد امرأته؛ فهل يجوز له أن يُجامعها؟

❖ قال أبو حنيفة وأحمد: لا يجوز، لأنَّه يلزمه الإمساك، ولو جامع لوجب عليه الكفارة المغلظة.

❖ وقال الشافعي ومالك: يجوز له، لأنَّ الشارع قد أباح له أن يُفطر في أول يومه، والصوم بمثابة الوحدة الواحدة لا تتغير أحكامه.

- قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَلْ تَجِدُ مَا تُعْتِقُ رَقَبَةً؟»، فيه دلالة على أن المجامع في نهار رمضان يجب عليه إعتاق رقبة.
- وقد ورد في الأحاديث أنها لا بد أن تكون مؤمنة، وأن تكون سليمة من العيوب، قادرة على العمل.
- قوله: (قَالَ: لَا)، أي: لا أجد رقبة أعتقها.
- قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟»، فيه أن من جامع في نهار رمضان فلم يجد الرقبة؛ وجب أن يصوم شهرين متتابعين.
- والمراد بالمتتابعين: أي: أنه يستمر في الصيام بحيث لا يفطر في أثناء أيام الصيام.
- قوله: (قَالَ: لَا)، أي: لا أستطيع، وفيه دلالة على أن المفتي يكتفي بإفادة المستفتي فيما يتعلق بأحواله، ولا يتقصى في ذلك. وعدم الاستطاعة إمّا لمرض، وإمّا لكبر أو نحو ذلك.
- قَالَ: «فَهَلْ تَجِدُ مَا تُطْعِمُ سِتِّينَ مَسْكِينًا؟»، فيه أن من لم يجد الرقبة ولم يستطع الصوم وكان قد جامع في نهار رمضان؛ وجب عليه أن يطعم سِتِّينَ مَسْكِينًا.
- وهنا قوله: «تُطْعِمُ» دليل على أن الإطعام مقصود، فلا يكفي إخراج القيمة، بل لابد من أن يكون هناك طعام.
- وقوله: «سِتِّينَ»، فيه دلالة على أن العدد معتبر، فلو أطعم مسكينًا ستين مرة لم يُجزئه إلا عن مرة واحدة.
- وقوله: «مَسْكِينًا»، فيه دلالة على أن إطعام الكفارات يكون للمساكين، ولا يكون لبقية أصناف الزكاة أو للإغنياء، إنما يقتصر على المساكين، وإذا أجاز ذلك في المساكين فمن باب أولى أن يجوز في الفقراء لأنهم أشد حاجة منهم.
- قال الرجل: (لَا)، أي: لا أجد ما أطعم به ستين مسكينًا.
- قوله: (ثُمَّ جَلَسَ)، أي: جلس الرجل المجمع لأهله.
- قوله: (فَأَتَى النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، أي: قام أحد الصحابة بإحضار عَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ. العرق: إناء من خوص، أو يسميه بعضهم "زبيب"، ويؤخذ من أوراق النخيل فيرتب ويهَيَّأ.
- والعرق: قرابة الثلاثين صاعًا، وهو مطالب بإطعام ستين مسكينًا، وهذا يعني أن كل مسكين سيُعطى نصف صاع، ولذلك فإن الصواب في الكفارات أنه لابد فيها من إطعام نصف صاع، ونصف الصاع: مُدَّين.
- فَقَالَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَصَدَّقْ بِهَذَا»، أي: في كفارة الجماع عنك.
- فَقَالَ: (عَلَى أَفْقَرِ مِنَّا؟!)، أي: نحن أفقر من في المدينة، وبالتالي فنحن أولى بهذه الصدقة من غيرنا.
- ثم قال الرجل: (فَمَا يَنْ لَابْتِمَا)، المراد باللابة: الحرة التي فيها حجارة سوداء، وكانت في أطراف المدينة.
- قال: (فَمَا يَنْ لَابْتِمَا أَهْلُ بَيْتِ أَحْوَجَ إِلَيْهِ مِنَّا!)، فقد بلغوا من الفقر وشدة الحاجة مبلغه.
- قوله: (فَضَحِكَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) تعجبًا من حال هذا الرجل، ففي أول الأمر كان قلقًا ويقول "هلكْتُ" وفي آخر الأمر يطالب لنفسه بهذه الصدقة.

- وقوله: (فَصَحَّكَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ)، وهي الأسنان التي تكون في طرف الفم.
- ثُمَّ قَالَ لِلرَّجُلِ: «أَذْهَبْ فَأَطْعِمَهُ أَهْلَكَ»، أي: خذ هذا التمر فأطعمه أهلك.
- واستدل بهذا الحنبلة على أَنَّ مَنْ عجز عن الكفارة فإنَّها تسقط عنه، والجمهور على أَنَّها تبقى في ذمته، متى أيسرَ أخرجها.

{وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ، صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ}.

- قوله هنا (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أي: أخرجه البخاري ومسلم.
- وقوله: (وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ)، الظاهر أنه أوله، وقال: إنَّ المراد به صوم النَّذر دون غيره.
- قوله -صلى الله عليه وسلم: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ»، لفظة "صيام" هنا مطلقة، فتحتل صيام الكفارة، وصيام النَّذر، وصيام رمضان قضاءً.
- وظاهر هذا أنه في الواجبات دون المستحبات، فقال: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ، صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»، أي: ليُبرئ ذمته.
- والقول بأنه يُصام عن الميت هذه مسألة من مواطن الخلاف:
  - هناك مَنْ يقول: الميت لا يُصام عنه أبدًا، وذلك أَنَّ الصِّيَامَ لا تدخله النِّيابة.
  - وهناك مَنْ قال: يُصام عنه مطلقًا.
- والأرجح: أَنَّ الصِّيَامَ عن الغير عبادة، والعبادات الأصل فيها أَنَّها توقيفيَّة، فلا تثبت حكمًا فيها إلا بناءً على دليل، ومن ثَمَّ قالوا: لا يُشرع الصِّيَام عن الغير.
- ولكن حديث الباب صريح في جواز الصِّيَام عن الغير، فقال: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ» لفظة "صيام" ظاهرها أَنَّها عامَّة؛ لأنَّها في سياق الشَّرط، فتشمل صيام القضاء، وصيام النَّذر، وصيام الكفارة، ولم ندخل صيام التَّطوع لأنه قال: «وَعَلَيْهِ»، ممَّا يدلُّ على أَنَّ هذا اللفظ المراد به الصِّيَام الواجب دون الصِّيَام المستحب.
- قوله: «صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»، الصِّيَام هنا على سبيل الاستحباب؛ لأنَّه لا يؤاخذ الإنسان بعمل غيره.
- وقوله: «وَلِيُّهُ»، قالت طائفة: إنَّ المراد قرابته ممَّن يتولاه.
- وقيل: المراد أولياؤه في الدَّم وعصبته.
- والفرق بين القولين: أَنَّهُ على القول الأول أَنَّ المرأة قد تصوم لقربها؛ لأنَّه من قرابتها، وعلى القول الثاني لا تدخل المرأة في هذا الخبر لأنَّها ليست من العصبه، وإن كانت من القرابة.
- وفي هذا دلالة على أَنَّ مَنْ كان عليه صيام واجب فإنَّه يُستحب لقربه أن يصوم عنه، خصوصًا إذا كان ذلك فيما يتناول مثل صيام الشهرين المتتابعين في كفارة الجماع في نهار رمضان، وكفارة القتل، وكفارة الظَّهار، ونحو ذلك من الكفَّارات.

## الدرس الثالث والعشرون



الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

## كتاب الصيام



- كُنَّا قد أخذنا عددًا من الأحاديث في لقائنا السابق منها حديث ابن عمر عن حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصَّيَامَ، قَبْلَ الْفَجْرِ، فَلَا صِيَامَ لَهُ».
- وكان من الفوائد التي يُمكن استقاؤها من هذا الحديث: أَنَّ عبادة الصَّيَام لكلِّ يومٍ من أيام رمضان عبادةٌ مستقلةٌ عن بقيَّة الأيام، ولذا لا بدَّ من نيَّة لكلِّ يومٍ من أيَّام رمضان، ولا تكفي النيَّة الإجمالية لجميع الشهر. والنيَّة مبناها على العلم بأنَّ غدًا من رمضان، وجزم الإنسان بأنه يصوم غدًا، ولا يصح أن يتلفَّظ بالنيَّة، لأنَّ التَّلَفُّظ ليس من أجزاء النيَّة، وكذلك لو حصل من الإنسان شيء من نواقض الصَّوْم بين نيَّته وبين وقت بدء الصَّيَام فإنَّه لا يؤثِّر، كما لو أكل، أو شرب، أو جامع؛ لأنَّه قد بيَّت الصَّيَام في اللَّيْلِ.

## باب قيام شهر رمضان.



- قيام اللَّيْلِ عملٌ صالحٌ، ومن أفضل الأعمال التي ينال الإنسان بها الأجور الكثيرة، وقد وصف الله -عزَّ وجلَّ- المتَّقِينَ أصحاب الجنة بأنَّهم ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: 17]، وهكذا أيضًا ذكر ربُّ العزَّة والجلال في صفات أهل الجنة أنَّهم ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ (16) فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: 16].



- وكان النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- يحافظ على قيام اللَّيْلِ في رمضان وفي غير رمضان، وكان من شأن النَّاس في رمضان أن يُصَلُّوا مع إمامٍ، فإذا صَلَّى النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- صلاة العشاء دخلَ، وتفرَّق الناسمع أئمة متعددين في المسجد، فكان الرَّجُلُ يصلي، ويُصلي بصلاته الرَّجُلُ والرجلان، والخمسة والستة، ونحو ذلك.
- وقد رَغِبَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- النَّاس في أن يستمروا مع إمامهم حتى ينصرف، فقال: «مَنْ قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ»<sup>٨٠</sup>.

{قال المصنّف -رحمه الله تعالى: (بَابٌ فِي قِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).}

- قوله -صلى الله عليه وسلم-: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ»، المراد بالقيام: أداء صلاة الليل.
- وقوله: «إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا»:
- ★ الإيمان: أي: التّصديق بأنّ ذلك من عند الله، والتّصديق بوعد الله فيما رُتِبَ على قيام رمضان.
- ★ واحتسابًا: أي: رغبة في تحصيل الأجر الأخروي.
- ولذلك على الإنسان أن ينطلق في أعماله من هاتين الصفتين:
- إيمان بالله.
- ورغبة في الأجر الأخروي.
- من فعل ذلك «غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».
- وقد اختلف العلماء في المراد بذلك، هل ينحصر في صفات الذنوب كما قال الجماهير، أو أنّه يشمل الكبائر؟ الأوّلون قالوا: إنّ الكبائر لا بدّ فيها من توبة.

{وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- خَرَجَ لَيْلَةً مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ، وَصَلَّى رِجَالٌ بِصَلَاتِهِ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَحَدَّثُوا، فَاجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ فَصَلُّوا مَعَهُ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَحَدَّثُوا، فَكَثُرَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَصَلَّى صَلَاتَهُ، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةُ عَجَزَ الْمَسْجِدُ عَنْ أَهْلِهِ حَتَّى خَرَجَ لَصَلَاةِ الصُّبْحِ، فَلَمَّا قَضَى الْفَجْرَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَتَشَهَّدَ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخَفْ عَلَيَّ مَكَانُكُمْ وَلَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ فَتَعْجِزُوا عَنْهَا» ، فَتَوَقَّى رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ).

- قول عائشة رضي الله عنها: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- خَرَجَ لَيْلَةً مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ). جوف الليل هو: آخر الليل، وهذا كان في العشر الأواخر، ممّا يدلُّ على أنّ العشر الأواخر يستحبُّ لها قيام آخر الليل جماعة، بخلاف العشرين الأولى فإنّه لم يكن ذلك من شأن النَّاس في الرّمان الأوّل.
- قولها: (فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ)، أي: أنّه صَلَّى صلاة قيام اللَّيْلِ في المسجد.

<sup>٨٠</sup> رواه الترمذي (806) وصححه وأبو داود (1375) والنسائي (1605) وابن ماجه (1327). وصححه الألباني في "صحيح الترمذي".

- قالت: (وَصَلَّى رَجُلًا بِصَلَاتِهِ)، فيه دلالة على مشروعيتها صلاة الجماعة في صلاة آخر الليل في العشر الأواخر، ومشروعيتها أن يفعل ذلك في المسجد.
- قالت: (فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَحَدَّثُوا)، أي: أخبر بعضهم بعضًا بأن النبي -صلى الله عليه وسلم- صلى بهم صلاة الليل.
- قالت: (فَاجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ) يعني في الليلة الثانية ينتظرون صلاة النبي -صلى الله عليه وسلم-.
- قوله: (فَصَلُّوا مَعَهُ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَحَدَّثُوا)، فيه إخبار الإنسان لغيره من الناس بطرائق الخير من أجل أن يقبلوا على الطاعة ويكثر ثوابهم بذلك.
- وفي هذا أيضًا: مشروعيتها قصد المسجد آخر الليل في رمضان من أجل الصلاة.
- وقد استدلل بعضهم بهذا الحديث على جواز تجاوز الإنسان للمسجد المقارب له من أجل أن يصلي مع من يخشع في صلاته معه، فإن هؤلاء المصلين كثير منهم لم يكن من أهل المسجد النبوي، وإنما كان من غيرهم.
- وإن كان لفظ (فَكَثُرَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ) قد يُشعرُ بخلاف هذا.
- لكن كلمة (أَهْلُ الْمَسْجِدِ) يعني: من يجتمعون في الليل.
- قالت: (فَكَثُرَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَصَلَّى صَلَاتَهُ)، يعني صلاة الليل، وصلى الآخرون بصلاته.
- قالت: (فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةُ عَجَزَ الْمَسْجِدُ عَنْ أَهْلِهِ حَتَّى خَرَجَ لَصَلَاةِ الصُّبْحِ)، يعني أنه لم يُصلِّ صلاة القيام جماعة في الليلة الرابعة.
- وفيه دلالة على أن من صلى بعض ليالي العشر لا يلزمه أن يصلي جميع الليالي؛ بل يجوز له أن يصلي البعض، ويجوز له أن يصلي البعض في المسجد وبعض الليالي في البيت.
- قالت: (عَجَزَ الْمَسْجِدُ عَنْ أَهْلِهِ)، أي: كثرت من رغب في صلاة الليل.
- قالت: (حَتَّى خَرَجَ)، يعني النبي -صلى الله عليه وسلم- لصلاة الصُّبْحِ، وكان -صلى الله عليه وسلم- يعتكف في العشر الأواخر.
- قالت: (فَلَمَّا قَضَى الْفَجْرَ)، يعني فرغ من صلاة الفريضة.
- قالت: (أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ)، يعني وجهه وجهه، بدل أن يكون جهة القبلة كان جهة المأمومين بعد أن أدى الصلاة.
- قالت: (فَتَشَهَّدَ)، أي: أقرَّ بشهادة التوحيد وشهادة الرسالة.
- قالت: (ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ»)، وفي هذا استحباب وعظ الإمام للمأمومين فيما يلاحظه عليهم، أو فيما يرغبهم فيه من الخير.
- وفيه أيضًا بدء الخطب والمواعظ والكلمات والقراءة بالشهادة.
- ثم قال: «أَمَّا بَعْدُ»، أي: مهما يكن من أمر بعد.
- قوله: «فَإِنَّهُ لَمْ يَخَفْ عَلَيَّ مَكَانُكُمْ»، أي: كنت مطلعًا وعالمًا بوجودكم في المسجد.

- قال: «وَلَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ» ، يعني صلاة الليل في رمضان، فإنه حينئذٍ ترك صلاة الجماعة بهم في ليالي رمضان من أجل هذا المعنى، وهذا المعنى الآن زال، فإن الفرائض قد استقرت، وحينئذٍ نقول: إن الأمر يُربط بعلمته وجودًا وعدمًا، فمتى ارتفعت هذه العلة فإننا نعود إلى إثبات الحكم بمشروعية صلاة الليل جماعة.
  - وقوله: «فَإِنَّهُ لَمْ يَخَفْ عَلَيَّ مَكَانُكُمْ» ، فيه اعتذار الإنسان عن غيره، وفيه بيان الأسباب التي تجعل الإنسان تخلف عن شيء من الطاعات.
  - قولها: (فَتُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ) ، أي أنهم لم يعد-صلى الله عليه وسلم- يصلي بهم صلاة الليل جماعة، لأن الأمر والعلة لا زالت موجودة، فلما توفي ارتفع المعنى الذي من أجله ترك صلاة الليل جماعة.
  - وفي هذا الحديث من الفوائد، أن الإنسان يحرص على مَنْ يكون من أصحاب العلم وأصحاب العبادة ليؤدِّي الصلوة معهم، ليكون هذا من دواعي قبول صلاتهم، وقبول ما يدعون به.
  - ولم يُذكر عدد الركعات التي كان يفعلها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وقد اختلف العلماء فيها:
    - ◀ الجمهور: يستحبون أن تكون بعشرين ركعة.
    - ◀ وهناك مَنْ رأى أن تُصَلَّى بثمانين.
    - ◀ وهناك مَنْ رأى أنها تُصَلَّى بست وثلاثين.
  - والأمر في ذلك واسع، فإن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مِثْنِي مِثْنِي، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تَوْتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى»<sup>٨١</sup>.
- {وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ شَدَّ مِئْزَرَهُ وَأَحْيَا لَيْلَهُ وَأَيَّقَظَ أَهْلَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ}.
- قالت عائشة -رضي الله عنها-: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ) ، تريد العشر الأواخر من شهر رمضان.
  - قولها: (شَدَّ مِئْزَرَهُ)، أي: لم يكن يأتي أهله لانشغاله بالطاعة والصلوة.
  - قولها: (وَأَحْيَا لَيْلَهُ)، أي: بأنواع الطاعات، ومنها صلاة الليل.
  - قولها: (وَأَيَّقَظَ أَهْلَهُ)، أي: رغبهم في صلاة الليل، وجعلهم يستيقظون آخر الليل من أجل صلاة الليل.
- وهذا فيه دلالة على مشروعية الإكثار من العبادة في العشر الأواخر من شهر رمضان.
- وفي هذا الحديث: جواز السهر من أجل فعل العبادات كما فعل-صلى الله عليه وسلم- في هذه العشر.
- وفي هذا الحديث: أن الإنسان يتفقد أهل بيته في الطاعات والعبادات من أجل أن يكون ذلك من أسباب رضى الله عنهم وصلاحهم.

<sup>٨١</sup> صحيح البخاري (990).

○ وفيه أيضًا: جواز أن يترك الإنسان جماع أهله في الأيام الفاضلة من أجل أن يشتغل بأنواع الطاعات كما كان -صلى الله عليه وسلم- في هذه العشر يشدُّ مئزره.

### بَابُ فِي صِيَامِ التَّطَوُّعِ.



{عَنْ أَبِي قَتَادَةَ-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- سُئِلَ عَنِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ؟ فَقَالَ: «يُكْفَرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ»، وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ؟ فَقَالَ: «يُكْفَرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ»، وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ؟ فَقَالَ: «ذَلِكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ وَيَوْمٌ بُعِثْتُ -أَوْ أُنْزِلَ عَلَيَّ- فِيهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

• قول المؤلف: (بَابُ فِي صِيَامِ التَّطَوُّعِ).

المراد بالتطوع: التوافل والمستحبات والمندوبات من الأيام التي يُشرع للناس أن يصوموها، وذلك أنَّ الصيام ينقسم إلى قسمين:

- (١) صيام واجب: ويشمل صيام رمضان، وصيام القضاء، وصيام النذر، وصيام الكفارة.
- (٢) صيام تطوع، وهو على نوعين:
- ❖ صيام نفل مطلق: مثل أن يصوم الإنسان يومًا يريد به التقرب إلى الله-عزَّ وجلَّ.
- ❖ صيام تطوع مقيد: كصيام يوم عاشوراء، ويوم عرفة.
- ❖ وهناك صيام له جانبان: جانب تقييد وجانب إطلاق، مثل: صيام سبِّ من شوال، فإنَّه مقيد بالشَّهر، ومطلق في جميع أيَّامه.

• وصيام التَّطَوُّع يقصد الإنسان به الحصول على الأجر، وقد وردَ في الحديث أنَّ الله -عزَّ وجلَّ- قال: «وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ»<sup>٨٢</sup>، وهكذا يكملُ النَّقْصَ الذي يكون عنده في الفرائض، فإنَّ العبد يعثر به ما يعثر به في أدائه للفريضة ممَّا ينقص أجره، وهكذا يكون سببًا من أسباب استمرار الإنسان على الطَّاعة.

• أوردَ المؤلِّف حديثَ أبي قتادة -رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- سُئِلَ عَنِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ)، يوم عرفة هو اليوم التاسع من شهر ذي الحجة.

• (فَقَالَ: «يُكْفَرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ»)، يعني: السَّنَةُ الرَّائِلَةُ، والسَّنَةُ الْآتِيَةُ.

**؟ وهل المراد بذلك السَّنَةُ التي تبدئ من شهر محرم أو أنَّ المراد سنة من يوم عرفة إلى ما يقابله من**

**الماضية أو الآتية؟**

الأرجح هو القول الثَّاني، فإنَّه لم يكن تقييد السَّنَةِ ببداية المحرم في عهد النَّبُوَّة، إنَّما كان ذلك في عهد عمر- رضي الله عنه.

والمراد بذلك: صغائر الدُّنُوب -على ما تقدَّم- إذ الكبائر تحتاج إلى توبة.

<sup>٨٢</sup> صحيح البخاري (6502).



- قوله: **(وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ)** ، يوم عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر محرم، ويوم عاشوراء قد وردَ أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- كان يصومه ويُرَغِّبُ في صيامه، وكانَ واجبًا في أَوَّلِ الإسلام، فلمَّا أوجبَ الله صيامَ رمضانَ ارتفعَ وجوبُ صيامِ يومِ عاشوراء.
  - فقال النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم: **«يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ»**، فصيام يوم عرفة أفضل من صيام يوم عاشوراء، وكلُّ فاضلٍ.
  - وقد وردَ في الحديثِ التَّريغيب في أن يُصامَ يومَ التَّاسِعِ مع اليومِ العاشر.
  - قال: **(وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ)** ، يوم الاثنين هو وسطَ الأسبوع. فَقَالَ: **«ذَاكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ وَيَوْمٌ بُعِثْتُ -أَوْ أُنْزِلَ عَلَيَّ- فِيهِ»**، وفي هذا فضيلة يوم الاثنين، وقد وردَ أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- أخبر أنَّ يوم الاثنين والخميس يومان تُعرضُ فيهما الأعمالُ على الله -عزَّ وجلَّ- وكان يُحب أن يُعرضَ عمله وهو صائم.
  - وكان صيامُ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- في الغالبِ لهُذَيْنِ اليَوْمَيْنِ، وكان -صلى الله عليه وسلم- في أَيَّامٍ يستمر في الصَّيَامِ حتى يُقال لا يُفطر، ويُفطر حتى يُقال لا يصوم.
  - وقوله: **«ذَاكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ»** ، استدلَّ به بعضُ النَّاسِ على جوازِ الاحتفالِ بيومِ المولِدِ النَّبَوِيِّ، وليس في الحديثِ دلالةٌ على ذلك، فإنَّه لم يأمرهم باحتفال، ولا بجلِسة قراءة، ولا باجتماع، وإنما رُغِّبَ في الصَّومِ ليومِ الاثنين، ولم يُرَغِّب في صيام يومِ المولِدِ بعينه.
  - ومن القواعد المقررة عند علماء الشريعة: أنَّه متى وُجد الدَّاعي للفعل الذي يُتعبد به الله -عزَّ وجلَّ- ثم لم يدعُ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- إليه فإنَّه لا يكون مشروعًا.
  - وقوله: **«وَيَوْمٌ بُعِثْتُ»**، أي: أرسله الله -عزَّ وجلَّ.
  - قوله: **«أَوْ أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ»**، يعني أَوَّلَ ما نزل القرآن.
- {وَعَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ: أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ لَبَنٍ وَهُوَ وَقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ فَشَرِبَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ}.**
- ذكر المؤلف هنا حديث أم الفضل بنت الحارث، وفيه **(أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا)**، يعني: وَقَعَ بينهم المراء والجدال، هل كان النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- في سَنَةِ الْحَجِّ -حَجَّةَ الْوَدَاعِ- صَائِمًا في يوم عرفة؟
  - لأنَّ صوم يوم عرفة فاضلٌ، وفيه أجرٌ عظيمٌ، ولكنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- كانَ حاجًّا، ولذا تماروا هل كان صائمًا أو لا؟
  - ✓ فقال بعضهم: هو صائم.
  - ✓ وقال آخرون: ليس بصائم.
  - فأرسلت أم الفضل -رضي الله عنها- إلى النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- بقَدَحٍ لَبَنٍ، وكان واقفًا في عرفة على بعيره.
  - وفيه فضيلة أن يقف الإنسان في عرفة يدعو.

وَالنَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِنَّمَا دَخَلَ عَرَفَةَ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَوَقَفَ عَلَى بَعِيرِهِ يَدْعُو اللَّهَ إِلَى أَنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ ذَهَبَ إِلَى الْمزدَلِفَةِ.

- قال: (فَشْرِيهِ)، اسْتُدِّلَ بِهَذَا عَلَى اسْتِحْبَابِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ وَاقِفًا بِهَا، لِأَنَّهُ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَصُومَهُ، وَإِنَّمَا تَرَكَهُ هُنَا لِكَوْنِهِ حَاجًّا، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْأَفْضَلَ فِي حَقِّ الْحَاجِّ أَلَّا يَصُومَ يَوْمَ عَرَفَةَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتِمَّكَنَ مِنَ الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ، وَمِنْ أَجْلِ أَلَّا يُجْهَدَ لِعَدَمِ طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ.

{وَعَنْ أَبِي أَيُّوبٍ الْأَنْصَارِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَقَدْ رُوِيَ مَوْقُوفًا}.

- هذا الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه من طريق سعد بن سعيد عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب، وقد تكلم بعضهم في سعد بن سعيد، وهو أخو يحيى بن سعيد، ولكن سعدًا هذا من الرواة الذين تُقبل روايتهم، فلا مجال للطعن في حديثه، وأخرجه آخرون من طرقٍ أخرى تعضد طريق سعد هذا، ومن ثمَّ فلا مَطْعَنَ للخبر بذلك.
- وبعضهم قال: إنه رُوِيَ مَوْقُوفًا عَلَى أَبِي أَيُّوبَ، وَلَكِنْ الْأَكْثَرُ يَرَوُونَهُ مَرْفُوعًا لِلنَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَبِالْثَّلَاثِ فَإِنَّ الصَّوَابَ صَحَّةُ هَذَا الْخَبَرِ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ.
- قال: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ»)، أي: أكمل صيام الشهر إما أداءً وإما قضاءً.
- قال: «ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ»، فيه فضيلة صيام سِتِّ مِنْ شَوَّالٍ، وَأَنَّهُ مِنَ الْأَيَّامِ الْمُسْتَحَبَّةِ.
- وقوله: «كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ»، لِأَنَّ الْحَسَنَةَ بَعِشْرَةَ أَمْثَالِهَا، فَمَنْ صَامَ رَمَضَانَ كَانَتْهُ صَامَ عَشْرَةِ أَشْهُرٍ، وَمَنْ صَامَ سِتَّةَ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ كَانَتْهُ قَدْ صَامَ شَهْرَيْنِ -سِتِينَ يَوْمًا- فَيَكُونُ بِمِثَابَةِ مَنْ صَامَ الدَّهْرَ.
- قوله: «ثُمَّ أَتْبَعَهُ»، فيه دلالة على أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُصَامَ سِتَّ شَوَّالٍ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُكْمَلَ صِيَامَ رَمَضَانَ أَدَاءً وَقَضَاءً.
- فإن قال قائل: إذا كانت امرأة نفساء، فلا تتمكَّن من الصَّوْمِ. فنقول: مَنْ كَانَتْ كَذَلِكَ وَكَانَتْ رَاغِبَةً فِي صِيَامِ سِتِّ شَوَّالٍ فَإِنَّهَا يُكْتَبُ لَهَا الْأَجْرُ تَامًّا، لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَرَكَتْ هَذَا الصَّيَّامَ لِأَمْرٍ خَارِجٍ عَنْ قُدْرَتِهَا وَإِرَادَتِهَا.
- وقد يقول بعضهم: إِنَّ عَائِشَةَ لَمْ تَكُنْ تَصُومُ قَضَاءَهَا إِلَّا فِي شَعْبَانَ، فَكَيْفَ تَتْرَكُ صِيَامَ سِتِّ مِنْ شَوَّالٍ؟ فنقول: إِنَّ صِيَامَ سِتِّ مِنْ شَوَّالٍ مِنَ الْمُسْتَحَبَّاتِ، وَمِرَاعَاةُ حَالِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَالْقِيَامُ عَلَى شُؤْنِهِ بِالنِّسْبَةِ لِعَائِشَةَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَاكِدَةِ، وَقَدْ تَكُونُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ، وَلِذَلِكَ قَدِّمْتُ مِرَاعَاةَ الْوَاجِبِ عَلَى فَعْلِ الْمُنْدُوبِ.
- وجمهور أهل العلم على استحباب صيام سِتِّ مِنْ شَوَّالٍ.
- وقال مالك وأبو حنيفة: لَا يَسْتَحِبُّ هَذَا الصَّوْمَ.

- ولكن الحديث ثابت، ومعارضته بعمل أهل المدينة لا يصح، فإنهم قد يخفون هذا الصيام.
- ثم قوله: «ثُمَّ أَتْبَعَهُ سَنًا مِنْ شَوَّالٍ»، لم يشترط أن تكون بعد يوم العيد مباشرة، ولم يشترط أن تكون الأيام متتابعة، بل قد تكون مقسّمة، أو يصوم اثنين وخميس، ونحو ذلك.
  - وهكذا لم يشترط في هذه الأيام أن يصومها في كلّ عام، فلو صامها في عامٍ ولم يصمها في العام الآخر فإنّه يُقبل صيامه الأوّل.

{وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَصُومُ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا بَاعَدَ اللَّهُ بِذَلِكَ الْيَوْمِ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ}.

- هذا الحديث متّفق عليه، قال: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ»)، وهذا يشمل الذكر والأنثى.
- قال: «يَصُومُ يَوْمًا»، "يوم" نكرة، والمراد به هنا صوم التّطوّع، وقد يشمل صوم الفريضة.
- قوله: «فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، قال بعضهم: إنّ المراد به أن يصومَ في أوقات الجهاد.
- ولكن الصّواب أنّ المراد به: أن يقصد به التّقرب إلى الله -عزّ وجلّ- لأنّ المشروع في حقّ المجاهد أن يتقوّى في بدنه من أجل أن يتمكّن من مقابلة العدو.
- قوله: «إِلَّا بَاعَدَ اللَّهُ بِذَلِكَ الْيَوْمِ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا» ، أي: مقدار مسيرة سبعين سنة، وفي هذا فضيلة صيام أيام التّطوّع وعِظَم الأجر المرتّب عليها.

{وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يَصُومُ، وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ}.

- قوله: (وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَصُومُ) ، "كان" فيه دلالة على الاستمرار والتّكرار.
- (يَصُومُ)، أي: يُتابع صوم أيّام الفطر.
- (حَتَّى نَقُولَ: لَا يُفْطِرُ)، من كثرة تتابعه في الصّيام.
- قال: (وَيُفْطِرُ)، في وقتٍ آخر، ويُتابع الأيام التي يُفطر فيها حتى كانوا يقولون: إنّّه لا يصوم.
- قالت عائشة: (وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ) ، وهذا لا يعني عدم مشروعيّة صيام شهر كامل، وذلك أن ترك النّبيّ -صلى الله عليه وسلم- له لا يدلّ على عدم مشروعيّته، وقد قال النّبيّ -صلى الله عليه وسلم: «أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمُ»<sup>٨٣</sup>.
- قالت عائشة: (وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ) فيه استحباب إكثار صيام التطوع في شهر شعبان، ولم يكن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يستكملها في الصيام، وقد عورض هذا بما ورد أنّ النّبيّ -

<sup>٨٣</sup> صحيح مسلم (1163).

صلى الله عليه وسلم- نَهَى عن الصَّوْمِ في شعبان بعد انتصافِهِ، كما وردَ من حديثِ أبي هريرة **«إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا»**<sup>٨٤</sup>، ولكن المراد هناك ألا تبدؤوا الصَّيَّام بعد منتصفِ شعبان، وليس المراد به النَّهْي عن استمرارِ مَنْ كَانَ يصوم.

- ولذلك تقدَّم معنا أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- قال: **«لَا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمْهُ»**<sup>٨٥</sup>.

{وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجَهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ، وَلَأَبِي دَاوُدَ: «غَيْرَ رَمَضَانَ»}.

- قوله: «لَا يَحِلُّ»، أي: لا يجوز؟
- قوله: «لِلْمَرْأَةِ»، المراد به: المرأة المتزوجة -كما سيأتي- وقد ألحق بها بعضهم الأمة المملوكة.
- قوله: «أَنْ تَصُومَ»، يعني صيام التَّطَوُّع، أو الصَّيَّام الذي لم يتعيَّن بعدُ.
- ومن أمثلة ذلك: صيام رمضان؛ فهذا لا يُشترط فيه إذن الزَّوج، وهكذا صيام القضاء إذا كان في أواخر شعبان، فلا يُشترط فيه إذن الزَّوج.
- قوله: «وَزَوْجَهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ»، فيه دلالةٌ على أَنَّ الزَّوج إذا كان مسافرًا جازًا للمرأة أن تتطوَّع بالصَّيَّام، ولا تحتاج إلى استئذانه.
- وفي هذا: بيانُ حقِّ الزَّوج على زوجته.

**؟ لو نذرت المرأة صوم يوم، فهل لها أن تصوم دون إذن زوجها؟**

إذا نذرت أن تصوم يومًا:

- ✳ إن كان مطلقًا فلا تصمه إلا بإذنٍ من الزَّوج، أو حال غيابه.
- ✳ أما إن كان مقيَّدًا بيومٍ معيَّن فإنه لا يحقُّ لها أن تنذر صومَ يومٍ معيَّن وزوجها شاهد إلا بإذنه، فلا تنذر إلى بإذنه حتى لا تتمكَّن من الصَّوْم بعد ذلك.

**بَابُ فِي الْأَيَّامِ الْمُنْهَيِّ عَنْ صِيَامِهَا.**



{عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ النَّحْرِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ}.

- قوله **(بَابُ فِي الْأَيَّامِ الْمُنْهَيِّ عَنْ صِيَامِهَا)**، صيام التَّطَوُّع قُبِدَ بعددٍ من الأَيَّام لا يجوز صومها، وذلك لأنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- نَهَى عن صومِ الدَّهْرِ، فخشيَّةٌ من أن يُصامَ الدَّهْرُ كُلُّهُ خُصِّصَ النَّهْيُ عن الصَّيَّام في أَيَّامٍ بعينها.

وقد يكون هناك معانٍ خاصَّة، ومن ذلك: أنَّه نُهِيَ عن صومِ يومي العيدين، لأنَّها أَيَّام ضيافة الرحمن، ومن أجل أن يُفرَّق بين يوم العيد ويوم الصَّوْم، فإنَّ هذين اليومين -يوم الفطريوم والنَّحر- قد جاءا بعد موسمين

<sup>٨٤</sup> أخرجه أبو داود (2337) واللفظ له، والترمذي (738)، وابن ماجه (1651)

<sup>٨٥</sup> البخاري (1914) مسلم (1082)



- من مواسم العبادة، فإنَّ العشرَ الأوَّخر من رمضان أَيَّامُ عبادةٍ وأَيَّامُ صومٍ، فُشِّرَ للعبادِ أنْ يُفْطروا بعدها على سبيل الإيجابِ مِنْ أَجْلِ أنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ يومِ الفِطْرِ ويومِ الصَّومِ، ويومِ الفِطْرِ هو الأوَّل من شوال. وهكذا في يوم النَّحر، وهو اليوم العاشر من شهر ذي الحِجَّة، فلا يجوز صومه، وهو بعد موسم من مواسم تأكُّد الصَّيام وهو صيام يوم عرفة، وأَيَّامِ عشر ذي الحِجَّة.
- وقوله هنا: **(نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ)**، فيه دلالةٌ على أنَّه لا يجوز للإنسان أنْ يندَرَّ صوم هذين اليومين، لأنَّه لا يجوز له صومهما.

### ❓ فإذا نذر صوم هذين اليومين. فما حكم نذره؟

◀ قال الجمهور: هو نذرٌ باطلٌ، وحينئذٍ لا يجوزُ أنْ يمثله، ولا يجب عليه قضاء ذلك اليوم، لأنَّه منهيٌّ عنه.

- ◀ وبعضهم أوجب فيه كفارة يمين.
- ◀ وقال الحنفية: يلزمه أنْ يصوم يوماً مكانه.
- وهذا من ثمراتِ مسألة التَّفريق بين الفاسدِ والباطلِ:
- ★ فالجمهور يقولون: لا فرقَ بينهما، وصيامُ يوم العيد فاسدٌ باطلٌ، ولذلك لا يصحُّ نذر صومه.
- ★ وقال الحنفية: الصَّيام مشروع بأصله، لكن النِّهي إنما ورد عن وصفٍ، وهو كونه في يوم العيد.
- ولذلك قالوا: هذا الصَّوم فاسد وليس بباطل، والفساد يمكن تصحيحه بأنْ يُصام مكان يوم آخر.

{وَعَنْ نُبَيْشَةَ الْهَذَلِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشُرْبٍ وَذِكْرٍ لِلَّهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ}.

- قوله: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ»، المراد بأيام التشريق: اليوم الحادي عشر والثَّاني عشر والثَّالث عشر من ذي الحِجَّة، فهذه الأَيَّام الثلاثة يُقال لها أَيَّامُ التَّشْرِيقِ.

### ❓ لماذا سُميت بهذا الاسم؟

- لأنَّ الأضاحي والهدي تُذبح فيها، ثم يقومون بأخذ اللحم فيقِدِّدُونَه، ويضعونَه في الشَّمسِ مِنْ أَجْلِ أنْ يَبَسَ لِيَبْقَى مَدَّةً، فهذا يُقال له "تشريق".

وقد جعل النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- هذه الأَيَّام الثلاثة أَيَّامَ أَكَلٍ وَشُرْبٍ، بمعنى أنَّه لا يجوزُ للنَّاسِ أنْ يصوموها، ويحرم على الإنسان أنْ يتطَوَّعَ بصومها، إلا أنَّه قد جاء استثناء صيام ثلاثة أَيَّام في الحجِّ لهذه الأَيَّام لَمَنْ فقد الهدى من المتمتعين والقارنين -كما سيأتي في الحديث الذي يليه.

- ✓ وفي هذا دلالة على أنَّه لا يجوز صيام أَيَّام التَّشْرِيقِ، وفيه دلالةٌ على أنَّ الأَيَّام البيض في شهر ذي الحِجَّة تُخالِف غيرها من الشُّهُور، فإنَّها تكون في أَيَّام الرَّابِع عشر، والخامس عشر والسَّادس عشر، ولا يجوز للإنسان أنْ يصومَ في شهر ذي الحجة اليوم الثالث عشر على أنَّه من الأَيَّام البيض، بخلاف بقية الشُّهُور.

- ✓ وفي هذا دلالة على تأكيد مراعاة التواريخ القمرية مِنْ أَجْلِ أنْ عدَّنا مِنَ العباداتِ تتعلَّق بالتَّوَارِيخ القمرية.

- وقوله: «وَذَكِّرْ لِلَّهِ»، فيه استحباب الإكثار من ذكر الله - عزَّ وجلَّ - في أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وقد ورد أنَّ الصَّحَابَةَ كانوا يرفعون أصواتهم بالتَّكْبِيرِ في أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.
- وتنتهي أَيَّامُ التَّشْرِيقِ بغروب الشَّمْسِ من اليومِ الثَّالثِ عشر من شهر ذي الحِجَّةِ.

### ❓ متى ينتهي موعد ذبح الأضحية؟

بالنسبة لذبح الأضاحي وقع اختلاف بين العلماء فيه:

❖ **القول الأول:** ينتهي باليوم الثاني عشر. وهذا هو مذهب أحمد وجماعة، واستدلوا على ذلك

بأنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- نهى عن إِخَارِ لحوم الأضاحي بعد ثلاثٍ، فقالوا: يذبح يوم العيد، ويومين بعده.

❖ **القول الثاني:** تنتهي بانتهاء أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وذلك لأنَّ يومَ الثَّالثِ عشر قد جُعِلَ مِن أَيَّامِ

التَّشْرِيقِ، ممَّا يدلُّ على أنَّه كان يُذبح فيه.

والقول الثاني هو أظهر القولين، ولعله يأتي بسط ذلك في كتاب الأضاحي.

{(وَرَوَى الْبُخَارِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَعَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَا: لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمَّنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ).}

- هذا الحديث رواه الإمام البخاري.
- قوله (قَالَا...)، يعني عائشة وابن عمر.
- قوله: (لَمْ يُرَخَّصْ)، أي: جاء الشرع بمنع الصَّيَّامِ في أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.
- قوله: (إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ)، ففارقُ الهدي يصومُ ثلاثة أَيَّامٍ في الحجِّ، وسبعة إذا رجع.
- وهذه الأَيَّامُ الثلاثة قد يصومها قبل يوم النَّحرِ، وقد يجعلها أَيَّامَ السَّابِعِ والثَّامِنِ والتَّاسِعِ؛ ولكن إذا لم يتمكَّن صامَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ محلَّها، وبالتالي فإنَّ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ لا يجوز صومها إلا للمتمتِّع والقارن الذي لم يستطع ذبح الهدي وأراد أن يصومَ ثلاثة أَيَّامٍ في الحجِّ ولم يتمكَّن من صومها قبل يوم النَّحر، قال تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا

اللَّهِ﴾ [النساء: 92]

{(وَعَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «لَا تَخْتَصُّوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، وَلَا تَخْتَصُّوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَصَحَّحَ أَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ إِرْسَالَهُ.

وَعَنْ صِهْلَةَ بْنِ زُقَرَفٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فَأَتَى بِشَاةٍ مَصْلِيَّةٍ فَقَالَ: كُلُوا، فَتَنَحَّى بَعْضُ الْقَوْمِ، فَقَالَ: إِنِّي صَائِمٌ، فَقَالَ عَمَّارٌ: مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ -وَاللَّفْظُ لَهُ وَصَحَّحَهُ-، وَقَدْ أَعْلَى.

وَعَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا» رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَالتِّرْمِذِيُّ -وَصَحَّحَهُ- وَقَالَ أَحْمَدُ: «هُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ وَكَانَ ابْنُ مَهْدِيٍّ لَا يَحْدِثُ بِهِ» قَالَ: «وَالْعَلَاءُ ثِقَةٌ لَا يُنْكَرُ مِنْ حَدِيثِهِ إِلَّا هَذَا».

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ، عَنْ أُخْتِهِ الصَّمَاءِ أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا لِحَاءَ عِنَبٍ أَوْ عُودَ شَجَرَةٍ فَلْيَمْضِغْهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَابْنُ مَاجَهَ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ -وَحَسَّنَهُ- وَالْحَاكِمُ -وَصَحَّحَهُ- وَزَعَمَ أَبُو دَاوُدَ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَقَالَ مَالِكٌ: هُوَ كَذِبٌ. وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ}.

- هذه الأحاديث التي ذكرها المؤلف تذكر عددًا من الأيام التي نهى الشرع عن صومها، ولعلنا -إن شاء الله تعالى- أن نأتي لذكر هذه الأحاديث، ونبيّن المراد بها، والأحكام المستقاة منها في لقائنا القادم -بإذن الله عز وجل-.

وصلّى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



## الدرس الرابع والعشرون



الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### كتاب الصيام.



- وقد مرَّ علينا في باب "الأيام المنهي عن صيامها" حديث أبي سعيد في النهي عن صوم يومي العيد -عيد الفطر وعيد النحر- وكذلك حديث نبيشة في النهي عن صيام أيام التشريق، وهي أيام: الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من شهر ذي الحجة. وهكذا ورد حديث عائشة وابن عمر في الإذن لفاقد الهدي الذي لم يجد الهدي -وكان مُتَمَتِّعًا ولم يستطع صوم الثلاثة أيام قبل يوم العيد أن يصومها في أيام التشريق. والآن نأخذ حديث أبي هريرة فيما يتعلق بتخصيص يوم الجمعة بالصيام.

{وَعَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «لَا تَخْتَصُّوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، وَلَا تَخْتَصُّوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَصَحَّحَ أَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ إِرْسَالَهُ}.

- أبوزرعة وأبو حاتم يروون الحديث من طريق ابن سيرين (أنَّ النَّبِيَّ قَالَ...) بدون ذكر أبي هريرة -رضي الله عنه.

وأكثر أهل العلم يرون اتصال هذا الخبر، ولا يمتنع من ابن سيرين أن يروي الخبر مرةً مُرسلاً ومرةً مُتَّصلاً، ولهذا فإنَّ الصَّوَابَ أَنَّ الخبر صحيح الإسناد.



- وقد اعتضد هذا المعنى بعدد من الأحاديث التي فيها النَّهْيُ عن صوم يوم الجمعة، فقد دخل النبي -صلى الله عليه وسلم- على بعض نسائه فوجدها صائمة يوم الجمعة، فقال: «أَصُمْتِ أُمْسِي؟» قالت: لا. قال: «أَتَصُومِينَ غَدًا؟». قالت: لا. قال: «أَفْطِرِي»<sup>٨٦</sup>، وهذا فيه دلالة على جواز قطع صيام التطوع.
- قوله هنا في هذا الخبر: «لَا تَخْتَصُّوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي»، فيه كراهة تخصيص ليلة الجمعة بصلاة الليل دون بقية الليالي، فمن كان يقوم في جميع الليالي فلا بأس أن يقوم ليلة الجمعة كغيرها من الليالي، أمّا أن يخصها بالقيام دون غيرها فإنّ ظاهر الخبر كراهة ذلك.
- وقوله: «وَلَا تَخْتَصُّوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ»، فيه دلالة على منع أفراد يوم الجمعة بالصيام، وقد تقدّم معنا أنّ المراد متى خصّه، ولذا قال: «وَلَا تَخْتَصُّوا»، فمن صام الخميس والجمعة، أو صام الجمعة والسبت؛ فلا حرج عليه في ذلك.
- وقوله: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ»، يعني: إذا كان صوم يوم الجمعة هذا لعادة يصومها الإنسان فلا بأس حينئذٍ أن يصوم يوم الجمعة، ولو لم يصم يومًا قبله أو يومًا بعده.
- ✓ ومن أمثلة ذلك: ما لو كان يصوم يومًا ويفطرو يومًا، فوافق يوم صومه يوم الجمعة.
- ✓ ومثل هذا: ما لو وافق يوم الجمعة يوم عرفة؛ فإنه لا بأس أن يصومه الإنسان وحده.
- وهكذا: لو وافق شيئًا من عوائد الإنسان التي يصومها.

{وَعَنْ صَلَةَ بْنِ زُفَرَ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فَأَتَى بِشَاةٍ مَصْلِيَّةٍ فَقَالَ: كُلُوا، فَتَنَحَّى بَعْضُ الْقَوْمِ، فَقَالَ: إِنِّي صَائِمٌ، فَقَالَ عَمَّارٌ: مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ -وَاللَّفْظُ لَهُ وَصَحَّحَهُ-، وَقَدْ أُعِلَّ}.

- صَلَةُ بْنُ زُفَرَ من التابعين، وهو من أفاضلهم.
- قوله هنا: (كُنَّا عِنْدَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ -رضي الله عنه- فَأَتَى)، أي: قُدِّمَ له.
- قوله: (بِشَاةٍ مَصْلِيَّةٍ)، أي: مشوية، يُقال: صلاها النار، وقال تعالى: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى﴾ [الليل: 15].
- فَقَالَ عَمَّارٌ: (كُلُوا)، أي: من هذا الطعام، وفيه الإذن اللفظي مع الإذن العرفي في الأكل من طعام الإنسان.
- قوله: (فَتَنَحَّى بَعْضُ الْقَوْمِ)، أي: ابتعدوا عن هذه الشاة المصلية.
- فَقَالَ: (إِنِّي صَائِمٌ)، بيّن العذر الذي جعله لم يطعم من هذه الشاة.
- فَقَالَ عَمَّارٌ -رضي الله عنه: (مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ)، وهو يوم الثلاثاء من شهر شعبان.
- قوله: (فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ)، في هذا دلالة على المنع من صوم يوم الثلاثاء من شهر شعبان.
- وقد ورد معنا من حديث أبي هريرة أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- قال: «لَا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُومْهُ»<sup>٨٧</sup>.
- وفي هذا دلالة على أنّ صوم يوم الشك يُنهي عنه، ولو كان ليلته غائمة، إذا لم يفرق في الخبر.

<sup>٨٦</sup> البخاري (1860)

<sup>٨٧</sup> البخاري (1914) مسلم (1082) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

- وقوله: (فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ) ، فيه دلالة على أَنَّ النَّبِيَّ عن صيام يوم الشك مرفوع للنبي -صلى الله عليه وسلم.

{وَعَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِذَا أَنْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا» رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَالتِّرْمِذِيُّ -وَصَحَّحَهُ- وَقَالَ أَحْمَدُ: «هُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ وَكَانَ ابْنُ مَهْدِيٍّ لَا يُحَدِّثُ بِهِ» قَالَ: «وَالْعَلَاءُ ثِقَةٌ لَا يُنْكَرُ مِنْ حَدِيثِهِ إِلَّا هَذَا»}.

- هذا الحديث رواه العلاء عن أبيه عن أبي هريرة، والعلاء ثقة، ورايته مقبولة، ولكن بعض أهل العلم تكلم في هذا الخبر، طعن في رواية العلاء لهذا الخبر.
- والسبب: أنه في الحديث الآخر نهى عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين، فيُفهم منه جواز التَّقَدُّمَ بأكثر من اليومين، كما أنه في حديث عائشة الذي تقدّم معنا (أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ يُكْثِرُ مِنَ الصَّيَامِ فِي شَهْرِ شَعْبَانَ)؛ ولأن عائشة -رضي الله عنها- كانت تصوم قضاءها في آخر شعبان لمكان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- منها، ولذلك طعن بعض العلماء في هذا الخبر من أجل ذلك، لأنهم ظنوا أنه يُخَالِفُ تلك الأخبار. والذي يظهر أن هذا إسناد صحيح، وأن رجاله ثقات يُعتمد عليهم، وبالتالي لا يصح أن يُقَدَّحَ في الخبر. ومن هنا لا بد أن نوجد طريقة لمحاولة الجمع بين هذه الأخبار:
- ومن الطرائق في ذلك أن يُقال: حديث «إِذَا أَنْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا»<sup>٨٨</sup>، يُراد به: لا تبدؤوا الصوم بعد منتصف شعبان، أمّا مَنْ صام من أول الشهر فلا بأس أن يُواصل صيامه في النِّصْفِ الثاني. كما أن هذا الخبر لا يشمل صيام القضاء لمن فاتته أن يقضي قبل ذلك، ومن ثَمَّ تكون هذه مستثنيات استثنيت من هذا الخبر، وبهذا تتسق الأحاديث، ولا يكون بينها تعارض.

{وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ، عَنْ أُخْتِهِ الصَّمَاءِ أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا لِحَاءَ عِنَبٍ أَوْ عُودَ شَجَرَةٍ فَلْيَمْضَعْهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ -وَهَذَا لَفْظُهُ- وَابْنُ مَاجَةَ وَاللَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ -وَحَسَّنَهُ- وَالْحَاكِمُ -وَصَحَّحَهُ- وَزَعَمَ أَبُو دَاوُدَ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَقَالَ مَالِكٌ: هُوَ كَذِبٌ. وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ}.

- هذا الحديث فيه النهي عن صوم يوم السبت إلا في الفرائض، وبالتالي وقع اختلاف بين العلماء في النظر لهذا الخبر:

✱ فمنهم مَنْ قال: إنَّ الخبر ضعيفٌ، كما نقل المؤلف عن الإمام مالك أنه قال: "هو كذب"، ولكن المؤلف قال: "وفي ذلك نظر"؛ لأن رواته ثقات من رواة الحديث الحسن، وقد حَسَّنَ الحديثَ الترمذِيُّ، وصححه الحاكم.

✱ وهناك من قال: إنه منسوخ، فإنه قد ثبت أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- أجاز صيام يوم السبت في التَّطَوُّع.

<sup>٨٨</sup> أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم

والأظهر: أَنَّ القول بالتَّضْعِيفِ يحتاج إلى دليل، ولا دليل، وحينئذٍ نحتاج إلى طريقة للجمع بين هذا الخبر وغيره من الأخبار، فإنه قد ورد أَنَّ النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا وَقَبْلَهُ يَوْمٌ، أَوْ بَعْدَهُ يَوْمٌ»<sup>٨٩</sup>، فدلَّ هذا على أَنَّ مَنْ صام الجمعة والسبت في التَّطَوُّعِ فلا حرج عليه.

• ويكون المراد بهذا الحديث: النهي عن صوم يوم السبت على جهة إفراده وتخصيصه بالصوم، فمن صام الجمعة والسبت، أو صام السبت والأحد؛ فإنه لا يدخل في هذا النهي.

**؟ من صام صيام داود، وأتى يومه على يوم السبت. فما حكمه؟**

• كما تقدَّم أنه حينئذٍ يكون قد صام لكونه يصوم أمرًا سابقًا، وبالتالي يكون هذا من المستثنيات. إذن؛ يُستثنى من الخبر ما لو صام يومًا قبله أو يومًا بعده، ويُستثنى منه ما لو كان يصوم صيام داود فيصوم يومًا ويُفطر يومًا، وكذلك يُستثنى ما لو وافق عادةً يصومها الإنسان كما لو كان يصوم يوم عرفة فجاء يوم السبت فلا حرج أن يفرد بالصوم.

### بَابُ الْإِعْتِكَافِ.



{عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ}.

- المراد بالاعتكاف: اللَّبْثُ في المسجد طاعةً لله -عزَّ وجلَّ.
- والاعتكاف عبادة، وقد جاء ذكرها في القرآن، قال تعالى: ﴿أَنْ طَهَّرْنَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة: 125]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: 187].
- وظاهر هذه الآية أَنَّ الاعتكاف لا يختص بالمساجد الثلاثة؛ لأنه قال: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾، ف"المساجد" جمع معرف بـ "ال" الاستغراقية، فيفيد العموم.
- وما ورد من الحديث أنه قال: «لَا اعْتَكَافَ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ»، يعني: لا اعتكاف كامل ينال به الإنسان الأجور الكثيرة.
- وقوله: (يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ)، يعني: ليلاً ونهاراً من رمضان.

**متى يبتدئ الدخول في الاعتكاف إذا أراد أن يعتكف العشر الأواخر؟**

- الجمهور قالوا: إنه يبتدئ من غروب الشمس ليلة الحادي والعشرين.
- وآخرون قالوا: يبتدئ من الفجر، لما ورد من حديث عائشة: (كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يُصلي الْفَجْرَ ثُمَّ يَدْخُلُ مُعْتَكِفُهُ)، ولكن هذا الحديث في دلالته ما فيها، فقد يكون يذهب من معتكفه ليصلي بالناس، ثم يعود مرة أخرى.
- وقوله: (حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ)، فيه الاستمرار على الطاعة، وفيه تخصيص العشر الأواخر بعبادات لا تُفعل في غيرها.

<sup>٨٩</sup> رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ

والاعتكاف ليس خاصًا بالعشر الأواخر، وليس مختصًا برمضان، بل قد يُفعل في غيرهما.

- وقولها: **(ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ)**، فيه جواز اعتكاف النساء، وأنه لا حرج فيه؛ بل هو من القربات. وفيه أن الاعتكاف لم يُنسخ؛ لأنَّ الناس استمروا على فعله بعد وفاة النبي -صلى الله عليه وسلم.

**{(وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ، ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكِفَهُ. الْحَدِيثُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ).}**

- قول عائشة: **(كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ)**، فيه دلالة على أن المعتكف يجوز له أن ينتقل في المسجد، فإنَّه كان يحتجر حجرة من حصير فيعتكف فيها، وإذا أراد أن يصلي بالناس تقدَّم في المسجد ليصلي بهم، فهذا فيه دلالة على جواز أن ينتقل المعتكف في المسجد.
- قولها: **(صَلَّى الْفَجْرَ)**، فيه دلالة على أن الاعتكاف لا يكون إلا في مساجد الجماعات بالنسبة للرجال لئلا يترتب على الاعتكاف ترك واجب صلاة الجماعة.
- قولها: **(ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكِفَهُ)**، فيه تخصيص مكان اعتكاف الإنسان.

وفي هذا الحديث الكلام عن وقت الدخول في الاعتكاف، فإذا أراد أن يعتكف في العشر الأواخر أو نذر أن يعتكف أيامًا؛ فهل يبتدئ اعتكافه من الفجر كما قالت طائفة أخذًا من هذا الخبر؟ أو أنه يبتدئ من غروب الشمس كما قال الجمهور؛ لأن الليل تابع للنهار الذي يليه؟ ولذلك صلاة التراويح تكون في الأيام التي يعقبها صيام، لا تكون في الليالي التي تعقب الصيام إذا لم يكن بعدها صيام.

**{(وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَيَدْخُلُ عَلَى رَأْسِهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْجَلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).}**

- قول عائشة -رضي الله عنها: **(وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَيَدْخُلُ عَلَى رَأْسِهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ)**، فيه جواز أن يُخرج المعتكف بعض بدنه من المسجد خصوصًا إذا كان لحاجة.
- ★ وفيه دلالة: على أن العبرة في الاعتكاف بأغلب البدن.
- ★ وفيه: أن الاعتكاف لا يكون إلا في المساجد.
- وقوله: **(فَأَرْجَلُهُ)**، أي: أمشطه بالمشط. ففيه خدمة المرأة لزوجها.
- وقولها: **(وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ)**، يعني: إذا كان معتكفًا **(إِلَّا لِحَاجَةٍ)**، وفيه أن الأصل في الاعتكاف أن يبقى المعتكف في المسجد.
- وأخذ من هذا الحديث: أن المرأة الحائض لا تلبث في المسجد، فإنَّها لم تكن ترحله في المسجد وتكون في بيتها، ممَّا يدلُّ على أنَّها لم تلبث في المسجد.

**{(وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: السُّنَّةُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا، وَلَا يَشْهَدَ جَنَازَةً، وَلَا يَمَسَّ امْرَأَةً وَلَا يُبَاشِرَهَا، وَلَا يَخْرُجَ لِحَاجَةٍ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ، وَلَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ وَلَا اعْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ -وَقَالَ: غَيْرُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ لَا يَقُولُ فِيهِ: (قَالَتْ: السُّنَّةُ)، جَعَلَهُ قَوْلَ عَائِشَةَ).}**



- هذا الحديث فيه بيان ماذا يفعل المعتكف حال اعتكافه وما الذي يُنهي عنه.
- قوله: **(قَالَتْ: السُّنَّةُ)**، إذا جاءت لفظة "السُّنَّةُ" فإنَّنا نجعله حديثًا مرفوعًا منسوبًا للنبي -صلى الله عليه وسلم.
- لكن كلمة "السُّنَّةُ" وقع الاختلاف فيها، فعبد الرحمن بن إسحاق أثبتها، وغيره من الرواة لا يقول: "السُّنَّةُ"، ولذا فإنَّ الجماهير قالوا: هذا الخبر موقوف على عائشة -رضي الله عنها- وفي بعض أحكامه خالفها بعض الصحابة.
- قالت: **(عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا)**، أي: يبقى في المسجد.
- قالت: **(وَلَا يَشْهَدَ جَنَازَةً، وَلَا يَمَسَّ امْرَأَةً وَلَا يُبَاشِرَهَا)**، فهذه أمور ترى أنه يُمنع منها.
- قالت: **(وَلَا يَخْرُجُ لِحَاجَةٍ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ)**، كما لو أراد أن يقضي البول أو الغائط، أو أراد أن يُحضر طعامًا لا يوجد مَنْ يُحضره له.
- وفي هذه الأمور اختلاف، وهذا قول عائشة، وليس على الصحيح أنه مرفوعًا للنبي -صلى الله عليه وسلم. أمَّا بالنسبة لعيادة المريض، فإن اشترط المعتكف أنه سَيَعُودُ المَرَضَى في اعتكافه جازله أن يعودهم، وهكذا بالنسبة لشهود الجنازة: أمَّا إذا لم يشترط فإنَّ الأولى أن يتركه؛ لأنَّه يتنافى مع اللَّبْث في المسجد الذي هو معنى الاعتكاف.
- وقولها: **(وَلَا يَمَسَّ امْرَأَةً وَلَا يُبَاشِرَهَا)**، أخذ منه بعض العلماء أنَّ المعتكف لا يفعل ذلك، ولكن في حديث عائشة السابق **(أَنَّهَا كَانَتْ تُرَجِّلُ شَعْرَ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم)** ما يُشعر بخلاف ذلك، وقوله تعالى: **(وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ)** [البقرة: 187]، فيه نهي المعتكف عن الجماع، وأنَّ الجماع يُبطل الاعتكاف.
- ولكن بالنسبة لمباشرة الجلد فهذا وقع الاختلاف في حكمه بالنسبة للمعتكف.
- وأمَّا بالنسبة لخروج المعتكف: فقد ورد عن النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- أنَّه خرج وهو معتكف ليقبل زوجته صفية -رضي الله عنها- كما في الصحيح، وهذا حاجة، وكان يُمكنه أن يكتفي بإرسالها، فهذا فيه دلالة على جواز خروج المعتكف من المسجد إذا كان هناك حاجة.
- وقولها: **(وَلَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ)**، أخذ منه الحنفية والمالكية أنه يُشترط في الاعتكاف الصوم، فقالوا: "لا يصح اعتكاف إلا بصوم".
- وأخذوا منه أنَّ الاعتكاف لا يكون إلا ليوم، أو ليوم وليلة.
- وذهب الحنابلة والشافعية إلى أنَّ الاعتكاف لا يُشترط فيه الصوم، ولا يُشترط أن يكون يومًا وليلة، واستدلوا على ذلك بما ورد في الحديث أنَّ النبي -صلى الله عليه وسلم- سأله عمر بعد فتح مَكَّة فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: **"إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ"**، قَالَ: **«فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ»**<sup>٩٠</sup>، ومن المعلوم أنَّ الليل ليس محلًّا للصيام؛ ولأنَّ النصوص التي وردت في الاعتكاف لم تشترط الصيام.

<sup>٩٠</sup> مسلم (1656)

- قولها: (وَلَا اعْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ)،

◀ أخذ منه بعض العلماء أنَّ الاعتكاف يقتصر على المسجد الجامع الذي تُصلى فيه الجمعة، وهذا قول عائشة وجماعة.

◀ والقول الثاني: يجوز الاعتكاف في المساجد التي تؤدَّى فيها الأوقات من غير مساجد الجمعة، خصوصًا في الأيام التي ليس فيها صلاة جمعة.

◀ وذهب طائفة إلى أنَّ كل ما يُعدُّ مسجدًا يجوز أن يُعتكف فيه.

ولكن الأصوب بالنسبة للرجال: أنه لا يصح اعتكافهم إلا في مسجد تُقام فيه الجماعة، لئلا يحتاج إلى كثرة الانتقال من المسجد.

ويلاحظ هنا: أن الاعتكاف لابد أن يكون في المسجد، فأجزاء المسجد التابعة له التي تعد من المسجد لا بأس من الاعتكاف فيها، أما ما لا يُعدُّ من المسجد كالرحبة غير المحوطة، والغرف البعيدة التي تكون ملاحق للمسجد غير لاصقة فيه؛ فهذه لا يصح الاعتكاف فيها، لأنها من محال الصلاة.

{وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صِيَامٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ» رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ وَالْحَاكِمُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ وَرَفَعَهُ وَهُمْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ}.

- قال: (وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صِيَامٌ»)، هذا فيه دلالة لمذهب من يرى أن الاعتكاف لا يُشترط فيه الصوم، وقد تقدّم معنا البحث في ذلك.
- قوله: «إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ»، هذا الخبر أكثر أهل العلم يرجحون أنه موقوف على ابن عباس، وليس مرفوعًا للنبي -صلى الله عليه وسلم.

#### بَابُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ.



{عَنِ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أُرُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتُ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيًا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ}.

- ليلة القدر ليلة فاضلة، أنزل فيها القرآن، وأجرها مضاعف، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ \* وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ \* لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ \* تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ \* سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾ [سورة القدر]. فمن الفضائل العظيمة لهذه الليلة:

◀ أن فضلها يتجاوز مقدار الثلاث والثمانين سنة.

◀ فيها تضاعف الأجور، ويكثر الثواب.

وليلة القدر سُمِّيَتْ بهذا الاسم:

❖ إمَّا لعظم قدرها ومنزلتها.

❖ وإِذَا لَأَنَّهُ تُقَدَّرُ فِيهَا اللَّيَالِي، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾ \*

فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿ [الدخان:3-4]، فحينئذٍ هذه الليلة هي ليلة القدر، وليست ليلة

النصف من شعبان كما يقوله بعضهم، لأنها هي الليلة التي أنزل فيها القرآن.

وليلة القدر يُستحب للإنسان أن يعبد الله فيها بأنواع العبادات، ومنها:

○ عبادة الصلاة، «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»<sup>٩١</sup>

○ ومنها: الدعاء، فقد قالت عائشة: "أَرَأَيْتُ إِنْ وَافَقَتْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، مَا أَقُولُ فِيهَا؟"

فكان هذا ممّا استقرّ في أذهانهم أن ليلة القدر يُستحب فيها إكثار الدعاء.

وهكذا كل عمل صالح يُستحب في هذه الليلة.

• وأورد المؤلف في هذا الباب عددًا من الأحاديث، أولها حديث ابن عمر: (أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ -صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَرَوَا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ فِي السَّبْعِ الْآخِرِ) ، فيه جواز الاعتماد على الرؤية المنمّية فيما

يَعْتَلِقُ بِتَحْدِيدِ الْأَوْقَاتِ الْفَاضِلَةِ.

• وقوله هنا: (فِي السَّبْعِ الْآخِرِ) ، يعني: من شهر رمضان، وهي تبدأ بليلة الثالث والعشرين، والرابع والعشرين،

والخامس والعشرين، والسادس والعشرين، والسابع والعشرين، والثامن والعشرين، والتاسع والعشرين.

وذلك لأن هذه الليالي متيقّنة، فليلة الثلاثين غير متيقّنة.

وبعضهم قال: تبتدئ من ليلة الرابع والعشرين.

➡ وفي هذا دلالة على أَنَّ ليلة القدر في تلك السنة كانت في السبع الأواخر، وقد أخفى الله -عزَّ وجلَّ-

ليلة القدر من أجل أن يجتهد الناس في العبادة في هذه الليالي.

➡ وفي هذا الحديث: أَنَّ الرؤيا المنامية إذا تواطأت وكثرت وصدّق بعضها بعضاً؛ فإنّها حينئذٍ تكون قرينة

على وجود الصواب في ذلك، وإن كانت ليست دليلاً قاطعاً في هذا الباب.

➡ وفي هذا الحديث: جواز تحري ليلة القدر، والبحث عن الأسباب التي تجعل الإنسان يقومها.

وقد ورد في ليلة القدر أَنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ فِي صَبِيحَتِهَا صَافِيَةً نَقِيَّةً، ولم يثبت من العلامات الكونيّة ليلّة القدر إلا هذه العلامة.

{وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: اعْتَكَفْنَا مَعَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ، فَخَرَجَ صَبِيحَةَ عِشْرِينَ فَخَطَبَنَا وَقَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ثُمَّ أُنْسِيْتُهَا- أَوْ قَالَ: نُسِيْتُهَا- فَالْتَمَسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ فِي الْوُتْرِ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنِّي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ، فَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَلْيَرْجِعْ» فَارْجَعْنَا وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قَرَعَةً، فَجَاءَتْ سَحَابَةٌ فَمَطَرَتْ حَتَّى سَالَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ -وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ- وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ، حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ}.

<sup>٩١</sup> متفق عليه

- قوله: (وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: اعْتَكَفْنَا مَعَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ) ، وذلك أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كانت قد أخفيت عليه ليلة القدر، فطلبها، فاعتكف العشر الأول من شهر رمضان، ف قيل له: إِنَّ ما تطلب أمامك؛ فاعتكف العشر الأوسط، ف قيل له: إِنَّ ما تطلب أمامك؛ فاعتكف العشر الآخر من شهر رمضان.
- قال: (اعْتَكَفْنَا مَعَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ فَخَرَجَ صَبِيحَةَ عِشْرِينَ فَخَطَبَنَا)، أي: ذكّر أصحابه.
- وقال: «إِنِّي رَأَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ثُمَّ أَنْسِيْتُهَا»، أي: رأى في الرؤية المنامية تحديد ليلة القدر.
- قوله: (أَوْ قَالَ: نُسِيْتُهَا) ، وقد ورد في بعض الألفاظ أَنَّ سبب النسيان أنه تلاها رجلان، فحصلت بينهما خصومة، فكان هذا من أسباب نسيان ليلة القدر.
- ولذلك فإن الشرع يُرَغِّب في ألا يكون هناك تلاحٍ وتخاصم ورفع كلام بين الناس.
- قال: «فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ»، في هذا دلالة على أَنَّ ليلة القدر في تلك السَّنة كانت في العشر الآخر.
- قال: «فِي الْوَتْرِ»، يعني: الليالي الوترية، وهي ليلة الحادي والعشرين، وليلة الثالث والعشرين، وليلة الخامس والعشرين، وليلة السابع والعشرين، وليلة التاسع والعشرين.
- في الحديث السابق قال: «فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ»، هذا يدل على أَنَّ تلك السنة كانت سنة أخرى كانت ليلة القدر فيها في السبع الأواخر، وهذا يدل على أَنَّ ليلة القدر تنتقل، وأنها ليست مختصة بليلة بعينها، وبالتالي قد تكون في ليالي الشفع في بعض السنين، وتكون في ليالي الوتر في سنين أخرى.
- قال: «وَإِنِّي رَأَيْتُ»، يعني: في المنام.
- قال: «أَنِّي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ»، يعني: في صبيحة ليلة القدر، رأى كأنه يسجد في ماء وطين.
- فقال النبي -صلى الله عليه وسلم: «فَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَلْيَرْجِعْ» ، يعني: مَنْ كان قد اعتكف مع الرسول -صلى الله عليه وسلم- العشر الأوسط فليرجع ليعتكف في العشر الآخر من أجل أن يتمكن من إدراك ليلة القدر.
- قال: (فَرَجَعْنَا وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قَزَعَةً) ، أي: شيء من السحاب، فرجعوا إلى المسجد من أجل الاعتكاف، ولم يكن هناك سحاب.
- قال: (فَجَاءَتْ سَحَابَةٌ)، في أول ليلة وهي ليلة الحادي والعشرين.
- قال: (فَمَطَرَتْ حَتَّى سَالَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ -وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ) ، يعني: كان السقف من الأخشاب التي تكون في النخل، فكان ماء المطر إذا جاء يتمكن من الدُّخُول في خلل هذا السَّقْف.
- قال: (وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ)، أي: صلاة الفجر في يوم الحادي والعشرين.
- قال: (فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ) ، وهذا تصديق رؤيا النبي -صلى الله عليه وسلم- وفيه دلالة على أَنَّ ليلة القدر في تلك السَّنة كانت في ليلة الحادي والعشرين، ممَّا يدل على أَنَّ ليلة القدر تنتقل ما بين سنة وأخرى.



- قال أبو سعيد: (حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَمِّتِهِ)؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَدْ وَكَّفَ مَاءَ الْمَطَرِ فَدَخَلَ، وَكَانَتْ مَسَاجِدُهُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ مِنَ الْحَصْبَاءِ الَّتِي يَأْتُونَ بِهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَلَمْ تَكُنْ تُفْرَشُ لَا بِالْفُرْشِ وَلَا بِغَيْرِهَا.

{وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ- قَالَ: «لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَقَدْ رُوِيَ مَوْقُوفًا.}

- الأكثر رواة هذا اللفظ موقوفًا على معاوية، وليس مرفوعًا إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-.
- وهذا الحديث يحتمل أنه رأيي لمعاوية، ويحتمل أنه في سنة من السنوات كانت ليلة القدر ليلة سبع وعشرين، وهذا لا يعني أن تنحصر ليلة القدر في ليلة السابع والعشرين.
- وأكثر العلماء يقولون: إنَّ ليلة سبع وعشرين أرجى الليالي أن تكون ليلة القدر.

{وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ عَلِمْتُ -أَيُّ لَيْلَةِ الْقَدْرِ- مَا أَقُولُ فِيهَا؟ قَالَ: «قُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفْوٌ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي» رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ- وَصَحَّحَهُ وَاللَّفْظُ لَهُ- وَالْحَاكِمُ- وَقَالَ: "صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ". وَفِي قَوْلِهِ نَظَرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.}

- قول عائشة: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ)، فيه سؤال النبي -صلى الله عليه وسلم- عن أفضل الأعمال.
- وفيه: أن الإنسان ينبغي به أن يتحرى سبل الخير، وأن يختار الأدعية التي يكون لها الأثر الحميد عليه في حياته.
- قالت: (أَرَأَيْتَ إِنْ عَلِمْتُ)، أي: إن اطلعتُ وعرفتُ.
- قالت: (أَيُّ لَيْلَةِ الْقَدْرِ)، أو غلب على ظني أنَّ ليلة من الليالي هي ليلة القدر.
- قولها: (مَا أَقُولُ فِيهَا؟)، أي: ما هو الذكر والدعاء الذي أقوله في تلك الليلة.
- وفيه: دلالة على أن الأدعية والأذكار تتفاوت في الفضيلة، وأنها ليست على رتبة واحدة.
- وفيه: استحباب الإكثار من الأدعية في الليالي التي يرجى أن تكون ليلة القدر، لأنها ليالٍ فاضلة، ويرجى فيها إجابة الدعاء.
- وفي هذا: تخصيص الليالي التي يُظنُّ أنَّ فيها ليلة القدر بأنواع من العبادات، كالدعاء، والصلاة، ونحوها.
- وبعض الناس يعتزم في ليلة السابع والعشرين، فنقول: فضيلة العمرة إنَّما جاءت في جميع الشهر، فقال: «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ كَحِجَّةٍ مَعِي»<sup>٩٢</sup>، وبالتالي فإن جميع الشهر متمثل في أداء نُسك العمرة؛ لأنه لم يُفضل في ليلة دون أخرى.
- قال: «قُولِي...»، هذا الأمر جاء جوابًا على سؤال، وبالتالي لا يكون للوجوب.
- قوله: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفْوٌ»، أي: يا الله إنك تُكثر التَّجاوز والصَّفَحَ والعفو.

<sup>٩٢</sup> البخاري ومسلم عن ابن عباس

● قوله: «تُحِبُّ الْعَفْوَ»، العفو مأخوذ من مسح أثر الشيء، يُقال: عفا الأثر، بمعنى: أنه زال أثر المسير الذي كان يسير عليه الإنسان.

فالعفو عن الذنوب بعدم وجود شيء من آثارها عند الإنسان في الدنيا، ولا في الآخرة.

● قوله: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي» ، العفو قد يكون بسبب الذنوب والمعاصي، وقد يكون بسبب تقصير الإنسان ، أو بسبب غفلته، وأئنا ليس كذلك!

وهذا الخبر الأكثر يروونه مرفوعاً للنبي -صلى الله عليه وسلم- وقد ورد موقوفاً، فلا يمتنع مرةً أن تذكره من عند نفسها موقوفاً عليها، ومرةً ترفعه للنبي -صلى الله عليه وسلم-.

وقول المؤلف هنا عن الحاكم أنه قال "صحيح"، يعني: أن هذا الخبر صحيح الإسناد على شرط الشيخين.

● اعترض المؤلف على هذه الكلمة، ولذا قال: (وَفِي قَوْلِهِ نَظَرٌ) ؛ لأنه قد ورد من طريق سليمان بن بريدة، وسليمان بن بريدة لم يُخرَج له الإمام البخاري، إنما أخرج له الإمام مسلم، فهو على شرط مسلم، وليس على شرط البخاري.

وصلّى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

